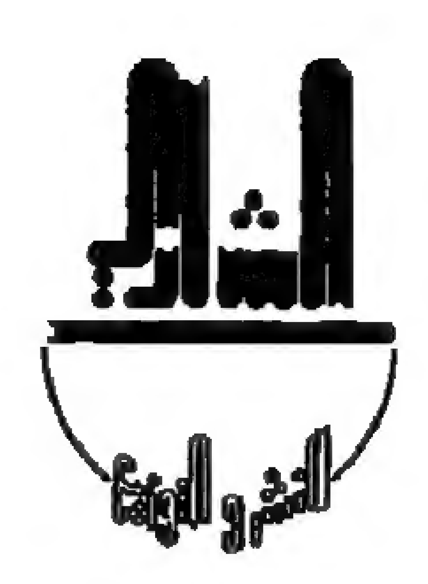
مُوسَى ٱلزّعْبِيّ

ما الّذي تغيّر في الحضارة الغربيّة

الاستراتيجيّة أمِ التّكتيك



الشارد



الجمهورية العربية السورية ـــ دمشق

شارع خالد بن الوليد

جادة الذهبي

هاتف: ٢٢١٦٥٣٩

ص.ب ٧٨٣٠

تلكس SY ٤١١١٣٩

الطبعة الأولى

١٩٩٥

ما الذي تغيّر في الحضارة الغربيّة

الاستراتيجيّة أم التكتيك

مُوسَى ٱلزّعْبِيْ

ما الّذي تغيّر في الحضارة الغربيّة

الاستراتيجيّة أَمِ التّكتيك




بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الإجابة على هذا السؤال ، مع مجموعة أخرى ، تتعلق بالحضارة الغربية ، إن صح التعبير ، دفعني لاختيار هذا الموضوع الصعب ، للبحث في تاريخ الغرب ، بدءاً من الغزو الصليبي ، وانتهاء بتدمير العراق ، لأثبت أن الاستراتيجية لم تتغير أهدافها ، وكل ما يتغير هو التكتيك فقط ، طبقاً للظروف والمعطيات ، ولهذا ، فجرى استعراض لهذا التاريخ العدواني والهجومي ، والمتميز بطابع مادي بحت ، غايته الكسب والنهب والسلب ، مع ذلك ، فقد يجد البعض أن الاستعراض التاريخي للأحداث المذكورة في كتابي ، قد يحتاج لمجلدات عديدة ، ويسعدني هنا ، أن أكون قد فتحت باباً ، للمؤيدين والمعارضين ليدلوا بدلائهم من أجل تعميق المفاهيم للأجيال المقبلة .

مع ذلك ، لا بد من الاعتراف ، أن السياسات الدولية ، عبر تاريخها القديم والحديث ، ليست إلا صراعاً من أجل السيطرة ، وإن الجهر بالشعارات ، ليس إلا هدفاً يضيع في متاهات الأطماع ، وإن الأمم ذات النشاط في السياسات الدولية ، تستعد دوماً للخوض في العنف المنظم ، الذي يتخذ صورة الحرب . وإن الحرب استمرار للسياسة ، لكن تصبح ساحات الوغى ، بديلاً عن المذكرات الدبلوماسية ، كما يقول كلوزفيتز .

وبهذا يكون الصراع من أجل القوة ، ظاهرة شاملة ، زمنياً ومكانياً ، وإن التجارب التاريخية ، أقامت الدليل على صحة وجوده كحقيقة ، وليس ثمة من ينكر ، أن جميع الدول والشعوب ، قد التقت في جميع الأزمنة والأمكنة ، على الصراع من أجل القوة . وإن القول المشهور «في موتك حياتي» سيبقى حقيقة ، طالما بقي الإنسان على وجه الأرض . ولنا في هابيل وقابيل مثال على ذلك .

مع ذلك ، يزداد الصراع في العالم كلما زال العدل ، وزاد الظلم ، وليس بالضرورة أن يكون الصراع على الدوام باستخدام وسائل القتل والتدمير ، خاصة بعد أن امتلك الإنسان أسلحة الدمار الشامل ، والتي تهدد بها الدول التي تدعي أنها ترعى حقوق الإنسان ، ولكن امتلاك هذه الأسلحة من قبل البعض وحرمانها على الآخرين ، قد زاد من هيمنة البعض الأول على البعض الآخر ، وبالتالي زيادة بالتوترات والانفجارات .

غير أنه أصبح من الصعب الخداع أكثر ، فالرياح المسيطرة اليوم هي تلك القادمة من الغرب ، وهي قوية لدرجة كبيرة مشبعة بمثيولوجيا أمريكية ، فيها طابع رعاة البقر القدامى مع أسلحة الدمار الشامل . وقد جرى نسيان عار فيتنام ، وأصبحت خطابات حكام البيت الأبيض ، سبنجلرية . لقد سئل الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان ، أثناء مغادرته البيت الأبيض ، عن وجهة نظره بنجاح الرئيس أثناء فترة رئاسته ، فأجاب بكل تواضع : «قيل لي أنني ربحت الحرب الباردة» .

نعم إنهم يريدون ربح كافة الحروب الباردة والساخنة ، ونسي هؤلاء أن تطور الثقافة الإنسانية يمكنها ، في يوم من الأيام أن تغير من الوضع العالمي . مع ذلك ، فإن جميع المفاهيم الإنسانية قائمة على التخمين ، مع العلم أنه لن تتجاوز القدرة والتقنية ، مع كل تطورها ، حدودها الأرضية ،

لكن إذا توصلت البشرية إلى إقامة الاتصالات بين جميع الكواكب ، عندئذ يتوجب مراجعة المفاهيم الإنسانية ، في الوقت الذي أصبحت فيه القدرة التقنية غير محدودة ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى نبذ العنف كوسيلة للتقدم .

لكن من يفرض شريعة الغاب ، وليس شرعة القانون ، سيجد بالنتيجة من يطبق ذلك القانون عليه ، وسوف لن ندهش أن يأخذ الثأر مكانه ، في الوقت نفسه الذي يصبح فيه المعتدون المُعتدّين بأنفسهم محل اعتداء عليهم ، وهنا ، يتذكرون أنهم تجاهلوا دروس الماضي . ومن نتائج هجوم الحضارة الغربية ، على الحضارات الأخرى ، هذا التفاوت الحاصل الآن بين ما أصبح يطلق عليه بين الشمال والجنوب ، أو أيضاً بالعالم الثالث ، وظاهرة التخلف التي لحقت به، والتي يفسرها جيرارد شاليان GERARD CHALIAN بقوله :

«ليس التخلف ظاهرة داخلية ، بسبب التركيب الهيكلي الجامد في بلدان العالم الثالث ، بل هو حصيلة النظام الرأسمالي الغربي ، وقسطاً جوهرياً منه ، ولا مجال للتخلص من سيطرته إلا بوضع حد للتبعية نفسها ، وبجميع أشكالها وعلاقاتها ، وتراكيبها . ويمكننا أن ندرك الآن ، وبشكل أفضل ، الحد الذي لا يمثل فيه التطور مشكلة اقتصادية يمكن حلها بحقنات من رأس المال ، بل يمثل مشكلة سياسية قائمة بذاتها» .

لماذا التخلف حصيلة النظام الرأسمالي ؟ يمكن العثور على الجواب في طبيعة ونظام الرأسمالية وديناميكيتها . إن جوهر الرأسمالية يكمن في حافز الربح للرأس المال الفردي ، والمستثمر فردياً أيضاً ، الأمر الذي يحدد بشكل واسع ، السلع الواجب إنتاجها وكيفية توزيعها . إن غرابة هذا النظام ، لايغدو باستخدامه النقود ، بل استعمالها لأول مرة في التاريخ ، كرأس مال يقدم الربح .

إن الحضارات السابقة للحضارة الغربية ، من هندية وشرق أوسطية عديدة ومتنوعة ، ورومانية وصينية وعربية إسلامية ، قد طورت كل منها نظاماً حكومياً لاحتكار الفائض الزراعي من جماهيرها الفلاحية ، لكن الأموال الطائلة المتراكمة منه ، كانت تهدر على الاستهلاك غير المنتج لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني ، والأمراء الهنود ، والمعلمون الكونفوشيوسيون ، وحكام الشرق أوسطيون ، وطبقة الكهنوت ، ورجال الدين ، فشيدت البلاطات الفخمة ، والقصور الملكية ، والأبنية الدينية المهيبة التي سحرت نفوس المراقبين الغربيين الذين لم يدركوا أن هذا الإسراف في الاستهلاك ، كان سبباً في تداعي تلك الحضارات أمام الهجمة الغربية الجديدة ، التي كونت مجتمعاً ، حدثت فيه عملية استخدام النقود المكدسة كرأسمال لتنشيط مزيد من الإنتاج ، أكثر من استخدامها لزيادة الاستهلاك . إن حقن العملية الاقتصادية بجرعات رأس المال ، حقناً منهجياً ، قد أطلق العنان للطاقات الإنتاجية الكامنة ، وأتاح للمجتمعات الحديثة بلوغ مرحلة الإقلاع على شكل توسع مستمر ودائم .

هذه النزعة التوسعية كانت السمة المميزة للحضارة الغربية المادية ، التي أخذت شكل النظام الرأسمالي ، قياساً إلى ما سبقه من أنظمة اجتماعية ، كان إنتاجها الأساسي محصوراً لتلبية الحاجات المحلية ، مما جعل صادراتها ووارداتها قليلة نسبياً ، لكن المجتمعات الغربية الرأسمالية ، سعت على نحو مناقض في مجال نشاطها الاقتصادي من المستوى المحلي ، إلى المستوى الوطني ثم العالمي .

يستعرض هذا الكتاب ، الهجمة الغربية ، في العصور الحديثة ، ابتداء من الحروب الصليبية ، ومروراً بغزو القارة الجديدة ، والمذابح التي حدثت فيها ركضاً وراء الحصول على الذهب ، بأي ثمن ، وكان الثمن قتل ملايين البشر من سكان القارة الأمريكية . ثم تدمير الحضارة الأندلسية ، وتجارة العبيد في أفريقيا ، تجارة الجنس البشري . ثم استعراض للرأسمالية الغربية بأنواعها ،

وما سببته من مآس ومخازٍ كثيرة ، وكلها تعتمد على مراجع غربية موثقة ، ومع ذلك ، فقد أكون بعملي هذا قد فتحت باباً للحوار وبالتالي فتح الطريق أمام الآخرين للتوسع .

دمشق ١٩٩٤/١١/١٠

موسى الزعبي

الفصل الأول

ما أشبه الأمس باليوم

في اليوم الـ (٢٧) من تشرين الثاني لعام ١٠٩٥ م ، غصت كاتدرائية مدينة كلير مونت في فرنسا على رحبها بالحضور المنقطع النظير ، من النبلاء والأساقفة والرعايا العاديين ، فقد أمّها حوالي مائتين وخمسة أساقفة ، وثلاثة عشر من رؤساء الأساقفة ، وعدد غفير من الأمراء والنبلاء والألوف من أتباع الكنيسة ، المؤمنين بتعاليمها والمتمسكين بما تبشر به . ومع أنه كان يوماً بارداً من أيام شهر تشرين الثاني ، إلا أن هذا الجمع الغفير ، انتقل بعدما احتشد ، إلى ساحة كبرى خارج الباب الشرقي للمدينة ، وتجمع الناس كتلاً كتلاً للوقاية من زمهرير الشتاء القارص . وبعدما اكتمل الحشد ، اعتلى البابا أوربان الثاني منصة الوعظ ، وألقى خطاباً رهيباً لم يخطب بمثله من قبل واحداً من بابوات الكنيسة أو ساستها .

«تعرفون أيها الإخوة الأعزاء ، وحقيق بكم أن تعرفوا كيف أن منقذ الجنس البشري قد ضحى بجسده لإنقاذنا جميعاً ، وعاش كإنسان بين الناس ، ومجّد بوجوده أرض الميعاد ، كما سبق للرب أن وعد الأسلاف ، وجعلها مشهورة بأعمال الشريعة التي أكملها ، وبالمعجزات المتكررة أيضاً ، وهذا ما يوصي به العهدان القديم والجديد في كل مقطع تقريباً . ومن الواضح بالفعل أن الرب أحب تلك الأرض حباً خاصاً جداً ، حيث تفضل باعتبار أن ذلك الجزء من الأرض ــ أو بالأحرى تلك البقعة الصغيرة ــ ميراثه ، على الرغم من أن الأرض كانت بأكملها له ، وبناء عليه

نجده يقول على لسان أشعيا : «وميراثي إسرائيل» ، ويقول أيضاً : «إن كَرْمَ رب الجنود هو بيت إسرائيل» ، ومع أنه خص لذاته منذ البداية جميع الأرض ، فقد اتخذ المدينة المقدسة ، لتكون له بشكل خاص ، وفق شهادة الرسول الذي يقول : «الرب أحب أبواب صهيون أكثر من جميع مساكن يعقوب» .

إنه قد قيل حول هذه المدينة ، أشياء رائعة لأن منقذنا قد أوجد بالفعل ، من خلال تعاليمه ومعاناته ، وقيامه من جديد. الإنقاذ في وسط الأرض ، ولهذا السبب ، جرى اختيارها منذ الأزل ، لتكون شاهدة على هذه الأشياء ، ولتكون مقر العبادة الخاص بالأسرار الربانية . لقد تم اختيارها بشكل صحيح تماماً ، لأن الرب الذي اختارها بذاته ، يشهد على ذلك حين يقول : «سيأتي مُخلِّصكُمْ من القدس ، المدينة التي اخترتها» .

غير أن الرب ــ بسبب آثام أهلها ــ قد سمح لها بحكمه القويم أن تنتقل مراراً وتكراراً إلى أيدي الأشرار ، وتركها تكابد لبعض الوقت ، من النير القاسي للعبودية ، ومع ذلك يجب عدم الاعتقاد أن الرب قد نبذها ، وكأنه قد تخلى عنها ، حيث كتب : «ويجلد الرب كل ابن يقبله» ، لكنه يبعد سخطه عن الذي يخاطبه بقوله : «فتنصرف غيرتي عنك ، فأسكن ولا أغضب بعد» . ولذلك يحب الرب القدس ، ولم تفتر حماسة حبه ، حيث يقول : «وتكونين إكليل جمال بيد الرب ، وتاجاً ملكياً بكف إلهك . لا يقال بعد ذلك مهجورة ... بل تدعين حبيبة ... لأن الرب يُسَرُّ بك» .

إن مهد عقيدتنا ، وموطن ربنا ، وأم الخلاص ، يستولي عليها الآن ، بكل قوة شعب ، بدون رب ، إنه ابن لجارية مصرية ، وهو يفرض شروطاً مفرطة في شدتها على الأبناء الأسرى للمرأة الحرة ، وذلك على الرغم من أنه هو المستحق لهذه الأحوال ، حيث أن العلاقات قد انعكست ، لكن ماذا كتب ؟ لقد كتب «اطرد هذه الجارية وابنها» . لقد اضطهد عرق السراسنة «عربي أو مغربي مسلم **SARRASIN** الشرير ، التابع للمعتقدات الخرافية النجسة ــ لسنوات عديدة مضت ، وبكل عنف واستبداد ــ الأماكن المقدسة ، حيث تركزت أقدام ربنا ، وأخضع المؤمنين لرغباته ،

وحكم بالعبودية عليهم ، ولقد دخلت الكلاب إلى الأماكن المقدسة ، وجرى تدنيس المقدسات ، وإذلال الناس ، عبدة الرب ، فالعرق المختار ، يكابد الآن من محن لا يستحقها ، وجماعات الكهنة الجليلة ، تكدح في الوحل والطين ، وجعل السراسنة مدينة الله ـــ سيدة جميع المناطق ـــ تابعة لهم ، فمن ذا الذي لا تضعف روحه ، ولا يذوب قلبه عندما تخطر هذه الإهانات على باله ؟ من يستطيع يا إخوتي الأكارم أن يستمع إلى هذا دون أن يبكي ؟ إن معبد الرب الذي طرد منه ـــ بغيرته ـــ الذين باعوا واشتروا ، حتى لا يصبح بيت أبيه مغارة للصوص ، قد جُعِلَ بيتاً للشياطين ، وكان هذا هو الذي أثار الحماسة الجديرة بالثناء لدى الكاهن متتيا ، الجد الأعلى للمكابيين الأنقياء ، فقد جاء في شهادته قوله : «وأرى المقدس في أيدي الأجانب ، وهيكلها كرجل ذليل ، وقد أخذت آنية مجدها في السبي» .

إن مدينة ملك الملوك التي نقلت إلى الآخرين مبادىء عقيدة عصماء ، تُدفَع على الرغم من إرادتها ، لتكون خاضعة لدعاوى الشعوب المنحطة ، كما أن كنيسة القيامة المقدسة ، مكان الاستراحة الأخير للرب النائم ، تتحمل حكمهم ، وقد دنستها قذارة الذين ليس لهم نصيب في القيامة ، بل يقدر عليهم أن يحرقوا للأبد كالقش ، بألسنة النيران السرمدية . إن الأماكن المقدسة المكرسة للأسرار الإلهية ؛ هي الأماكن التي استقبلت المسيح بجسده كضيف ، وهي التي رأت علامات الرب ، وشعرت بمساعدته ، وأظهرت بصدق ، كامل البراهين في ذاتها حول كل هذا . إن هذه الأماكن قد جعلت الآن حظائر للأغنام ، وإصطبلات للمواشي ، ويئن شعبها الجليل الذي باركه جميع المخلوقات ، بصوت عالٍ ، وهو منهك بعبء الخدمات القسرية ، والمدفوعات الثقيلة ، كما يتم إلقاء القبض على أبنائها العرابين الثمينة للكنيسة الأم ، وينقلون بالقوة ، وتفرض عليهم دناسة الشعوب المنحطة ، وأن يتبرأوا من اسم الله الحي ، وأن يشتموا الرب بشفاه مدنسة ، وهم يقتلون كبهائم الأضحية إن قصروا خوفاً من الأوامر غير التقية للكفرة ، ويصبحون بذلك أصحاباً للشهداء المقدسين ، ذلك أنه ليس هنالك تمييز ولا اعتبار للمكان ، ولا احترام للأشخاص في نظر مدنسي المقدسات . فالكهنة اللاويون يذبحون في الأماكن المقدسة ، وتجبر العذارى من الفتيات على الاختيار بين

البغاء أو الموت بالتعذيب .

الويل لنا نحن الساقطون في تعاسات الزمن المحفوف بالمخاطر ، والذي تنبأ به الأمير المؤمن داوود ، صفي الله بشجاعة ، ورثى له ، حيث قال : «اللهم إن الأمم قد دخلوا ميراثك ، نجسوا هيكل قدسك» . وحيث قال أيضاً : «يسحقون شعبك يا رب ، ويذلون ميراثك» «إلى متى يا رب تغضب كل الغضب» «وحتى متى يتقد كالنار غضبك» «أين مراحمك الأول ؟» وهل ما قيل صحيحاً : «هل نسي الله رأفة أو قفص برجزه مراحمه ؟» «اذكر يا رب ماذا صار لنا ، أشرف وانظر إلى عارنا» «ويل لي ، لم ولدت ، فانظر إلى حطم شعبي وحطم المدينة المقدسة ، وامكث ههنا أراها مسلمة إلى أيدي الأعداء» .

«لذلك سلحوا أيها الأحبة أنفسكم بغيرة الرب ، وشدوا أحزمة سيوفكم على أوساطكم ، أيها الجبارون ، ثبتوا أنفسكم ، وكونوا أبناء الله ، فمن الأفضل أن نستشهد من أن نرى مصائب قومنا مصائب أقداسنا . إذا ما شعر أحدكم بالغيرة على شريعة الرب ، فلينضم إلينا ، ولنذهب إلى نجدة إخواننا ، لنقطع قيودهم ولنطرح هنا ربطهم» اذهبوا وليكنِ الرب معكم ، وجهوا أسلحتكم التي لطختموها بشكل محرم ، في ذبح بعضكم بعضاً ، إلى أعداء العقيدة ، وأعداء اسم المسيح ، وأقول للمتهمين بالسرقات ، وإحراق البيوت عمداً ، والسلب والنهب والقتل والجرائم الأخرى ذات الطبيعة المماثلة ، والذين لم يحوزوا بسببها على مملكة الرب ، قدموا هذه الطاعة المرضية للرب ، بحيث يمكن لأعمال التقوى هذه مع شفاعة القديسين أن يحصل لكم بكل سرعة العفو عن آثامكم التي أثرتم بها سخط الرب .

ووفقاً لهذا ، إننا ننصحكم ونحذركم من ذات الرب ، ونأمركم بإزالة آثامكم ، في أن تتحملوا ألبلاء ، والمشقات ، مع إخواننا الذي يسكنون في القدس ، وفي تلك الأحواز ، وتكونوا بمثابة ورثة مشاركين لهم في المملكة السماوية ، فإن كنا أولاداً ، فإننا ورثة أيضاً ، ورثة الله ، ووارثون مع المسيح» عليكم أن تكبحوا بكراهية قويمة غطرسةَ الكفرة الذين يحاولون استعباد الممالك والإمارات والقوى ، وأن تهاجموا بكل قوتكم أولئك العاقدي العزم على تدمير الاسم المسيحي ، وإلا فسيحدث أن كنيسة

الرب التي تكابد الآن من نير العبودية المجحفة ستعاني خلال فترة قصيرة من خسارة العقيدة ، وستنتصر خرافات الوثنيين . ولقد رأى بعضكم بأم عينه هذه الأشياء التي نتحدث عنها الآن ، ويعرف نوع المحنة التي يعيش إخواننا فيها ، وإن كتابهم الذي أحضره باليد بطرس ، الرجل المبجل ، الموجود معنا هنا ينطق بمحتوى هذه الرسالة ذاتها .

وبناء عليه ، نقوم واثقين برحمة الرب ، وبسلطان الرسل المباركين ، بطرس وبولص ، بمنح المسيحيين المؤمنين الذين يحملون السلاح ضد الملحدين ، ويتولون القيام بأعباء هذا الحج ، مغفرة للعقوبات المفروضة عليهم ، بسبب خطاياهم ، وليثق الذين سيرحلون إلى هناك بتوبة صادقة أنهم سيلاقون التكفير عن آثامهم وسيجنون ثمار الجزاء السرمدي . ونضع في الوقت نفسه تحت حماية الكنيسة ، وحماية بطرس وبولص المباركين ، جميع الذين سيباشرون هذه المهمة بحماسة الإيمان ، ويتولون قتال الملحدين ، وسنعتبرهم بمثابة أبناء صادقين للطاعة ، ونقرر أنه لن يتولاهم القلق بخصوص ممتلكاتهم وأهليهم ، فإذا ما اجترأ أحد ، حين غيابهم ، على التحرش بهم بتهور ، وضايقهم ، فليقم أسقف المنطقة ، بحرمانه كنسياً ، وليراع الجميع تنفيذ العقوبة حتى تتم إعادة السلع المسروقة ، وتقديم تعويض مناسب عن الخسائر التي وقعت ، وستتم معاقبة الأساقفة والكهنة الذين لا يتخذون موقفاً صارماً ، إزاء مثل هذه الأعمال ، وستعلق عضويتهم ومناصبهم ، حتى يحصلوا على الرحمة من السدة البابوية .

هكذا ختم البابا هذه الخطبة ، وأمر جميع رؤساء الكنائس الذين كانوا موجودين ، بالعودة إلى أبرشياتهم ، ليكرسوا أنفسهم ، لمهمة إقناع شعوبهم للمشاركة في الحملة الصليبية الأولى .

لقد فجر هذا الخطاب قيام ما يعرف باسم الحروب الصليبية ، وهي ملحمة عسكرية وصراع سياسي وعقائدي واقتصادي ، لم يشهد له التاريخ مثيلاً . وهنا لا بد من استعراض سريع جداً لتاريخ المسيحية ، وأثرها في الغرب .

إن معلوماتنا عن تاريخ المسيحية ، في عصورها الأولى ، وانفصالها عن اليهودية ، هي معلومات غير موثوقة ، ثم إن المتوفر من الأخبار عن انتشار المسيحية والطرق التي

اتبعتها ، أيضاً غير كافية ، فيها الكثير من الغموض ، والتناقض ، على أنه رغم كل هذا ، نجد من الثابت أن الفضل الأول في تنظيم المجتمعات المسيحية الأولى ، ووضع قواعد اللاهوت ، وما يرتبط به من مبادىء المسيحية الخلقية ، مع أمور الحياة والموت ، وغير ذلك ، يرجع إلى القديس بولص ، وهو أيضاً المنظم الأول للكنيسة وباني أركانها الأولى .

لقد كان المسيح المتغيب ، وليس الحي ، هو الذي أثر على شاول اليهودي ، وهو من أهالي طرطوس ، الحاضرة الرفيعة للثقافة الهلنستية لمنطقة كيليكية . وكان شاول ملماً بكثير من اللغات ، ومجيداً لها مثل سواه من السوريين ، من أبناء عصره . كما كان أممياً ، مثل مدينته الواقعة الآن على الساحل السوري ، وتعتبر إحدى بوابات الشرق ، كما تقع على الطرق البحرية المتجهة نحو أوروبة ، والبرية الذاهبة نحو الشرق الأقصى . وفهم شاول المسيحية ، واستوعب فكرتها ، وأخرجها من النطاق المحلي لفلسطين ، ووضعها في الإطار الأممي للامبراطورية الرومانية . فيها من اليهودية منطلقات العقيدة والطقوس ، وفيها من أركان مفاهيم الأفلاطونية المحدثة ، فأصبحت تركيبة جديدة ، فيها المسيح الرب ابن الله وروح القدس ، لذلك لا غرابة إذا تخلى شاول عن اسمه كما تخلى عن ماضيه ، وأصبح يعرف باسم القديس بولص .

وسهَّلَ توفر طرق المواصلات مع توفر الأمن واستتبابه ، على المسيحية ، الانتشار في العالم الروماني ، يضاف إلى ذلك ، اعتياد جميع مقاطعات العالم الروماني لإحدى اللغتين : اللاتينية والإغريقية ، لكن صحيح أن هذا قد يسر نشر المسيحية ، لكنه في الوقت نفسه ، قد فصمها من البداية ، فكانت هناك مسيحيتان ، لاتينية وأخرى إغريقية ، ثم شهدت المسيحية منذ عهودها الأولى خلافات مذهبية عميقة جداً ، كان لها آثارها الخطيرة ، على تاريخ أوربة والشرق معاً . وانطوت مشاكل الخلاف بطبيعة عقيدة التثليث ، والعلاقة بين الأقانيم الثلاثة : الأب والابن وروح القدس ، مع طبيعة العلاقة بين هذه الأقانيم وطبيعة السيدة العذراء أم عيسى ، وبدأت المشاكل تستفحل عندما حدث خلاف بين اثنين من رجال الكنيسة في الاسكندرية ، حول تحديد العلاقة بين «الأب» و«الابن» ، وهما آريوس وأثناسيوس ، فقد قال آريوس : إن العقل والمنطق

يحتمان وجود الأب ، قبل الابن ، وإن المسيح الابن مخلوق للأب ، فهو على هذا أدنى منه منزلة ، ولا يمكن أن يعادله بالمكانة والقدرة ، أو بالحري : إن المسيح ، مخلوق لإله عظيم وحيد متفرد بطاقاته وصفاته ، وإذا لم يكن الحال كذلك ، فإن المسيحيين يكونون غير مؤمنين بعقيدة التوحيد ، ويعبدون أكثر من إله .

ورد عليه أثناسيوس بقوله : إن فكرة الثالوث المقدس تقضي أن يكون الابن مساوياً للأب ، ومن العنصر نفسه ، ودونما خلاف في القدرة والمكانة ، كل هذا برغم تمييزهما عن بعضهما ، ويبدو أن أثناسيوس ومن قال بفكرته ، كانوا يدركون أن المسيحية تعتمد بأصولها على صيغ حول المسيح ، وما منحه من مكانة علوية ، وكان أي اتجاه للتقليل من هذه المكانة ، سيؤدي حتماً إلى إضعاف الدعوة إلى المسيحية وإلغاء مسوغاتها .

وكان آريوس أكثر ثقافة من منافسه ، وقد أيده المثقفون في الشرق ، لكن أثناسيوس كان أكثر عاطفة وإثارة للعامة ، ولهذا ، لاقت أفكاره قبولاً شعبياً ، وعمت فيما بعد في الغرب الذي كان متخلفاً عن الشرق ثقافياً وحضارياً .

واشتد الجدال بين آريوس وأثناسيوس ، وتشيع الناس إلى قسمين يؤيد كل فريق منهما واحداً من الرجلين . وعندما وصل الجدل إلى درجة النزاع بين الطرفين ، خشي الامبراطور قسطنطين أن يؤثر هذا الخصام على وحدة الامبراطورية ، فتدخل لفضه ، أولاً عن طريق المبعوثين ، ثم بتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر ديني عام التأم في نيقية [أزنيق الحالية في تركيا] عام (٣٢٥) للميلاد . وكان أول مجمع مسكوني [عالمي] من نوعه في التاريخ في سبيل وحدة العقيدة والكنيسة . لكن استمرت الخلافات ، وحققت الأثناسيوسية مع الأيام المزيد من المكاسب ليس في الغرب وحسب ، وإنما في الشرق أيضاً .

لقد تطلب التيار الانفصالي الذي انساقت فيه الكنيسة ، قيام مؤسسة لاهوتية قوية في مكان استراتيجي له خلفية تاريخية لتقود عمليّات الصراع : فكان أن قامت البابوية في الغرب مستغلة الانفصام الحاد بين الشرق والغرب ، وقامت في روما عاصمة الامبراطورية العتيدة التي اختفى فيها عرش «الامبراطور الإله» وحل محله عرش

«الامبراطور الجد الأعظم خليفة السيد المسيح» .

في هذا الوقت ، قال أباطرة القسطنطينية بالمساواة بين كنيسة روما وكنيسة القسطنطينية الحديثة ، واستمروا في عقد المجامع المسكونية لمعالجة هذه القضية ، لكن بابوات روما تمسكوا بدعواهم ومشاكلهم وزاد من مكانة كنيسة روما وتفردها في الغرب . ازدياد التجاء الناس في الغرب إلى أساقفة هذه الكنيسة ، لفض الخصومات واستئناف الأحكام الدينية للكنائس الأدنى . وحازت كنيسة روما ثروة كبيرة جداً ، ساعدتها على التحكم وتنفيذ مشاريعها الامبراطورية ، وتحققت السيادة الفعلية لروما على كنائس الغرب في عهد البابا غريغوري الكبير (٥٩٠ — ٦٠٤) للميلاد ، وحدث ذلك في وقت تعمقت فيه الخلافات مع الكنيسة الشرقية حول تفسير طبيعة المسيح وعلاقة عنصر الناسوت فيه بالعنصر الإلهي .

واستمرت الخلافات ، وتغيرت بنى الغرب السياسية ، وظهرت الدول الجرمانية الأصل ، وتطور الحال ، إلى أن أقدمت البابوية عام (٨٠٠) ميلادية ، على بعث الامبراطورية الغربية من جديد ، وذلك عندما توج البابا الملك الفرنجي شارلمان امبراطوراً . ودخلت البابوية منذ هذا الوقت في صراع مع الامبراطورية الجديدة ، ومن خَلَفَها في الغرب . ويلاحظ أن المطامع بالوصول إلى العرش البابوي ، تجلت بأشكال غريبة جداً ، حتى وجد في وقت واحد ، أكثر من بابا ، وتمكنت أسرة يهودية اسمها «ألبير ليوني» من السيطرة على العرش البابوي أكثر من مرة في القرن الحادي عشر للميلاد . وكان آخر من قدمته هذه الأسرة ؛ البابا أوربان الثاني ، صاحب الخطاب الرهيب الذي بشر بالدعوة إلى الحروب الصليبية .

لقد كان البابا ألبير ليوني ، غريغوري السابع ، هو من خطط لحملة صليبية تتوجه إلى القدس ، لكن صراعه مع الامبراطور هنري ، شغله عن تنفيذ مشروعه ، وكان الامبراطور قد عين بابا باسم كليمنت الثاني ونصبه في روما ، وبعد وفاة غريغوري ، خلفه بابا جديد باسم فكتور الثالث (١٠٨٦ — ١٠٨٧) ميلادية . وبعد وفاته ، جرى اختيار أوربان الثاني (١٠٨٨ — ١٠٩٩) للميلاد . وعندما حدث هذا ، كان البابا «المضاد» ، كلمنت الثاني في روما ، في حين عاش أوربان في فرنسة ، وشرع يخطط

للقيام بمغامرة مثيرة ، وعلى مستوى يمكنه من ربح المعركة مع الامبراطورية .

ومعروف أيضاً ، أن حضارة العصور الوسطى في الغرب ، نشأت من اندماج العناصر الحضارية الجرمانية بالعناصر الرومانية وتطورها ، ولم تنشأ هذه الحضارة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، بل في أراضي الشعوب الجرمانية . وكان لنقل مركز السلطة والحضارة والسياسة من مقاطعات البحر الأبيض المتوسط ، إلى شمالي أوربة ، تأثيرات عميقة جداً على جغرافية أوربة السياسية والاقتصادية . مع ذلك ، لم يقض الاحتلال الجرماني للامبراطورية الرومانية الغربية على الحضارة والنظم والتقاليد والإدارة الرومانية ، على الرغم من سيطرته السياسية . وهكذا ، استمر وجود روما الغربية ، لكن بدون استقلال سياسي ، إلى أن زال الحكام الرومان من الوجود ، وحل محلهم حكام من أصل جرماني ، لكننا نجد أن هؤلاء الجرمان تابعوا السير على النهج الروماني نفسه ، ولم يقوموا بتدمير المؤسسات الثقافية الكلاسيكية ، بل حافظوا عليها .

من جانب آخر ، جاء حدث جلل ، أجرى تغييراً مذهلاً في تاريخ البشرية ، انطلاقاً من القرن السابع للميلاد ، فتبدلت موازين الحياة في العالم أجمع ، وتأثرت مسيرة التاريخ الأوربي بذلك الحدث ، وأخذت مناحي جديدة ، إنما قسراً . فقد انتشر الإسلام ، وهو ينطوي على أسس حضارية وعقيدة دينية جديدتين ، وحدثت الفتوحات العربية الكبرى مع انتشار الإسلام ، وظهر العرب بمثابة قوة أعظم في زمانهم ، واجتاح العرب أراضي الامبراطورية الساسانية ، وأزالوها من الوجود ، وانتزعوا من بيزنطة ممتلكاتها المتوسطية في آسية وأفريقية ، كما انتشرت الحضارة العربية الإسلامية في إسبانيا ، وملكوا مضيق جبل طارق من طرفيه ، وتحول البحر الأبيض المتوسط فجأة من بحيرة رومانية غربية ، إلى بحيرة عربية إسلامية ، وتوغل العرب داخل أوربة ، ولم يوقف توغلهم داخل أوربة إلا النيران الإغريقية عند أسوار القسطنطينية ، وشارل مارتل في بواتيه ، ودولة الخزر في جبهة البحر الأسود . ولم تكن الفتوحات العربية مجرد هجرات ، بل كانت عملاً حضارياً وعقائدياً ، مما سمح للعرب وسهل عليهم تعريب تلك الشعوب وتحويلها إلى الإسلام . فالإسلام كعقيدة توحيد خالف غيره من الديانات ، وخاصة النصرانية ، وهكذا انتشرت الحضارة العربية الإسلامية وأثرت على الغرب بشكل عام .

وحاصر المسلمون أوربة الغربية من جميع منافذها وهددوها بشكل متواصل ، وكان الحصار الإسلامي جديداً بالنسبة لأوربة ، وشمل الجوانب العقائدية الدينية واللغوية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وأخذ سمة حربية توسعية ذات أهداف دينية مقدسة.

لقد دفع هذا الحصار أوربة الغربية نحو تغيير بنيانها بشكل جذري كامل ، كما دفعها إلى اكتشاف أهمية أجزائها الشمالية ، والتحول — ولو مؤقتاً — من بلد متوسطي إلى شيء آخر ، وهكذا أخذت صيغة المجتمعات الأوربية تتغير ، ونشأت عنها أسس علاقات اجتماعية جديدة ، وعليه فقد سعت أوربة في القرن الحادي عشر إلى كسر طوق الحصار الإسلامي ، وبدأت ذلك أولاًعلى جبهة الغرب الأندلسي ، وصقلية والشمال الأفريقي ، ثم تطور الحال بقرار التوجه نحو المشرق ، وكان من دواعي نجاحات تلك العمليات وبالدرجة الأولى النزاعات التي دبت بين أصحاب تلك الحضارة العربية الإسلامية ، وتوزعهم إلى شيع وطوائف وعشائر ، وتمزق صفوفهم وضعف بنيانهم ، وخروجهم على تعاليم حضارتهم ، فحل محلهم المتصيدون من كل لون ونوع . وأدى كل ذلك لتشجيع الحملات الصليبية كما أدى إلى مأساة العرب المسلمين في الأندلس ، ثم إلى ما آلت إليه أحوال أمة العرب المسلمة .

وهكذا ، توفرت الشروط الملائمة لقيام الحروب الصليبية ، إذ حلت ببلاد العرب والإسلام ضربات مروعة ، وأصاب العرب خزي لم يعرفوا مثله منذ قيام الحضارة العربية الإسلامية ، وسيطر على الحكم في دويلات العروبة والإسلام حكام أخذوا بالتنابذ والتقاتل فيما بينهم ولا يمتون للحضارة العربية الإسلامية إلا بالأسماء . وهكذا ، كان الصراع يحتدم فيما بينهم ، ونسوا الأخطار المحيقة بهم ، لا بل استعان بعض الحكام بالغزاة ، وحلت الكوارث ، ولعن هؤلاء التاريخ .

وليس هدف كتابي هذا دراسة الحروب الصليبية ، فهناك كتب كثيرة ، وتحت آراء وتفسيرات مختلفة ، لكن المطلوب هنا هو ربط الماضي بالحاضر ، والكشف أن استراتيجية الحروب الصليبية لاتزال مستمرة ، وكل ما يتغير هو التكتيك فقط .

وهكذا ينبغي تحليل الأحداث التي وقعت منذ قرون ، لأجل فهم وضع الأمور فهماً صحيحاً وربطها بالحاضر ، فالحروب الصليبية التي صارت طي الزمن تنصرم في

كليتها في الماضي ، وثيقة الارتباط بالوقت الحاضر وإن بصورة غير مباشرة . وهذا ما يفسر في كثير من النواحي الاهتمام المتواصل للغرب بالعالم العربي الإسلامي ، وإبقاء هذا العالم وباستخدام كل الوسائل الممكنة لإبقاء شعوب المنطقة في ربقة النير الاستعماري بأشكاله المتعددة ، العسكري أو الاستيطاني أم الاقتصادي والاجتماعي .

لقد استمرت الحروب الصليبية مائتي سنة تقريباً ، من أواخر القرن الحادي عشر ، إلى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر ، وأسميت بهذا الاسم ، لأن الذين اشتركوا فيها كانوا يخيطون على ألبستهم على الصدر أو الكتف ، علامة الصليب من قماش أحمر ، كرمز للدوافع والأهداف والنوايا الدينية ، لكن البواعث والدوافع الحقيقية ليست دينية بحتة إذ انطلقت من خطاب البابا نفسه : «إن الذين يقطعون على أنفسهم عهداً ونذراً بالذهاب إلى الأرض المقدسة لا ينتظرهم الخلاص في الجنة السماوية وحسب ، فإن النصر على (الكفار) سيعود عليهم كذلك بمنافع أرضية محسوسة» . فالأرض هنا في الغرب كما قال البابا أوربان الثاني ، لا تفيض بالثروات ، أما هناك في الشرق ، فإنها تسيل عسلاً ولبناً «والقدس هي محور الكون ، منطقة فائقة الخصب بالمقارنة مع المناطق الأخرى .. إنها جنة ثانية» . ومن المؤكد أن الوعود كانت أقوى حجة في خطاب البابا : «إن من لهم الحزن والفقر هنا ، في الأرض ، سيكون لهم الفرح والغنى هناك ، في السماء» .

لكن أولئك المتوجهون إلى أرض السلام لتخليص قبر المسيح من أيدي الكفار ، قد أظهروا أعمالاً لصوصية ووحشية ، وهم في طريقهم ، ولم يراعوا الصلبان التي كانت تزين صدورهم حيث بدؤوا حملتهم بالنهب والسلب والقتل والاغتصاب ، حتى في البلدان المسيحية مثل بلغاريا ، قبل وصولهم إلى القسطنطينية وعلى سبيل المثال ، أمضى فرسان اللورين ثمانية أيام بكاملها في أعمال النهب والسلب في ترافيا السفلى : وكانت الذريعة لمقاتلي غودفروا دي بويّون، النبأ القائل أن هوغ فِرْمَنْدُوَا أسير عند الامبراطور الكسيوس . ونكّل الفرسان النورمانيون التابعون لبوهيموند من تارنتو تنكيلاً قاسياً بسكان أبيروس ومقدونيا وتراقيا . ويعترف فارس مجهول ، دوّن الأخبار ، وكان في هذه الفصيلة ، بأنهم كانوا ينتزعون من السكان كل ما يجدونه ، وبين مدينة كاستوريا

ونهر فاردار ، دمر النورمانيون مدينة بكاملها : فقد كان يسكنها الهراطقة في أيام بولص الرسول ، وكان ذلك كافياً لإبادتهم عن بكرة أبيهم .

كذلك تميز مرور صليبيي كونت تولوز عبر دلماسية ، بأعمال لصوصية لا تقل وحشية . فإن مُدَوّن أخباره كابيلانه (ومُعَرِّفَه وأمينه) ريمون دو أجيل ، يروي في مؤلفه «تاريخ الفرنجة الذين استولوا على القدس» كيف أن سكان دلماسية «سلافونيا» ، «البلد الصحراوي والجبلي الخالي من الطرق ، الذي لم نر فيه طوال ثلاثة أسابيع ، لا وحوشاً ولا طيوراً» قد رفضوا أن يبيعوا الفرسان شيئاً ما ، وأن يعطوهم الأدلة ، وأنهم كانوا يفرون من القرى لدى اقتراب الفرسان ، ويذبحون مواشيهم كيلا تقع في أيدي المقاتلين ذوي الرايات المزينة بالصلبان ، وكانوا يتخفون في المغاور الجبلية والغابات الكثيفة حيث «لم يكن من السهل على فرساننا المسلحين أن يطاردوا قطاع الطرق هؤلاء غير المسلحين» . هكذا ينعت مدون الأخبار سكان دلماسية المسالمين بأنهم قطاع طرق ، وقد كسب ريمون دي تولوز سمعة سيئة ومخزية في دلماسية نتيجة أعماله الوحشية . فذات مرة «وكابيلانه يروي الحادثة ، وليس بدون إطراء ومديح» أمر بسمل عيون ستة من الدلماسيين ، أسرهم الفرسان وجدع أنوفهم ، ثم قطع أيديهم وأرجلهم . وفي مدينتي روسّا وريدستو في تراقيا ، حصل فرسان الكونت ريمون دي سانجيل — كما يقول مدون الأخبار ذاته ، ريمون دي اجيل — على غنيمة هائلة ، فقد هاجموا مدينة روسا مطلقين صيحات القتال «تولوز — تولوز» واقتحموا وأعملوا بسكانها قتلاً وذبحاً .

لقد رافق تقدم الصليبيين في شبه جزيرة البلقان أعمال النهب والسلب بلا رحمة ولا شفقة ، لكن هذا لم يكن سوى البداية فسيظهر الصليبيون فيما بعد بكل قباحتهم ووحشيتهم وسفالتهم ، فقد أصاب الإمبراطور الكسيوس الأول وحاشيته أقصى القلق نتيجة الأنباء القائلة — كما كتبت حنة كومنيته فيما بعد — أن الغرب كله وجميع قبائل البرابرة ، وجحافل الفرنجة التي لا عد لها ، تتجه إلى القسطنطينية . إن زحف هؤلاء المندفعين صوب الشرق بنوايا الفتح ، يمكن أن يتسبب بأفدح المخاطر على بيزنطة .

وصلت جحافل الصليبيين خلال شهري نيسان وأيار عام (١٠٩٧) إلى آسيا الصغرى ، ودارت رحى المعركة الأولى ضد السلجوقيين من أجل السيطرة على نيقية ،

عاصمة السلطان قلج أرسلان بن سليمان . وشرعت في البداية بحصارها فسدت فصائل غودفروا دي بويون منافذ المدينة من الشمال ، وسد نورمانيو تنكريد «وسرعان ما انضم إليه بوهيمند» منافذ المدينة من الشرق ، وسد كونت تولوز الذي وصل بتاريخ (١٦) أيار مع رجاله ، المنافذ من الجنوب . ولم يكن تطويق المدينة كاملاً ، إذ بقي قسمها الجنوبي الغربي حراً ، ومن هناك كانت تمتد بحيرة إلى نيقية ، ولم يكن على الماء ثمة شيء يقطع الطريق إلى المدينة .

ويروي المؤرخ الأرمني متى الرهاوي ، أن السلطان قلج أرسلان بن سليمان كان يحارب أمير قبدوقية حسن دانشمند من أجل السيطرة على مدينة قلطية ، وبوغت بنبأ محاصرة الصليبيين لعاصمته ، وشاركهم في القتال قوات بيزنطية ، واستطاعت هذه القوات الاستيلاء على نيقية .

وفي (٢٦) حزيران (١٠٩٧) اتجه الصليبيون من نيقية في جيشين ، أحدهما في أثر الآخر على مسيرة يوم واحد تقريباً ، نحو الجنوب الشرقي ، ووصلوا إلى قونية بتاريخ (١٥) آب (١٠٩٧) وتوقفوا لمدة أسبوع ، إذ أخذت الأمراض تحصدهم ، ثم واصلوا سيرهم ، وأنزل بوهيمند هزيمة أخرى بالسلجوقيين ، قرب هرقلة ثم اتجهت جحافلهم الرئيسة من هرقلة نحو الشمال الشرقي من آسية الصغرى ، عبر قيصرية وكومانا ، لكي تطل على مرعش ، متجنبة سلسلة جبال أنتي طوروس .

ووصلت جحافل الصليبيين إلى مرعش في تشرين الأول (١٠٩٧) ثم وصلت إلى مشارف أنطاكية بتاريخ (٢١) من الشهر نفسه وكانت من أهم المدن في القسم الشرقي من نهر العاصي من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية . ويرقى تاريخ أنطاكية إلى زمن الامبراطورية الرومانية . وأنطاكية عبارة عن قلعة من صنع الطبيعة ذاتها ؛ ففي الجنوب الغربي ، تحميها الجبال ، وفي الشمال الغربي ، يحميها النهر والمستنقعات ، ويحميها في الغرب البحر وكان يحكمها الأمير باغي سيان السلجوقي منذ سنة (١٠٨٧) الذي استغل العداوة بين دقاق صاحب دمشق ورضوان بن تتش صاحب حلب ، وتوصل فعلاً إلى الاستقلال السياسي وكانت هذه حال العرب والمسلمين ، دويلات ممزقة متخاصمة متعادية ، سهل اصطيادها ، الواحدة بعد الأخرى ، وهكذا ،

كانت أنطاكية الموصولة بالبحر ، تضطلع منذ قديم الزمان بدور كبير في تجارة الشرق ، لهذا كان الاستيلاء عليها بالنسبة للصليبيين أمراً مغرياً جداً ، كما أن النبأ القائل أن بوردان أصبح كونت الرها ، قد أجج شهوات الأمراء الصليبيين الآخرين ، وفي المقام الأول ، بوهيمند دوتارنتو وريمون دي تولوز ، لذلك ، اقترح هذا الأخير مهاجمة أنطاكية في الحال ، لكنه لم يلق الدعم من جانب القادة الصليبيين الآخرين ، وحاول في هذه الأثناء بارونات الصليبيين أن يستغلوا التناقضات بين السلجوقيين والفاطميين حكام مصر ، فقد وصل في أوائل آذار عام (١٠٩٨) من مصر إلى جوار أنطاكية رسل الوزير الأفضل ، لعرض شروط على الصليبيين لم يقبلها هؤلاء ، وتقضي بتقاسم سورية وفلسطين ، على أن تبقى القدس من حصة مصر الفاطمية ، كما كان قادة الصليبيين يأملون في عقد معاهدة تحالف مع مصر ضد السلجوقيين .

أخيراً شرع بوهيمند ، الذي نال موافقة القادة الصليبيين على توليه إمارة أنطاكية بعد فتحها ، ينفذ ما اتفق على تنفيذه مع أحد خونة أنطاكية المدعو فيروز . ففي ليلة الثاني إلى الثالث من حزيران (١٠٩٨) قاد بوهيمند فصيلته عبر الأبراج التي فتحها له القائد فيروز باستخدام السلالم وفي الوقت نفسه هاجم الصليبيون المدينة من أماكن أخرى ، وهكذا ، انتقلت المدينة الحصينة إلى أيدي الصليبيين ، لكن قلعتها القائمة قرب أعلى قسم من السور ، على سفح جبل سيليوس ، بقيت بأيدي حاميتها التي دافعت عنها بشدة ، والزمن طويل . ويقول أحد مؤرخي الصليبيين ، وهو رئيس أساقفة صور وكبير مستشاري ملك القدس : «أخيراً هدأت الجلبة ، واستعادت المدينة سكونها ، فقد سكرت سيوف ضد الرب المنتصرين من شرب دماء الكفار ، وغدت منهكة من القتل اللامتناهي ، ثم اجتمع القادة للتداول لأنهم عرفوا أنه قد بقي أمامهم الكثير من العمل الواجب تنفيذه ... »

إن الدور الرئيس في نجاحات الصليبيين ، لم تلعبه بسالتهم الحربية بقدر ما لعبته الخلافات الناشبة بين أمراء المسلمين في كل أطراف بلاد العرب والمسلمين .

وتوجهت بعض قوات الصليبيين إلى معرة النعمان ، مدينة أبي العلاء حيث استمر حصار قلعتها لمدة أسبوعين ، ثم جرى فتح المدينة من قبل النورمانيين والبروفانسيين بتاريخ

(١١) كانون الأول (١٠٩٨) ونهبت المدينة بلا رحمة ، ثم أحرقت وأبيد سكانها بلا شفقة ، وقال فارس من حاشية بوهيمند ، «كان الإفرنج يقتلون كل مسلم ، سواءً أكان رجلاً أم امرأة ، حيثما يجدونه» . وقد تميز بوهيمند نفسه في المعرة ببالغ القسوة والقذارة والوحشية ، فبعد احتلال المدينة أمر بأن يجتمع سكانها مع نسائهم وأولادهم وأموالهم في القصر القائم عند بوابة المدينة ، واعداً الجميع بإنقاذهم من الموت . وعندما اجتمع سكان المدينة ، قبض عليهم الأمير وانتزع منهم كل ما كان معهم ، خاصة من الذهب والفضة والمجوهرات ... ثم أمر بقتلهم ، وساق من بقي إلى أنطاكية لأجل بيعهم» وهكذا ، تم القضاء على سكان المدينة بالكامل .

ثم أخذ الصليبيون يسرعون الخطى باتجاه القدس محاولين أن يسبق بعضهم بعضاً . وكانت الوحدة الداخلية مفقودة بين حكام سورية وفلسطين ، تسودها النزاعات والاختلافات وكان الخصام بالغ الحدة بين رضوان بن تنش صاحب حلب ودقاق صاحب دمشق . كما كان حكام المدن الساحلية السورية يخافون بعضهم بعضاً ، لدرجة أنهم كانوا لا يرون في الصليبيين أعداء بقدر ما كانوا يرون فيهم حلفاء في الصراع ضد الأعداء من ذوي الدين نفسه . كل هذا ، قد سهل على الصليبيين الغزاة مهمة الاحتلال والقتل والتدمير .

وهكذا ، تقدم الصليبيون باتجاه الجنوب على محورين ، فسارت الجموع السائرة بقيادة ريمون ، كونت تولوز ، شرقي جبال النصيرية ، وسارت الجحافل بقيادة غودفروادي بويون وروبر الفلمنكي بمحاذاة الساحل ، إلى درجة أن أرسل حكام طرابلس وبيروت وصيدا وصور ، شتى الهدايا إلى الغزاة ، من الأموال والمنتوجات الغذائية ، وبراميل مياه الشرب . ولم تقاوم من المدن سوى طرطوس وجبلة وعكا ، وإن كانت المقاومة الفعلية صدرت عن عكا فقط ، حيث حاول كونت تولوز امتلاك هذه القلعة ، لكن باءت جهوده بالفشل .

ووصلت جحافل الصليبيين في أواخر أيار (١٠٩٩) الأراضي اللبنانية ، ثم الفلسطينية . وبعد فتح الرملة التي أصبحت أسقفية ، أخذت ترتفع أصوات تنادي بالتوجه إلى احتلال مصر وما بين النهرين .

وينقل مُدَوِّن أخبار الصليبيين ، القول : «إذا تغلبنا برحمة الله على ملك مصر ، فإننا لن نتمكن من فتح القدس وحسب ، بل أيضاً الإسكندرية ، وبابل وكثير من المالك» . وهكذا لم تعد أهداف الصليبيين مقصورة على تخليص قبر السيد المسيح من الكفار ، بل الاستعمار الاستيطاني ، واستعباد من يبقى من شعوب المنطقة بعد القضاء على كل ما يواجهونه حتى الدواب لم تستثنَ من أعمال القتل .

واقترب الصليبيون من القدس ، فجر الـ (٧) من حزيران عام (١٠٩٩) وأخذوا على الفور بمحاصرتها وإعداد الخطط والمعدات لاقتحامها ، وتكررت هجمات الصليبيين على المدينة المحاصرة ، وبلغ الانقضاض ذروة الضراوة في (١٥) تموز ، واقتحم المهاجمون المدينة ، نحو ظهر ذلك اليوم ، وسرعان ما سقطت ، على الرغم مما أبداه العرب المدافعون عنها من ضروب الشجاعة والجرأة ، وبعد ذلك كتب مدون أخبار تلك المعركة بقوله : «إن مخلصي قبر السيد المسيح الذين تملكهم التعصب الأعمى وتحرقوا إلى الانتقام من الكفار ، قد انقضوا بقساوة وحشية وضراوة همجية على سكان المدينة المفتوحة وثرواتها . إن حمامات الدم وعمليات النهب الشاملة المقترفة في القدس قد أحجبت الآثام والوحشيات المقترفة في أنطاكية» .

ويقول مدون أخبار إيطالي نورماني : «عندما دخل حجاجنا المدينة ، ساقوا المسلمين حتى هيكل سليمان بالذات وقتلوهم ، لذا سال الدم في الهيكل كله من الوثنيين ، وجرى اعتقال عدد من الرجال والنساء في الهيكل وقتل من هؤلاء أيضاً قدر ما أراد حجاجنا ، وأبقوا منهم قدر ما أرادوا أيضاً على قيد الحياة حيث جرى بيعهم ، وذبحنا في المسجد الأقصى ما لا يقل عن (١٠) آلاف شخص» .

وكان يتخلل المجازر وعمليات النهب والسلب صلوات هستيرية محمومة أمام قبر السيد المسيح ، وكان الصليبيون يتنقلون في الحال من الصلوات إلى الأعمال الدموية . وكانوا يقتلون الجميع ، الرجال والنساء ، والأطفال والشيوخ ، المرضى والأصحاء والمقعدين ، وكانوا يسحقون رؤوس الأطفال الرضع على الحجارة . ويواصل البروناننسي فولهير ، مدون أخبار تلك المجازر فيقول : تفرق فرساننا على بيوت سكان المدينة ، ونهبوا كل ما وجدوه وقتلوا من كان مختبئاً .

وسقط يهود القدس أيضاً ضحايا لجنون هؤلاء المتعصبين وبربريتهم . إذ اجتمع اليهود في كنيس المدينة طلباً للنجاة ، لكن الصليبيين أبادوهم في ذلك الكنيس : فقد تم إحاطة بناء ذلك الكنيس بالحطب وأشعلت النار فيه ، وتم حرق من فيه وهم أحياء ، ومن كان يحاول الهرب يجري قتله على الفور . ويصف وليم رئيس أساقفة صور حالة الناس في القدس بقوله : «ضم الدوق آنذاك والذين كانوا معه صفوف قواتهم ، واندفعوا هنا وهناك خلال شوارع وساحات المدينة ، مستلين سيوفهم وبحماية دروعهم وخوذهم ، وقتلوا جميع من صادفوا من الأعداء ، بصرف النظر عن العمر أو الحالة ، ودونما تمييز ، قد انتشرت المذابح المخيفة في كل مكان ، وتكدست الرؤوس المقطوعة في كل ناحية ، بحيث كان يتعذر الانتقال على الفور من مكان لآخر إلا على جثث المقتولين ، من الكفرة ، وكان القادة قد شقوا في وقت سابق طريقاً لهم بواسطة مسالك متنوعة إلى مركز المدينة ، وأحدثوا عندما تقدموا قتلاً لا يوصف ، وتبع موكبهم حشد من الناس متعطش لدماء الأعداء ومصمم تصميماً كاملاً على إبادتهم» .

ويتابع ذاك الوليم وصفه فيقول : كان القسم الأكبر من الناس قد التجأ إلى ساحة الهيكل لأنها واقعة في قسم منعزل من المدينة ، إلا أن هروبهم إلى هناك لم ينقذهم ، حيث تبعهم تانكرد على الفور بالجزء الأكبر من سائر الجيش ، وشق طريقه إلى داخل الهيكل ، ونقل معه بعد مذبحة مخيفة ، كمية ضخمة من الذهب والفضة . وعلم القادة الآخرون بعد أن كانوا قد قتلوا من واجهوه في الأجزاء المختلفة من المدينة ، أن الكثيرين قد هربوا للالتجاء إلى الأروقة المقدسة للهيكل ، ولذلك اندفعوا بالإجماع إلى هناك ، ودخلت مجموعة كبيرة من الفرسان وقتلوا جميع الذين كانوا قد التجأوا إلى هناك . ولم تظهر أية شفقة لأي واحد منهم ، وغمر المكان كله بدم الكفار . ولقد كان ذلك ، حكم الله القويم الذي قضى على الذين دنسوا حرم المسيح بطقوسهم الخرافية» .

ويضيف رئيس أساقفة صور : «وطاف بقية الجنود خلال المدينة بحثاً عن التعساء الباقين على قيد الحياة ، والذين يمكن أن يكونوا مختبئين في مداخل ضيقة وطرق فرعية للنجاة من الموت . وسُحِقَ هؤلاء على مرأى الجميع ، وذبحوا كالأغنام ، وتشكل بعض مقاتلينا في زمر واقتحموا المنازل حيث قبضوا على أرباب الأسر وزوجاتهم وأطفالهم

وجميع أفراد أسرهم ، وقتلت هذه الضحايا ، أو قذفت من مكان مرتفع ، حيث هلكت بشكل مأساوي» .

لقد أحدث نبأ الاستيلاء على المدينة المقدسة من قبل الصليبيين انطباعاً قوياً في الغرب ، وقد أثارت أقاصيص العائدين من سورية وفلسطين عن الغنائم ، الكثيرين ممن لم يشاركوا في الحملة الصليبية الأولى ، وبأمر من البابا باسكال الثاني ، شن رجال الدين حملة نشيطة من المواعظ ، وعقد ممثلو الكرسي الرسولي الذين وصلوا إلى فرنسا ، مجمعاً كنسياً في فالنس أولاً ، ثم في بواتييه . وقد لعب هذا المجمع دوراً كبيراً جداً في ظهور وانتشار قوات الصليبيين الجديدة ، وافتتح المجمع في الـ (١٨) من تشرين الثاني عام (١١٠٠) في يوم الذكرى السنوية الخامسة لمجمع كليرمون ، وببلاغة ، أقنع مفوضو البابا ، الغربيين «بتقديم العون للمؤمنين في حرب الرب» .

وهكذا تحركت في عام (١١٠٠) باتجاه الشرق العربي ، حملة صليبية جديدة ، اشتملت على أعداد كبيرة من الناس يجذبها الطمع والجشع والقتل ، وكان أكبر حشد من هؤلاء حدث في لومبارديا ، في إيطاليا ، بإمرة رئيس الأساقفة ميلانو ، ووصلت تلك الحشود إلى القسطنطينية في ربيع عام (١١٠١) ، وانضم إليهم هناك جموع من بورغونيا وشامبانيا من فرنسا ، بإمرة ايتيان كونت دي بلُوَا . كما التحق فرسان ألمان كانوا بإمرة كونراد الذي كان في خدمة الملك الألماني هنريخ الرابع .

وانقسمت تلك الحشود عن بعضها بعضاً إما عمداً أو بالمصادفة كما يقول رئيس أساقفة صور ، وتقدموا بطرق مختلفة مثل الرمل بلا كلس ، حيث لم تجمعهم أية رابطة مع بعضهم بعضاً . ولما كانت تلك الحشود تتوق للوصول للقدس أسرعت زحفها ، والتقى الجميع في طرطوس ، وهاجموها واستولوا عليها وكان مصير سكانها إما القتل أو العبودية الدائمة ، بمعونة الرب كما يقول رئيس الأساقفة إياه .

ويصف رئيس الأساقفة حصار قيسارية والاستيلاء عليها فيقول : تمتاز هذه المدينة بمزايا عديدة في مجال الجداول المتدفقة والبساتين المروية ، وفيها مسجد جامع مبني على مكان مرتفع في أحد أجزاء المدينة ، وكان جميع السكان تقريباً قد هربوا إلى هناك آملين أنهم سيكونون آمنين داخل حدوده ، كونه مكاناً لإقامة صلواتهم ، لكن شق المسيحيون

طريقهم إلى الموقع وقامت هناك مذبحة مريعة جداً داخل المسجد لدرجة أن أقدام المهاجمين تلطخت بدماء القتلى ، وأثار منظر الجثث التي لا تحصى والدماء ، الرعب الشديد ، وجرى قتل الغالبية العظمى من سكان المدينة البالغين ، وأبقي فقط على الأولاد والبنات الصغيرات ، ويمكن أن نرى هنا وصفاً حرفياً لما جاء على لسان الرسل قولهم : (وسلم للسبي عزّه وجلاله ليد العدو) وبعد توقف أعمال القتل والتخريب وإبادة سكان المدينة ، جمعت المغانم من مختلف الأنواع .

ثمّ يصف احتلال بيروت: هرب السكان نحو الساحل، ودخل جيشنا المدينة دون نزاع، واستولى عليها بأسرها، وعندما علم المسيحيون الموجودون على ظهر السفن نبأ اقتحام المدينة، قفزوا من سفنهم واستولوا على الميناء، وطردوا بسيوفهم السكان الذين كانوا قد هربوا إلى هناك أملاً بالنجاة والأمان، وأجبروهم على العودة إلى وسط أعدائهم، وهكذا، وقع سكان المدينة التعساء بين قوتين معاديتين، وجاءهم الهجوم من هذا الجانب ومن ذلك فحصدهم بالسيف بين المجموعتين ..

ويصف رئيس أساقفة صور حالة بلبيس في مصر عند استيلاء الصليبيين عليها، فيقول: ما أن جرى الاستيلاء على المدينة، حتى جعل الغالبية العظمى من السكان طعمة للسيف دون تمييز أو مراعاة للعمر أو الجنس، وإذا صدف أن نجا بعضهم من الموت يكابد من فقدان الحرية، ويسقط تحت نير العبودية التعيس، وهو مصير أسوأ بكثير من أي شكل من أشكال الموت، بالنسبة للرجال الشرفاء، وكان بين الأسرى ذوي المنزلة العالية الذين أسروا في بلبيس، معزى ابن السلطان، إضافة إلى واحد من أبناء أخوته (السلطان)، إذ كانا مسؤولين عن المدينة، ويقودان العساكر المحشودة هناك، ويمضي في ذلك الوصف .

«واندفع الجند إلى داخل المدينة بفوضى وبدون ضوابط فور فتح أحد مداخلها، وتغلغلوا دون مراعاة أو تمييز، إلى أكثر الملاجىء انعزالاً، وفتحوا الدور الخاصة، وجرّوا بالسلاسل إلى موت شائن كل من فكر بيأس بالنجاة بواسطة الاختيار، كما قتلوا على الفور جميع الرجال الذين كانوا في ريعان الشباب والذين كانوا قادرين على حمل السلاح، ونادراً ما جرى استثناء المسنين والأطفال» .

ويستمر رئيس الأساقفة في وصفه: بدت بلاد العدو بأنها مجرّدة من المدافعين عنها، لذلك اعتقد الملك ـ وهو بلدوين الرابع ملك القدس ، وهو الملك السادس ـ أن الفرصة المرغوبة منذ زمن طويل لإلحاق الضرر بالعدو قد حلت... لذلك جمعوا قواتهم ودخلوا بصحبة البطريرك وصليب الصلبوق المانح للحياة، بلاد الكفرة، ليعيثوا فساداً في المنطقة بعد ما سمحت لهم قوتهم، ومروا خلال ذلك ببلاد حوران التي تشكل جزءاً كبيراً من أراضي بصرى، ودخلوا سورية الصغرى، التي عاصمتها دمشق، ثم وجهوا سيرهم نحو الجزء الشرقي في هذه المنطقة، وشقوا طريقهم إلى مدينة درعا المشهورة والآهلة بالسكان والقريبة من دمشق، واجتاحوا المنطقة من هناك، ودمّروا جزءاً كبيراً من المواقع النائية والمعروفة عموماً باسم القصور، حيث حرقوا هذه المواقع أو خربوها بكل وسيلة ممكنة، وكان سكان هذا الإقليم قد علموا باكراً باقترابنا، فهربوا مع زوجاتهم وأبنائهم، وقطعانهم إلى مواقع كانت فيها تحصينات أفضل ..

وهكذا تتابعت الحملات الصليبية، وأكرر مرة أخرى: أن موضوع كتابنا لا يهدف إلى وصف الحروب، بل المخازي التي ارتكبت من قبل هؤلاء باسم الصليب، كما لا يهمنا هنا ذكر حركات مقاومة الصليبية وعمليات التحرير، إلا بمقدار ما يؤدي خدمة إلى وصف الحضارة الغربية المبنيّة دوماً على رفض الآخر ، مهما كان هذا الشريك الآخر، على مدى تاريخ تلك الحضارة .

لهذا، ما إن وصل نبأ سقوط مملكة القدس في أيدي العرب المسلمين، إلى أوربا الغربية حتى هاجت دنياهم وماجت، وكان ذلك النبأ بمثابة صاعقة، في أن عرف البابا اوربان الثامن بما حدث، حتى خرّ صريعاً من وقع الصدمة، ودعا خليفته البابا غريغوريوس الثامن، بمنشور بابوي بتاريخ (٢٩) تشرين الأول (١١٨٧) وزعه من فيرار، الكاثوليك، إلى حملة صليبية جديدة، كما أمرهم بالصيام يوم الجمعة من كل أسبوع ـ على امتداد خمس سنوات ـ والامتناع كلياً عن أكل اللحم في هذه الحقبة من الزمن، مرتين في الأسبوع، وامتدت الحملة الصليبية الثالثة خلال الفترة (١١٨٩ـ١١٩٢) .

لكن أخذت الأهداف الدينية من الحملات الصليبية بالتراجع أكثر فأكثر، في حين أخذت مطامع الفتح والاحتلال والاستيطان تبرز أكثر فأكثر من خلال واجهة

الدين، لكن إذا كانت الدوافع الدينية بالتراجع، فإن سعي دول أوروبا الغربية إلى السيطرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط أصبح من أهم الحوافز الداخلية الدائمة للحملات الصليبية، ثم الاستعمارية .

وتشغل الحملة الصليبية الرابعة (١١٩٩ ــ ١٢٠٤) مكاناً خاصاً في تاريخ الحروب الشرقية التي شنّها الصليبيون الغربيون، فإن بعض العلماء الغربيين يعتبرونها ضرباً من الصدفة التاريخية ، ولهذا الاعتبار أسس شكلية معينة ، ذلك أن هذه الحملات التي استهدفت تحرير (الأماكن المقدسة) من سيادة الكفار المسلمين، حسب زعمهم، انقلبت آخر المطاف إلى هزيمة منيت بها بيزنطة ــ وإلى تشكيل امبراطورية لاتينية مكانها، هي دولة الصليبيين، أي دولة أخرى في عداد دول الصليبيين، التي سبق أن تشكلت في الشرق، كنوع من الاستعمار الاستيطاني .

لكن ليس ثمة أي تناقض، من حيث الجوهر، فالحملة الصليبية الرابعة بالذات، أظهرت بصورة جلية تطلعات القادة الصليبيين والكنيسة الكاثوليكية، والتي لم تظهر على السطح دائماً، والتي شكلت منذ بادىء بدء الدافع المحرك للمشاريع التي تحققت تحت رمز الصليب، إلا أن الغلاف الديني، قد تمزّق كلياً في هذا المشروع، فعوضاً عن السعي لاسترجاع القدس من (الكفّار)، استولى الصليبيون الذين كانوا تحرّكوا ضد مصر، وليس فيها قبر للمسيح، على دولة مسيحية، هي الإمبراطورية البيزنطية، ودمروا عاصمتها كلياً، ولقد أصبح (اجتياح القسطنطينية) من مدونات الأخبار اللاتينية، وهي تصف أفعال الغربيين اللصوصية في العاصمة البيزنطية: (فما أن استولى هؤلاء الغزاة على المدينة، حتى انقضّوا على القصور والكنائس ومستودعات التجار، وزاد في حقدهم الانتظار الطويل لهذه الغنائم، وشجعهم رعاتهم الروحيون، ونهبوا البيوت والمدافن والأضرحة، وهدموا آثاراً فنيّة تفوق التقدير، وأحرقوا كل ما كانت تطاله أيديهم، ودام جنون هؤلاء القتلة العاصف، واغتصاب النساء، وحفلات السكر والعربدة والقتل ثلاثة أيام، وقتلوا الآلاف العديدة من بني دينهم من سكان القسطنطينية .

ويكتب أحد مدوني تلك الأعمال الوحشية، وهو (فيلاردوان) «أن الصليبيين استولوا على غنائم هائلة، وقتلوا كثيراً من الناس لأتفه الأسباب، واغتصبوا النساء، و لم يكن

للقتلى والجرحى أي مقياس، ويروي شاهد عيان آخر، مذبحة سنة (١٢٠٤)، وهو المدعو نيقيتاس الخونياتي: (لا أعرف بما أبدأ، وبما أنهي وصف كل ما فعله هؤلاء الناس القتلة)، والشهادة الأكثر وضوحاً تلك التي صدرت عن البابا اينوشنتيوس الثالث، بقوله: (من حق الروم أن ينظروا إلينا باشمئزاز كما إلى الكلاب) .

ثم يأتي دور الحملتين الصليبيتين الطفيليتين، حيث أصبحت فكرة الحرب المقدسة لتحرير القدس من (الكفار) أمراً بعيد المنال، مع ذلك تلقت نفحة جديدة، بعد استيلاء الصليبيين على القسطنطينية، ودخلت الحملتان الصليبيتان في سنة (١٢١٢) التاريخ باسم (حملتي الأطفال)، ويرجع ذلك إلى مشاركة أطفال في الحملتين، في حين تشير مصادر أخرى غربية وتستنتج أن الحملتين الصليبيتين الطفيليتين، لم تكونا البتة طفيليتين، بل كانتا عبارة عن حركات شارك فيها فقراء الأرياف بالدرجة الأولى، وفيها اشترك الكبار، من رجال ونساء وفتيات وشيوخ، كذلك الأطفال ولا يهمنا نوع المشاركة، فهناك كتب كثيرة .

وكان أبرز ما اتصفت به الحملة الخامسة حصار دمياط في مصر التي وصلت إليها فصائل الصليبيين في (٢٧) أيار عام (١٢١٨) واستمر حصارها زهاء سنة ونصف، ويئس قادة تلك الحملة وعادوا إلى أوروبة وهم يجرون ذيول خيبات الأمل، ثم أعيد حصار المدينة، وجرى احتلالها في ليلة الرابع إلى الخامس من شهر تشرين الثاني عام (١٢١٩)، بانقضاض خاطف، ونهبوا المدينة، ويقال أن سكان المدينة قد انقرضوا بسبب الحصار، فمن أصل (٨٠) ألف نسمة، لم يسلم، حسب أحد مؤرخي تلك الحملة المدعو أوليفر السكولاستي، سوى (٣) آلاف، وهنأ البابا بتاريخ (٢٤) شباط، البابا هونوريوس الثالث، الصليبيين، بالنصر، ثم هاجم الصليبيون مدينة المنصورة في أواسط تموز عام (١٢٢١) إلا أن فيضان النيل قد أغرق معسكر الصليبيين ، وفر من نجا من الباقين ، وهكذا اعتبرت الحملة الصليبية الخامسة حملة فاشلة .

وبعد مرور أقل من عشر سنوات، بدأت الحملة السادسة (١٢٢٨ــ١٢٢٩) التي ترأسها الامبراطور فريدريك الثاني الألماني، الذي تزوج في صيف عام (١٢٢٥) من ابنة ملك القدس يوحنا دي بريان، وأخذ يطالب بعرش مملكة زالت عن الوجود من زمان في فلسطين، وقد أراد فريدريك الثاني أن يحقق مقاصده دون أن يسحب السيف من قرابه،

فاستغل الحرب بين مصر ودمشق ودخل في مفاوضات مع السلطان الكامل (١٢١٨ — ١٢٣٨)، الأمر الذي أثار غضب روما، فاحتدم الصراع بين البابوية والامبراطورية الألمانية .

وأمسى في هذه الأحوال، أصعب فأصعب على روما تنظيم حملات صليبية جديدة، مع ذلك، ففي سنة (١٢٤٨) استطاع البابا إينوشنتيوس الرابع أن يستنهض بعض أصحاب المصالح من الحروب، وينظم الحملة الصليبية السابقة، التي اشترك بها عدد قليل نسبياً من الأسياد، وكانوا في غالبيتهم من فرنسا وإنجلترا، علماً أن الفرنسيين انخرطوا في الحملة تحت ضغط ملكهم لويس التاسع (١٢٢٦ — ١٢٧٠) الذي سار على رأس الصليبيين في تلك الحملة . ولقد أدرجت الكنيسة الكاثوليكية لويس التاسع في قائمة القديسين، وجرى الاحتفال بباريس وروما عام (١٩٧٠)، في آن واحدٍ بذكرى مرور (٧٠٠) عام على وفاة الملك الصليبي الفاجعة، حيث لقي مصرعه أثناء عملية الحملة الصليبية الثامنة .

لقد اتبعت الحملة الصليبية السابعة طريق الحملة الخامسة، وكانت مصر — التي لا تحتوي على قبر السيد المسيح — هدفها المباشر، حيث أدرك الصليبيون أن مفتاح القدس موجود في مصر، ولقد حدد لويس التاسع وقادته — اتجاه الحملة أثناء الإقامة المديدة في قبرص، وكان ذلك الملك، يرفع الصلوات بكل حميّة، كما كان يعمد إلى جلد نفسه بنفسه من باب التوبة والندم، لكن الاهتمامات الزمنية لم تبرح ذهنه، ومهما يكن من أمر، لم يحاول الملك الفرنسي ، الصليبي ، القديس (النقي)، (التقي)، أن يحمل العرب المسلمين على مقاتلة بعضهم بعضاً (تحريض مماليك مصر على مقاتلة الأيوبيين في سورية)، وحسب بل حاول أن يعقد ضدّهم أحلافاً .... مع المغول، كما أن لويس التاسع الذي انطلق في حملة صليبية، وأقام اتصالات مع المغول، قد تصرف في هذا بوحي من البابا، ثم تطورت الأحداث، فنزل الصليبيون في مصب نهر النيل وأشاعوا الذعر بين سكان دمياط، واحتلوا المدينة عنوة، وغنموا غنائم وفيرة، ثم قرّر الصليبيون الزحف على الاسكندرية، وتوجب عليهم قبل ذلك محاصرة قلعة المنصورة، واستولوا عليها في أوائل شباط (١٢٥٠) .

وفي صيف عام (١٢٧٠) قامت حملة صليبية أخرى، هي الثامنة والأخيرة، — وكان لويس التاسع — أو القديس إياه، حليف البابوية، على رأسها، وقد تسلّم من يد نائب البابا العكاز والصليب بتاريخ (١٤) آذار (١٢٧٠)، وقرر مع قادته التوجه هذه المرة إلى تونس،

فعسى أن يكون قبر السيد المسيح قد انتقل إليها، إذن لماذا جرى اختيار تونس بالذات هدفاً ؟ عن هذا يفيد بالتفصيل شخص اشترك في الأحداث، هو مُعَرِّف الملك، الدومينيكاني جوفروا دي بوليه، الذي رافق الملك في الحملة، وحسب رواية هذا الأخير، أن يؤمن لأمير تونس المسلم إمكانية اعتناق الدين المسيحي دون التعرُّض لأيّ خطر، أما في الواقع، فإن مدونات جوفروا نفسه، تتضمن أوصافاً أكثر واقعية بكثير من تلك الدوافع التي دفعت الملك لويس التاسع أو القدّيس لويس إلى تحريك أسطوله نحو تونس، إذ أبلغ الرهبان الدومينيكان الذين كانت لهم إرسالياتهم هناك محاولين إقناع الملك بأنه من السهل الاستيلاء على تونس، وأشاروا إلى الثروات الطائلة التي تحتويها تونس، وقالوا له إنه يمكن استخدام تلك الثروات لاستعادة الأرض المقدّسة، هكذا!.

مع ذلك واصل بابوات روما دعوة الغرب إلى ما أسموه بتحرير القدس من أيدي الكفار، ففي عام ١٢٧٤ طالب البابا غريغوريوس العاشر في مجمع ليون بفرنسا، بتنظيم حملة صليبية جديدة، لكن نداءاته بقيت معلّقة في الهواء، إذ لم يعد يوجد من يرغب في القتال من أجل قبر السيد المسيح، وقد كتب مدون لأخبار الصليبيين المدعو سايمبينه متهكماً على دعوات البابا لشن حملات صليبية جديدة: (إن الرب لم يشأ استعادة القبر المقدس من جديد، ولذا دعا البابا إليه)، وهكذا، توقّفت الحركة الصليبية، بعد أن لطخت تاريخ العلاقات غرب ـــ شرق ، بأبشع أنواع الغدر والتقتيل والتدمير، وبشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية . والأمر الواضح ، هو أن الحملات الصليبية التي دامت زهاء الـ (٢٠٠) سنة، قد تركت آثاراً لن يمحوها التاريخ، وكانت تلك الحملات جزءاً عضوياً من سياسة الغرب، وحضارته المتصفة على الدوام بالروح العدوانية على الشعوب الأخرى في كل مكان وفي كل زمان كما كلفت الحروب الصليبية شعوب أوروبا مئات آلاف القتلى والهالكين جوعاً وعطشاً، كما أنفقت الملايين والملايين من الأموال، كما تركت في نفوس العديدين ذكريات حزينة ومشؤومة، نتيجة التعصب الديني الأعمى، أو ضحايا لجشع الجشعين، من دعاة تلك الحروب، فكانت الحملات الصليبية كارثة حقيقية بالنسبة للعديد من بلدان العالم العربي والإسلامي، إذ حمل إليها الصليبيون الخراب والدمار، فاجتاحوا المدن والقرى، ودمروها ونهبوها وعاثوا فيها، فاستحق هؤلاء كره وازدراء شعوب هذه المناطق .

لقد شكلت الحروب الصليبية صورة بشعة في تاريخ العلاقات بين الغرب الكاثوليكي والشرق الإسلامي، ونشأ في قلب الكاثوليكية نظام خاص من نظرات تحبذ الحروب الاغتصابية التي تشنُّها أوروبا ضد الشعوب العربية، على الصعيد الإيديولوجي، هذه الإيديولوجية هي إيديولوجية العداء والكراهية للمسلمين، وتجعل من الصليبيين أنفسهم أبطالاً وشهداء يجترحون بإبادة (الكفار) أفعالاً ترضي الله، كما وضع تمجيد الحملات الصليبية في خدمة السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الدول الأوربية في آسية وأفريقية منذ أواسط القرن التاسع عشر .

كلمة أخيرة، في هذا الموجز، لابد من عودة لربط الماضي بالحاضر، ربما كان الغزو الصليبي قد تمّ تحت شعار الخوف من (الإسلام) ، لكن الغزو الاستعماري الحديث، بمختلف أشكاله وألوانه وشعاراته، يتم تحت شعار الهيمنة السياسية والسيطرة الاقتصادية والثقافية على الوطن العربي ، كما أن وجود العرب مقابل أوربة، جعلهم الأقرب منالاً جغرافياً، والأصعب تطويقاً سياسياً وفكرياً، لكن لم تتوقف المحاولات، تحت شعارات مختلفة، ظاهرها الرحمة وباطنها جهنم وبئس المصير .. وها نحن بعد أكثر من مائتي عام من محاولات الغرب ابتلاع الوطن العربي، نواجه حالة من معاودات النظر في العلاقة مع العروبة والإسلام، ويتوقف هذا أيضاً على حالة العرب والمسلمين أنفسهم، وهل هؤلاء على استعداد حقاً لمواجهة أية حملة صليبية جديدة، وبأشكال متعددة ؟.

الفصل الثاني

وفي الأندلس

وتستمر الإيديولوجية الصليبية في التطبيق، وبقدر متفاوت من الدأب والانتظام في الدويلات العربية في الأندلس التي تخضع للشروط نفسها في المشرق العربي، تقاتُل تلك الدويلات وتمزق وشتات، بالمقابل هجمة إبادة واقتلاع من الجذور، لا تبقي ولا تذر، لواحة للبشر، وشاركت فيها الكنيسة الكاثوليكية، أم الحضارة الغربية بأعلى مستوياتها، وشكلت تلك الأعمال الوحشية الناتجة عن محاكم التفتيش صورة مهمة في تاريخ العلاقات بين الغرب والشّرق العربي الإسلامي ، واتَّسمت في كثير من الأحيان بالمواجهات ، كان الغرب فيها يأخذ طابع الهجوم والمبادر للعدوان، وقد بذرت تلك الأعمال الكراهية والحقد، وأخذ الطابع العالمي الكلي الذي اكتسبته الحروب الصليبية والإيديولوجية الصليبية، وإبادة العرب المسلمين في الأندلس، في القرون التالية ، أخذ شكل رد على حضارة تجذرت نتيجة الثورة العربية الإسلامية وامتداداتها في الشرق والغرب، لهذا لقيت جميع العناصر الأساسية لهذه الإيديولوجية والشعارات العملية النابعة منها تطبيقاً شاملاً، سواء في سياسة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أم في مجال النشاط الاستعماري والسياسي لمختلف الأزمنة الحديثة، فالكنيسة قادت الحملات الصليبية، وكرست وقدست القمع العنيف ضد الحضارة العربية ـ الإسلامية في الأندلس . وانعكست الإيديولوجية الصليبية في الأدب الاجتماعي والسياسي، المرتكزة على السبل التي تمكن الغرب من دخول الأرض المقدسة (المفقودة) وامتلاكها من جديد، وصاغ

أصحاب البحوث الاجتماعية ـ السياسية وطرحوا المشاريع لإخضاع الشرق من جديد . وأبرز أنصار هذه الفكرة الحقوقي الفرنسي بييردوبوا ، مستشار الملك فيليب الرابع الذي عرض خططه في بحثه (استرجاع الأرض المقدّسة) سنة (١٣٠٧)م ،والشاعر والفيلسوف الإسباني ريمون لول الذي رسم في مؤلفه (كتاب النهاية) خطة حملات لإبادة العرب في الأندلس ، وهناك آخرون كثيرون .

وفي إنجلترا أيضاً شاعت أفكار مماثلة، فقد كتب الفيلسوف الإنجليزي المشهور (بيكون) في سنة (١٦٢١) م مؤلفه (حوار حول الحرب المقدسة)، وقد أشار فيه إلى ضرورة إضفاء الصفة الشرعية على الحروب الاستعمارية، متذرعاً في ذلك ، سواء بحجج دينية أم بحجج مستقاة من مذهب الحق الطبيعي ، وجرى وضع تمجيد الحملات الصليبية في خدمة السياسة الاستعمارية منذ أواسط القرن التاسع عشر ، التي انتهجتها الدول الأوربية في آسية وإفريقية .

إن ما جرى في الأندلس صورة أخرى من صور الحرب الصليبية، المستمرة بأشكال وشعارات مختلفة، والمتميّزة بالوحشية والشعارات الدينية، ضد (الكفار)، ويشير كاتب آسباني، هو ما نويل دانفيلا، أن سبب ما حدث في الأندلس، هو الفاتيكان والكنيسة في محاولة منه لتبرئة ملوك اسبانيا، خصوصاً ملوك الأراغون، من جرائم اضطهاد العرب، ويورد هذا الكاتب تواريخ أكثر الأوامر الصادرة عن البابوية التي دفعت بملوك اسبانيا للقيام بتلك الأعمال خاصة من قبل ما كان يطلق عليه محاكم التفتيش التي كانت تقوم بأفعال يندى لها جبين الإنسانية، نتيجة استخدام أساليب التعذيب والاضطهاد والتشريد والقتل، ولا ينكر أحد ما لدى الفاتيكان من نفوذ في ذلك الوقت على ملوك البلاد، وكانت سياسة الفاتيكان ترفض التعايش مع الآخر، أياً كان ذلك الآخر، فعلى سبيل المثال، أثار تعميد المسلمين بالقوة مسألة فقهية، وهل يمكن اعتبارهم مسيحيين أم لا؟ وهل يمكن إخضاعهم لمحاكم التفتيش أو دواوين التحقيق، إذا عادوا للإسلام أم لا؟ ولقد سبق للمجامع المقدّسة، ومنها مجمع نيقية، أن الذين يكرهون على الدخول في المسيحية لا يمكن اعتبارهم مسيحيين إلا إذا أعلنوا فيما بعد، وبرضاهم التام، عن رغبتهم في البقاء مسيحيين، ومعنى ذلك، أنه تجب العودة إلى المسلمين الذين أكرهوا على التنصّر، والسيف فوق رقابهم، لسؤالهم عن

رغباتهم بعد زوال الإكراه، فإن أعلنوا تمسّكهم بالمسيحية اعتبروا مسيحيين، وإلا فلا يمكن اعتبارهم كذلك، وبالتالي فإنهم لا يمكن أن يصبحوا خاضعين للملاحقة أمام محاكم التفتيش .

لكن الملك شارل الخامس كان له رأي آخر، يختلف عن رأي المجمع المقدس، فهو يريد أن يعتبرهم مسيحيين بصورة نهائية ، وأن يخضعهم إلى أحكام دواوين التحقيق، ومع ذلك أراد أن يحصل من البابا على دعم لوجهة نظره هذه، ويقول المؤرخون الغربيون، ومنهم مانويل دانفيلا إن البابا كان يميل إلى رأي الملك شارك الخامس ، وبادر إلى إصدار أمر بابوي بتاريخ (١٢) أيار عام (١٥٢٤) ، يحث فيه الملك على الاهتمام بموضوع تحويل المسلمين إلى النصرانية، ونصح هذا البابا، وهو كليمانت السابع، الملك بأن يكلف أعضاء دواوين التحقيق، بإتمام عملية التنصير، بأية طريقة كانت، أما إذا أصرّ أحد المسلمين على التمسّك بالإسلام ، فيحسن إخراجه من المملكة تحت طائلة فرض الرق عليه مدى الحياة إذا رفض الخروج، وطلب البابا من الملك تحويل الجوامع إلى الخدمات الكنسية والدين المسيحي .

وهكذا، تتالت الأوامر الصادرة عن البابوية للتشديد في مسألة تنصير المسلمين وملاحقتهم أو طردهم أو جعلهم رقاً يباعون في سوق النخاسة، فصدر بتاريخ ١٥٣٢/١٢/١٣ عن البابا كليمانت السابع، حسبما يذكر مانويل دانفيلا، مؤرخ تلك الأحداث ، أمراً بابوياً يقضي بوجوب تعليم المسلمين المقيمين في أراغون وبلنسية وقطالونيا ، أمور الدين المسيحي وتعاليمه، وكتب البابا المذكور في مطلع عام (١٥٣٤) إلى المحقق العام في دواوين التحقيق، يبدي أسفه لما بلغه من عودة مسلمي بلنسية إلى دينهم القديم، وأصدر البابا ذاته، أمراً بابوياً بتاريخ (١١) حزيران (١٥٣٤)، يأمر فيه الإمبراطور شارل الخامس، بإخراج المسلمين الذين يرفضون التحول إلى النصرانية من ممالكه .

ويرجع قيام محاكم التفتيش إلى فكرة الرقابة القديمة على العقيدة، والتحقق من سلامتها ونقائها، وقد ظهرت فكرة التحقيق في أمر العقائد في الكنيسة الرومانية في عصر مبكر جداً، وبدىء بتطبيقها منذ أوائل القرن الثالث عشر. فكان البابا يعهد إلى الأساقفة في تعقيب المارقين والكفرة، ومعاقبتهم، وطبق هذا النظام منذ البداية في إيطاليا وألمانيا وفرنسا . وكان التعذيب يعتبر طبقاً للقوانين الكنسية وسيلة غير مشروعة للاعتراف، لكن البابوية لم تجد بأساً من إقرار هذه الوسيلة . وكانت السجون التي يستعملها ديوان التحقيق مظلمة رهيبة،

يموت فيها الكثيرون من المرض والآلام النفسية، وكان السجناء يصفدون عادة بالأغلال الثقيلة، وكانت العقوبات الرئيسة، هي السجن المؤبّد والإعدام والمصادرة، وكانت السلطات الدينية والبابوية تحصل على أوفر نصيب من الأموال المصادرة، ثم اتسع اختصاص محاكم التفتيش بمضي الزمن، حيث جاء دور اليهود فاتهموا بسب النصرانية ، وأخذت عليهم مزاولة الربا، وتتبعهم ديوان التحقيق بالمطاردة والعقاب .

في هذه الأثناء استحال العرب في الأندلس، ومنذ القرن الرابع عشر، إلى دويلات متنازعة، ثم أخذت بالانحسار، إلى أن وصل الأمر، أن لم يبقَ من تلك الدولة الأموية القوية، سوى بقية أخيرة احتشدت في مملكة غرناطة الصغيرة، والتي أخذ مصيرها المحتوم يلوح في الأفق كبقية الإمارات المزعزعة الأخرى . فأخذ تفوق إسبانيا المسيحية ونصرها المضطرد، يذكي عوامل التعصّب الديني الذي تبثه الكنيسة وترعاه، ثم سقطت غرناطة، وتعرض من بقي حيّاً لمحاكم التفتيش الرهيبة فما هي هذه المحاكم التي تبدأ عادة بإجراءات ديوان التحقيق، تبدأ قضايا الديوان، أو محاكماته الفرعية بالتبليغ، أو ما يقوم مقامه، ولا فرق بين أن يكون التبليغ من شخص معين أو أن يكون غفلاً، ففي الحالة الأولى يدعي المبلغ ويذكر أقواله وشهوده، وتعتبر أقوال المبلغ وشهوده (تحقيقاً تمهيدياً) كذلك، يمكن التبليغ بواسطة (الاعتراف) الذي يتلقاه القسس ، ولهم أن يبلغوا عما يقعون عليه من حالات الاشتباه في العقائد، ولا توضح لهم الوقائع التي يسألون عنها، بل يسألون بصفة عامة، عما إذا كانوا قد رأوا أو سمعوا شيئاً يناقض الدين الكاثوليكي أو حقوق الديوان، ويقوم الديوان في الوقت نفسه، بإجراء التحريات السرية المحلية، عن المتهم، ثم تعرض نتيجة التحقيق التمهيدي على (الأحبار المقررين)، ليقرروا ما إذا كانت الوقائع والأقوال المنسوبة إلى المبلغ ضده، تجعله مرتكباً لجريمة الكفر أو تلقى عليه فقط شبهة ارتكابها، وقرارهم يحدد الطريقة التي تتبع في سير القضيّة ، وكان معظم المقررين من القسس المتعصبين، لذلك كانت آراؤهم وشرفهم مثاراً للريبة .

على أثر هذا التقرير، يصدر النائب أمره بالقبض على المبلغ ضدّه وزجه في سجن الديوان السري، وكانت سجون الديوان المخصصة لاعتقال المتهمين بالكفر — معروفة بالسجون السرية — وهي غاية في الشناعة، تتصل مباشرةً بغرف التحقيق والعذاب، عميقة

مظلمة رطبة تغصّ بالحشرات والجرذان، ويصفد المتهمون بالأغلال[1]، ويقول لورنتي مؤرخ ديوان التحقيق الإسباني: إن أفظع ما في أمر هذه السجون، هو أن من يزج إليها، يسقط في الحال، في نظر الرأي العام، وتلحقه وصمة لا تلحقه من أي سجن آخر ، مدني أو ديني، وفيها يسقط في غمار حزن لا يوصف، وعزلة عميقة دائمة، ولا يعرف إلى أي مدى وصلت قضيته، ولا ينعم بتعزية مدافع عنه، ويقول الدكتور لي: (كان القبض الذي يجريه ديوان التحقيق، في ذاته، عقوبة خطيرة، ذلك أن أملاك السجين تصادر كلها، وتقطع جميع علائقه بالعالم ولا يعرف السجين شيئاً عن مصيره[2] .

ولا يخطر المتهم بالتهم المنسوبة إليه، لكنه يمنح عقب القبض عليه ثلاث جلسات، في ثلاثة أيام متتالية، تعرف بجلسات الرأي أو الإنذار، وفيها يطلب إليه أن يقرر الحقيقة، وينذر بالشدّة والنكال إذا كذّب أو أنكر، بيد أن أفظع ما يحتويه القرار هو إحالة المتهم على التعذيب ، وغالباً ما يطلب النائب هذه الإحالة، وكان معظم أنواع التعذيب المعروفة في العصور الوسطى تستعمل في محاكم التحقيق، ومنها التعذيب بالماء ، وهو عبارة عن توثيق المتّهم فوق أداة تشبه السلم، وربط ساقيه وذراعيه إليها، مع خفض رأسه إلى أسفل، ثم توضع في فمه جرعات كبيرة، وهو يكاد يختنق، وقد يصل ما يتجرّعه إلى عدّة لترات، ثم هناك تعذيب (الجاروكا) وهو عبارة عن ربط يدي المتهم وراء ظهره، وربطه بحبل حول راحتيه وبطنه، ورفعه وخفضه معلّقاً سواء بمفرده أو مع أثقال تربط معه ، وتعذيب الأسياخ المحميّة للقدم، والقوالب المحميّة للبطن والعجز، وسحق العظام بآلات ضاغطة ، وتمزيق الأرجل ، وفسخ الفك .

ولم يك ثمة حدود مرسومة لروعة التعذيب وآلامه ، ولمّا كان التعذيب يعتبر خطراً لا تؤمن عواقبه، نظراً لاختلاف المتهمين في قوة البنية والاحتمال المادي والعقلي، فإنه لم يك ثمة قواعد معينة تتبع في إجراء التعذيب، بل كان الأمر يترك لتقدير القضاة وحكمهم وضمائرهم[3] . ولا يحضر التعذيب سوى الجلاد والأحبار المحققون، وبعد انتهاء التعذيب ، يحمل المتهم ممزقاً دامياً، إلى قاعة الجلسة ، ليجيب عن التهم التي توجه إليه لأول مرة، ويسأل عن تلاوة كل تهمة ، عن جوابه عنها مباشرةً، ثم يسأل عن دفاعه، وكان مبدأ الدفاع أمراً مقرراً من الوجهة النظرية ، على أن الدفاع لم يكن في الغالب سوى ضرب

من السخرية، ولم يكن عملاً مأمون العاقبة، كما لا يسمح للمحامي، في حال وجوده، أن يطلع على أوراق القضية الأصلية ،أو يتصل بالمتهم على انفراد، بل تقدم إليه خلاصة التحقيق مرفقة بقرار الإحالة، وقرار الاتهام، وكان المحامي الذي يبدي في تأديته مهمته، نوعاً من الرأفة، يخاطر بأن يقع تحت سخط الديوان .

وبعد المرافعة واستجواب المتهم، تحال القضيّة على الأحبار المقررين ليبدوا فيها رأيهم من جديد، ويصدر الأحبار المقررون قرارهم، وقلما يختلف عن القرار الأول . فإذا كان الحكم بالإدانة، كان للمتهم فرصة الاستئناف أمام المجلس الأعلى ، بيد أنها كانت على الأغلب فرصة عقيمة، إذ قلما كان المجلس الأعلى ينقض حكماً من الأحكام وكان للمتهم أيضاً أن يلتمس العفو من الكرسي الرسولي، لكن أيضاً نادراً ما أعفي أحد من الحكم .

وإذا قضي بالإدانة في النهاية ، فإن الحكم لا يبلغ إلى المتهم إلا عند التنفيذ، وهو إجراء من أشنع الإجراءات الجنائية التي عرفت، فيؤخذ المتهم من السجن دون أن يدري مصيره الحقيقي، ويجوز رسوم الإيمان، وهي الرسوم الدينية التي تسبق التنفيذ وخلاصتها أن يلبس الثوب المقدس، ويوضع في عنقه حبل وفي يده شمعة، ويؤخذ إلى الكنيسة ، ليجوز رسوم التوبة، ثم يؤخذ إلى ساحة التنفيذ، وهناك يتلى عليه الحكم لأول مرة، وقد يكون الحكم بالسجن المؤبد والمصادرة، أو بالإعدام حرقاً ، وكانت أحكام الإعدام هي الغالبة، وكان التنفيذ يقع في ساحات المدن الكبيرة، وفي احتفال رسمي يشهده الأحبار والكبراء بأثوابهم الرسمية، وقد يشهده الملك، وكان يقع على الأغلب جملة، فينفذ حكم الحرق في عدد من المحكوم عليهم، قد يبلغ العشرات أحياناً، وينتظم الضحايا في موكب رسوم الإيمان، (الأوتو ــ دافي Auto – Dafe)التي اشتهرت في إسبانيا منذ القرن الخامس عشر، والتي كانت من الحفلات العامة ، بالرغم من مناظرها الرهيبة ــ التي تهرع لمشاهدتها جموع الشعب، ومما يذكر في ذلك، أن فرناندو الكاثوليكي، كان من عشّاق هذه المواكب الرهيبة، وكان يسره أن يشهد حفلات الإحراق، وكان يمتدح الأحبار المحققين كلما نظمت حفلة منها[٤] .

وكان دستور، ديوان التحقيق، يجيز محاكمة الموتى والغائبين، وتصدر الأحكام في حقهم، وتوقع العقوبات عليهم كالأحياء فتصادر أموالهم، وتعمل لهم تماثيل تنفّذ فيها عقوبة

الحرق، أو تنبش قبورهم، وتستخرج رفاتهم، لتحرق في موكب (الأوثوداني) كذلك يتعدى أثر الأحكام الصادرة بالإدانة من المحكوم عليه إلى أسرته وولده، فيقضي بحرمانهم من تولي الوظائف العامة، وامتهان بعض المهن الخاصة .

لقد بثّ ديوان التحقيق منذ قيامه بقضائه وأساليبه، حوله جواً من الرهبة والروع ، ولما ذاع بطشه وعسفه، عمد كثير من النصارى المحدثين، من مسلمين ويهود، إلى الفرار، حتى اضطرت الحكومة إلى أن تصدر عام (١٥٠٢) قراراً يحرم على ربان أية سفينة وأي تاجر، أن ينقل معه نصرانياً محدثاً دون ترخيص خاص وقبض بهذه الصورة ، على كثير من النصارى المحدثين، في مختلف الثغور الإسبانية، وأحيلوا إلى محاكم التحقيق .

كان أعضاء محاكم التحقيق، يتمتعون بحصانة خارقة، وسلطان مطلق، تنحني أمامه أية سلطة، وتحمى أشخاصهم وتنفذ أوامرهم بكل وسيلة، وكان من جراء هذه السلطة المطلقة، وهذا التحلل من كل مسؤولية، أن شاع في هذه المحاكم، العسف وسوء استعمال السلطة، والقبض على الأبرياء دون حرج، بل كثيراً ما وجد بين المحققين، رجال من طراز إجرامي لا يتورعون عن ارتكاب الغصب والرشوة، وغيرها لملء جيوبهم، وكانت أحكام الغرامة والمصادرة أخصب مورد، لاختلاس المحققين والمأمورين وعمال الديوان، وقضاته[1] وكان يبلغ من عسف الديوان أحياناً أن يبسط حكم الإرهاب في بعض المناطق، وهذا ما حدث في قرطبة على يد المحقق العام لوسيرو، الذي يعتبر من أشدّ المحقّقين قسوة وإجراماً، ففي عهده ذاعت جرائم النهب واغتصاب البنات والزوجات، وتعالت الصيحة بالشكوى من هذا العدوان الفظيع ــ الذي يجري باسم الدين المقدّس، وفي ظلّه، والذي يصم اسم الديوان والحكومة، واستغاث كبراء قرطبة بالملك، ويقال أنه جرت في الموضوع تحقيقات، انتهت بالقبض على المحقق العام وعزله، وكان العرش يعلم بأمر هذه الآثام التي تصم سمعة الديوان والمحققين، ولا يستطيع دفعاً لها، لما بلغه الديوان من السلطان الذي لا يناهضه سلطان آخر، ولأن العرش كان يرى فيه في الوقت نفسه، أصلح أداة لتنفيذ سياسته في إبادة الموريسكيين (من كلمة موركو ــ أي مغربي) وفي الوصية التي تركها فرناندو الكاثوليكي عند وفاته، في شهر كانون الثاني سنة (١٥١٦) لحفيده شارل الخامس (كارلوس كانتو أو شارلكان)، ما يلقي ضياءً على هذه الحقائق، ففيها (يحث على حماية الكثلكة

والكنيسة، واختيار المحققين ذوي الضمائر الذين يخشون الله، لكي يعملوا في عدل وحزم، لخدمة الله، وتوطيد الدين الكاثوليكي، كما يجب أن يضطرموا حماسة لسحق طائفة محمد)[٣] .

ولما توفي فرناندو، كان المحقق العام، هو الكاردينال خمنيس مطران طليطلة، الذي أبدى من الحماسة في مطاردة المسلمين وتنصيرهم، ما سبقت الإشارة إليه، وقد حاول خمنيس أن يطهر قضاء الديوان وسمعته، فعزل كثيراً من المحققين الذين لا يرغب فيهم، لكنه لم يعش طويلاً ليتمّم برنامجه الإصلاحي فعادت المساوىء القديمة أشدّ ما كانت، وسار الديوان في قضائه المدمر، وأساليبه المثيرة، ولما جلس شارل الخامس على العرش، كتب إلى مجلس قشتالة يقول: (إن سلام المملكة وتوطيد سلطانه، يتوقفان على تأييده لديوان التحقيق، و لم ير شارل، بعد فترة من التردد، إلا أن ينزل عند هذا النصح، وأن يفسح الطريق لسلطان الديوان القاهر، وذهبت كل الجهود للحد من عسف الديوان وعبثه سدى، وتوطد سلطان الديوان، وبقيت قشتالة مدى قرون ثلاثة، كانت في الواقع أخطر ما في حياة الشعب الأسباني) .

وكان ديوان التحقيق قد أنشىء في الأصل، لمطاردة الكفر وحماية الكثلكة من شبه المروق والزيغ، وكان إنشاؤه في قشتالة قبيل انهيار مملكة غرناطة بقليل، وكان اليهود، الذين تمتعوا عصوراً بالحرية والأمن، في ظلّ الحكم العربي الإسلامي، أوّل ضحايا سياسة الإرهاب والإبادة التي رسمتها اسبانيا الجديدة، ذلك أنه ما كادت تسقط غرناطة في أيدي الملكين الكاثوليك، وما كاد اليهود ينتقلون إلى الحكم الجديد، حتى شهرت عليهم السياسة الإسبانية حربها الصليبية، وأصدر الملكان، قرارهما الشهير في (٣٠) آذار سنة (١٤٩٢)، وهو يقضي بأن يغادر سائر اليهود ــ الذين لم يتنصروا ــ من أي سن وظرف، أراضي مملكة قشتالة، في ظرف أربعة أشهر من تاريخ القرار، وألاّ يعودوا إليها قط، ويعاقب المخالفون بالموت والمصادرة، ويجب ألا يقوم أحد من سكان مملكة قشتالة على حماية أو إيواء أي يهودي أو يهودية، سراً أو جهراً، متى انتهى هذا الأجل، ولليهود أن يبيعوا أملاكهم، خلال هذه المدة، وأن يتصرفوا فيها وفق مشيئتهم[٥]، فأذعن كثير من اليهود للتنصير إشفاقاً على الوطن والأهل والمال، وهلك كثير منهم في سجون الديوان المقدس ومحارقه، أو شرّدوا في مختلف

الأقطار بعد التجريد والحرمان .

ولقي العرب الأندلسيون من بقايا من بقي في بعض مدن قشتالة وأراجون، في ظلّ الحكم النصراني، المصير نفسه، وبدأ ديوان التحقيق نشاطه في قشتالة منذ سنة (١٤٨٠)، قبيل انهيار مملكة غرناطة بقليل، وأقيمت محارقه الأولى في اشبيلية عاصمة المملكة، فلما سقطت غرناطة ، وطويت بسقوطها صفحة الدول العربية ـــ الإسلامية في الأندلس ، ووقع الملايين منهم في قبضة إسبانيا النصرانية، ولما أكرهوا على التنصير، وتحولت بقايا ذلك الشعب إلى طوائف، أطلقت عليهم اسم الموريسكيين، ألفى ديوان التحقيق في هذا المجتمع النصراني بالإكراه المحدث، أخصب ميدان لنشاطهم، وغدت محاكم التحقيق يد الكنيسة القوية في تحقيق غايتها البعيدة، ذلك أن هذه المحاكم الشهيرة، كانت تضطلع بمهمة مزدوجة دينية وسياسية معاً . فكانت تعمل باسم الدين لتحقيق أغراض السياسة، وكان للسياسة الإسبانية بعد ظفرها النهائي بقهر شعب الأندلس، أمنية أخطر وأبعد مدى، هي القضاء على بقايا ذلك الشعب الذي تجذر على مدى ثمانية قرون تقريباً، وسحق خواصها العرقية والثقافية والاجتماعية، وعلى كل ما يمتّ لأصولها وجذورها من صلة، وإدماجها في المجتمع الإسباني، ولم تشأ السياسة الاسبانية أن تترك تحقيق هذه الغاية لفعل الزمن والتطور التاريخي، بل رأت نزولاً على وحي الكنيسة وتوجيهها المباشر، أن تعجل بإجراءات التنصير والقمع، وأن تذهب في ذلك إلى حدود الإسراف والغلو، هي التي أسبغت على مأساة الأندلسيين أو العرب المتنصّرين صبغتها المفجعة، كما أسبغت على السياسة الإسبانية المعاصرة وصمة عار، لم يمحها إلى اليوم كر الأجيال والعصور .

وقد اضطلع ديوان التحقيق الإسباني بأعظم قسط من هذه الإجراءات الهمجية التي أريد بها تنفيذ حكم الإعدام في شعبٍ بكامله، وأخضعت غرناطة لقضاء ديوان التحقيق منذ عام (١٤٩٩) ، منذ أكره المسلمون على التنصير ، لكنها جعلت من اختصاص محكمة التحقيق في قرطبة، وهكذا، بدأ الديوان المقدّس أعماله في غرناطة، بحماسة يذكيها احتشاد الضحايا من حوله، ولم تغفل الرواية الإسلامية أن تشير إلى محارق ديوان التحقيق، أو إحراق العرب المسلمين، بتهمة المروق أو الزيغ، ولم يجد هؤلاء الذين آثروا البقاء في وطنهم وأرض أجدادهم، وأكرهوا على التنصير واعتناق الدين الجديد، ملاذاً أو عاصماً من الاضطهاد

والمطاردة، ذلك أن أولئك الذين أصبح يطلق عليهم الموريسكيين، أو العرب المتنصِّرين، لبثوا دائماً موضع البغض والريب، وأبت إسبانيا النصرانية، بعد أن أرغمتهم على اعتناق دينها، أن تضمهم إلى حظيرتها، وأبت الكنيسة الإسبانية أن تؤمن بإصلاحهم لدينهم الجديد، ولبثت تتوجس من رجعتهم وحنانهم لدينهم القديم، وهكذا كانت السياسة الإسبانية، كما كانت الكنيسة الإسبانية، أبعد من أن تقنع بتنصير المسلمين الظاهري ، وإنما كانت ترمي إلى إبادتهم، ومحو آثارهم ودينهم وحضارتهم، وكل ذكرياتهم .

والواقع أن الموريسكيين لبثوا بالرغم من تنصّرهم، نزولاً على حكم القوة والإرهاب والإكراه، مخلصين في سرائرهم لدينهم القديم، و لم تستطع الكنيسة، وعلى الرغم من جهودها الهائلة أن تحملهم على الولاء لدين قاسوا في سبيل اعتناقه ضروباً مروعة من الآلام النفسية والاضطهاد المضني، ويشهد على ذلك ما يقوله في ذلك مؤرخ إسباني، كتب قريباً من ذلك العصر، حيث عاش بين الموريسكيين حيناً في غرناطة :

«كانوا يشعرون دائماً بالحرج من الدين الجديد، فإذا ذهبوا إلى القداس أيام الآحاد، فذلك فقط من باب مراعاة العرف والنظام، وهم لم يقولوا الحقائق قط خلال الاعتراف، وفي يوم الجمعة يحتجبون ويغتسلون ويقيمون الصلاة في منازلهم المغلقة، وفي أيام الآحاد يحتجبون ويعملون، وإذا عمد أطفالهم عادوا فغسَّلوهم سرّاً بالماء الحار، ويسمّون أولادهم بأسماء عربية، وفي حفلات الزواج، متى عادت العروس من الكنيسة بعد تلقي البركة، تنزع ثيابها النصرانية، وترتدي الثياب العربية ويقيمون حفلاتهم وفقاً للتقاليد العربية »[٦] .

من ثمّ، فقد لبث الموريسكيون، شغلاً شاغلاً للكنيسة وللسياسة الإسبانية، فهم مجتمع بغيض في المجتمع الإسباني، وهم خطر على الدولة وعلى الوطن، وهم على الرغم من ردّتهم، ما زالوا خونة مارقين، وما زالوا أعداء للدين في سريرتهم، وكان يذكي هذا البغض والتحامل ضد الموريسكيين كل تذمر من جانبهم، فلما دفعهم اليأس إلى الثورة في مفاوز البشّرات ولما آنست السياسة الإسبانية، أن هذه البقية الممزّقة من الأندلسيين القدماء، مازالت تجيش برمق من الحياة والكرامة، رأت أن تضاعف إجراءات القمع والمطاردة ضدّ هذا الشعب المهيض الأعزل، حتى لا ينبض بالحياة مرة أخرى .

وكانت ثورة البشّرات نذير فورة جديدة، من هجرة الموريسكيين إلى ما وراء البحر،

فجازت منهم إلى أفريقية جموع عظيمة، لكن الكثرة الغالبة منهم بقيت في وطنها القديم، هدفاً للاضطهاد والظلم والمنظمين، والقمع الذريع، المدني والديني، فإلى جانب الأوامر الملكية بمنع الهجرة، وحظر التصرّف في الأملاك، أو حمل السلاح، وغير ذلك من القوانين المقيدة للحقوق والحريات، كان ديوان التحقيق من جانبه، يشدّد الوطأة على الموريسكيين، ويرقب كل حركاتهم وسكناتهم، ويغمرهم بشكوكه وريبه، ويتخذ من أقل الأمور والمصادفات ذرائع لاتهامهم بالكفر والزيغ، ومعاقبتهم بأشدّ العقوبات وأبلغها، وقد نقل الدون لورنتي مؤرخ ديوان التفتيش الإسباني، وثيقة من أغرب الوثائق القضائية، تضمنت طائفة من القواعد والأصول التي رأى الديوان المقدس أن يأخذ بها العرب المتنصّرين في تهمة الكفر والمروق، وهذا ما ورد في تلك الوثيقة الغريبة :

(يعتبر الموريسكي أو العربي المتنصِّر، قد عاد إلى الإسلام، إذا امتدح دين محمد ، أو قال إن يسوع المسيح ليس إلهاً، وليس إلا رسولاً؛ أو أن صفات العذراء أو اسمها لا تناسب أمه، ويجب على كل نصراني أن يبلغ عن ذلك، ويجب عليه أيضاً أن يبلغ عمّا إذا كان قد رأى أو سمع، بأن أحداً من الموريسكيين، باشر بعض العادات الإسلامية، ومنها أن يأكل اللحم في يوم الجمعة، وهو يعتقد أن ذلك مباح، وأن يحتفل يوم الجمعة بأن يرتدي ثياباً أنظف من ثيابه العادية، أو يستقبل المشرق قائلاً بسم الله، أو يوثق أرجل الماشية قبل ذبحها، أو يرفض أكل تلك التي لم تذبح، أو ذبحتها امرأة، أو يختن أولاده، أو يسميهم بأسماء عربية، أو يعرب عن رغبته في اتباع هذه العادة، أو يقول، إنه يجب ألا يعتقد إلا في الله وفي رسوله محمد ، أو يقسم بأيمان القرآن ، أو يصوم رمضان ، ويتصدق خلاله ، ولا يأكل ولا يشرب إلا عند الغروب، أو يتناول الطعام قبل الفجر (السحور) أو يمتنع عن أكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، أو يقوم بالوضوء والصلاة، بأن يوجه وجهه نحو الشرق، ويركع ويسجد، ويتلو سوراً من القرآن، أو أن يتزوّج طبقاً لرسوم الشريعة الإسلامية، أو ينشد الأغاني العربية، أو يقيم حفلات الرَّقص والموسيقى العربية، أو أن تستعمل النساء الخضاب في أيديهنّ أو شعورهن، أو يتبع قواعد محمد الخمس، أو يلمس بيديه على رؤوس أولاده أو غيرهم تنفيذاً لهذه القواعد، أو يغسل الموتى ويكفنهم في أثوابٍ جديدة، أو يدفنهم في أرض بكر، أو يغطي قبورهم بالأغصان الخضراء، أو أن يستغيث بمحمد وقت

الحاجة، منعتاً إياه بالنبي ورسول الله ، أو يقول إن الكعبة أول معابد الله، أو يقول إنه لم يُنصَّر إيماناً بالدين المقدّس، أو إنّ آباءه وأجداده قد غنموا رحمة الله لأنهم ماتوا مسلمين، إلخ)[٧] .

كانت أمثال هذه الشبهات، تتخذ ذريعة للتنكيل بالموريسكيين وبالرغم من تنصّرهم وانتمائهم إلى دين سادتهم الجدد. ومن الطبيعي أن يكون موقف المسلمين الذين آثروا الاحتفاظ بدينهم أدق وأخطر، وكانت قد بقيت منهم جماعات كبيرة في غرناطة، وبلنسية وغيرها، يعيشون في غمرة من الجزع الدائم، وكانت محارق ديوان التحقيق تلتهم الكثير من هؤلاء وهؤلاء، لأقلّ الشبه والوشايات، ولقد كان الإسراف في مطاردة المسلمين نذير السخط، لكن لم تعدل السياسة الإسبانية من مسلكها، وضاعفت محاكم التفتيش إجراءات القمع والتنكيل .

لبث الموريسكيون في عهد فرناندو الخامس (الكاثوليكي) زهاء عشرين عاماً، يتراوحون بين الرجاء واليأس، ويرزحون تحت غمر المطاردة المنظمة. وكان هذا الشعب المهيض، الذي أدخل قسراً في حظيرة النصرانية، والذي أنكرته مع ذلك إسبانيا، كما أنركته الكنيسة، التي عملت على تنصيره، يحاول أن يروض نفسه على حياته الجديدة، وأن يتقبل مصيره المنكود بإباء وجلد، لكن إسبانيا النصرانية، لبثت ترى في هذه البقية الباقية من العرب المسلمين، عدوها القديم الخالد، وتتصوّر أن هذا المجتمع المهيض الأعزل، الذي أحكمت أغلالها في عنقه، ما يزال مصدر خطر دائم على سلامتها وطمأنينتها، ومن ثم كان هذا الإمعان في مطاردته وإرهاقه بمختلف الفروض والقيود والمغارم، وفي انتهاك عواطفه وحرماته، وفي تعذيبه وتشريده، وكان يلوح أن ليس لهذا الاستشهاد الطويل المؤثر من آخر سوى الفناء ذاته .

توفي فرناندو الكاثوليكي في (٢٣) كانون الثاني سنة (١٥١٦)، بعد أن عانى من بقي من العرب المسلمين الأندلسيين من غدره وعسفه ما عانوا، وكانت زوجته إيزابيلا قد سبقته إلى القبر بأحد عشر عاماً، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (١٥٠٤) ، ودفنت في غرناطة، تحقيقاً لرغبتها، في دير سان فرانسيسكو القائم فوق هضبة الحمراء، ودفن فرناندو إلى جانب زوجه بالحمراء ، ثم نقلت رفاتهما فيما بعد إلى كنيسة غرناطة العظمى ، التي أقيمت فوق

موقع مسجد غرناطة الجامع .

لقد كان الغدر والرياء أبرز صفات هذا الملك ؛ الذي أتيح له القضاء على دولة العرب المسلمين في الأندلس، وقد نوّه بهذه الصفة الذميمة أكابر المؤرخين المعاصرين واللاحقين[٨]، ويقول معاصره الفيلسوف السياسي مكيافيلي في حقه: (إن فرناندو الأرجوني غزا غرناطة في بداية حكمه، وكان هذا المشروع دعامة سلطانه، وقد استطاع بمال الكنيسة والشعب أن يمد جيوشه، وأن يضع بهذه الحرب أسس البراعة العسكرية التي امتاز بها، بعد ذلك، وقد كان دائماً يستعمل الدين ذريعة ليقوم بمشاريع أعظم، وقد كرَّس نفسه بقسوة تسترها التقوى لإخراج المسلمين من مملكته وتطهيرها منهم ، وبمثل هذه الذريعة غزا إفريقية، ثم هبط إلى إيطاليا ثم هاجم فرنسا)[٩] .

كانت سياسة فرناندو مثال الغدر في جميع ما اتخذه نحو معاملة العرب المسلمين في الأندلس عقب تسليم غرناطة، وما تلاه من حوادث تنصيرهم قسراً، ثم اضطهادهم، ومطاردتهم بأقسى الوسائل، وأشدّها إيلاماً لمشاعرهم وأرواحهم، وصدر مرسوم جديد بتاريخ (١٢) آذار سنة (١٥٢٤)، يحتّم تنصير كل مسلم بقي على دينه، وإخراج كل من يأبى النَّصرانيّة، من إسبانيا، وأن يعاقب كل مسلم يأبى التنصير أو الخروج في المهلة الممنوحة بالرق مدى الحياة، وأن تحول جميع المساجد الباقية إلى كنائس، وأصدرت محكمة كبرى قراراً، بأن التنصير الذي وقع على المسلمين صحيح لا تشوبه شائبة، لأنهم سارعوا بقبوله اتقاءً لما هو شرّ منه، ويعلّق المؤرخ الغربي دومارليه Demarles على ذلك القرار بقوله: (وهكذا اعتبر التنصير الذي فرضه القوي على الضعيف، والظافر على المغلوب، والسيد على العبد، منشئاً لصفة لا يمكن لإرادة معارضة أن تزيلها)[١٠]، وعلى أثر ذلك، صدر أمر ملكي يرغم جميع المسلمين الذين نصروا كرهاً على البقاء في إسبانيا، باعتبارهم نصارى، وأن ينصر جميع أولادهم، فإذا ارتدّوا عن النصرانية، قضي عليهم بالموت والمصادرة، وقضى الأمر، في الوقت نفسه، بأن تحول جميع المساجد الباقية إلى كنائس في الحال .

ثم توالت الأوامر والقوانين المرهقة، فصدر قانون يحظر على الموريسكيين بيع الحرير والذهب والفضة والحلي والأحجار الكريمة، وحتّم على كل مسلم بقي على دينه أن يحمل شارة زرقاء في قبعته، وحظر عليهم حمل السلاح إطلاقاً، وإلا عوقب المخالفون بالجلد، وأمروا

أن يسجدوا في الشارع متى مرّ كبير الأحبار، وعلى الرغم من كل ذلك، بقيت بقية من التقاليد والمظاهر القديمة، تربط ذلك الشعب الذي زادته المحن والخطوب اتحاداً، وتعلّقاً بتراثه القومي والروحي، وكانت الكنيسة تحيطه بكثير من البغضاء والحقد، لأنها لم تنجح تعاليمها في النفاذ إلى أعماق نفسه، ولما تولى فيليب الثاني، ألفت فرصتها في إذكاء عوامل الاضطهاد والتعصب، وكان هذا الملك المتعصّب حبراً في قرارة نفسه، يخضع لوحي الأحبار والكنيسة، وكان يرى في الموريسكيين عنصراً بغيضاً خطراً دخيلاً على المجتمع الإسباني، و لم تمض أعوام قلائل على تبوئه الملك، حتى ظهرت بوادر التعصّب والتحريض ضد الموريسكيين، في طائفة من القوانين والفروض المرهقة .

وصدر أيضاً أمر بشهر أيار عام (١٥٦٦)، جدد القانون القديم الذي يحرم اللغة والثياب العربية، وقد كان هذا القانون همجياً لم يسمع بصدور مثله في تاريخ المجتمعات المتمدنة وقضى ذلك القانون بأن منح للموريسكيين ثلاثة أعوام لتعلم اللغة القشتالية، ثم لا يسمح بعد ذلك لأحد، أن يتكلّم أو يكتب أو يقرأ العربية، أو يتخاطب بها، سواء بصفة خاصة أو بصفة عامة ، وكل معاملات أو عقود تجري بالعربية تكون باطلة، ولا يعتد بها لدى القضاء أو غيره ، ويجب أن تسلم الكتب العربية، من أية مادة ، في ظرف ثلاثين يوماً إلى رئيس المجلس الملكي في غرناطة، لتفحص وتقرأ، ثم يردّ غير الممنوع منها إلى أصحابها لتحفظ لديهم مدى الأعوام الثلاثة فقط . أما الثّياب فيمنع أن يصنع منها جديد مما كان يستعمل أيام المسلمين، ولا يصنع منها إلا ما كان مطابقاً لأزياء النصارى، وحتى لا يتلف منها ما كان من زي المسلمين، فإنه يسمح بارتداء الثياب الحريرية منها لمدة عام ، والصوفية لمدة عامين ، ثم لا يسمح باستعمالها بعد ذلك . ويحظر التحجب على النساء الموريسكيات وعليهن أن يكشفن عن وجوههن ، وأن يرتدين عند الخروج المعاطف والقبعات على نحو ما تفعل النساء الموريسكيات في أراجون، ويحظر في الحفلات إجراء أية مراسم إسلامية، ويجب أن يجري كل ما فيها طبقاً لعرف الكنيسة وعرف النصارى ، ويجب أن تفتح المنازل أثناء الاحتفال ، وكذلك أيام الجمع والأعياد ، ليستطيع القسس ورجال السلطة أن يروا ما يقع بداخلها من المظاهر والمراسم المحرمة ، ويحرم إنشاد الأغاني القومية، ولا يشهر الزمر والرقص العربي ، أو ليالي الطرب بالآلات ، ويحرم الخضاب بالحنّاء ، ولا يسمح

بالاستحمام بالحمامات ، ويجب أن تهدم سائر الحمامات العامة والخاصة . ويحرم استعمال الأسماء والألقاب العربية ، ومن يحملها عليه أن يبادر إلى تركها[١١] .

أعلن ذلك القانون المروّع في غرناطة، في اليوم الأول من شهر كانون الثاني سنة (١٥٦٧) ، وهو اليوم الذي سقطت فيه غرناطة، واتخذته إسبانيا ، عيداً قومياً تحتفل به كل عام .. وهكذا، حملت سياسة العنف والتعصب في طريقها كل شيء، ونفذت الأحكام الجديدة في المواعيد التي حددت لها ، ولم تبد السلطات في تنفيذها أي رفق أو مهادنة[١٢] .

وقامت ثورات متعددة ضد ذلك الظلم والاضطهاد ، لكنها كانت تقمع بشدّة ، وبلا رحمة ، وعلى الرغم من أنّ كتابنا ، لا يختصّ بالمقاومة بمقدار ما هو يصف الاستراتيجيات الغربية التي اتبعت على مدى تاريخ هذا الغرب الطويل ، ولكن من المجدي أن نسوق بعض الأمثلة عن أساليب القمع ، لمن كان يتمرد ويرفض الخضوع والذّل ، وكان من بين هؤلاء زعيم باسل، يدعى (الزّمّار)، حيث قاد ثورة عارمة ، وأخيراً أسره الإسبان مع ابنته الصغيرة ، وأرسلوه إلى غرناطة ، حيث عذبوه عذاباً وحشياً ، إذ جرى نزع لحمه من عظامه حياً ، ثم مزقت أشلاؤه ، وهكذا ، كانت أساليب الإسبان ومحاكم التفتيش إزاء العرب المتنصّرين، ولا يتسع المجال لذكر العديد من الأمثلة .

وهناك مثال آخر، حيث قاد بعض الثورات المدعو (محمد بن أمية) ، وقاد معارك عديدة، نجح بعضها ، لكنه في النهاية، فشل في إثارة حمية العرب المسلمين من خارج الأندلس ، وبالتالي تصدع جيشه إلا أنه لم يستسلم بسهولة ، حيث قاد معارك عديدة ، قتل فيها كثير من الفريقين، وطارد الإسبان محمد بن أمية دون أن يظفروا به، على أن هذه الهزائم لم تنل من عزم الموريسكيين ، فقد احتشدوا شرقي البشرات في جموع عظيمة ، وأخذوا يهددون ألمرية ، فسار إليهم المركيز (لوس فيليبس) على رأس جيش ، ووقعت بين الفريقين عدة معارك شديدة ، قتل فيها أيضاً كثير من الفريقين ، ومزق الموريسكيون، وفتك الأسبان كعادتهم بالأسرى ، وقتلوا النساء والأطفال قتلاً ذريعاً ، ووقعت في الوقت نفسه في غرناطة مذبحة مروعة أخرى ، فقد كان في سجنها العام نحو مائة وخمسين من أعيان الموريسكيين ، اعتقلوا كرهائن ، وكفالة بالطاعة ، فأذاع الاسبان أن الموريسكيين

سيهاجمون غرناطة لإنقاذ السجناء ، بمؤازرة مواطنيهم في البيازين، وعلى ذلك صدر الأمر بإعدام السجناء ، فانقض الجند عليهم وذبحوهم في مناظر مروعة من السفك الأثيم .

كل هذا، كان يرتكب باسم السيد المسيح ، والمسيح من كل هذه الأعمال براء ..

وهذا ما أثار القس فرانز غريس ليصرخ قائلاً: (إنّ تاريخ الأمم النصرانية، وأكثر من هذا، تاريخ الكنيسة بالذات ، مضرج بالدماء ، وملطّخ، ولربّما أكثر تضرّجاً ووحشيةً من أي شعب وثني آخر من العالم القديم ، إنّ أمماً ذوات حضارات زاهية باهرة قد أزيلت وأبيدت ومحيت ببساطة وسهولة من عالم الوجود ، وكل ذلك باسم الدين النصراني)[١٣] .

الفصل الثالث

استعمار العالم الجديد

يعتبر اكتشاف الذهب والفضّة في أمريكة ، واقتلاع البشر من جذورهم واسترقاقهم، ودفنهم في مناجم غريبة، وبداية غزو ونهب جزر الهند الشرقية وتحويل أفريقية إلى سهب غنية بالطرائد، لاقتناص ذوي الجلود السوداء ، والمتاجرة بهم، جميع هذه الأحداث المذهلة، تعتبر من الدلائل التي تميز بداية الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي ، والزخم الرئيسني لبدء التراكم الأولي ، والتي أعقبها نشوب الحرب التجارية ، بين الأمم الأوربية ، وكان العالم مسرحاً لعملياتها .

فقد استهل الأوربيون الغربيون تاريخ العالم الحديث، في القرن الخامس عشر من خلال زحفهم الكبير عبر البحار ، لماذا كان الأوربيون أصحاب المبادرة في المغامرة المصيرية دون سواهم ؟ ولماذا لم يكتشف الصينيون أمريكا بدلاً عنهم ؟ ليس هذا التساؤل في غير محله ، إذ لو قام الصينيون واستوطنوا الأمريكتين وأوستراليا وأوقيانوسيا ، لأصبح نصف سكان العالم اليوم، وليس خمسهم من الصينين .

إن مفتاح سر الريادة الأوربية يكمن في عثور القراصنة الاسكندنافيين (الفايكنغ) على أمريكا الشمالية صدفة قبل كريستوف كولومبس بحوالي خمسمائة عام ومحاولتهم الاستيطان هناك ، وفشلوا على مدى قرن من الزمن، لكن كان كولومبس على النقيض منهم ، فقد تبعه الناس من جميع أنحاء أوربة على شكل موجات جماهيرية ، توغلت في أعماق أمريكا الشمالية والجنوبية ، إن الفرق بين ردة فعل القرن العاشر والخامس

عشر ، يوحي بقيام بعض التطورات في المرحلة الفاصلة بينهما ، مما أتاح لأوربة النجاح في الزحف عبر البحار، وأدت هذه التطورات لقيام الرأسمالية التجارية التي هي عبارة عن نظام اجتماعي ينزع فطرياً إلى التوسع . وهذا بدوره أفضى لقيام حافز الاكتشافات لبلدان جديدة ، واكتساب المستعمرات ، وإرساء قواعد جملة من النظريات والتدابير الاقتصادية المعروفة باسم (المركنتيلية) (MERCANTILISM) .

فإذا كانت الرأسمالية هي المسؤولة عن الريادة الأوربية في المغامرة عبر البحار، فلماذا ظهر هذا النظام الاجتماعي الخبيث في الطرف الغربي المتخلف نسبياً من شبه الجزيرة الأوربية/ الآسيوية؟ ومن المفارقات العجيبة أن تكمن الإجابة على هذا السؤال في صلب التخلف الذي كانت تعيشه أوربة الغربية .

فلم يعقب سقوط روما في الغرب ، عودة للحكم الإمبراطوري، كما كان يجري دائماً في مختلف مناطق شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ، وفي ظل ظروف مماثلة ، الأمر الذي أفضى بالنتيجة إلى تقويض ما تبقى من النفوذ الامبراطوري التقليدي تقويضاً أبدياً، وتمهد الطريق أمام التحول الاجتماعي المشؤوم والمعروف باسم الرأسمالية .

وتمثل حقيقة عيش الغرب تحت وطأة هذا التحول من جراء تخلفه، ظاهرة هامة ومتواترة في تاريخ العالم، ففي الألف الثاني قبل الميلاد ، جرى تحول أقدم ، بقيادة الحضارات التقليدية الجديدة في مناطق التخوم بالنسبة لأوربة ، أي الهند والصين ، ولم تقم في منطقة الشرق الأوسط الذي يعتبر قلب العالم في تلك الأزمنة ، بسبب أن الحضارة القديمة في الشرق الأوسط ، استطاعت أن تتجاوز غزوات الألف الثاني قبل الميلاد ، وتحافظ على بقائها، بينما تداعت مناطق التخوم أمام تلك الغزوات ممهدة السبيل لبداية جديدة ، أي نشوء الحضارات التقليدية الجديدة .

كذلك الأمر بالنسبة للانتقال من الحضارات التقليدية إلى الحضارات الرأسمالية التي قامت في العصور الحديثة ، غير أن الحضارات التقليدية الموجودة تمكنت من المحافظة على استمرارها في كل مكان إلا في الغرب ، ولهذا السبب كان الغرب وحده في القرون الوسطى ، حراً طليقاً في الاندفاع باتجاهات جديدة ، وتطوير التكنولوجيا والمؤسسات في الأفكار وباختصار الحضارة الرأسمالية الجديدة .

إن السبب الذي حال دون أن يكون كولومبس صينياً ، يتجلّى فيما عاصر تلك المرحلة من كتابات صينية وأوربية أيضاً، ففي عام (١٦١٨)كتاب تشـانغ هي : «إن ما يصيبك من الخوف لدى اتصالك بالأقوام البربرية ، لا يعدو خوف المرء حين يلمس القرن الأيسر لأي حلزون ، وأما الأشياء الوحيدة التي تثير الهواجس في الواقع ، لا تعدو الوسيلة التي يجب أن يسيطر الإنسان بها على أمواج البحر ، وأما أعتى المخاطر، فإنها تتمثل بعقول أولئك الأفراد المتعطّشين للربح والشرهين للكسب»[1]، لكن فاتح المكسيك (هرنانـدو كورتس) كتب نقيض العبارة السابقة في عام (١٥٢١) «نحن معشر الإسبان نعاني من علة في قلوبنا لا تشفى إلا بالذهب ... لقد جئت سعياً وراء الذهب، وليس للعمل بالأرض كأحد العمال» ، أما القبطان البرتغالي «جوداربيرو» فقد كتب مباهيـاً عـام (١٦٨٥): (انطلاقاً من رأس الرجاء الصالح فما بعد، لم تكن تحدونا الرغبة لترك أي شيء خارج إطار سيطرتنا ، لقد كنا تواقين لوضع أيدينا على كل شيء يقع ضمن تلك المسافة الهائلة التي تربو على (٥٠٠٠) فرسخ والتي تمتد من سوفالا إلى اليابان ... لم نترك زاوية واحدة خارج احتلالنا أوخارج إطار رغبتنا إلا بوضعها تحت سيطرتنا)[2] .

فثمة عاملان يفسران الفارق الكبير بين الموقفين الصيني والغربي حيال التوسع عبر البحار ، أولها العامل السياسي ، الذي يتمثل بدور الملوك الأوربيين الذين طفقوا يتنافسون تنافساً ضارياً، على ما توفره الممتلكات المستعمرة من ثروات واكتفاء ذاتي، وعندما ادّعى الملكان الإسباني والبرتغالي حق ملكيتهما لكل البلدان الواقعة فيمـا وراء البحـار، هبَّ فرانسيس الأول، ملك فرنسة ملتحقاً بهذه الجوقة قائلاً: (كم أتوق لرؤية وصية آدم التي قسم العالم بموجبها بين إسبانيا والبرتغال) .

إن هذا التنافس الملكي على البلدان الواقعة فيما وراء البحار ، لتنافس ذو مغزى كبير، لأنه كان يعني تمتع التجار وشركائهم المساهمة ، بالدعم الرسمي لعملياتهم العالمية ، والحقيقة ، فإن أحد الأسباب لظهور الملوك الأوربيين الأقوياء من أمثال هنري الثامن في إنجلترا (١٥٠٩ ــ ١٥٤٧) ، وفرانسيس الأول في فرنسا (١٥١٥ ــ ١٥٤٧) ، وفرديناندو إيزابيلا في إسبانيا (١٤٧٠ ــ ١٥١٦) ، هو تحالفهم غير الرسمي مع طبقة التجار المتنامية التي يحصل منها الملوك على المعونة المالية الأساسية ، وعلى الموظفين الأكفاء الأذلاء ، لتزويد بيروقراطيات

الدولة الفتية ، بالمقابل ، فإن اندماج المواطنين بالسلطة الملكية ، أعانهم على إنهاء الحروب الإقطاعية المتواصلة .

إن أهمية الممالك الجديدة الكبيرة بالنسبة لعمليات الغزو والنهب والسلب ، تكمن في قدرتها على حشد الطاقات البشرية ، والموارد الطبيعية الضرورية لصالح المغامرة الواسعة النطاق فيما وراء البحار، فقد أصدرت البلاطات الملكية الصكوك التي أجازت للشركات المساهمة مواصلة الاستكشاف والتجارة والاستعمار، كما ساندت تلك الشركات بالأساطيل والأموال الملكية . وكان معظم هؤلاء الجشعين، يحظون بالرعاية والتشجيع من الممالك الوطنية .. فالبلاطان الإسباني والبرتغالي قدما الدعم إلى كولومبوس ودوغاما ، وسرعان ما لحق بركبهما، البلاطان الإنجليزي والفرنسي ، فقدما بمنتهى الحماس ، الدعم إلى (كابوت) و(فيرازانو) وإلى غيرهما من البحارة الإيطاليين .

والسبب الثاني للفارق المصيري بين الموقفين الصيني والغربي نحو المغامرة البحرية، كان اجتماعياً، فالرأسمالية، حولت أدق جوانب المجتمع الغربي ، إلى سلع خاضعة للبيع والشراء نقداً MONETIZATION، وأصبح جوهر النظام الاقتصادي الجديد ، يتمثل باستخدام النقود استخداماً متزايداً، وبسك الوحدات النقدية القياسية المتداولة في كل مكان ، وبتطوير المصارف ووسائل التسليف ، وأما السرعة التي تمّ بها هذا التوالد المالي ، فإنها تفصح عن نفسها في تصاعد موجات العائلات المصرفية الأساسية في أوروبة ، فعائلة بيروزي في فلورنا، كانت تسيطر على رأسمال بلغ بشكله الإجمالي ما يعادل ١,٦ مليون دولار أمريكي، وبحلول عام (١٤٤٠) كان لدى عائلة مديتشي في فلورنا ما يعادل ١٥ مليون دولار، ولدى عائلة فيوغر ما يعادل ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام (١٥٤٦)م .

ولا تكمن جذور الهيمنة الغربية إذن في النطاق العالمي للتجارة الغربية ، وحسب، إنما في جوهرها الفريد من نوعه، إذ لأول مرة في التاريخ خلقت الرأسمالية الغربية تجارة الجملة بالضرورات التي سرعان ما حلت محل التجارة التقليدية المحدودة بالكماليات ، ولقد أدرك (آدم سميث) في أواخر القرن الثامن عشر ، مغزى هذا التطور التاريخي ،حينما أشار إلى أن الاكتشافات التي تمت فيما وراء البحار ، قد منحت (سوقاً جديدة لا تعرف الشبع أمام كل المصنعات الأوربية، سوقاً اشتملت على مختلف الأمم في آسية وأفريقيا وأمريكة)[٣] كلها

تقريباً ، و لم يدرك آدم سميث اقتصاد السوق العالمي وحسب، الذي خلفته المشاريع الرأسمالية عبر البحار، بل أ يضاً الأثر السلبي الذي تركته على سكان البلاد الأصليين)، فهو الذي قال :

«بعد أن ربطت تلك المشاريع مناطق العالم البعيدة مع بعضها، وأتاحت تلبية متبادلة بالحاجات والمسرات بقصد تشجيع تبادل الصناعة، كان اتجاهها العام يبدو وكأنه اتجاه خيري ، وأما سكان البلاد الأصليين، الذين يعيشون في جزر الهند الشرقية والغربية، فقد تلاشت جميع المنافع التجارية التي كان من المحتمل أن تنجم عن تلك المشاريع، وغاصت في لجج البلايا المرعبة التي تطل عليها بين الحين والآخر ... إن الجور الوحشي الذي مارسه الأوربيون ، يعتبر حدثاً هداماً بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة ، وكانت نتيجته عكس ما هو متوقع ، أي الخير العميم للجميع»(٤).

وحينما عزا آدم سميث المصائب المرعبة للجور الوحشي الذي مارسه الأوربيون، فإنه فتح باباً للجدل مازال مشرعاً حتى اليوم ، فبعض الناس يتفقون مع هذا الاقتصادي الاسكوتلندي، ويجزمون على أن القرون الطويلة من الاستغلال الإمبريالي الغربي، هي المسؤولة عن استمرار مصائب العالم الذي استُغِلّ ويُستغلُّ حتى الآن ، هذا في الوقت الذي يعتبر فيه آخرون أن واقع هذه المجتمعات الأَصلية الموجودة فيما وراء البحار ، ما هو إلا محصلة التطور التاريخي لهذه المجتمعات ، لكونها تمثل طوباويات فاضلة ، عانت قدراً من الاستغلال في ظل حكامها الوطنيين، ولكل من هذين الموقفين مبرراته .

مما لاشك فيه أن المجتمعات (الفاضلة) كانت أمراً واقعاً فيما وراء البحار قبل الغزو الأوربي لها ، وقد ورد فيض من الأدلّة من جميع القارّات على ألسنة أوائل الرحالة والمستكشفين ، فالصيّاد البدائيّ الأوسترالي الذي كان يعود بطريدته ، أو المرأة التي تعود بحصيلة الجذور النباتية عند مغيب الشمس ، كل منهما مطالب بتوزيع ما جناه بين جميع الأقارب ، وفقاً للتقاليد الصارمة ، مما يضمن بقاء وأمن كل أفراد العشيرة ، إن تقليد المشاركة هذه ، دام زمناً طويلاً بعد وصول الأوربيين ، وقال عنه أحد الأنتروبولوجيين: (ادفع قميصاً لرجل لقاء عمله ، ولا عجب أن تصادف صديقه مرتدياً هذا القميص في اليوم التالي»(٥) . جاء هذا القول في تقرير الأنتربولوجي (لويس مورغان LEWIS MORGAN في القرن التاسع عشر: «إن شريعة الكرم التي يدعي الأمريكيون الأصلاء

ممارستها تهدف إلى قيام مساواة في المعاش ، فلا مجال لقيام الفقر والفاقة في جهة من أطراف القرية الهندية ... في حين أنهما ينتشران في القرية نفسها)[٦] وعبرت عن هذا الاتجاه الشهادة التي تركها الأب اليسوعي (جاكوب بايغرت F. R. JACOB BAEGERT) الذي أمضى سبعة عشر عاماً في منتصف القرن الثامن عشر مع هنود جنوبي كاليفورنيا ولدى عودته إلى ألمانيا ، كتب وصفاً عن سير الحياة اليومية ، ضمنه حياة التقشف والبساطة التي يعيشها المواطنون الأصليون في كاليفورنيا (إنهم يقضون حياتهم ليلاً نهاراً في العراء، يفترشون الأرض، ويلتحفون السماء)، وبعد أن يأتي على ذكر تفاصيل شظف العيش يختتم وصفه قائلاً :

«.... قد يستنتج بعض الناس أن الهنود من أتعس أبناء آدم وأكثرهم حاجة للشفقة ، لكن هذا الاستنتاج سيكون خطأً فادحاً ، إنني أؤكد للقارىء بأنهم ... دون شك يعيشون أسعد من المواطنين المتحضّرين في أوربة ... وعلى مدار العام ، لا يمكن أن يحدث ما يعكّر صفو الحياة في كاليفورنيا لأي إنسان ، فلا يحدث شيء ما يربك له حياته ويجعله يفضل الموت ... فلا الحسد، ولا الغيرة ، ولا الافتراء ، تنغص عليه حياته ، لم يكن معرضاً لفقدان ما يملك ، ولا الاهتمام بالاستزادة ، إن أهالي كاليفورنا لا يعرفون معنى (خاصتي أوْ، لي أو خاصتك، أو لك) هاتان الفكرتان اللتان تملآن وجودنا مرارة وآثاماً لا تحصى» .

«وظاهرياً بدا أن أهالي كاليفورنيا لا يملكون شيئاً ، ولكنهم أصلاً يملكون كل ما يحتاجون إليه ، لأنهم لا يشتهون أي شيء خارج إطار منتوجات منطقتهم الفقيرة التي جار عليها الزمن ، وهذه المنتوجات دائماً في متناول أيديهم ، فلا عجب إذن أن تبقى أساريرهم ضاحكة ، وأن ينصرفوا دوماً إلى التسلية والضحك ، معبرين في النهاية عن قناعتهم التي هي في النهاية منبع السعادة الحقيقي[٧]، فالهنود (الحمر) لم يشعروا بأية علة ، و لم تتوجع عظامهم ، و لم تعرف الحسرة سبيلها إلى قلوبهم ، فلم تتعرض بطونهم للآلام ، و لم يعرفوا مرض السل ، و لم ينتابهم الصداع ، وعندها كانت البشرية تشعر بهدوء نحو عالم مجهول ، ولكن وصول الغرباء، قلب الأمور رأساً على عقب .

لكن، حقق المغامر الإسباني هرناندو كورتس HERNANDO CORTES نصراً ساحقاً على امبراطورية الآزتيك ، واليوم ترقد رفاته في كنيسة بسيطة وسط الأبنية القريبة

من الساحة الرئيسة في مكسيكو سيتي، و لم يبق ما يذكره التاريخ له سوى لوحة برونزية باهتة على الجدار تحمل اسمه وتاريخ ولادته ووفاته ودفنه . و لم يحظ كورتيس من أمته القدر الذي يستحقه من الاحترام والتعظيم ، كما لم يحظ الاقتراح الحديث لإقامة نصب تذكاري لـه في (باسيـو ديـلا ريفورمـا PASEO DELA REFORMA أي الجادة الرئـيسة في مكسيكو سيتي، إلا بتأييد شعبي طفيف، فقد أخبر أحد العمال المكسيكيين مراسلاً بقوله (إذا أقيم التمثال، فإننا سندمره بالقنابل) وعلق مواطن مكسيكي آخر تعليقاً لاذعاً حين قال: (ما من بلد يقيم التماثيل لغزاته)[٨] .

تنطوي هذه العواطف على مغزى عميق، فهي توحي، وبعد انقضاء أربعة قرون على وفاته، بقسوة الأعمال الوحشية التي ارتكبها كورتس وزملاؤه الفاتحون في طول العالم الجديد وعرضه، فكولومبوس نفسه حين حط رحاله في جزر (الباهامز BAHAMAS) روى أن هنود الأرواك ARWAKS الوديعين (قد أبدوا كثيراً من المودة حتى لتخال بأنهم سيسلمونك قلوبهم ... وكانت المعجزة أنهم حافظوا على صداقتنا إلى حد غريب) . لكن كولومبوس نفسه سرعان ما كتب إلى إسبانيا: (من هنا بمشيئة الروح القدس ، يمكننا أن نرسل كل العبيد الذين يمكن بيعهم ... إذا أمرتم جلالتكم بذلك ... لأن المواطنين كافة ، يمكن إبعـادهم إلى كاستيـل أو تحويلهـم إلى عبيد في الجزيرة ... وهؤلاء الناس لايحسنون استخدام الأسلحة على الإطلاق[٩] ...

وشحن كولومبوس في عام (١٤٩٥) بحراً إلى إسبانيا، خمسمائة من (الهنود) كما سماهم ليقينه بأنه في جزر الهند الشرقية ، ولم يبق حيّاً من هؤلاء (الهنود) بعد الرحلة إلى إسبانيا أكثر من ثلاثمائة فقط ، توفي معظمهم في غضون سنوات قلائل ضحية الأمراض الأوربية التي لم تكن لديهم المناعة ضدها . وما أن أصبحت تجارة الرقيق مسألة غير عملية بسبب قوانين الوراثة التي لا مهرب منها، حتى التفت كولومبوس إلى الذهب كوسيلة لتحقيق الثروات التي كان يطمع بها لنفسه ولحماته الملكيين .

فعلى تلك الجزيرة الكبيرة، جزيـرة هيسبانيـولا HISPANIOLA (أي هاييتـي وجمهورية الدومينيكـانالحاليتين) فرض كولومبوس على كل هندي في الرابعة عشرة من عمره أو أكثر ، أن يجلب إلى حصونه من مسحوق الذهب، سعة أحد أجراس صقوره ،

مرة كل ثلاثة أشهر ، وصنع ميداليات نحاسية لتعطى إلى أي هندي أو هندية ، ليعلقوها حول رقابهم بعد دمغها باسم الشهر الذي جرى فيه تسليم الإتاوة ، لمن يسلمون إتاواتهم في حصونه ، وكانوا يصبحون بتلك الميداليات في وضع أمين طيلة ثلاثة أشهر أخرى لجمع المزيد من الذهب ، ومن كان يضبط منهم بدون هذه الميدالية ، فإن نصيبه الموت، بقطع يديه ، ذكراً كان أم أنثى ، وقد خلدت اللوحات الإسبانية القديمة صور المشاهد الرهيبة للهنود ، وهم يتخبطون في سيرهم وعيونهم تجحظ رعباً لمرأى أذرعهم المقطوعة وهي تنزف دماً، وأصبح بالإمكان اليوم الاطلاع على هذه اللوحات، وهكذا فإن الوضع في هيسبا نيولا لم يكن أكثر من تمهيد لأوضاع سادت في البرازيل والكونغو ، حيث كان المقاولون البرتغاليون والبلجيكيون يجدعون آذان وأنوف وأيدي المواطنين الذين يخفقون في تسليم ما يفرض عليهم من المطاط الطبيعي .

ونذكر على سبيل المثال ما كان يحدث على يد المستكشفين الأوائل من الأسبان في هيسبانيولا، خاصة على يدي رئيس الحملة هرناندو كورتس ومعاونيه أمثال دييغو فلاسكينر ، وبانفيلو دونارفيز ، اللذان أبديا من ضروب الوحشية ما يندى له جبين الإنسانية على مدى تاريخ البشرية ، بسبب تفننهما في تعذيب سكان المناطق التي كانوا يمرون بها ، من قطع رؤوس الهنود الحمر، وفقء عيونهم، وصب الزيت المغلي، والرصاص المذاب في جراحهم ، أو بإحراقهم أحياء على مرأى من الآخرين من السكان الأصليين ، بهدف إجبارهم على الاعتراف بالأماكن التي يوجد بها الذهب أو إكراههم على اتباع الدين المسيحي .

فقد حاول أحد الرهبان إقناع بعض زعماء الهنود، المدعو (هايتهاي) لاعتناق الدين المسيحي ، وكان يربط إلى محرقة بهدف إكراهه على ذلك . وأشار إليه ذلك الراهب أنه إذا قبل بالتعميد ، فإنه سيكون مصيره الجنة ، فما كان من الزعيم الهندي إلا أن سأل : وهل في الجنّة إسبانيون ؟ فأجاب المحقق : بالطّبع، إذا كانوا يعبدون الله الحق ! فما كان من الزعيم الهندي إلا أن أجاب بحزم: إذن أنا لا أريد أن أذهب إلى مكان أصادف فيه أحداً من أبناء هذه الأمة المتوحشة(١٠) .

لقد كان الذهب وحده هدف المستكشفين، ولا شيء سوى الذهب ، على الرغم

من أنه ثبت بالأدلّة القاطعة ، استحالة تنفيذ الالتزامات فيما يتعلق بالحصص الذهبية في هيسبانيولا ، لأنها كانت خالية من حقول الذهب ، ومارس الهنود بعد تسليم الحلي الذهبية القليلة التي كانت بحوزتهم، العمل طيلة النهار ، في الجداول لتنظيف مسحوق الذهب ، واستخلاص الذرات الذهبية الدقيقة التي لم تكن تفي بالغرض المطلوب . وأما الهنود الذين يحاولون الفرار إلى الجبال فقد كانت تطاردهم الكلاب الجائعة وتمزق أجسادهم، وقد عمد هنود الأوراك إلى ممارسة الانتحار الجماعي بقتل أنفسهم باسم الكاسافا CASAVA ، بسبب الضغوط أو الحياة المعيشية القاسية ، ومات في غضون سنتين نصف سكان الجزيرة التي قدر عددهم بين (١٢٥٠٠٠ ـــ ٥٠٠٠٠٠) نسمة ، وبحلول عام (١٥١٥)م لم يبق على قيد الحياة إلا (١٠٠٠٠) هندي ، ثم انقرض هذا العرق بأكمله من على وجه الأرض بعد مضيّ خمسة وعشرين عاماً ، باستثناء عدد ضئيل من الهجناء MESTIZOS ، ممن كان آباؤهم من الفاتحين الإسبان .

وهكذا ، سرت خيبة أمل عميقة في نفوس الإسبان لفشلهم في العثور على الذهب والتوابل في جزر الهند الشرقية ، وبدأوا يتأكدون تدريجياً أن جزر الكاريبي ليست جزر التوابل في الشرق ، وأنهم وجدوا بالصدفة عالماً جديداً يسد الطريق في وجههم إلى آسية ، وهكذا أصبح العقدان الأولان من القرن السادس عشر ، بمثابة عصر الاكتشافات والمكتشفين ، الذي سبر فيه العديد من الملاحين ساحل الأمريكتين بأكمله بحثاً عن معبر إلى الشرق . وانطلق في الوقت نفسه، آلاف المغامرين من هذه الجزر سعياً وراء غنائم الذهب التي صورتها الشائعات بأنها مكدسة وسهلة المنال .

لقد حالف الحظ أحد أولئك المغامرين ، المدعو (هرناندوكورتس) الذي حدد موضع امبراطورية الآزتيك العظيمة في المكسيك ، تلك الامبراطورية التي كانت التقارير تتوالى عنها منذ زمن بعيد ، وتمكن من اكتساح تلك الامبراطورية الغنية ، التي كان يقطنها عشرات الملايين من المواطنين ، عندما حطّ رحاله على ساحلها الرئيس في آذار من (١٥١٩)م ، بقوة هزيلة، لا تتعدى الـ (٦٠٠) من الرجال ، و(١٦) حصاناً ، و(١٣) بندقية ، مسكيت ، وبضعة مدافع ، أما الفتح الذي قام به فرانسيسكو بيزارو FRANCISCO PIZZARO عام (١٥٣١) لامبراطورية الآنكا التي كانت على مستوى

رفيع من التنظيم، بزمرة من الرجال ، بلغ عددهم الـ (١٨٠) رجلاً، و(٢٧) حصاناً ، ومدفعين .

لقد حفزت تلك المغامرات في المكسيك والبيرو ، الآخرين على أن يجوبوا تلك المناطق الشاسعة في الأمريكيتين ، سعياً وراء المزيد من الغنائم، ولم تكن الحملات نقيض ما كانت عليه حملتا كورتيس وبيزارو ومن ناحية التنظيم العسكري ، على الرغم من أن القتال فيها كان يقتصر على فترات زمنية قصيرة ، فكانت معظم التجمّعات الهندية ، خارج إمبراطوريتي الآزتيك والآنكا تفتقر إلى السكان والتنظيم لتشكيل مقاومة حقيقية على نطاق واسع .

وأصبح الإسبان على معرفة تامة بساحل أمريكة الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر ، الممتد من جزر الهند الغربية إلى تيراديل فيوغو **TIERRA DEL FUEGO** ، وشمالاً إلى خليج كاليفورنيا ، وعلى نحو مماثل ، قاد (فرانسيسكو دي كورونادو) و(هرناندو دي سوتو) في أمريكة الشمالية ، حملات واسعة النطاق ، عبر القسم الجنوبي لما أصبح يعرف بالولايات المتحدة ، وامتد نطاقها من فلوريدا إلى غراند كايتون ، وعمد المستكشفون الفرنسيون في الوقت نفسه من أمثال (روبير لاسال) **ROBER LASALE** والإنجليز من أمثال (دافيد تومبسون) **DAVID THOMPSON** ولويس كلارك **LEWIS KLARK** إلى فتح القسم الشمالي من أمريكة الشمالية في حين أن البرتغاليين كانوا يتولون أمر النتوء البرازيلي الفسيح من أمريكة الجنوبية، وفقاً للأمر البابوي الذي قسم الأراضي الواقعة فيما وراء البحار بين إسبانيا والبرتغال .

والجدير بالذكر ، أن الإسبانيين ، فرضوا على البلدان المفتوحة في الأمريكتين ، تكاليف الفتح ، شأنهم في ذلك ، شأن البرتغاليين في الهند ، في مرحلة لاحقة . وغيرهم من الأوربيين الآخرين في فتح إفريقية . ولم يتحمل العرش الإسباني إلا تكاليف أول رحلة قام بها كولومبوس . وبعدها هرع التجار الإسبانيون لتمويل حملاته اللاحقة الأكبر . وغنم الممولون الأسبان من الذهب ، مايكفي لتمويل فتوحات كوبا وجامايكو وبورتوريكو ، بحلول عام (١٥٠٦)م . من ثم مولت هذه الجزيرة الكبيرة ، الحملات التالية إلى البر الأمريكي ، تلك الحملات التي بلغت ذروتها في المغانم الخيالية المفاجئة من إمبراطوريتي

الازتيك والانكا . وهكذا ، لم تحمل التحركات الأسبانية في الأمريكتين ، الوطن الأم ، أعباء النفقات إلا لفترة قصيرة لا تزيد عن العقد من الزمن . واستخدمت في النهاية الموارد الأمريكية لبناء الامبراطورية الأمريكية الأسبانية التي أصبحت في منتصف القرن السادس عشر ، تدر من الأرباح ما يكفي لدعم المشاريع الخاصة للسلالة الحاكمة الاسبانية ، في العالم القديم .

وهنا لابد من التساؤل ، لماذا خضع هنود العالم الجديد بمنتهى البساطة لحفنة من المغامرين ، على الرغم من أن إمبراطورياتهم كثيفة السكان والتقدم الكبير ؟ يكمن الجواب الأساسي في عزلة الإمبراطوريتين عن العالم ، بيولوجياً وعسكرياً ، وعلى مدى آلاف السنين .

لقد كان الهنود جميعاً أحفاداً للمهاجرين الذين عبروا بحر بهرنك – لأن البحوث المعاصرة تشير إلى احتمال وصول بعض الأقوام القليلة إلى الأمريكتين قبل كولومبوس بقرون من إفريقية الغربية والجزر الواقعة في جنوبي المحيط الهادي .

ويبدو من المؤكد أن الهنود الذين وجدهم الأوربيون في الأمريكتين قد انحدروا حصراً من تلك السلالة التي عبرت بحر بهرنك ، كما تدل على ذلك زمرهم الدموية المتسعة إلى حدٍ استثنائيٍ . وربما عبرت الموجات البشرية الأولى في عصرٍ يعود قدمه إلى خمسين ألف أو مائة ألف عام . واستمرت إلى ما قبل ثلاثة آلاف عام مضت ، بعد أن وصلت قبائل الأسكيمو وسدت طرق النزوح باستيطانها على جانبي مضيق بهرنك . وعبر النازحون الذين أُطلق عليهم اسم الهنود الحمر الأوائل إلى العالم الجديد بكل بساطة ، بسبب تجمد المياه التي كانت تغمر اليابسة مشكلةً ممراً برياً بعرض (١٣٠) ميلاً ، يربط بين الشمال ـــ الشرقي من آسية، وبين الشمال ـــ الغربي من أمريكا الشمالية . وبانقضاء العصر الجليدي، ارتفع منستوى مياه البحر ، مشكلاً المضيق الضيق في بهرنك، ليفصل بين القارتين الكبيرتين . واستمر النازحون عبور المضيق باستعمال القوارب الضيقة دون أن تغيب اليابسة عن أبصارهم .

واصل الهنود عبورهم آلاسكا ، وتوغلوا في قلب أمريكة الشمالية من خلال فجوة في صفحة الجليد في نجد يوكون المركزي ، لقد كانوا مجبرين على مواصلة تقدمهم بالعوامل

نفسها التي دفعت بهم للنزوح إلى أمريكة ، وهي البحث عن مرابع الصيد الجديدة ، وضغط القبائل من ورائهم ، وسرعان ما أصبحت القارتان مأهولتين بالسكان من جراء انتشار قبائل الصيادين فيهما .

ونجد اختلافاً كبيراً في أشكال هذه القبائل : فأوائل القادمين كانوا أقل شبهاً بالعرق المغولي في مظهرهم ، لأنهم غادروا آسية قبل أن يتخذ ذلك العرق ملامحه النهائية التي نعرفها اليوم ، وانتشروا باستيطانهم على شكل مجموعات صغيرة في أقاليم متباينة مناخياً ، كما ساعد تزاوجهم ، على نشوء النماذج الجسدية المستقلة ، وبهذا نجد تبايناً ملحوظاً بين هنود الشمال الغربي من ذوي الوجوه المسطحة والأجفان المغولية السافرة ، وبين هنود الجنوب الغربي في الولايات المتحدة الأمريكية الحالية ، من ذوي الأنوف الطويلة ، والبشرات البرونزية والأجفان النحيفة نسبياً .

لقد تركت العزلة آلاف السنين الهنود ، عرضة للسقوط تكنولوجياً ، وبيولوجياً أيضاً ، وبحلول عام (١٥٠٠) م توصل الهنود الأمريكيون إلى المستوى التكنولوجي الذي بلغه الأوروبيون الغربيون في عام (١٥٠٠) ق.م ، والذي أحرزه الشرق أوسطيون في عام (٣٥٠٠) ق.م ، ورغم براعة الهنود في النجاح في تدجين النباتات ، فإنهم لم يطوروا تقنياتهم الزراعية لأكثر من الحد الأدنى الضروري لإطعام أعداد من السكان، تقل كثيراً عن أعداد سكان العالم القديم . لقد اقتصرت أدواتهم على الحجارة والأخشاب والعظام ، ولم يكن لهم علم أو معرفة بصهر الفلزات المعدنية ، وكان ينقصهم ما كان متوفراً للإسبانيين من سيوف وأسلحة نارية ، لقد أخافتهم أصوات الأسلحة النارية وآثارها ، فكانوا يسقطون على الأرض هلعاً لمرأى الفارس الذي يداهمهم لظنّهم أنه وحصانه وحشاً واحداً مرعباً .

لقد تركت العزلة الهنود الأمريكيين عزلاً نفسياً ، وبسذاجة دينية بسيطة ، مما جعل حاكم الآزتيك مونتيزوما MONTEZUMA يرحب بكورتس ترحيبه بإله ، ويؤدي له الطاعة ، ويعرض عليه عرشه وممتلكاته قائلاً: (مولانا ، ها قد حان موعد حلولك بمدينتك المكسيك ... كنت أعاني قبل وصولك الآلام والمصائب .. وعيناي شاخصتان إلى ملكوت السموات ، وها وقد عدت إلينا الآن من غياهب الغيوم والضباب ، لتتربع على عرشك الجديد[١١] .

أخيراً ، برهنت امبراطوريتا الآزتيك والآنكا، وهما أكثر الدول في العالم الجديد كثافة سكانية ، وتنظيماً رفيعاً ، إنهما كانتا تنطويان على قدر عظيم من الهشاشية ، من جراء إفراطهما بالمركزية ، فما أن وقع مونتيزوما وآتاهوالبا ATAHUALPA في أيدي الإسبان ، حتى أضحت إمبراطوريتا الآزتيك والآنكا ، جسدين بلا رأسين ، بيد أن القبائل الهندية الأخرى ، البدائية وسيئة التنظيم ، استطاعت أن تتراجع أمام تقدم الإسبان ، وتتجنب الآثار الفتاكة للمرض والاستغلال فقد برهنت قبيلة (شيشيميكا) CHICHIMECA في شمالي المكسيك ، وقبيلة آروكانيا ARAUCANIAS في التشيلي ، وبكل جدارة ، على خصومة شديدة ، فأظهرتا مرونة عالية في مواجهة الخطط العسكرية الإسبانية ، حيث تخلتا عن أساليبهما الحربية التقليدية ، واقتبستا بعض أساليب أعدائها وأسلحتهم . وتعلمت القبيلتان استخدام الحصان والقربينة ARQUBOS (بندقية المسكيت القديمة)، وجعل الجمع بين البندقية والحصان ، كل منهما أشد الغزاة بأساً على المستوطنات الإسبانية . وعلى الرغم من قيام بعض جيوب المقاومة الأمريكيتين ، وقعتا ضحية السيطرة الغربية لدى مقارنتهما مع أفريقية ، التي حُجز فيها الغربيون بالمناطق الساحلية لغاية القرن التاسع عشر .

لقد كتب بعض الهنود قصائد عديدة ، تحرك أعماق النفس البشرية ، وصفوا فيها حياتهم التعيسة والمرعبة ، كالكتابة التي خلفها أحد أفراد قبيلة مايا ، فيقول :

«في تلك الأيام ، كان الخير عميقاً ... ولم يكن هناك آثام وخطايا ... وآلام في العظام ، لم ينتشر مرض الجدري ، ولم تحدث أية لوعة في الصدور ، وأوجاع في البطون ، ولم يكن هناك ما يثير الوهن ، الجميع يسيرون منتصبي القامات .

لم يكن هذا ما فعله الأسياد البيض عندما جاؤوا إلى بلادنا ، لقد علّمونا الخوف وأذبلوا ورد الآخرين .

لقد ذبلت الحياة وماتت قلوب الورود ... ملوكهم مزيفون ، طغاة على عروشهم ، قساة على ورودهم ، نهابون في النهار ، منهكون في الليل، إنهم قتلة العالم ....

كانت هذه بداية فقرنا، وبداية الأتاوة ، والاستجداء ... بداية السلب ، الاستعباد للدين ... بداية الحروب المتواصلة ، والعذاب السرمدي»[١٢] .

وكانت صرخة اليأس لدى جماعة الآزتيك، صرخة محزنة ، على قدم المساواة .

الحراب المتكسرة على الطرقات ملقاة .
مزقنا شعورنا بأظافرنا في غمرة أحزاننا .
أصبحت البيوت الآن بلا سقوف .
جدرانها ملطخة بالدماء .
ضعفت سواعدنا ونحن نقرع بها الجدران الترابية من اليأس .
لأن ارثنا مدينتنا ، ضاع ، وأصبح في العدم[١٣] .

كانت أمريكة اللاتينية الغنية والسباقة إلى النضج قد انتهت إلى منطقة تابعة من مناطق ما أصبح يطلق عليه العالم الثالث ، في حين أن أمريكة الأنجلو ــ ساكسونية الفقيرة الموارد ، أصبحت قلب العالم المتطور ، وأن تفسير هذه المحصّلة ، يكمن في غباء الإجراءات الاستعمارية الإيبرية ، بالمقارنة مع إجراءات بريطانيا أو فرنسا أو هولندا .. وكانت القوى الاستعمارية في ذلك الوقت ، تفرض بقسوة متناهية المبادىء المركنتيلية التي تعتبرها جوهرية لصالح الأمن القومي وازدهارها الاقتصادي . وطبقاً لهذه المبادىء ، كان الغرض من المستعمرات تأمين السوق لمصنعات الوطن الأم والنقل البحري ، وتقديم المواد الخام والسبائك الضرورية . ولم يكن التسامح بقيام الصناعات المنافسة في المستعمرات أمراً مقبولاً ، وحيثما وجدت بعض الصناعات التي ضربت جذورها في الأرض ، بسبب صعوبة مراقبة الممتلكات البعيدة خلف البحار . كان الواجب يقضي تدميرها بلا رحمة أو هوادة ، وهذا ما جرى في المكسيك ، حيث أورد نائب الملك عام (١٧٩٤)م الإجراءات التي اتخذها لإنهاء صناعة النسيج المحلية «دون أية مساعدة ، تطورت صناعات النسيج المحليّة تطوراً هائلاً ، وإلى حد يثير الذهول في نفس المرء لرؤية بعض النماذج الخاصة من تلك الصناعات ، ولاسيما القطن والقماش لصنع الشالات ... فكان من الصعوبة جداً ، حظر منع تلك الأشياء الضرورية هنا ... والطريقة الوحيدة لتقويض أمثال هذه المصنعات المحليّة ، هي إرسال المنسوجات نفسها ، أو ما يماثلها ، من أوربة ، لتباع بأسعار أدنى .. وهذا ما جرى بالنسبة لذلك المصنع الكبير والنقابة اللذين كانا موجودين من أجل كل أنواع الأنسجة الحريرية والتي أقفلت أبوابها واندثرت ، والمصير نفسه تقريباً ، حلّ بالمصانع التي كانت تنتج القماش المطبع»[١٤] .

وفرضت القوى الاستعمارية الأوربية الأخرى ، الإجراءات المركنتيلية نفسها ، وإن التعليمات التي أرسلت من لندن إلى الحاكم (مري) في كوبك عام (١٧٦٣) ، لم تكن تختلف عن غيرها من التعليمات التي لا تحصى ، والتي كانت ترد من مدريد ولشبونة حول الموضوع نفسه :

«... يسرّنا أن نعلمكم بمشيئتنا الصريحة ، أن لا تمنحوا موافقتكم، تحت أي ستار كان، فيما يبعث فينا أقصى درجات الامتعاض ، لأي قانون لإقامة صناعات وممارسة تجارة تضر بمملكتنا وتؤذيها . وعليكم أن تبذلوا قصارى جهودكم لإحباط ورفض ومنع أية محاولات قد تقوم للبدء بأمثال هذه الصناعات أو لممارسة أمثال هذه التجارة»[١٥] .

وبعد منتصف القرن السادس عشر، افتتح الإسبان مناجم الفضة التي درت معظم سبائك العالم الجديد ، لاسيما بعد اكتشاف تقنية الألغام التي أتاحت استغلال أفقر خامات هذا المعدن فاستغلّت هذه العملية اليد العاملة الهندية استغلالاً بشعاً، جلب لها الكوارث، ووصف شاهد عيان الهجرة الموسمية للهنود من إقليم «تشو كويتو» إلى مناجم «بوتوسي» قائلاً :

«يذهب الجميع عادة مع زوجاتهم وأطفالهم إلى المناجم ، وبما أنني رأيتهم مرتين ، فإنني أشعر، من موقع يخوّلني القول، بأنّ عددهم الإجمالي، يربو على سبعة آلاف نسمة ، وكل هندي يصطحب معه، عدداً من المواشي ، يتراوح بين (٨ــ١٠) ، وعدداً أقلّ من الأدوات ليستعملها في طعامه ، وأمّا الآخرون ، الذين يتمتعون بقسط أوفى من الغنى ، فإنهم يصطحبون معهم عدداً من المواشي أكثر ، يتراوح بين (٣٠ــ٤٠) رأساً ، يستعملونها في حمل أمتعتهم وطعامهم المؤلف من الشعير الهندي ، ودقيق البطاطا ، ويحملونها الأغطية التي ينامون تحتها ، والحصائر «جمع حصير» التي يتقون بها البرد القارس ، لأنهم دوماً ينامون في العراء .. ويصل هذا القطيع من المواشي عادة إلى (٣٠ــ٤٠) ألف رأس ، وتسلك كل هذه الثروة طريقها إلى بوتوسي على مراحل ، وتستغرق هذه الرحلة مدة شهرين ، وطولها مائة فرسخ ، لأن القطيع والأطفال ممن لا تتجاوز أعمارهم الـ (٥ــ٦) سنوات ، لا يمكنهم السير أسرع من ذلك ، ومن كل هذه الثروة البشرية والحيوانية التي ينقلونها من تشو كوتيو لا يصل إلى أكثر من ألفين من الأرواح ، والباقي ، قرابة خمسة آلاف ، بعضهم

يموت ، والبعض الآخر يستقر في بوتوسي ، والباقي الأخير ، يستقر في الوديان القريبة ، والسبب بسيط ، حيث أنه عند عودتهم ، يكتشفون بأنهم بلا طعام ، أو قطعان تدفع عنهم غائلة الجوع على الطرقات» .

علاوة على ذلك، كان العمل مضنياً جداً طيلة ستة أشهر، أربع منها داخل المناجم ، حيث يدوم العمل اثنتي عشرة ساعة يومياً ، وعلى عمق أربعمائة وعشرين قدماً ، وفي بعض الأحيان ، سبعمائة قدم ، حيث الظلمة سرمدية ، ويقضي الواجب العمل على نور الشموع ، والهواء فاسد ، والرائحة نتنة ، لأنهما محصوران في أعماق الأرض ، وأما النزول والصعود ، فهما من أشدّ الأمور خطراً ، لأن الهنود كانوا يصعدون وهم يحملون الأكياس الصغيرة المليئة بالمعدن ، مربوطة على ظهورهم ، وتستغرق رحلة الصعود منهم (٤ــ٥) ساعات كاملة ، يصعدونها درجة درجة ، وأية زلة قدم منهم ، تجعلهم يسقطون إلى أعماق سبعمائة قدم ، ولدى وصولهم فوهة المنجم ، وهم يلهثون تعباً وإعياءً، يجدون بلاءهم في صاحب المنجم الذي يوبخهم لتباطؤهم ولقلة أحمالهم ، ويجبرهم على النزول ثانية إلى المنجم لأتفه الأسباب .

لقد أدّت أسباب عديدة إلى هبوط مروع في عدد السكان الهنود في المكسيك ، من (٢٥) مليون نسمة في عام (١٥١٩)م إلى (٦,٣) مليون نسمة في عام (١٥٤٨)م ، وإلى (١,٠٧) مليون نسمة بحلول عام (١٦٠٥) ، بينما انخفض العدد في البيرو من سبعة ملايين نسمة ، إلى (١,٨) مليون نسمة في عام (١٥٨٠)م ، عادت هذه الكارثة الديموغرافية بالضرر على قابلية استمرار الإقطاعات بالحياة ، وأدت إلى نشوب صراع حاد بين العرش والمستوطنين للسيطرة على البقية الباقية الصالحة للاستغلال من جهد واتاوة، وبحلول منتصف القرن السابع عشر ، كانت الواحات الزراعية قد حلّت محل الإقطاعات ، وهذا يدل على أن الإسبان كانوا يصادرون لمنفعتهم الخاصة ، معظم الأراضي الهندية ، باستثناء الأراضي الموقوفة للكنيسة ، وحرر هذا الانتقال الهنود من التزامهم تجاه الدولة بدفع الإتاوة وبذل الجهد ، لكنهم عادوا إلى العبودية والسخرة إيفاء للديون المرهقة ، عندما انتقلوا للعمل في الواحات الزراعية ، وأصبحت هذه الحالة عبودية دائمة من جراء التسليفات المتتالية لتغطية نفقات الطعام والطقوس المقدسة للمعمودية والزواج والوفاة . وهكذا أضحت الواحات

الزراعية ، الشكل السائد لملكية الأرض في أعماق أقاليم البر الأمريكي الإسباني ، وضمت كل واحدة منها آلاف الأكرات ، وتستخدم الأجراء الهنود ، كرعاة ، وعمال حرفيين ، بالمقابل ، وجد الهنود فعلاً ، شيئاً من الأمن ، حيث كانوا يتلقون مقابل جهودهم وجبات الطعام اليومي ، والمعالجة الطبية البدائية والعزاء الديني .

الفصل الرابع

افريقية منطقة على التخوم

يقول توماس هودجكين: TOMAS HODGKIN «لو أن مواطناً من تمبوكتو زار أوكسفورد في القرن الرابع عشر ، لشعر وكأنه في بلده ، رغم الاختلاف في المناخين الفكريين الإسلامي والمسيحي ، ولو زارها في القرن السادس عشر ، لوجد عدة نقاط مشتركة بين جامعتي المدينتين ، وبحلول القرن التاسع عشر ، تتسع الهوة وتزداد عمقاً بينهما .

لقد اتهم الأوربيون إفريقية بالتوحش وسفك الدماء والتخلف ، في العصور الحديثة ، ولم يكن هذا الاتهام ، إلا محاولة أوربية لتوفير الأساس المنطقي ، شعورياً أو لا شعورياً ، لتبرير الاسترقاق لملايين الإفريقيين ، وتنفيذ المشروع التبشيري ، لتنصير«البرابرة الملحدين وتمدينهم» وتقسيم إفريقية إلى عشرات المستعمرات ، واستغلال الطاقات البشرية والموارد الطبيعية فيها لكن العبارة التي كتبها مؤرخ بريطاني معاصر ، المبينة أعلاه ، تفضح زيف هذه المدرسة الفكرية ، مدرسة «أنهار الدماء وجبال الجماجم» .

لقد نجح الأفارقة ، وبسبب طبيعة بلادهم الجغرافية ، في استبقاء الأوربيين بجانبهم زمناً طويلاً ، إذ جلب المناخ الحار والرطب للمناطق الساحلية المنخفضة ، أمراضاً مدارية فتكت بالأوربيين لغاية نجاح الطب في إيجاد الأدوية الملائمة للأوبئة المدارية في القرن التاسع عشر ، مع ذلك ظلوا يعانون الخسائر الفادحة ، فداحة خسائر الهنود الأمريكيين تقريباً لدى أول احتكاك لهم بالأوربيين ، لقد تواجد فيها البعوض ناقل الملاريا والحمى الصفراء ،

وحمى البول الأسود وداء الغُيال ، كما وُجدت فيها الأوبئة ذات المنشأ المائي .. مثل الدود الخيطي العيني والبلهارسيا ، وساهمت حشرات القمل والبراغيث في نقل الأمراض المعدية ، كالطاعون الدبلي والحمى الراجعة ، وترعرت هذه الأوبئة في المناطق الساحلية الإفريقية التي دخلها الأوربيون . وأوفدت الجمعية البريطانية الإفريقية ، طبيباً اسكتلندياً ، عام (١٨٠٥)م ، يدعى الدكتور مانغو بارك ، لاستكشاف نهر النيجر ، فمات معظم أعضاء البعثة تقريباً ، خلال رحلتهم البرية الشاقة ، قبل أن يصلوا النهر ، وسرد الدكتور بارك قائلاً : «يؤسفني القول أن خمسة أفراد فقط ، هم أحياء الآن ، من تلك البعثة التي غادرت غامبيا ، وعددهم خمسة وأربعون أوربياً من الأصحاء . وأما أولئك الأحياء الخمسة ، منهم ثلاثة جنود (وأحدهم أصيب بالجنون) ، والملازم الأول مارتن، وأنا ... وسيموت جميع الأوربيين الذين برفقتي ، إذا لم يحالفني النجاح في رحلتي (وهو العثور على مصب النهر) ، وسأموت أنا على نهر النيجر[1] ، وبالفعل ، مات بارك على نهر النيجر ، ومعه ابنه البالغ ثمانية عشر عاماً من العمر ، خلال بحثه عن أبيه .

بقيت أفريقيا محصنة وصعبة المنال بشكل استثنائي ، فسواحلها خالية من التعاريج (الرؤوس والخلجان) ، ولا يوجد بحار داخلية ، واعتبرت كلها أقصر من ساحل أوربة ، مع أن مساحة أفريقية تساوي ثلاثة أضعاف مساحة أوربة .. وإن انعدام البحار الداخلية فيها ، كالمتوسط أو الأسود أو البلطيق ، يعني أن بَرَّها العميق ، ليس مفتوحاً أمام العالم الخارجي ، وتحصّنت افريقيا أيضاً ، بحاجز الصحراء الكبرى في الشمال ، والمرتفعات الرملية على امتداد آلاف الأميال والمنتشرة حذاء الساحلين الشرقي والغربي ، ولو تم التغلّب على هذه العقبات ، تبقى عقبة أخرى ، ألا وهي سرعة جريان مياه الأنهار والشلالات مما كان يعيق الملاحة النهرية من المناطق الساحلية إلى النجود الداخلية .

يضاف عامل آخر إلى مناطق إفريقية ، أحبط محاولة الأوربيين الاندفاع إلى الأعماق ، هو قلة مصادر الثروة في أعماق افريقية ، بالمقارنة مع ذهب وفضّة الأمريكتين ، أو بالمقارنة مع توابل جزر الهند الشرقية ، ورغم كل ما تقدم ، قدّمت أفريقية سلعة ثمينة لصالح اقتصاد السوق الجديد ، وهي العبيد ، لتشغيل مزارع العالم الجديد ، بيد أن الحصول على العبيد ، لم يستلزم التوغل في أعماق البر مادام التخاسون الإفريقيون ، يعارضون أي تغلغل أوربي ،

كانوا على استعداد لإحضار العبيد للساحل والحصول على أرباح عالية .

وهكذا .. ساهم الشعب الأفريقي ، ومعه الطبيعة الجغرافية ، في إبقاء الأوربيين خارج افريقية ، فمن كان هذا الشعب الأفريقي ؟ لم يكن شعب افريقية كله من نموذج واحد ، فالتناقض بين أقزام الكونغو (PYGMIES) ، وبين الماساي (MASAI) في كينيا ، أوضح مما هو بين أحد سكان صقلية والسويد . فأصول وانتشار تلك الشعوب الأفريقية العديدة ، لا تزال سرّاً من الأسرار الكبيرة ، إن هذا التصنيف الذي لم يصادف اعتراضاً في المرحلة الراهنة ، يميز بين أربعة شعوب أساسية .

- البوشمان (BUSHMAN ، ويتحدثون لغة الكوميسان .
- الأقزام ولغتهم الأصلية لا تزال مجهولة ، لأنهم اقتبسوا لغات أحدث غزاتهم .
- الزنوج ، ويتكلمون لغة النيجر/ الكونغو .
- القوقازيون CAUCASOIDS ، ويُعرفون أيضاً باسم الكابسيان ، أو باسم الكوشايت ، أو اسم الهامايتس ، ويتكلمون اللغة الآفرو /آسيوية[1] .

استفاد الأفارقة من الانتشار الحضاري والتكنولوجي على حد سواء ، وكان أول تأثرهم بحضارة العرب المسلمين ، الذين اكتسحوا شمالي أفريقية كله في القرن السابع الميلادي ، ووسعوا نفوذهم وتجارتهم ونشروا حضارتهم بمحاذاة الساحل الشرقي ، ونشر العرب ، ضمن القواعد الساحلية ، تأثيرهم العميق على الشعوب الأفريقية ، بشكل واسع النطاق ، ولما كان العرب يستخدمون الجمال أكثر من الرومان فقد تمكنوا بواسطتها من توسيع التجارة عبر الصحراء الكبرى ، يحملون الملح والقماش والعقود إلى إفريقية الغربية ، ويعودون بالذهب والعاج والرقيق إلى ساحل إفريقية الشمالية ، وهكذا يجد الذهب سبيله إلى أوربة العصور الوسطى ، مما مكن الأوربيين أن يدفعوا بالذهب قيمة مستورداتهم من آسية ، من توابل وحرير ، لقد نشأت ثلاثة طرق رئيسة عبر الصحراء الكبرى : غربية تبدأ من مراكش مروراً بالمنعطف الشمالي للنيجر ، وإلى المنطقة الواقعة في غربه ، ووسطى من تونس إلى المنطقة الواقعة بين النيجر وبحيرة التشاد ، وشرقية من طرابلس إلى منطقة بحيرة تشاد .

وتاجر العرب مع الأفارقة المقيمين في الداخل بالعاج والذهب ، على الساحل

الشرقي ، ثم بالحديد الخام ، لقد كان الحديد يشحن بحراً إلى الهند ، حيث تجري عملية تحويله إلى فولاذ ، ليشحن من جديد إلى فارس وآسية الصغرى ، لتصنع منه السيوف الدمشقية ، وكان يتم استيراد القماش الصيني والهندي ، والخزف الصيني ، مقابل هذه السلع الأفريقية .

أدت هذه الصلات التجارية إلى تغلغل حضاري إسلامي ، فانتشر الإسلام بمحاذاة الساحل ، حتى وصل إلى زنجبار ، وتجاوزها بشكل متقطع ، كما انتشر من ساحل المتوسط جنوباً عبر الصحراء الكبرى إلى السودان ، علاوة على الدين ، تأثرت مظاهر الحياة الخارجية ، بما فيها الأسماء والألبسة ، والتجهيزات المنزلية وأساليب الفن المعماري والاحتفالات ، واهتمت المدارس الدينية بالتعليم ، وصار بمقدور المتعلمين متابعة دراستهم العليا في مختلف الجامعات السودانية ، وفي فاس وتونس والقاهرة .

ثم جاء دور الأوربيين أو الغربيين، أصحاب تلك الحضارة الغربية ، وكان أول احتكاك أقامة الرواد البرتغاليون مع الشعوب الأفريقية المتطورة جداً ، خاصة في غربي افريقية ، ومن الطبيعي أن تبدأ خطوتهم الأولى هنا بسبب وجود كثافة بشرية ، وتطور اقتصادي وتجارة رابحة ، وظهر نشاط اقتصادي قوي ، ليس في منطقة السودان فقط ، بفضل الموز والبطاطا الحلوة ، بل في منطقة الغابات إلى الجنوب ، والمعروفة باسم غينيا ، وقد عززت الزراعة المزدهرة وجود كثافة سكانية نسبية وتجارة نشطة ، وتعامل البرتغاليون في هاتين المنطقتين مع شعب ذي خلفية مصقولة وبدون خوف أو ذهول ، وتبقى الوقائع صحيحة ، عندما نتحدث عن سكان الغابات ، الذين لم يتصلوا بالعرب ، قد أصابهم الذهول لدى رؤيتهم البشرة البيضاء للأوربيين وسماعهم أصوات الطلقات النارية ، وآمنوا أن هؤلاء القادمين ، قد ولدوا من البحر الذي كان يجله سكان الساحل إجلالاً كبيراً .

وقد حذر أحد الوسطاء التجاريين الهولنديين في ساحل الذهب ، مستخدميه عام (١٧٠٠)م ، قائلاً : (إن عدد الناس الذين يعتقدون في أوربة بأن مناجم الذهب تحت سيطرتنا ، ليس بقليل كما يعتقدون بأننا .... لا نفعل شيئاً أكثر من إصدار الأوامر لعبيدنا بالعمل في هذه المناجم ، مع أنكم تعلمون أن لا سبيل لنا بهذه الكنوز)[٢] ، لكن موظفا بريطانيا واحداً ، استطاع في عام (١٧٩٥)م أن يحدد أسباب (عدم قدرة الأوربيين من

بلوغ تلك الكنوز) ، لقد نشأ التحذير من مستوطني السواحل البحرية ، بعدم السماح للناس البيض بالسفر عبر بلادهم ، و لم ينشأ من خطر صعوبة الدخول في أعماق افريقية ، وتخوف الوسطاء من هذا التحذير (لانخفاض فوائد تجارتهم مع أوربة وانتقالهم إلى جيرانهم) أو لخوفهم من أن تصبح (الممالك الداخلية، بعد حصولها على الأسلحة ، منافساً خطيراً للمواقع البحرية)[٣] .

يتضح من الأحداث الغابرة أن التجارة عبر الصحراء الكبرى ، قد عادت بالنفع على كل الأطراف التي شاركت بها ــ الإفريقيين في الجنوب ، والعرب في الشمال ، والأوربيين الجنوبيين عبر المتوسط ، والشيء نفسه يقال عن تجارة إفريقية الشرقية التي يديرها الوسطاء العرب الساحليون ضمن المحيط الهندي ، وقد انطوت هذه العمليات التجارية على أهمية خاصة بالنسبة للمناطق الإفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى لبدائية التقنيات الزراعية والحرفية المحلية . فلم تكن تلك المناطق قد عرفت المحراث أو الدولاب ، كما أن السكان النادرين ، إلى حد ما ، كان باستطاعتهم تلبية حاجاتهم دون بذل المزيد من الجهود لتلك الأرض الوفيرة على الرغم من عدم خصوبتها الكبيرة ، وأما التجارة الخارجية ، فتميزت عن المقايضة المحلية ، ولعبت دوراً هاماً بالنسبة لحفز الإنتاج وتراكم الفائض لأغراض التبادل ، ولتعزيز التمركز السياسي ، لأنها كانت تزود الحكام المحليين بالأسلحة والخيول والقضبان الحديدية والنحاسية ، ففي مرحلة ما قبل البرتغاليين شارك الإفريقيون في تجارة المسافات البعيدة مشاركة الند للند ، واستغلوها لتأمين احتياجاتهم ، وتؤكد الروايات العربية المعاصرة لتلك المرحلة ، طابع المساواة في تلك التجارة ، واستقلال الشركاء الأفارقة ، وتبدل كل ذلك تبدلاً جذرياً ، عند الظهور المشؤوم للبرتغاليين على الساحل الغربي من إفريقية ، في منتصف القرن الخامس عشر ، ومثّل هذا الظهور خطوة أخرى في الانتقال التاريخي الذي انتقله المركز الاقتصادي الأوربي ، من المتوسط إلى المحيط الأطلسي ، ومن نتائجه تقليص الطريق التجاري العريق ، عبر الصحراء الكبرى ، والطريق الذي يمر من مصر والبحر الأحمر إلى الهند وإلى جزر التوابل ، وبذلك بدأ عصر جديد في العلاقات التجارية الدولية ــ عصر أصبح فيه استقلال الشركاء كافة أمراً مستحيلاً، لقد كان هذا العصر ، عصر الرأسمالية ــ التجارية الغربية ، العصر الذي استهلت فيه أوربة

الشمالية الغربية ، التجارة العالمية ، وهيمنت عليها واستثمرتها لأغراضها الخاصة ، وأما الثمن فلم يدفعه الأقنان في أوربة الشرقية، والهنود في العالم الجديد وحسب ،وإنما دفعته أيضاً ، دويلات المدائن الإيطالية في المتوسط ، والعرب في الشرق الأوسط ، والأفارقة القاطنون جنوبي الصحراء الكبرى .

إن السبب الأساسي الكامن خلف الانتقال الاقتصادي التاريخي من المتوسط إلى الأطلسي ، هو النضج التكنولوجي المبكر ، الذي بلغه المجتمع الأوربي الغربي، خلال العصور الوسطى ، فقد حدثت إنجازات في ميادين المهن الأولية ، كالزراعة ، وتطبيق الطاقة المائية والهوائية في عدد كبير من الميادين الإنتاجية ، والتقدم في بناء السفن ، وفي الملاحة والمدفعية البحرية ، فقد حفزت هذه المنجزات التقنية التقدم الاقتصادي والديموغرافي على نحو مُوازٍ لها ، وإن الاعتماد الدائم على الجماهير الفلاحية أدى إلى تهجير الأيدي العاملة التي أصبحت لقمة سائغة للتجارة والحرف اليدوية ، مما أتاح ظهور الرأسمالية التي هي نظام اجتماعي توسعي بشكل كامن ، نظام تجارة الجملة بالضرورات .

لم تتعرض إفريقية لمثل هذه الدينامية الاجتماعية ، التي حولت شكل الغرب ، وبقي الفلاحون الإفريقيون يحافظون على أراضيهم المشاعية ، وعلى نمطهم التقليدي في الزراعة ، وبقيت الحرف اليدوية الإفريقية ، بعيدة عن الثورة التكنولوجية ومبتكراتها ومصادر الطاقة الجديدة ، وهذا الواقع لا يعني أن إفريقية كانت خالية من«الصناعات» ، فإذا أخذنا كلمة الصناعات بمعناها الحرفي ، من أنها تعني تلك الأشياء المصنوعة يدوياً ، فإن إفريقية بهذا المعنى ، مليئة بالحرف اليدوية التي أنتجت فيضاً من الأشياء الفنية والمفيدة والمصنوعة يدوياً .

بقيت كل هذه الأشياء تصنع يدوياً ، فلا مبتكرات ميكانيكة تضاهي مبتكرات أوربة ، ولا أية مصادر للطاقة ، خلاف الطاقة البشرية ، باستثناء بعض المناطق القليلة ، كأثيوبيا ووادي النيل ، فلم تولّد وفرة الأرض والتنظيم الاجتماعي المشاعي ، أية ضغوط اجتماعية ، أو حوافز لقيام المبتكرات التكنولوجية ، ابتغاء زيادة الإنتاج ، كما أن انتشار ذباب التسي تسي في مناطق واسعة من إفريقيا جعل استمرار حياة حيوانات الجر أمراً مستحيلاً ، مما منع استخدام الدولاب للحراثة والنقل ، لذلك لم يكن في إفريقية شيء يماثل الرأسمالية

التجارية التوسعية التي قامت في شمال غربي أوربة . وهو السبب الذي أجبر الأوربيين على الرحيل من إفريقية ، وليس الإفريقيون أجبروهم على ذلك ، والأوربيون استغلوا طاقات افريقية البشرية ومواردها الطبيعية تلبية لحاجاتهم وليس العكس .

وفي عام (١٤٤٢) ، أي قبل قيام كولومبس برحلته عبر الأطلسي ، بنصف قرن ، غامر ضابط برتغالي شاب ، نزولاً في الأطلسي ، باتجاه الجنوب صدفة ، إلى أن وصل إلى مراكش المعاصرة ، فعاد باثني عشر عبداً ممن أسرهم بغارات همجية على الساحل ، وقدّم هؤلاء العبيد إلى الأمير هنري ، الذي سارع بدوره بإيفاد بعثة إلى البابا للإفصاح عن مخططاته الدامية إلى القيام بمزيد من الغارات ، بل وبمزيد من الفتوحات ، فرحب قداسته بهذا الصليبي الجديد ، ومنح (كل أولئك الذين سوف يشاركون في الحرب المذكورة، الغفران عن جميع الآثام التي اقترفوها)[٦] ، فاستجاب البرتغاليون لهذا التشجيع بحماسة متناهية ، لاسيما حينما اكتشفوا عظمة الغنائم المحتملة ، وهكذا ، بدأت تلك التجارة بالإنسان ، وبتوجيه من ممثل المسيح ، والتي كلفت بالنتيجة أكثر من خمسين مليوناً من الضحايا البشرية تقريباً ، بحجة تأمين اليد العاملة الضرورية للنظام العالمي الرأسمالي الجشع الناشىء ، وفي تحويل القارة الإفريقية إلى عنصر مهمل في تركيبة ذلك النظام ، وليس إلى عنصر جوهري .

وبقي الهدف الأساسي لقادة البحر الغربيين من تجار الإنسانية ، من نشر قلوعهم والإبحار بمحاذاة الساحل الأفريقي ، استنزاف الذهب ، الذي كان يشحن طيلة قرون عديدة عبر الصحراء الكبرى ، واستبدل القراصنة الغربيون عن هذه التجارة العريقة من الأسرى المسلمين بعد احتلالهم جبل سبتة مقابل جبل طارق في عام (١٤١٥)م ، لذلك أرسل ذلك الأمير هنري ، الحملات باتجاه الجنوب ، ليحول دون تدفق الذهب شمالاً من الطريق الصحراوية القديمة إلى طريق بحرية جديدة ، تخضع لسيطرة البرتغاليين ، وقبل أن يعثر البرتغاليون على الذهب ، اكتشفوا مصدراً آخر من مصادر الربح في تجارة العبيد الإفريقيين الذين أسروهم بغاراتهم على الساحل .

لقد استدعى الحصول على هذه الطرائد من ذوي الجلود السمراء للخدمة البيتية وللعمل في الحقول في جنوبي إسبانيا والبرتغال في المناطق التي تم طرد سكانها منها من العرب الأندلسيين ، خاصة في الجزر الأطلسية ، لاسيما في ماديرا ، حيث نقص الأيدي العاملة

والمعمرون الذين انتقلوا من زراعة القمح إلى زراعة قصب السكر الذي كان يدر أرباحاً طائلةً .

وتلبية لهذه الحاجة ، تحول البرتغاليون من اقتناص العبيد ، إلى الاتجار بالعبيد ، فبدأوا يبحرون بحمولة من الأقمشة والخيول ، ويعودون بالعبيد والذهب والفلفل المنبه MALAQUETTE PEPPER وتزايد عدد الأرقاء المستوردين ، حتى بلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة نسمة سنوياً ، ولا يمثل هذا الرقم الحد الأعلى ، ولما بلغ سوق الرقيق في إيبريا حد الإشباع ، وانخفض الطلب عليهم في أوربة ، تكشفت حقيقة هذه التجارة في الإنسان ، على أنها تشبه في جوهرها التجارة التي ظلّت رائجة عدة قرون في حوض المتوسّط ، وتعاملت تجارة الرقيق دائماً ، بنسب مائوية متواضعة ، وبدت بعيدة عن الطابع العنصري ، باعتبارها تشتمل على عبيد أوربيين من سواحل الأدرياتيك ، والبحر الأسود ، ومن عرب الشرق الأوسط ، ومن الزنوج الإفريقيين ، وخضعت تجارة العبيد المتوسطية التقليدية هذه ، في القرن السادس عشر ، إلى تحول كمي وعنصري مشؤوم ، عندما أصبح الغرض من تلك التجارة بالإنسان عبر الأطلسي هو تأمين الطلبات الملحة لمزارع العالم الجديد .

وصلت طلائع هذه التجارة من العبيد الأفارقة ، إلى جزر الهند الغربية في زمن قديم ، يرجع إلى عام ((١٥٠١)م ، أي بعد تسع سنوات فقط ، على أول رحلة قام بها كولومبس ، وتم شحنهم بشكل غير مباشر عن طريق إسبانيا والجزر الأطلسية ، وفي عام (١٥١٨)م بدأوا يصلون مباشرة من الساحل الغيني ، وارتفعت أرباح تجارة العبيد إلى حد مذهل ، بسبب إقامة مزارع السكر ، أولاً في جزر الهند الغربية ، ومن ثم على البر الأمريكي ، ونتيجة ارتفاع الطلب عليهم ، بدأ العرش الإسباني يبيع الإجازات ASIENTOS للحصول على العبيد من أفريقية ، وبيعهم في أمريكة ، وفي عام (١٥٩٢)م دفع شخص يدعى غومز رينال، قرابة مليون دوقة ، مقابل منحه إجازة تسمح له شحن (٤٥٠٠) من العبيد كل عام ، ولمدة تسع سنوات ، أي مقابل عدد إجمالي ، يصل إلى (٣٨٢٥٠) من العبيد ، وأغرت المرابح الخيالية من هذه التجارة الإنسانية الكثير من المغامرين من الغربيين وبتشجيع من الملوك ، أمثال المغامر جون هوكنز (من مدينة بلايموت) الذي لجأ إلى استعمال القوة المسلحة ليحصل على موطىء قدم فيما كان يعتبر قانونياً سلعة احتكارية إسبانية ، وهكذا أصبح

الساحل الإفريقي الغربي ، يضم أربعين قلعة أوربية ، استخدمت للدفاع ضد المغامرين من التجار ، ولإيواء العبيد أثناء فترة انتظار شحنهم عبر الأطلسي ، وكان يؤتى بالعدد الضئيل من العبيد من إفريقية الشرقية ، بينما أخذت الغالبية العظمى منهم من إفريقية الغربية من ساحل يبلغ طوله ثلاثة آلاف ميل بين السنغال وأنغولا ، من منطقة تمتد إلى داخل البر الإفريقي مسافة عدة مئات من الأميال ، وقلما كانت الجماعات الساحلية من بين تلك الأغلبية .

أما العدد الذي استقر به المقام في الأمريكتين فمازال موضع جدل بين المؤرخين ، وقدر فيليب كيرتن أن (٩٥٦٠٠٠٠) من العبيد قد تم استيرادهم طيلة أربعة قرون تقريباً ، وتوصل إلى استنتاج مؤداه أن (من الاحتمالات البعيدة أن ينكشف لنا عدد العبيد المستوردين ، وهل هو (٨٠٠٠٠٠٠) نسمة ، أو يزيد على (١٠٥٠٠٠٠٠) نسمة[٤] ، وأما الاستقصاء الذي تناول هذا الأمر في زمن لاحق ، والذي قام به روجر آنستي وج. إ. إنيكوري[٥] ، فإنه يوحي بأن الواجب يقضي برفع ذلك التقدير قرابة ٢٠٪ ، ويخلص إلى أن العدد الإجمالي يصل إلى (١٢) مليون من العبيد، ولما كانت أهوال الرحلة وخسائرها تساوي تقريباً أربعة أضعاف العدد الذي تم أسره بالأصل في قلب إفريقية ، أو أربعة أضعاف العدد الذي وصل إلى الأمريكتين ، فإن العدد الإجمالي يقفز إلى (٤٨) مليون نسمة ، اقتلعوا جميعاً من أفريقية كالطرائد الوحشية ، وكلهم تقريباً في ريعان طاقاتهم الإنتاجية .

وارتفعت الخسائر والوفيات في صفوف ذوي الجلود السمراء إلى (٣٦) مليون إصابة من جراء مسيرتهم على الأرض المحرقة للوصول إلى الساحل ومن الانتظار الطويل في المحطات وبالحشد اللاإنساني والحرارة الخانقة والغذاء الرديء ، خلال عبورهم المحيط ، أما وجبة الغذاء المثالية الوحيدة في كل أربع وعشرين ساعة ؛ فقد تألفت من الذرة والماء ، وكان هؤلاء الزنوج يتعرضون للجلد والكوي بقضبان الحديد الملتهبة إذا رفضوا تناول الطعام لإجبارهم على الأكل أيضاً ، وتفشت الأوبئة ، في ظل تلك الظروف اللا إنسانية الصعبة ، وكان يلقى بالمرضى منهم في مياه البحر وهم أحياء خوفاً من انتقال العدوى ، وفي بعض الأحيان ، كان هؤلاء الزنوج يعمدون إلى الانتحار الجماعي بإلقاء أنفسهم من السفينة ، للخلاص من تعرضهم لهذه التعاسات والآلام التي كانوا يقاسونها ، ثم أصبح ذلك الإجراء

في غاية الشيوع مما استدعى تثبيت الشباك حول جسم السفينة الخشبي منعاً للإقدام على الانتحار ، وقدم أحد الزنوج وصفاً عن التعاسة المزرية التي تعرض لها أثناء انتظاره في المحطة الوسطى فقال :

(أول شيء استقبلته عيناي لدى وصولي إلى الساحل ، كان البحر ، وسفينة الرقيق الراسية في انتظار حمولتها ، هذان المشهدان ملآ قلبي ذهولاً ، سرعان ما تحول إلى ذعر ، وحينما نقلت إلى السفينة ، تناولتني بعض البحارة وقذفوا بي إلى داخلها ، ليعرفوا مدى قدرتي في تلك اللحظة ، تخيلت نفسي أنني دخلت إلى عالم مليء بالأرواح الشريرة ، وأنهم سيقتلونني عما قريب ، ملامحهم ، كانت تختلف عن ملامحنا ، شعورهم طويلة ، ولغتهم التي يتحدثون بها، (وقد كانت تختلف كثيراً عن أية لغة أخرى سمعتها في حياتي) كلها مناظر عززت اعتقادي بذلك ... وعلى الفور ، داهمني المرض ، وخارت قواي ، حتى لم أستطع تناول الطعام .... وأصبحت أتمنى قدوم الصديق الأخير ، الموت ، ليخفف من شقائي ، وعذاباتي ، لمحت شخصاً أبيض يقدم لي الطعام ، الأمر الذي أدخل الحزن إلى نفسي ، رفضت الأكل ، وبلحظة خاطفة ، أحكم واحد قبضته على رأسي وطرحني على أرض السفينة ، وقيد قدمي ، بينما انهال عليّ إنسان آخر ، ليجلدني بالسوط ، جلداً مبرحاً ، حتى فقدت الوعي ، شيء لم أعلمه من قبل في حياتي ....

أخيراً لمحنا جزيرة بار باروس ... ورست سفينتنا ... خارج بريدجتاون واندفع عدد كبير من التجار والمزارعين وصعدوا إلى ظهر السفينة .. ووضعونا على شكل تجمعات صغيرة ، مصفوفة ، وبدأوا يتفحصوننا بدقة متناهية ، وطلبوا منا القفز من السفينة إلى اليابسة التي كنا سنذهب إليها ، وهنا تخيلنا أن أولئك الرجال القبيحين سوف يأكلوننا ، وحدث في صفوفنا ذعر واضطراب شديدين ، وما كنت لتسمع تلك الليلة إلا الصراخ والعويل الرهيب الصادر عن هؤلاء المذعورين ...

وفي النهاية أحضر التجار البيض بعض الزنوج القدامى من اليابسة كي يهدئوا من روعنا ، فقالوا لنا : إننا لم نأت إلى هنا لنؤكل بل لنعمل ...»[٦] .

كان المبرر الوحيد لاستمرار هذه التجارة بالإنسان والعبودية القذرة ما ينوف عن أربعة قرون ، هو المصالح الخاصة ، والجشع مما يؤدي إلى رفض التنازل عن الأرباح وكسب

الأموال بكل الطرق ، وتمثلت هذه المصالح بأصحاب المزارع في الأمريكتين ، من ذوي النفوذ الاقتصـادي والسياسـي الكبير ، فقد كان ، على سبيل المثال لأصحاب المزارع في بارباروس ، كتلة برلمانية هامة في مقاعد البرلمان البريطاني في القرن الثامن عشر ، وتبنت المصالح الأساسية في أوربة الاتجار المشبوه بالعبيد ، تلك المصالح التي كانت تتمثل بالنخاسين أنفسهم وبغيرهم ، من مختلف التجار داخل الوطن ، ممن كانوا يقدمون مشروب الروم والبضائع المصنعة ، فكان هناك عدد كبير من معامل التقطير ، تزود سفن الرقيق بشراب الروم ، ومعامل الصناعات الصوفية والقطنية تؤمن المنسوجات بمقايضتها بالعبيد ، والصناعة المعدنية تقدم السلاسل الحديدية والأقفال والقضبان والبنادق ، وأحواض بناء السفن في حركة دائمة ، لأن إنجلترا وحدها كان لها في نهاية القرن الثامن عشر ما يزيد على المائتي سفينة ، تعمل في هذه التجارة ، أخيراً تأتي مصالحها في أفريقية ، حيث كان زعماؤها يقبضون مبلغاً من المال يصل حتى العشرين أو الثلاثين جنيهاً بريطانياً ، مقابل كل زنجي قوي البنية ، فعندما طلب إلى أحد الزعماء الإقلاع عن هذه التجارة ، أجاب قائلاً : (يا لسخف هذا المطلب ! .أيستطيع الهر أن يمنع نفسه من اصطياد الفئران ؟ ألا يفضل الهر أن يموت وفي فمه فأرة واحدة ؟) وأما أنا فإنني أفضّل أن أموت وفي فمي زنجي مـن الزنوج»[٧] ، وبالفعل فقد نظّم الوسطاء الأفارقة المظاهرات وأعمال الشغب على الأرض الافريقية احتجاجاً منهم على الحركة الأوربية التي طالبت بحظر تجارة العبيد .

يمكننا الاستنتاج أن التفسير لتلك القرون العديدة من تجارة العبيد الأطلسية وما أفضت إليه من عشرات ملايين الضحايا البؤساء ، يكمن في جشع اقتصاد السوق العالمي الجديد ومتطلباته ، وفي تفوق القوة العسكرية الغربية على كتلة متفسخة مـن الممـالك والمشيخات الساحلية الإفريقية ، وحتى منذ عهد قديم ، يعود بقدمه إلى عام (١٥٢٦)م ، كتب حاكم الكونغو إلى ملك البرتغال ، جون الثالث يقول : (إن كل ما نطلبه من الممالك التابعة لكم لا يعدو بعض الرهبان والمعلمين للتعليم في المدارس ، ولا نطـلب من السلع إلا الخمر والدقيق للقربان المقدَّس ... ومشيئتنا في هذه الممالك ، (ممالك الكونغو) ... تتمثّل بعدم قيام أية سوق للعبيد والمتاجرة بهم)[٧] وكان رد فعل البرتغاليين تصدير نصف مليون من العبيد من الكونغو خلال القرن الأول من وصولهم ، ومليوناً كاملاً من أنغولا المجاورة .

في عام (١٧٢٠)م ، حاول (باغا) غينيا الحالية ، بقيادة إنسان يدعى تومبا ، أن يقيم تحالفاً ضد تجارة الرقيق ، لكنه هزم على يد تحالف التجار البريطانيين المقيمين ، والخلاسيين الإفريقيين المتاجرين بالعبيد ، وفي المرحلة نفسها ، كان حاكم داهومي ، آغاجوترودو ، أكثر نجاحاً منهما ، حين وسع حدود مملكته البرية حتى الساحل ، لكي يقصي عنها النخاسين ، فنهب وأحرق الحصون الأوربية ومعسكرات الرقيق المقامة على الساحل ، مما جعل عدد العبيد المخطوفين من تلك المنطقة ، يهبط هبوطاً حاداً خلال تلك السنوات ، لقد فشلت مساعي التجار الأوربيين في الإطاحة بترودو ، لكنه فشل بدوره أيضاً في تطوير فاعلية اقتصادية بديلة لتزويد شعبه بالمستوردات الأوربية التي أصبح الشعب يعتمد عليها ، وبحلول عام (١٧٥٠)م ، اكتشف ترودو أن الضرورة تقضي باستئناف تجارة الرقيق بغية الحصول على هذه السلع ، وعلى الأسلحة النارية التي كانت ضرورية للحفاظ على البقاء ضمن صراع القوى الساحلية ، ويستنتج فيليب كورتن من ذلك: «... إن سهولة الحصول على الأسلحة النارية قد وسعت حلقة البندقية / العبد، حيث أصبحت الدول الإفريقية تستخدم الأسلحة لأسر مزيد من العبيد ولشراء المزيد من السلاح ... وتشن الغارات على العبيد ، دفاعاً عن النفس لأن الحصول على البنادق كان مرهوناً ببيع العبيد دون سواه»(٨) .

لقد تجلت تجارة الرقيق الأطلسية ، بشكل أوضح ، عندما تمت مقارنتها بتجارة العبيد المتزامنة معها في شرقي إفريقية ، ولدى دوران دوغاما حول رأس الرجاء الصالح ، وجد الساحل الشرقي للقارة الإفريقية مزدحماً بالمرافىء المليئة بالسفن ، وبالمدن الكبيرة ، التي تفاخر بثقافة سواحلية مكتوبة ومتميزة إلى حد كبير .

اعتمدت الحضارة الإفريقية الشرقية هذه على عنصرين هامين: الإفريقي والعربي ، فالعنصر الأفريقي يتألف من دول عصر الحديد ، في أعماق البلاد التي كانت تصهر وتسكب الحديد ، وتصنع الأدوات الحديدية للزراعة ، وتستخرج النحاس والذهب من المناجم ، وتبني القصور والمعابد الحجرية ، وأهمها المركب العظيم من الأبنية في زمبابويه، وبدأ احتكاك الدول الداخلية بالساحل منذ القرن العاشر على الأقل ، في الوقت الذي اندفع فيه العرب المسلمون جنوباً ، نزولاً إلى الساحل من ماليندي ، والجزر القريبة من أمثال

بامبا وزنجبار ، ومن هذه القواعد ، قاد العرب تجارة رابحة عبر المحيط الهندي ، مع مدن البحر الأحمر والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند وسيلان ، وجنوب شرقي آسية ، ومع الصين ، وعمل العرب كوسطاء في تصدير العاج والنحاس والذهب من داخل البلاد ، مقابل السلع الشرقية ، كالمنسوجات الرقيقة والجوهرات والخزف الصيني .

تبدلت هذه الظروف بحلول عام (١٨٤٠)م عندما بدأ شرقي افريقيا يتكامل تدريجياً مع التجارة العالمية ، وأصبحت شحنات العبيد إلى الأمريكتين مقبولة تجارياً نتيجة التطور في بناء السفن السريعة ، وتقلص احتياطات العبيد على الساحل الغربي ، وتمكن الكابتن (كوك) الذي هاجم بسفينة حربية بريطانية ، الساحل الافريقي الشرقي في عام (١٨٣٦ ــ ١٨٣٨)م أن يصدر من العبيد سنوياً إلى البرازيل وكوبا ، من ميناءي كوالجان وموزامبيق (١٥٦٠٠) نسمة ، واستمرت هذه التجارة على نطاق واسع ، حتى ثمانينات (١٨٨٠)م حيث أصدرت كل من كوبا والبرازيل المراسيم التي تحظر الاسترقاق .

في الوقت نفسه ، نشأت سوق جديدة رائجة أمام عبيد شرقي إفريقية ، بإقامة مزارع السكر والتوابل والرز ، في بعض المناطق الساحلية ، وفي جزر مدغشقر ، وربونيون ، موريشس، سيشل ، وزنجبار ، ولقد كان مردود هذه الجزر كبيراً ، لدرجة أصبحت تعرف باسم جزر الهند الغربية في الباسيفيكي ، وقضت الحاجة إلى تسيير شحنات دائمة من العبيد إلى هذه الجزر ، لتشغيل المزارع فيها وهي حاجة عمد إلى تلبيتها التجار الذين كانوا ينشطون بين زنجبار ومسقط على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ، ووصل عدد العبيد الذين كانوا يشحنون سنوياً إلى زنجبار (٤٠٠٠٠) نسمة خلال أربعينات وخمسينات (١٨٤٠ ــ ١٨٥٠) ، فكان يحتفظ بقسم منهم لمزارع الرز والقرنفل المحلية ، وتصدير الباقي إلى الجزر الأخرى ، والهند وبلدان الشرق الأوسط ، فجزيرة ربونيون الفرنسية كانت تستورد (٢٤٠٠٠) زنجي سنوياً ، حتى في زمن قديم ، يعود بقدمه إلى عام (١٨٢٠)م ، بينما كانت مدغشقر تستورد (١٠٠٠٠) زنجي سنوياً في سبعينات (١٨٧٠) .

لقد خرب البرتغاليون في جنوب إفريقية ، قطاعات واسعة من أعماق البر الإفريقي الشرقي ، وقال أحد المراقبين عنهم : "إن الأسلوب البرتغالي قد امتد إلى مسافات بعيدة :

ونشب كالأخطبوط ، بكل التجمعات القروية ، وحولوا البلاد إلى ساحة حرب واسعة ، في الوقت الذي لم يكن فيه أي إنسان أميناً على نفسه ، خارج إطار الحواجز الدفاعية[٩] ، كما أن الدكتور دافيد لينينغستون ، قد وصف أيضاً في كتابه ذي العنوان (حكاية رحلة إلى زامبيزي وروافده) (١٨٦٥)م ، الدمار الذي فعله النخاسون الأوربيون في منطقة ناياسا ، لقد شاهد (صفاً طويلاً من الرجال والنساء والأطفال ، وهم يرسفون في الأغلال برفقة السواقين المسلحين ببنادق المسكيت والمتزينين بمختلف الحلي المبهرجة ... ونادراً ما يصل بعض هؤلاء الضحايا إلى غايتهم ، ويصبحوا أرقاء»[١٠] .

إن أحدث الدراسات عن تجارة الرقيق الإفريقية الشرقية وأكثرها دقة تدل على أن مليونين من العبيد تم تصديرهم إلى الأمريكتين وجزر المحيط الهندي ، وبلدان الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر ، فإذا قبلنا بهذا الاستنزاف الذي قدره لينينغستون بـ ٨٠٪ لتذكرنا أن سكان افريقية الشرقية كانوا أقل عدداً من سكان افريقية الغربية ، وأن الرقم ينطبق على قرن واحد من الزمن ، وليس على أربعة قرون ، وأن النزف الذي خضع له مجتمع افريقية الشرقية في القرن التاسع عشر ، يماثل النزف الذي خضع له مجتمع إفريقية الغربية ، وبذلك تكون النتيجة التي خلص إليها إدوارد آلبيرس نتيجة غير مشرفة لأحد : تلقى الإفريقيون مقابل العبيد والعاج والمواد الخام التي تنتجها قارتهم ، سلعاً كمالية ، واستهلاكية رخيصة ، علاوة على وسائل التدمير الغربية التي كانت دائماً أدنى مرتبة مما احتفظ به الأوربيون لاستعمالهم الخاص .... ولذلك فإن الجذور التاريخية للتخلف في وسط إفريقية الشرقية ، يجب البحث عنها في النظام التجاري العالمي الذي أسسه الغرب في القرن الثالث عشر ، وتشبّث به البرتغاليون ووسعوه في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وهيمن عليه الهنود في القرن الثامن عشر ، وسيطر عليه مزيج معقد من الرأسماليات الهندية والعربية والغربية في القرن التاسع عشر[١١] .

والآن ، لنتساءل ما هو أثر تجارة الرقيق على إفريقية بعد أربعة قرون من ممارستها ؟ يجيب إدوارد رينولدز ، بقوله: «لم يكن الأثر هو نفسه بالنسبة لجميع المناطق ، فبينما كان الأثر هداماً تماماً على بعض الدول الكونغو وأنغولا ، فإن نقيضه يبدو على دول أخرى .. فأويو وداهومي وآسانتي التي كانت تشن الغارات أو تشتري العبيد من المناطق الداخلية

باستطاعتها أن تحيل عبء تجارة العبيد وأثرها الهدام على الجماعات الأخرى»(١٢) .

ورغم وجود بعض الفوارق الإقليمية ، يبقى هناك ما يمكن تعميمه وتطبيقه على مجمل القارة .

فأولاً: الأثر المعوق للمؤسسات والإجراءات السياسية الإفريقية ، مما ألحق بها ضرراً كبيراً ، فالاتجار بالرقيق ، اتجه لتقوية المجتمعات الفاشية وإضعاف التجمعات المتناسقة ، فالممالك والمشيخات التي لعبت أدوار الوسطاء ، نظمت نفسها على أسس فاشية أقوى لتحافظ على مواقعها الرابحة . والأثر هنا ، يكون بتجميد الوضع القائم ، وتأخير نشوء المؤسسات والقيادات السياسية الجديدة والأكثر فاعلية من سابقاتها ، وهذا الواقع هو محصلة لحقيقة ، مفادها ، أن تجارة الرقيق ، حسب قول «إدوارد رينولدز» : كانت في معظمها بأيدي الطبقة الحاكمة والزعماء الذين دخلوا في شراكة استغلال مع الأوربيين ! فأعلنوا الحروب وأجازوا الغارات وحكموا على الناس بالاسترقاق ، من خلال سلطتهم التقليدية المشروعة ، جزاء اتهامهم ببعض الجرائم(١٣) .

لقد أضعفت تجارة الرقيق ، التجارة التقليدية بين الأقاليم الإفريقية ، وهدمت الحروب التي صاحبت اقتناص العبيد في أعماق البلاد وترحيلهم إلى الساحل أقنية التجارة القديمة ، في الوقت الذي أحكم البرتغاليون قبضتهم على طرق التجارة الساحلية العريقة ، و لم يكن الذهب فقط وحده عامل إغراء للبرتغاليين ، وإنما رغبتهم في السيطرة على الشبكات التجارية المحلية الموجودة . ففي عام (١٤٧٠) م ، تدخل البرتغاليون في ساحل غينيا الأعلى ، وسيطروا على تجارة القطن الخام وصباغ النيلة ، وأسس المستوطنون البرتغاليون صناعة مزدهرة لزراعة القطن وتصنيعه على جزر رأس فيرد **VERDE** وصدروا إنتاجهم منه بمحاذاة الساحل ، لغاية العاصمة «أكرا» ، وتعهد البرتغاليون بتجارة الملح على طول الساحل الأنغولي ، وتجارة الأقمشة الرفيعة المصنوعة من سعف النخيل بين أنغولا الشمالية والجنوبية ، بقوارب الكانو (CANOE) بين ساحل العاج وساحل الذهب ، وذلك ببنائهم قلعة في اكسيم لقطع الطريق التجارية القديمة ، مما جعل المنطقتين وحدتين اقتصاديتين منفصلتين مرتبطتين بأوربة على وجه الحصر ، ومجمل هذا كان بداية نموذجية لعلامة قديمة عن تبعية أفريقيا الراهن وتخلفها ، أي إزالة الروابط الاقتصادية الأفقية المحلية لصالح قيام

الروابط الاقتصادية الشاقولية مع المراكز الميتروبوليتافية الأم .

إن استبدال العلاقات الاقتصادية الأفقية بالشاقولية ، كان واضحاً في الحرف اليدوية والتجارة ، فلم يهتم الغربيون بتشجيع الصناعات الإفريقية المحلية ، بل كانوا يقاومون مثل هذا التطور مقاومة فعالة ، وكان اهتمامهم الرئيس ، الحصول على العبيد طيلة القرون القديمة ، ولكنهم بعد حظر تجارة الرقيق ، سعوا لتشجيع إنتاج المواد الخام للتصدير وليس لتشجيع المصنعات ابتغاء الاستهلاك المحلي . وظهر واضحاً أن هذا النوع المدروس من التبعية يعود بقدمه إل عام (١٥٢٠) م ، عندما شاهد العرش الأثيوبي بذهول ، المصنعات الإسبانية ، من سيوف وبنادق مسكيت ، ومنسوجات وكتب ، التكنولوجيا ، الضرورية لصنعها وطلب تزويده بها ، لكن دون جدوى .

وتوالت أمثال هذه الطلبات والممانعات بشكل أكثر تواتراً على الساحل الغربي ، فعندما حاول ترودو ، حاكم داهومي ، في عام (١٧٢٠) م وقف تجارة الرقيق ، أدرك الحاجة لفاعلية اقتصادية بديلة ، فأوفد مندوباً إلى إنجلترا لاستقدام الحرفيين الأجانب ، وقيل لزائر أوربي إلى بلاط داهومي ، في أواخر عام (١٧٢٠) م : «إذا رغب أي خياط أو نجار أو حداد ، أو أي نوع آخر من الناس البيض ، بالقدوم إلى هنا بملء حريته ، فسوف يلاقي أفضل أنواع التشجيع»[١٤] .

وليس غريباً عدم استجابة أي أجنبي لهذه الدعوة ، لأنه كان محظوراً على الحرفيين ، الهجرة بخبراتهم الفنية إلى البلدان الأوربية المجاورة ، أو إلى المستعمرات الأمريكية ، فكيف بالهجرة إلى ممالك افريقية بعيدة ، وغير مألوفة ؟ ولاقى ملك آشانتي ، أو بوكووير ، في القرن الثامن عشر ، الرفض نفسه ، عندما طلب حضور بعض الفنيين الأوربيين لإقامة المصانع ومعامل التقطير . وعاشت دول افريقية في القرن التاسع عشر ، هذا الموقف الرافض نفسه ، عندما سعى حاكم كالابار في نيجيريا الشرقية للحصول على معمل لتكرير السكر ، وعندما طلب ملك داهومي ، آدان دوزان ، مصنعاً للسلاح . إن إدراك الإفريقيين لأهمية التكنولوجيا ، يتجلى في بعض أقوال شعب داهومي : «من يصنع البارود يكسب الحرب» ، لكن إدراك الأوربيين لمغزى انتقال التكنولوجيا جعلهم يتصرفون بوحي هذا الإدراك[١٥] .

الفصل الخامس

عصر الرأسمالية الصناعية

قال أحد مفكري عصر الرأسمالية الصناعية ، وهو إدوارد غيبون ويكفيلد عام (١٨٣٤) مايلي : «العالم كله أمامكم ، فافتحوا أقنية جديدة لتوظيف رأس المال الإنجليزي في أكثر الميادين ربحاً . وليشتر البريطانيون الخبز من أي شعب يريد أن يبيع خبزه بأبخس الأثمان ، واجعلوا من انجلترا ، لما تسيره الطاقة البخارية ، معملاً لكل العالم» .

انطلقت الثورة الصناعية الثانية ، المتميزة بتقنيات الإنتاج الجماعي الجديدة ، وتطبيق العلم في الصناعة ، تطبيقاً منهجياً ، حوالي عام (١٨٧٠)م ، وفي الماضي وقعت الشركات الصناعية المستقلة أمثال شركة (واط) ، وشركة (بولتون) ، في قبضة الكارتلات الضخمة التي تختزن من رأس المال ما يكفيها لاحتكار الصناعات على الصعيد الوطني أولاً ، وعلى الصعيد العالمي ثانياً ، في الوقت نفسه برزت دول مصنعة جديدة ، تمكنت من تحدي أولوية بريطانيا باعتبارها تدعي لنفسها دور «مشغل العالم» لذلك ، فإن ما نجم من منافسات بالإضافة إلى تزايد القوة العسكرية والاقتصادية للرأسمالية في طورها الاحتكاري ، أدى إلى توسع استعماري لا قبل له في الماضي .

فإمبريالية التجارة الحرة ، نهضت في أوائل القرن التاسع عشر ، وتداعت أمام إمبريالية اكتساب البلدان بحق الشفعة ، فجرى اقتسام العالم بأكمله ، من قبل الغرب ، إما على شكل مستعمرات مباشرة كما حدث لإفريقية ، وإما على شكل أشباه المستعمرات

كما حدث لكل من الإمبراطوريتين العثمانية والصينية ، وهكذا ، فإن أكبر عملية اغتصاب للأراضي في تاريخ الجنس البشري قد خلصت إلى ذلك المشهد العجيب ، الذي تهيمن فيه شبه الجزيرة الأوربية بمفردها على بقية أرجاء العالم .

لقد كانت الابتكارات الطليعية في صناعات النسيج والتعدين وعلم المعادن والنقل ، جميعاً ، إبان الثورة الصناعية الأولى ، من فعل الميكانيكيين الموهوبين أكثر من كونها من فعل العلماء ، لكن بدأ العلم حوالي عام (١٨٧٥)م يلعب دوراً أهم من السابق ، فمخابر البحث الصناعي ، المزودة بالأجهزة الباهظة الثمن ، والعلماء المدربين ، الذين كانوا ينفذون بحثهم المنهجي على مشكلات محددة ، جميعها حلت محل مخابىء أو مشاغل المبتكرين المنعزلين .

وسرعان ما أخذت الصناعات كلها ، تعيش تأثير العلم عليها ، ففي علم المعادن مثلاً ، تم تطوير عدد من العمليات ، التي أتاحت استخراج الفولاذ من الصنف الأول ، وعلى نطاق واسع ، من خامات الحديد ذات الصنف الرديء ، وتم إنتاج الطاقة بتسخير الكهرباء ، مع اختراع محرك الاحتراق الداخلي ، الذي يعمل بالزيت والبنزين بشكل رئيس ، كما كانت الاتصالات عرضة للتحول من خلال اختراع اللاسلكي أو الراديو ، أما صناعة النفط فقد تطورت تطوراً سريعاً ، بفضل عمل الجيولوجيين ، الذين كانوا يحددون مواضع آبار النفط بدقة فائقة ، والكيميائيين ، الذين استنبطوا طرق تصفية النفط الخام وتكريره ، إلى نفط وغاز وكيروسين ، وإلى زيوت التشحيم الخفيفة منها والثقيلة .

لقد عجلت الثورة الصناعية الثانية بالانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية ، فقد اكتسح الاستثمار الرئيس الضخم الضروري للمصانع العملاقة الجديدة ، في طريقه ، معظم المشاريع العائلية الصغيرة ، وهكذا هبط عدد شركات الفولاذ الأمريكية من (٧٣٥) شركة ، عام (١٨٨٠)م إلى (١٦) شركة فقط في عام (١٩٥٠) ، كذلك الأمر بالنسبة للصناعات الجديدة ، مثل صناعة الألمنيوم والصناعات الكيماوية والكهربائية .

إن الكارتلات «أو اتحاد الشركات» الجديد قد وَلَّد الأرباح الطائلة ، في الوقت نفسه ، كان لا يزال رأس المال يتدفق من وراء البحار ، لاسيما من الهند[1] وأصبح

بمقدور بريطانيا أن تواصل استثماراتها خارج حدود الوطن ، رغم أن هذه الاستثمارات في أواخر القرن التاسع عشر ، لم تتجه صوب أوربة ، بل إلى مستوطنات البيض في أمريكة الشمالية وأوستراليا ونيوزيلاندا .

لقد أصبحت هذه التطورات مسؤولة عن الزحف الذي شمل العالم طلباً للمستعمرات ، وكانت اللامبالاة بالمستعمرات موقفاً طبيعياً في أوائل القرن التاسع عشر ، عندما كانت بريطانيا القوة الاقتصادية والعسكرية الوحيدة ، المتطورة ، لكن ، استحالت اللامبالاة إلى موقف غير طبيعي ، حينما بدأ العديد من القوى الاقتصادية المختلفة يشكك واحدها بنوايا الأخرى في ذلك العالم ، الذي أصبح على أشدّ ما يكون من التنافس ، بارتفاع حواجز التعرفات الجمركية . فقد شعرت الحكومات البريطانية بوجوب إطلاق الحريات لمواطنيها من تجار ومستثمرين للدفاع عن أنفسهم ، في الوقت الذي لم يكن أمامهم أي خصم من المنافسين الإمبرياليين ، لكن ، بعد اشتداد المنافسة أصبحت تلك الحكومات ، تشعر بضرورة الحفاظ على تكافؤ الفرص الاقتصادية لمواطنيها من خلال استباق الدول الأخرى ، بإلحاق بلدان ما وراء البحار ، أو من خلال تحديد مناطق التخوم ، ولقد وصف «غونار ميردال» تلك المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها منتوجات مراكز الوطن الأم في مستعمراتها بأنها «ازدواجية قسرية» وإن حقيقة مسخ الأنماط الجغرافية للتجارة على أساس الروابط الاستعمارية ، قد غدا واضحاً .

ولقد وَلّدت الرأسمالية الاحتكارية ، بناء الامبراطوريات أيضاً ، من خلال تكديس المرابح الطائلة ، التي كانت تنتظر وجود منافذ استثمارية ، فالكارتلات حددت الأسعار لدرجة أتاحت لأفقر أعضائها كسب معدل متوسط من الربح ، الأمر الذي مكن أقوى الشركات ، المسيطرة على الأسواق ، من تحقيق فيض من الأرباح ، وساهمت الثورة الصناعية بأساليب متعددة في تعزيز قوة الغرب ونزعته التوسعية ، وظهرت أهميته بإطلاقها سلسلة من التفاعلات في ميدان المبتكرات التكنولوجية المتواصلة ، وزيادة في الإنتاج الاقتصادي ، وأصبح الغربيون بفضل الثورة الصناعية قوة عسكرية لا تقهر ، وذلك بتسليحهم بالبنادق والرشاشات الآلية . ووردت الملاحظة التالية على لسان أحد الأرجنتينيين في عام (١٨٧٨) م والتي تصح على إفريقية وآسية : (تداعت القوة العسكرية

للهنود البرابرة نهائياً ، لأن بندقية «رامينغتون» علمتهم أن إمكانية كتيبة من الجيش اجتياز سهب بكامله ، تاركة الأرض خلفها مغطاة بجثث أعدائها)[٢] . وتمتع الأوربيون بتفوق عسكري مماثل على المحيطات العالمية . وتميز ظهور دوغاما لأول مرة في المياه الآسيوية بتفوق سفنه ومدفعيته .

أصبحت الثورة الصناعية بمثابة الحافز الاقتصادي لفتح القارات واستغلال مواردها الطبيعية ، وطاقاتها البشرية ، ولقد نجح دعاة التجارة الحرة في إحداث تغييرات جوهرية في صلب المركنتيلية ، ووضعها موضع التنفيذ ، منها : إنهاء الاحتكار التجاري لشركة جزر الهند الشرقية البريطانية (١٨١٣)م ، وتصور دعاة التجارة الحرة ، بأنهم بهذا يستطيعون إيجاد العالم الذي تلعب فيه بريطانيا دور المركز الصناعي العالمي ، الذي تتدفق إليه المواد الخام ، وتنطلق منه السلع المصنعة ، دون أية قيود تعرقل عملية التبادل في كلا الاتجاهين ، وأفصح أحد المعلقين في عام (١٨٣٢) أن هذا التقسيم العالمي للعمل قدر له أن يعود بالنفع على بريطانيا :

«من الواضح أن مهمة التصنيع قد أنيطت ببلادنا المحبوبة ، بريطانيا العظمى ، لتقوم بتلك المهمة لمصلحة أخواتها من الأمم الأخرى . إن أقرباءنا فيما وراء البحار ، سيرسلون لنا وفي سفننا أقطانهم من وادي الميسيسبي ، وتساهم معهم الهند بجوتها ، وروسيا بقنبها وكتانها وفلزاتها الحديدية لمصانعنا ومشاغلنا ، حيث يعمد عمالنا الفنيون وصناعنا المهرة باستخدام الآلات الضرورية لحياكة هذه المواد ، وتحويلها إلى ثياب فاخرة للأمم الأخرى ، وستصل سفننا مثقلة بالمواد الخام ، وتعود مثقلة أيضاً ، ومن حيث أتت إلى كل أرجاء المعمورة»[٣] ...

وتنبأ اللورد كانينغ عام (١٨٢٤)م ، قائلاً: «لقد استقلت أمريكة الإسبانية ، وإذا نحن أحسنا التصرف تجاه قضايانا ومصالحنا ، فإنها ستصبح إنجليزية» ، وكان تحقيق هذه النبوءة يعتمد على مدى قبول الحكام الكريبوليين الجدد في أمريكة الإسبانية ، لتبعيتهم الاقتصادية التقليدية لأوربة ، أو على كفاحهم لنيل الاستقلال الاقتصادي ، إضافة إلى الاستقلال السياسي .لكن حقيقة ترسيخ مختلف بلدان أمريكة اللاتينية ، على أسس استمرار التبعية الاقتصادية ، طوعاً أو كرهاً ، قد حدّدت مسيرة تاريخ أمريكة اللاتينية حتى اليوم

الراهن .

وكان من تأثيرات هذه الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية ، على العلاقات الاجتماعية ، تقليد الطبقات الغنية ، والبورجوازيات المحلية لتعميم المتروبوليتانية وأزيائها ومنتوجاتها وطرق معيشتها ، ومن هنا انطلق الاستهلاك الضخم للسلع والخدمات المستوردة من المراكز الأم ، بما في ذلك الملابس والمشروبات والشؤون الفنية والمعيشة بكل أشكالها ، وحتى تربية الأطفال ، ونتج عن كل ذلك ارتشاح لرأس المال المحلي قَلَّص الفرص أمام التطور الاقتصادي المحلي تقليصاً جوهرياً ، لاسيما أن فقراء الناس سعوا لمنافسة طراز معيشة البورجوازية المحلية أيضاً ، بإنفاقهم أموالهم الهزيلة على المستوردات من الأثواب الصوفية ، والويسكي ، وما شابه ذلك .

أما ما يتعلق بما أصبح الاستعمار يطلقه على الوطن العربي ، أو جزء منه اسم: (الشرق الأوسط) ، فقد دخل جزئياً في اقتصاد السوق العالمي ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، فنظام الامتيازات ، وتدفق سبائك العالم الجديد ، ومساعي مختلف الشركات الشرقية ، وضغوط القوى الغربية ، التي كانت تقف خلفها ، كل ذلك اجتمع لإخضاع بعض المناطق المعينة مما أصبح يسمى بالشرق الأوسط ، لاقتصاد الغرب الرأسمالي الآخذ بالتوسع ، وازدادت هذه العملية توسعاً في القرن التاسع عشر ، مما جعل وضع الشرق الأوسط يتبدل كوضع افريقية ، من منطقة على التخوم بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي ، إلى منطقة متكاملة معه ، مندمجة فيه ، فقد ألحقت القوى الغربية ، شمالي إفريقية العربية ، وكذلك مصر الغنية ، والتابعة اسمياً للقسطنطينية ، ولم يبق من الإمبراطورية العثمانية ، إلا قلب آسية الصغرى ، وما كان يقع جنوبها من الولايات العربية ، حيث بقيت خارج التقسيم لاستحالة اتفاق القوى الغربية على تقسيم هذه البلدان التي تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً .

لقد انطوت الدينامية الاقتصادية للغرب على أهمية أكبر من نزعته التوسعية ، وشعرت مناطق الشرق الأوسط ، المستعمرة منها ، والمستقلة اسمياً ، بوطأة الثورة الصناعية الغربية . فارتفع فيض الواردات المصنوعة آلياً ، وخضع معظم بلدان الشرق الأوسط لسيطرة المصارف الغربية في نهاية القرن التاسع عشر ، على قدر خضوعها لمعاملها ، ولإعطاء صورة تبين ذلك ، نسوق مثالاً لما حدث لتركيا ، الدولة الأقوى في المنطقة في تلك الحقبة .

فقد اختلفت طبيعة العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والغرب من النواحي الثقافية والسياسية والاقتصادية ، إذ نظر المسلمون في العصور القديمة في الشرق الأوسط ، بعين الازدراء إلى الغربيين كبرابرة وخوارج على المألوف ، ويقال بأن الصدر الأعظم صرخ في وجه السفير الفرنسي عام (١٦٦٦)م قائلاً : «إنني أعلم بأنك كافر ، وحقير ومستكلب ، ومن أكلة الغائط»[٤] . وفي عام (١٨٥٦)م ، أعلن السفير الفرنسي عن قيام الاتحاد بين فرنسا والنمسا ، الذي كان نقطة انعطاف في تاريخ العلاقات الدبلوماسية في أوربة ، وأجابت عليه الحكومة العثمانية ، بكل بساطة ، أنه لا يشغلها قيام «اتحاد بين خنزير وخنزير آخر»[٥] .

وفي القرن التاسع عشر ، تحول الحقد والكراهية إلى احترام ورهبة ، ليس بين المواطنين في القرى ، بل ضمن رجالات السياسة المسؤولين ، والذين كان عليهم الصمود في وجه قوة الغرب وعدوانيته ، وعزز هذا الموقف المتبدل سلسلة الهزائم العسكرية المتلاحقة ، وانتشار المؤسسات الثقافية الغربية ، وأنشأ الأتراك بعضاً من هذه المؤسسات ، وساهم المبشرون الكاثوليك والبروتستانت مساهمة كبيرة في نشر الأفكار الجديدة من خلال مدارسهم ، وتنصيرهم بعض الناس ، بشكل سافر ، وشكل الخريجون من كلية روبرت في القسطنطينية (١٨٦٣)م ، ومن الجامعة الأمريكية في بيروت (١٨٦٦)م ، ومن الجامعة الأمريكية في القاهرة (١٩١٩)م ، نسبة كبيرة من القيادات السياسية والثقافية للشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر .

وفي المسائل الاقتصادية كانت الاتفاقية التجارية التركية ـ الإنجليزية المعقودة عام (١٨٣٨)م نموذجاً للهيمنة الأجنبية والاستغلال الاقتصادي ، فقد قوضت تلك الاتفاقية ، بشكل فعال تلك الحماية البسيطة التي وفرتها لها التدابير القديمة ، إذ ألغت تلك الاتفاقية الاحتكارات الحكومية ، وسمحت للتجار البريطانيين بالهيمنة على الأسواق التركية ، حيث أعفتهم من مختلف أنواع الضرائب التي كان يخضع لها التجار العثمانيون ، ونص البند السادس من تلك الاتفاقية ، على أن تلك« الانظمة يجب أن تكون عامة في جميع أنحاء الإمبراطورية التركية ، وفي تركية الأوربية والآسيوية وفي مصر ، أو في أية ممتلكات أفريقية أخرى ...» ويبدو أن الهدف الحقيقي من هذا البند هو محمد علي حاكم مصر ، فقد قبض محمد علي

على زمام السلطة في مصر في بداية القرن التاسع عشر ، فانطلق لبناء أول جيش وأسطول حديثين في الشرق الأوسط ، ولتعزيز مؤسسته العسكرية الحديثة ، بدأ في بناء المصانع وأحواض السفن ومعامل الأسلحة ، ولتأمين نفقات هذه المشاريع ، فرض الاحتكارات الحكومية ، على التجارة والصناعة وتنظيم الموارد المالية ، لكن كلمة الاحتكار كانت بمثابة الكابوس بالنسبة لإنجلترا ، مثلما أصبحت كلمة (الشيوعية) بالنسبة للغرب الرأسمالي في منتصف القرن العشرين ، وثأرت بريطانيا لنفسها من محمد علي ، عندما فرضت عليه تحديد قوته العسكرية وأسطوله البحري في معاهدة لندن .

ثم بذلت مصر جهوداً رائدة لنيل استقلالها الاقتصادي والسياسي ، وهذا ما جعل منها بلداً هاماً في تاريخ البلدان التي أصبحت تعرف فيما بعد ببلدان العالم الثالث أو في طريق النمو ، أو المتخلف وتجنبت سابقاً الوقوع في الوضع شبه الاستعماري الذي وقعت فيه الإمبراطورية العثمانية ، واعتبر محمد علي بالشخصية المحركة لهذه المغامرة التاريخية ، حيث تمكن من استغلال حالة الفوضى التي أعقبت فشل حملة نابليون على مصر ، وجعل من نفسه الحاكم الفعلي لها في عام (١٨٠٥)م ، وتمتع محمد علي بميزة أساسية ، كونه السيد المطاع في مملكته ، وحقق هدفه بتصفية المماليك ، تلك النخبة التركية ــ الشركسية، التي ثابرت على استغلال الولاية ، قروناً عديدة ، وبدأ سعيه منفرداً ، ووصل إلى قوة ضاهت قوة السلطان ، وكان كغيره من الباشوات ، انصرف لجمع الثروة ، لكنه كرَّسها إلى النضال لتطوير وطنه ، وأيقن محمد علي بأن مفتاح التطور يكمن في الغرب ، فأخذ على عاتقه القيام بدور في مصر ، يماثل الدور الذي قام به بطرس الأكبر في روسيا ، وأصبح رائد المجددين في الشرق الأوسط ، لأنه أدرك ، كبطرس الأكبر ، أن الاستقلال الأصيل بحاجة إلى جيش عصري قادر على الوقوف في وجه الهجمات الغربية المتكررة ، وإلى مؤسسة صناعية عصرية لتزويده بالمعدات العسكرية الضرورية ، ثم شرع بهمة ومقدرة ، تعيدان للأذهان ذكرى سلفه الروسي ، في فرض إعادة بناء المجتمع المصري ، بناءً كاملاً .

لكن الطريق لم تكن ممهدة أمام محمد علي وكما هي الحال ، في كل مكان وزمان، فواجه مصاعب داخلية مرعبة جداً ، وكان عليه أيضاً أن يكافح ضد العداء المستحكم الذي كان يكنه له البريطانيون لاسيما اللورد (بالمرستون) وزير خارجية انجلترا المتغطرس

الذي أعلن صراحة بقوله : (إنني أبغض محمد علي الذي لا أرى فيه إلا شخصاً بربرياً جاهلاً ، أوصله دهاؤه وجرأته وذكاؤه الفطري إلى النجاح في الثورة .. كما أنظر إلى تبجحه بحضارة مصر ، فإنه من أمكر المخادعين ، وأعتقد بأنه طاغية مستبدة ، أوصل شعبه إلى حمأة البؤس)[٦] ، وهذه الأقوال ، كم تتكرر من قبل هؤلاء الغربيين المتغطرسين ، ضد كل من لا يوافق على طلبات هؤلاء المتحضرين ، وهي أقوال أقل ما يقال فيها أنها تنطوي على أحقاد استعمارية ، دفينة ، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب الأليم .

خلف هذا التصريح الحاقد ، بقيت قضيتـان تثقـلان كاهـل بالمرستـون ، أولاهما اقتصادية ، وثانيهما استراتيجية ، ففي عام (١٨٣٧) م أوفد السير (جون باورينغ) إلى مصر ، لاستقصاء التدابير الاقتصادية التي كان يمارسها محمـد علي ، والتـي تلقـى عنها بالمرستون العديد من الشكاوى من التجار والقناصل البريطانيين ، وكتب باورينغ : «لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ــ أو قبل مضي قرون عديدة ، على الأقل ، ولكونها بلداً يسبب القلق الدائم للقوى الأوربية ، ولا يمكن السماح له بمواصلة مسيرته ــ لكن التطور السلمي لقابليته الزراعية قد يعود بالنفع والفائدة على الجميع»[٧].

سرعان ما تقبل بالمرستون هذه الأفكار ، لأنها تؤكد الحكمة التقليدية الرائجة آنذاك فيما يتعلق بالدور الصحيح الطبيعي الذي يتوجب على غير الأوربيين ، أن يلعبوه ، ألا وهو دور موردي المواد الخام ومستهلكي السلع المصنعة ، لكن الصعوبة كانت تكمن في رفض محمد علي تقبل هذا الدور المرسوم من التبعية الاقتصادية ، وأنه ينجز تقدماً هاماً بسياسته التصنيعية واحتكاراته الحكومية في الزراعة والتجـارة الخارجيـة. فالاحتكـارات شكلت عبئاً على بريطانيا ، لأنها تعتقد بحرية وصولها إلى الأسواق الأجنبية ، فهي الحق المقدس الذي رسمه القدر عملياً للتجار وأرباب الصناعة البريطانيين ، ومـن هنـا أطلـق البريطانيون وصمة البربرية على محمد علي والتباكي على رعاياه (البائسين) وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بأولئك (البائسين) لم يفصح عن نفسه مرة أخرى ؛ بعد الخلاص من ذلك (البربري) ، رغم توفر الفرص لإبداء ذلك الاهتمام ، بعد إنجاز الخلاص من محمد علي .

عامل هام يكمن في مذمـة بالمرستـون لمحمـد علي ، وهـو تهديـده للاستـراتيجيـة الإمبراطورية البريطانية ، فخلال عام (١٨٣٠)م ، كان عدد من المساحين والعلماء الإنجليز

يمارسون نشاطهم في منطقة الشرق الأوسط ، في محاولة منهم ، استقصاء الطرق الممكنة لتسريع وتيرة نقل السلع من أوربة إلى الهند والشرق الأقصى ، وبعضهم كان يفضل وجود قنال في برزخ السويس ، وبعضهم فضل سكة الحديد ، وفريق ثالث نادى بتطوير طريق الفرات / الخليج العربي ، لكنهم وجدوا محمد علي عقبة في كل هذه الطرق ، إذ استطاع بقواته البرية والبحرية العصرية ، دحر زعيمه الاسمي ، السلطان محمود الثاني ،واجتياح شبه الجزيرة العربية والسودان وجزيرة كريت ، وكامل الساحل الشرقي الممتد من آسية الصغرى ومصر .

كان رد فعل بالمرستون على هذه الفتوحات صريحاً وعاجلاً ، وصرح في إحدى المناسبات ، بأن « المخطط الحقيقي لمحمد علي هو بناء مملكة عربية ، تضم كل تلك البلدان التي يتكلم أهلها اللغة العربية ، وإن قيام هذا الشيء بحد ذاته ، قد لا يسبب أي نوع من الأذى ، وباعتباره يعني ضمناً تمزيق تركيا ، فإننا لن نوافق عليه ، فتركيا حارس أمين على الطريق إلى الهند ، كأية زعامة عربية فعالة قد تقوم في المستقبل» ، والتقليل من أهمية هذا الأمر ، يعني موقفاً بريطانياً نموذجياً ، ومن الواضح أن بالمرستون ، يفضل وجود سلطان عثماني ضعيف وتابع ، يشرف على الطريق المؤدية إلى الهند ، بدلاً من قيام «زعامة عربية فعالة» ، وخلص بالمرستون إلى القول : «يجب علينا أن نساعد السلطان في تنظيم جيشه وأسطوله وموارده المالية ، فإذا تمكن من حسن إدارة هذه القطاعات الثلاثة ، فإنه يستطيع أن يتشبث بمواقعه ، ويدفع الخطر العربي»(٨) .

وتلقى السلطان محمود مساعدة حقيقية لإعادة بناء قواته المسلحة ، وفي عام (١٨٣٩)م ، هاجم المصريين في سورية ، أملاً منه في استعادة الولايات التي خسرها لذلك (المغرور) في القاهرة ، لكن ، وفي أسبوع واحد مشؤوم ، بين (٢٤) حزيران و(١) تموز ، عام (١٨٣٩)م ، تم تمزيق الجيش التركي ، وأبحر الأسطول التركي إلى الإسكندرية ، واستسلم هناك ، فمات السلطان العجوز في القسطنطينية ، بكل هدوء من إفراطه في الشراب قبل أن تصله أنباء الكوارث ، فاستغل بالمرستون الأزمة للتخلص من ذلك (البربري) المزعج ، وأعلن أن (محمد علي ، سوف يرمى به في النيل)(٩) ، وأرسل السفن الحربية لنقل المزيد من الجنود الأتراك ، كما أرسل البوارج البريطانية والنمساوية إلى سورية ،

حيث تمكنت هذه القوات البرية من دحر جيش محمد علي ، بينما كانت البوارج البريطانية تمطر المدن الساحلية المصرية والحشود العسكرية بالقنابل ، ولما أخذت فلول الجيش المصري تتقاطر قافلة إلى مصر في ذلك الوقت ، عسكر أسطول بريطاني أمام الاسكندرية ، فاضطر محمد علي إلى التنازل عن معظم الولايات التي احتلها ، مقابل إقرار السلطان الجديد ، عبد المجيد ، بالحكم الوراثي له على مصر ، وهكذا انهارت آمال محمد علي بتوحيد الأمة العربية .

يتمثل تأثير هذا على مستقبل مصر بالشرطين الآخرين المفروضين على محمد علي ، وأولهما : تخفيض عدد جيشه من (١٣٠٠٠٠) إلى (١٨٠٠٠) عسكري ، الأمر الذي أزال تلقائياً معظم السوق الذي أقام المعامل من أجله ، والشرط الثاني ، إلزام مصر بالاتفاقية التجارية التركية ــ الإنجليزية المعقودة عام (١٨٣٨)م ، مما أدى إلى إلغاء الاحتكارات الرسمية لمحمد علي ، وبالتالي السماح للتجار الأجانب بممارسة البيع والشراء بكل حرية ، وفي أي مكان داخل مصر ، وهكذا أصبحت المعامل الجديدة في مصر ، محرومة من سوقها العسكرية ، وعرضة لمزاحمة الصناعات الأوربية ، وبالتالي إيصالها إلى مصيرها المحتوم .

كان تأثير محمد علي على الشرق الأوسط في زمانه ، مماثلاً لتأثير الصاعقة الهابطة من الفضاء الخارجي ، فقد مثلت جهوده في الفترة (١٨٢٠ ــ ١٨٤٠) ، محاولة لإنهاء تبعية الاقتصاد المصري ، وبالتالي العربي ، التقليدية ، من خلال تطوير تجارة الصادرات ، واستخدام عوائدها لبناء الصناعات وتطوير اقتصاد وطني متوازن ومستقل ، ويخلص عالم الاقتصاد ، الأستاذ تشارلز عيساوي ، إلى الاستنتاج التالي : «إن انهيار مخططات محمد علي ، يدل على إحدى العقبات الرئيسة أمام تطور الاقتصاد في مصر ... انعدام الاستقلال السياسي ، فالتطور الاقتصادي يستوجب عادة مساعدة كبيرة على شكل تعرفة حمائية ، وإعفاءات ضريبية ، وحسم على أجور النقل ، وقوة شرائية رخيصة ، وتسهيلات خاصة لتسليف بعض القطاعات ، وإجراءات ثقافية ... إلخ ، الأمر الذي لا يستطيع الإقدام عليه ، إلا حكومة تتمتع بقسط وافر من الاستقلال السياسي والمالي»[١٠] ، لكن الاستقلال السياسي والمالي ، في حالة محمد علي ، هو ما رفض بالمرستون التغاضي عنه ، لأسباب اقتصادية واستراتيجية تخص بريطانيا بالطبع ، لذلك ، فإنه من خلال تفوق موارده الاقتصادية والعسكرية ، تمكن من نسف المحاولة التاريخية التي حاولها محمد علي ، للاستقلال

عن هذا الغرب المتحفز للهجوم دوماً وعلى مدى تاريخه ، فسياسته على الدوام ، وفي كل العصور ، سياسة عدوانية يخلق لها المبررات ، وإن القول المأثور الذي أطلقه (باورينغ) لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ، تكشف أنه نبوءة تحققت ، وليس في ذلك ما يثير الدهشة .

وعندما فشل محمد علي في تطوير اقتصاد مصر بشكل متنوع ومستقل ، لم يصبح من بديل أمام ذلك البلد ، إلا كما قال (باورينغ) (التطور السلمي لقابليتها الزراعية) ، وبالفعل حدث هذا التطور ، بحيث أصبحت مصر ، آنذاك كتركيا ، تابعة لأوربة اقتصادياً وبشكل أكثر تحديداً ، تحولت مصر إلى مجتمع المحصول الوحيد المتكيف مع التصدير ، مجتمع يعتمد إلى حد كبير ، على صادرات القطن الخام لتسديد أثمان وارداته المصنعة .

ومن مظاهر هذا التحول (السماح للأجانب ، بامتلاك أي نوع من الأرض ، فأسرعوا باغتنام الفرصة للحصول على الكثير من الممتلكات الزراعية عن طريق الرهن والقروض ، ولم يكن هؤلاء الأجانب من الغربيين فقط ، بل كانوا من مختلف العناصر الشرقية الخليطة ، ممن حصلوا على رؤوس الأموال ، نتيجة قيامهم بدور وسطاء ومن المضاربين والسماسرة ، وممن استثمروا رؤوس أموالهم في الأرض ، وفقد الفلاحون السيطرة على قسط ضخم من أجود الأراضي الصالحة للزراعة ، سواء يملكها الأجانب أم غيرهم ، فمن بين ذلك العدد الإجمالي الذي بلغ (٩١٤٠٠٠) ملاك في نهاية القرن التاسع عشر ، كان (٧٦١٠٠٠) منهم ، يملكون أقل من خمسة فدادين ، وهو الحد الأدنى لزراعة الكفاف ، (ويساوي الفدان (٤٢٠١) م٢ أو أكثر من الأكر الواحد بقليل) ، وكانت تعود ملكية خمسي الأراضي في ذلك الزمن ، أو (٢٢٤٣٠٠٠) فدان ، إلى (١٢٠٠٠) مالك أو شركة .

ظلت السيطرة الأجنبية في التجارة موازية لاستثمارات رأس المال الأجنبي في ميدان الزراعة ، وقد مكن تطبيق الاتفاقية التجارية التركية ـــ الإنجليزية عام (١٨٣٨) م على مصر ، البيوتات التجارية الغربية في الاسكندرية من إرسال وكلائها إلى القرى لممارسة البيع من الفلاحين مباشرة ، وواجهوا مزاحمة لم تكن من المصريين الوطنيين ، بل مزاحمة التجار الشرقيين من غير المصريين ، وارتفعت كميات الأقطان المعدة للتصدير بسرعة ، لاسيما

بنشوب الحرب الأهلية الأمريكية التي قطعت المصدر الرئيس لصناعة الأقطان البريطانية ففي عام (١٨٦١) م ، تمت زراعة (٥٠٠٠٠٠) قنطار من القطن (والقنطار يساوي (٩٩) رطلاً إنجليزياً) ، على (٢٥٠٠٠٠) فدان من الأرض ، وبحلول عام (١٨٦٦)م زاد الإنتاج أربع مرات ، كما زادت الأرض المزروعة خمس مرات ، كما ازدادت المساحة الإجمالية للمنطقة المزروعة من (٤١٦٠٠٠٠) فدان في عام (١٨٦٢) م إلى (٥٢٨٣٠٠٠) فدان في عام (١٩١٣)م .

لقد استلزم تزايد المردود الزراعي توسعاً مماثلاً في مرافق النقل والمواصلات ، ومُدَّت أول سكة حديد في عام (١٨٥٣)م وفي عام (١٩١٣)م ، كانت هناك (٢٩٥٣) كم من سكك الحديد ذات العوارض النموذجية ، بالإضافة إلى (١٣٧٦) كم من السكك الحديدية الخفيفة ، واستكملت شبكة المواصلات هذه بإنشاء شبكة الاتصالات المؤلفة من (٥٢٠٠) كم من خطوط الهاتف البرقي ، وخضع ميناء الاسكندرية لعمليات التوسع والتحسين ، وتم بناء ميناءين جديدين هما: السويس ، وبور سعيد ، على قناة السويس ، وشقّت قناة السويس ، واستقطبت تدفق فيض كبير من التجارة العالمية عبر مصر .

عكست جميع هذه التطورات ، التكامل السريع لمصر في اقتصاد السوق العالمي ، فارتفع نمو التجارة الأجنبية من مليوني جنيه مصري عام (١٧٩٨)م إلى (٥,١) مليون جنيه مصري عام (١٨٦٠)م ، وإلى (٢١,٨) مليون جنيه مصري في عام (١٨٨٠)م إلى (٦٠) مليون جنيه مصري بحلول عام (١٩١٣)م ، لكن لم يرافق هذا النمو الاقتصاد ، أي تطور اقتصادي مماثل . فكل قطاعات الاقتصاد المصري ، (الزراعة والتجارة ، والتمويل والنقل) تم تكييفها لإنتاج القطن وتصديره إلى الصناعات الأوربية . والمستفيدون هم التجار والصيارفة الأجانب ، بالإضافة إلى حفنة من النخبة المحلية ، في حين بقيت الجماهير الأمية من الفلاحين المتمرغين ، المبتلين بالأمراض ، على حدود الكفاف ، على ضفاف النيل .

وتحت مظلّة معاهدات الإذعان ، بقي الأوربيون من مضاربين ومغامرين ، أحراراً في ممارسة نشاطهم في مصر خارج إطار تشريعات المحاكم الوطنية ، لا يخضعون لأية سلطة خلاف سلطة قنصلياتهم ، التي بلغ عددها سبعة عشر قنصلية ، وأثرى العديد من مسؤولي هذه القنصليات نتيجة تهريب الأفيون والحشيش ، كما مارس هؤلاء الأجانب المعفيين من

الضرائب ، أدوار الوسطاء لتأمين القروض والعقود بشروط ابتزازية ، ففي عام (١٨٧٣)م ، مثلاً : قبل الخديوي قرضاً قيمته الظاهرية (٣٤) مليون جنيه إنجليزي ، لكنه لم يستلم ، بعد اقتطاع العمولات والمبالغ المحسومة ، أكثر من تسعة ملايين جنيه ، معظمها على شكل سندات مستهلكة على الخزينة . إن رشاوى هؤلاء (المحتالين الماليين) ، كما كانوا يدعون في ذلك الزمن ، بالإضافة إلى تبذيرات البلاط ، وفساد المسؤولين الرسميين ، أغرقت مصر بصكوك ديون استنزفت في عام (١٨٧٧) مبلغ (٧٤٧٣٠٠٠) ، جنيه من مجمل إيراداتها الوطنية البالغة (٩٥٤٣٠٠٠) جنيه ، وبعد دفع الإتاوة النظامية للسلطان ، ورسوم أسهم شركة قنال السويس ، التي بيعت إلى بريطانيا ، لم يبق للحكومة إلا حوالي المليون من الجنيهات ، لتغطية النفقات الإدارية ، وهو مبلغ لا يساوي عشر الإيرادات الأصلية .

نتيجة تراكم الديون ، كان لابد من تعيين (مراقبي حسابات) من الأوربيين في عام (١٨٧٩)م ، لإدارة الموارد المالية المصرية ، وأدرك الضباط الوطنيون في الجيش المصري مغزى هذا الاستغلال الأجنبي الشره لمواردهم الوطنية ، وعبروا عن غضبهم بثورة قادها أحمد عرابي عام (١٨٨١) على الخديوي ، وساندهم اضطرابات جماهير الاسكندرية في عام (١٨٨٢)م ، ورد البريطانيون على الثورة بقصف الاسكندرية واحتلال مصر بأكملها ، وبقيت وزارة الخارجية البريطانية ، تعلن عن نيتها بسحب القوات البريطانية (حالما تسمح بذلك ظروف البلاد وتنظيم الوسائل الكفيلة بحفظ سلطة الخديوي)[١١] ، وبحلول عام (١٩٢٢) م بلغ عدد المرات التي كرر فيها البريطانيون ، وعدهم بالانسحاب ، ستاً وثلاثين مرة ، لكنهم واصلوا احتلالهم لمصر ، إلى أن اضطروا للانسحاب في النهاية ، بعد مضي ثلاثة أرباع القرن ، على يد جمال عبد الناصر في عام (١٩٥٢) م .

إن افتقار مصر إلى التطور الاقتصادي ، لا يمكن إرجاعه إلى الاستغلال الخارجي والقيود الخارجية وحسب . فاليد العاملة الوطنية فيها ، كانت تفتقر إلى الكفاءة ، ولم يكن لدى مصر غير القطن ، والقليل من المواد الخام ، في الوقت نفسه ، كانت محرومة من الوقود ، واعترضت التطور عقبة هامة ، هي النفور المصري من المشاريع التجارية والصناعية ، مما أدى إلى إهمالها ، كما في تركيا ، أو إيداعها بين أيدي الغربيين والمشرقيين ، فالأثرياء المصريون ، اكتفوا بشراء الأراضي ، والتحق المثقفون المصريون بجهاز الخدمة

المدنية الآخذ بالتوسع السريع ، الأمر الذي ترك الأجانب يسيطرون على دنيا المال والتجارة الكبيرة ، وحتى على التجارة الثانوية والحرف أيضاً ، وعلق القنصل البريطاني العام ، اللورد كرومر ، في تقريره السنوي لعام (١٩٠٥) م ، قائلاً: «إن حرفة النعال والسكاف كلها تقريباً بين أيدي اليونانيين والأرمن ، وتجارة الألبسة والخياطة بين أيدي اليهود والأوربيين» ، وسرت تعليقات اللورد كرومر على بقية المهن الأخرى ، لأن الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين جميعهم كانوا من الأجانب ، وتشير التقديرات إلى أن الأجانب كانوا يملكون في عام (١٩١٤)م ، بين (١٥ ـــ ٢٠)٪ من ثروة مصر ، ويستنزفون ما يزيد على نسبة ٢٠٪ من الدخل القومي .

ورغم تحميل فشل التطور الاقتصادي في مصر لأسباب داخلية ، فإن الحقيقة الماثلة للعيان ، تشير إلى أن العامل الأساسي الضمني لذلك الفشل يرجع إلى (افتقار مصر إلى الاستقلال السياسي) ، كما استنتج الأستاذ عيساوي ، وأعلن اللورد كرومر في تقريره السنوي عام (١٨٩١)م أن (تقديم أي تشجيع لصناعة القطن المحمية في مصر ، لن يعود إلا بالضرر على المصالح الإنجليزية) ، لكن الهواجس بدأت تساور كرومر في عام (١٩٠٥)م حيال اعتماد مصر على الصادرات الزراعية ، وذلك من جراء تعاظم الضغط السكاني ، وارتفاع الإيجارات ، ربما كان أكبر خطر يهدد مصر ، يكمن في حقيقة .. اعتماد هذه البلاد حصراً على محصول وحيد[١٢] .. ومع ذلك ، فإن العلاج الذي طرحه لدرء ذلك الخطر الكبير ، لا يعدو في معظمه ضرباً من التخمينات البلاغية عن الحاجة ، لتفادي الإفراط في استثمار الأرض ، وتقديم بذار أفضل ، وتوفير الثقافة التجارية والتقنية لذلك الفائض من السكان الريفيين .

لكن ما هو أسوأ من ذلك : أنه عندما قُدِّم إلى اللورد كرومر عرضان في التسعينات (١٨٩٠) لإقامة معملين من معامل القطن في مصر ، للإفادة من رخص اليد العاملة المحلية ورخص القطن الخام ، عارض هذين العرضين ، معارضة عنيفة ، وهدد باللجوء إلى إلغاء الرسم المتواضع ، أو بفرض ضريبة إنتاج على المنسوجات المصنوعة بيتياً ، وفي شهر حزيران من عام (١٩٠٥) ، أرسل وزير الخارجية (كمبرلي) رسالة رسمية ، يساند فيها كرومر مساندة قوية ، ويرفقها بمذكرة رسمية سرية من مجلس التجارة يؤكد فيها معارضة لانكشاير ،

لإنشاء أي معمل منافس (محمي) في القاهرة ، وبهذا الأسلوب أصبحت مصر كغيرها من البلدان المستعمرة من قبل الغرب بلداً ينتمي إلى البلدان النامية ، التي أصبحت تعرف ببلدان العالم الثالث .

والآن لنستعرض أيضاً ، وباختصار شديد ، ما قام به الغرب العدواني ، في بلدان أخرى :

فكانت إلى الشرق من الامبراطورية العثمانية ، تقوم الإمبراطورية الفارسية ، الممتدة من حوض دجلة والفرات ، إلى حدود الهند ، وأعماق آسيا الوسطى ، وبقيت هذه الإمبراطورية ، طيلة قرون عديدة ، المنافس الكبير ، للامبراطورية العثمانية ، فتوددت لها القوى الغربية ، لاسيما في ظل حكم سلالة ، (سافاني) ، في القرن السادس عشر والسابع عشر ، كعامل ترجيح ضد السلاطين في القسطنطينية ، لكن قوة فارس لم ينقذها من النزعة التوسعية للغرب المصنع ، وهكذا أصبح اقتصاد الامبراطورية الفارسية مندمجاً مع اقتصاد السوق العالمي ، خلال القرن التاسع عشر ، لقد حفزت المعاهدات التجارية التي فرضت من القوى الغربية ، التجارة الخارجية الفارسية ، وهي مماثلة للمعاهدات التي فرضتها بريطانيا على الامبراطورية العثمانية في عام (١٨٣٨)م ، وعلى الصين في عام (١٨٤٢)م ، كما بادرت روسيا قبل غيرها بعقد معاهدة تي (غوليستان وتوركان شاي) في عامي (١٨١٣)م ، و(١٨٢٨)م ، ثم تبعتها بريطانيا بالاتفاقية التجارية الإنجليزية ـ الفارسية ، عام (١٨٤١)م ، ثم قامت جماعات متنوعة من المضاربين والمغامرين اللاهثين خلف المرابح السريعة ، والذين تعاونوا مع رجال البلاط الخبثاء ، الذين كانوا يركضون ، وراء الإثراء الشخصي ، دون الاهتمام بالمصالح الوطنية ، بإبرام العقود على عدة قروض بشروط مجحفة جداً بالنسبة لفارس ، وأخيراً التنازل عن بعض الحقوق ، والإذعان عنها للقوى الأجنبية .

وهكذا ، اتبعت الطبقة الحاكمة ، الأساليب نفسها ، في جمع مكاسبها وتكديسها على حساب الجماهير الجائعة ، ويروي مواطن انجليزي ، سافر إلى فارس عام (١٩٠٥)م ، وتجول في القرى ، وسأل عن سبب عدم إقبال المواطنين على زراعة الخضراوات ، التي يمكن أن يأكلوا منها ، ويبيعوا فائضها إلى المسافرين ، فأجابه أحد الطاعنين في السن : «إن ما تقوله صحيح ، لو أننا أحرار بأنفسنا ، فأية فائدة تعود لي إذا أضنيت نفسي بالعمل

الشاق طيلة حياتي ، كي تعود ثمرات جهدي بأكملها إلى الحكومة ، وإلى جابي الضرائب الذي يحرمني من التمتع بها ، وحين أمارس هذا العمل ، يصبح مسؤولية وراثية على عائلتي ، لأن جباة الضرائب والحكام ، سوف يطلبونه مني سنوياً»[١٣] .

أما الهند ، فيقول عنها رئيس غرفة تجارة مانشتسر لعام (١٨٦٢)م إن مصلحة الهند الكبرى ، هي أن تصبح بلداً زراعياً ، وليس بلداً صناعياً ، وميكانيكياً ، إذ سرعان ما سار الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي كانت تعيشه الهند من قبل ، إلى طريق الانحلال خلال القرن التاسع عشر ، فالغزو العسكري ، أحال إمبراطورية المغول ، إلى مستعمرة بريطانية ، في الوقت نفسه دمج الهند ضمن اقتصاد السوق العالمي ، دمجاً كاملاً ، شأنها بذلك ، شأن الأمريكتين وإفريقية قبلها بقرون عديدة ، وأصبح الغرب ، بفضل الثورة الصناعية قادراً على إغراق الهند بالسلع الرخيصة المصنوعة آلياً ، الأمر الذي ساهم في تمزيق الحرف الوطنية التقليدية ، وقد شرع التجار البريطانيون بتوسيع محطاتهم التجارية الحصينة ، المدافع عنها بالجنود السباهيين ، فامتد نفوذهم على المناطق المجاورة ، وبالتالي على البلاد بأكملها .

وباختصار شديد ، فإن الهيكل الأساسي الذي خلقته بريطانيا في الهند ، كان موضع تخطيط دقيق ، بهدف خلق اقتصاد استعماري تابع ، وليس إلى خلق اقتصاد متطور مستقل ، لذلك فإن الدور الذي مارسته بريطانيا في الهند ، لم يكن «التفويض الإبداعي»، كما وسم شوميتر مهمة الرأسمالية ، وإنما كان ، انتقاء واستبقاء بعض المؤسسات السابقة للمؤسسات الرأسمالية ، التي كانت تحابي المصالح الإمبريالية ، ولقد أكدت ذلك «باربارا وارد» ، عندما قالت : «إن بريطانيا أخفقت في الهند لأنها لم تستكمل عملية التحديث التي كانت بحاجة إلى إصلاح زراعي حاسم» ، لكن بريطانيا ، كما تقول : «لم تتمكن من أن تتبنى مثل هذا الحل في الهند لأنها قوة دخلية[٤]» .

الفصل السادس

منشأ التفاوت

وهكذا يفسر التناقض بين التطور الاقتصادي في الغرب ، عموماً ، والنمو الاقتصادي فيما أصبح يطلق عليه ، اسم العالم الثالث ، يفسر ، سبب بلوغ متوسط دخل الفرد في الغرب ، ستة أضعاف مثيله في هذا العالم الثالث بحلول عام (١٩٠٠)م ، والذي لا يزال في تزايد مستمر ، كما يفسرّ السبب الذي جعل ثمانية بلدان أوربية ، في عام (١٩١٣)م ، هي (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، الولايات المتحدة ، إيطاليا ، كندا ، بلجيكا ، السويد) ، تنتج ٨٠٪ من مجمل المردود الصناعي العالمي ، مخلفة وراءها جموع سكان العالم الثالث ، للعمل كحطابين وسقائين ، إن العلاقة السببية بين التطور الاقتصادي الغربي وبين تخلف العالم الثالث ، يتجلى في الارتفاع المضطرد للنسبة المائوية بين السكان الهنود المعتمدين على الزراعة من ٦١٪ في عام (١٨٩١)م إلى ٦٦٪ في عام (١٩٠١)م ، وإلى ٧١٪ في عام (١٩١١)م ، وإلى ٧٣٪ في عام (١٩٢١)م ، في الوقت نفسه ، كانت بريطانيا تحول صادراتها من المنسوجات القطنية من الأسواق الأوربية والأمريكية ، إلى أسواق العالم الثالث .

إن جوهر المصيبة يصبح واضحاً عند إجراء المقارنة بين نمط التطور الاقتصادي الغربي ، ونمط النمو الاقتصادي في العالم الثالث ، فالثورة الصناعية في أوربة ، جاءت في أعقاب الثورة الزراعية التي هجرت الفلاحين من الأرض ، وعززت التقنيات الزراعية لاستزادة الإنتاجية ، وزادت المردود الزراعي بنسبة ٤٠٪ في غضون أربعين إلى ستين

عاماً ، ووفرت فيضاً من الأيدي العاملة للصناعات الجديدة في المدن ، وتوسعت هذه الصناعات ، نتيجة للأسواق الخارجية والداخلية ، التي ولدتها الإنتاجية الزراعية المتزايدة ، مما أفضى إلى وجود المستهلكين ، ورأس المال ، على حد سواء ، إضافة لذلك ، كانت هجرة ماينوف عن الخمسة والعشرين مليوناً من الأوربيين خلال نصف القرن السابق للحرب العالمية الأولى ، بمثابة الاستنزاف لاحتياطي الأيدي العاملة ، وسبباً في توفر الفرص لقيام النقابات العمالية والتزايد المضطرد للأجور الحقيقية .

لقد كانت النتيجة الخالصة لتلك العوامل الاقتصادية والسياسية الفكرية ، هي فورة الإمبريالية الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ، ففي الوقت الذي كان يجري فيه حيازة (٨٣٠٠٠) ميل مربع من أراضي المستعمرات وسطياً كل عام في الفترة (١٨٠٠ ـــ ١٨٧٥)م ، قفز الرقم إلى (٢٤٠٠٠٠) ميل مربع ، في الفترة الواقعة بين (١٨٧٥ ـــ ١٩١٤)م ،فقد أضافت بريطانيا إلى إمبراطوريتها (٤,٢٥) مليون ميل مربع و(٦٦) مليون نسمة ، خلال الفترة الواقعة بين (١٨٧١ ـــ ١٩٠٠)م ، وفرنسا (٣,٥) مليون ميل مربع ، و(٢٦) مليون نسمة ، وحتى بلجيكا ، البلد الصغير ، تيسر له أن يحصل على (٩٠٠٠٠٠) ميل مربع ، و(٨,٥) مليون نسمة ، فخلفت هذه الفتوحات الاستعمارية ، تقسيماً متناقضاً للعالم ، سيطر جزء صغير منه على بقية أرجائه الواسعة .

وهكذا ، فجملة هذه التطورات كانت المسؤولة عن الانتقال إلى الزحف الذي شمل العالم بأسره طلباً للمستعمرات ، فاللامبالاة بالمستعمرات في البداية كانت موقفاً طبيعياً في القرن التاسع عشر ، عندما أصبحت بريطانيا القوة الاقتصادية والعسكرية الوحيدة المتطورة ، لكن اللامبالاة استحالت إلى موقف غير طبيعي ، حينما بدأ العديد من القوى الاقتصادية المختلفة يشكك واحدها بنوايا الأخرى في ذلك العالم ، الذي أخذت فيه المنافسة على المستعمرات شكل حروب طاحنة ، بين الدول المستعمرة .

وفي ذروة التسابق لاكتساب المستعمرات ، عقد مؤتمر برلين لاقتسام إفريقية في الفترة (١٨٨٤ ـــ ١٨٨٥)م ، لإرساء قواعد نظامية فيما يتعلق بالاستيلاء على الأراضي الافريقية مستقبلاً ، وتم الاتفاق في ذلك المؤتمر على وجوب تقديم إشعار مسبق بذلك ، وعلى ضرورة توثيق المطالب بالاحتلال الفعلي ، وحل الخلافات باللجوء إلى التحكيم ،

لا للحروب ، وهو ما لم يُعمل به ، لكن مهدت مثل هذه المعاهدة الطريق أمام أكبر عملية نهب للأرض في تاريخ البشرية ، وفي عام (١٨٧٩)م ، كانت المستعمرات الوحيدة في افريقية ، هي المستعمرتان الفرنسيتان في الجزائر والسنغال ، والمستعمرات البريطانية بمحاذاة ساحل الذهب، ورأس الرجاء الصالح ، ومستعمرتان برتغاليتان في أنغولا وموزامبيق ، وفي مطلع عام (١٩١٤)م اكتمل اقتسام القارة الإفريقية برمتها ، باستثناء أثيوبيا وليبريا .

ولقد كان الاستعداد للحروب ، محرضاً للابتكارات التكنولوجية ، طيلة مسيرة التاريخ الإنساني ، فعزف قدماء الإغريق عن استخدام آرائهم العلمية في ميدان التطبيق العملي ، في بادىء الأمر ، لكنهم اخترعوا قاذفاً للهب والمنجنيقات ، نتيجة الظروف ، وفي العصور الوسطى ، استخدم البارود للأغراض العسكرية ، وتطورت المدافع ذات السبطانات الملساء وقذائفها المناسبة ، كما تطورت بنادق الموسكيت ذات الزناد والصوان ، وفي العصور الحديثة ، منح نابليون جائزة إلى حلواني باريسي لاختراعه طريقة لتعليب المواد الغذائية لتموين الجيوش الفرنسية . وعمدت الأجهزة العسكرية أيضاً في الحرب العالمية الأولى إلى تكييف المبتكرات الحديثة ، بغية تطوير أسلحة جديدة ، كالطائرات الحربية والدبابات والغازات السامة ، وخلال الحرب العالمية الثانية ، حدث تبدل نوعي على الآلات الحربية ، وأصبحت التكنولوجيا العسكرية بمثابة الشريك الأكبر في الحروب ، واعتمدت الصناعة على النواتج العرضية من المعدات العسكرية ، وأخذت نتائج الثورة الصناعية الثالثة ، تؤثر في مراكز العالم وتخومه بشكل أسرع وأعمق من تأثير الثورتين الصناعيتين السابقتين .

أثرت تكنولوجيا الحرب العالمية الثانية على الصناعة تأثيراً مباشراً وواضحاً بدأت أول تجربة نووية في صحراء نيو مكسيكو في (١٦) تموز (١٩٤٥) م ، إيذاناً بالعصر النووي ، وتعرض سكان بريطانيا ، خاصة لندن ، خلال الحرب العالمية الثانية ، للقذائف ذاتية الدفع (V - 2) الألمانية ، وشهد العالم بداية الصواريخ ذات الاندفاع الذاتي ، مبشرة بولادة عصر الفضاء ، واضطرت بريطانيا لتزويد المدافع المضادة للطائرات بأجهزة كشف وتوجيه ، مبتدئية بانطلاقة العصر الإلكتروني ، ثم عصر السبرانية (SYBERNETICS AGE

وشكلت هذه التطورات الثلاثة ، أعني الطاقة الذرية ، والسبرانية ، وعلم الصواريخ واكتشاف الفضاء ، أساس «التكنولوجيا العالية» الجديدة للثورة الصناعية الثالثة ، إن تسخير الطاقة الذرية ، يعيد إلى الأذهان تسخير النار والإفادة منها ، فعندما تعلم البشر ، استخدام النار ، منذ قرابة نصف مليون عام ، طبقوها على مجالات عادية جداً في حياتهم ، لتأمين الدفء في الأيام الباردة وتأمين النور في الليالي المظلمة ، ولم يتعلموا فوائدها الأخرى ، مثل طهو الطعام ، وصهر المعادن ، وشي الفخار ، ودفع المحركات البخارية ، إلا بشكل تدريجي ، وبشكل مماثل يجري اليوم تكييف الطاقة النووية ، والابتعاد بها عن غرضها العسكري الأصلي ، واستخدامها في محطات توليد الكهرباء ، وتسيير السفن ... إلخ .

وهذه النتائج العلمية ، قد زادت في تفاقم اختلال التوازن المزمن بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبسبب الثورة الصناعية الثالثة ، ودور الشركات متعددة الجنسيات التي نقلت التقانات الرفيعة الجديدة إلى الصناعة وحتى إلى الزراعة ، ولقد برهنت هذه الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تقل فشلاً عن التصنيع البديل للاستيراد في تصديها لمشكلات البلدان المتخلفة ، فبدلاً من إنهائها التبعية الاقتصادية التي يعيشها ما يعرف بالعالم الثالث للعالم الأول ، فقد ضاعفت تلك الشركات من تعميق التبعية .

إن السبب الكامن وراء عدم إتاحة الشركات متعددة الجنسيات أي منفذ أمام بلدان العالم الثالث ، كون هذه الشركات عمقت درجة الاستغلال والتبعية على حد سواء ، ولم يكن الغرض من تعميق مستوى التبعية ، إلا تعميق المستوى الأول ، وإن درجة الاستغلال تبدو واضحة في معدل أرباح الأسهم الأجنبية العائدة لتلك الشركات ، وتبرز هذه الحقيقة في تفاصيل الرسالة التي أرسلها «س. فريد بيرغستون» السكرتير المساعد للشؤون الداخلية في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة ، إلى صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ الـ (١٢) من شهر كانون الثاني ، عام (١٩٧٧)م ، التي يقول فيها :

«.... إن معدل عائدات استثمارات الولايات المتحدة في البلدان السائرة على طريق النمو ، كان ٢٥٪ في عام ١٩٧٦ ، أي ضعف معدّل عائدات استثماراتنا المباشرة في البلدان

المتطورة ، ففي عام (١٩٧٦)م ، بلغت عائدات استثماراتنا المباشرة في تلك البلدان (٧) مليارات دولار ، قياساً إلى العائدات المتدفقة من الاستثمارات الداخلية والتي كانت (٢,٨) مليار دولار فقط ، إن هذه الاستثمارات توسع إنتاج المواد الأولية التي يحتاجها اقتصادنا ، وترفع من صادراتنا نتيجة الطلب المتزايد عليها من البلدان النامية ، وطلب التكنولوجيا والمهارات الإدارية أيضاً ، وتبلغ مبيعات الولايات المتحدة للبلدان غير المنتجة للنفط ، والسائرة في طريق النمو ، في ذلك الوقت ٢٥٪ من مجمل صادرات الولايات المتحدة ، وتخلق مئات الآلاف من الأعمال في هذا البلد» .

وتزداد أهمية شهادة بيرغستون ، بأن الأرباح الوفيرة المأخوذة من العالم الثالث ، يعاد استثمار معظمها في البلدان المتطوّرة ، وبذلك ، نشهد اليوم تكراراً لنمط القرن التاسع عشر ، عندما كانت بريطانيا تستثمر الأموال القادمة من الهند ، في الولايات المتحدة ، والدومينيون ، ولقد أشار إلى تكرار هذا النمط ، الذي يأخذ من الفقراء ، ليعطي إلى الأغنياء ، جيرار تشالياند :

«في الوقت الذي تتلقّى فيه أوربة الغربية نصف استثمارات الولايات المتحدة في الخارج ، عام (١٩٦٥)م ، فإنها لم تساهم بأكثر من خمس الأرباح التي استعادتها الولايات المتحدة من بقية بلدان العالم ، فأمريكة اللاتينية ، حصلت على (١,١) مليار دولار ، ودفعت مقدار (٥,٤) مليار دولار على شكل أرباح ، بخسارة إجمالية مقدارها (٤,٣) مليار دولار . وبالنسبة لأوربة ، فإن الأرقام ترتفع ، لتشير إلى ربح مقداره (٨) مليار دولار ، وهكذا ، باختصار ، وكأن البلدان الفقيرة ، تمول من خلال وساطة الولايات المتحدة ، قسطاً من تطور أوربة الغربية والولايات المتحدة نفسها .

إن بلدان العالم الثالث تخضع لعملية تفريغ ، لا تقف عند حدود موادها الأولية ورأسمالها فقط ، وإنما تتعداها إلى طاقاتها العلمية أيضاً فإحدى دراسات الأمم المتحدة تفضح أن ما ينوف على (٥٣٠٠٠) عالم قد هاجروا من العالم الثالث ، إلى الولايات المتحدة ، معظمهم من المهندسين والأطباء ، في العقد الممتد من (١٩٦١ ـــ ١٩٧١) م فقط ، وإضافة إلى عدد العلماء المستخدمين في الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٦٥ ـــ ١٩٧٠) جاء أكثر من ٢٠٪ من الخارج ، وتشير الدراسة أيضاً إلى أن العلماء المهاجرين في عام (١٩٧٠)

أضافوا مبلغ (٣,٧) مليار دولار إلى الدخل القومي للولايات المتحدة ، بالمقارنة مع مبلغ (٣,١) مليار دولار من معونة التطور الأمريكية الرسمية المدفوعة للعالم الثالث نفسه[١] .

وهذا يعني توسيعاً دائماً للهوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة ، إن حصة البلدان المتخلفة من الدخل العالمي ، هبطت من ٦٥٪ في عام (١٨٥٠)م ، إلى ٢٢٪ فقط في عام (١٩٦٠) م ، وسيتواصلهذا الهبوط ، إذا لم يجر تغيير في النمط الاقتصادي العالمي الحاضر ، ولـون الأسرة العالمية لتجاوز عقود مليئة بالهزات والثورات على الظلم ومن أجل تصحيح الأوضاع[٢] .

لكن الرأسمالية العالمية الاحتكارية الغربية مازالت نشطة ، وأن واجبها يحتّم عليها مقارعة أية حركة لتصحيح الأوضاع السائدة . ولما أصبح الحكم الاستعماري المباشر أمراً مستحيلاً ، لتكاليفه العسكرية والمالية ، قامت موجة منح الاستقلال السياسي للمستعمرات ، وانتقل الأمر من نظام السيطرة المباشرة باستخدام القوة ، إلى نظام السيطرة غير المباشرة بالحفاظ على التبعية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي .

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الاستعمارية على الإداريين الوافدين من المراكز الأم ، ممن كانوا يساندون الشخصيات المرموقة ، شبه الإقطاعية والعشائرية في المجتمع المحلي ، فإن الاستعمارية الجديدة ، أخذت تتجه نحو العناصر البورجوازية ، وزعماء الطوائف والأقليّات ، التي أصبحت الحليف الرئيس لها ، وقد حدد (أميلكار كابرال) بشكل دقيق جوهر هدف الاستعمارية الجديدة ، على أنه (خلق بورجوازية مزيفة لكبح جماح الانتفاضات ضد الظلم الاجتماعي ، ولتوسيع باب الاحتمالات أمام البورجوازية الصغيرة ، خاصة العسكريين منها) ، وعلى نحو مماثل حدد (غونار ميردال) جذور الاستعمارية الجديدة وطبيعتها :

«هناك محرك يكمن في صلب النظام الاستعماري ، الذي مارس جبروته على نطاق العالم ، حتى الحرب العالمية الثانية ، محرك كامن يدفع السلطة الاستعمارية بشكل آلي إلى التحالف مع الزمر الاجتماعية صاحبة الامتيازات ، لقد كان بالإمكان الاعتماد على تلك الزمر للإفادة من المصلحة المشتركة في سيادة (القانون والنظام) ، مما يعني ضمناً وفي معظم الأحوال استمرار الوضع القائم اقتصادياً واجتماعياً » .

ومن الجدير بالذكر أن نظام الاستعمارية الجديدة ، نظام السيطرة غير المباشرة ، لا يمكن تطبيقه إلا إذا كانت الأنظمة الحديثة العهد بالاستقلال السياسي ، أنظمة لديها قابلية التعاون مع القوى المهيمنة العالمية . وهذا ما يفسر سبب إعطاء الاستقلال السياسي لعشرات المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية ، يعتبر أمراً غير عشوائي ، ولماذا وصل ذلك الاستقلال إلى القيادات أو الأحزاب البورجوازية ، وعندما تقف بعض الأنظمة في وجه التدخلات الغربية ، تتمثل ردود فعل القوى المهيمنة بالقمع المسلح ، تحت ذرائع مختلفة ، أو اللجوء إلى «زعزعة استقرار» ذلك البلد من خلف الستار ، أو اعتماد تكتيك يكفل استبعاد الذين يتخذون المواقف الصلبة عن السلطة أو الإطاحة بهم فتباين ردود الأفعال لا يعود إلى المصادفة أو النزوات الشخصية ، وإنما كانت تمليه مستلزمات الرأسمالية الاحتكارية التي تطغى فيها مصالح الشركات متعددة الجنسيات .

إن حافز الرأسمالية الاحتكارية وبلاءها ، يتمثل اليوم ، مثلما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر ، بسوء توزيع الدخل والثروة ، مما يؤدي إلى طلب استهلاكي غير قادر على استيعاب مردود المرافق الإنتاجية القائمة ، وتوفير فرص الاستثمارات المربحة لفائض رأس المال ، فخلال القرن التاسع عشر ، كانت بريطانيا ، هي القوة الإمبريالية الرئيسة ، وفي الوقت نفسه ، هي القوة الرئيسة المضادة للثورة في العالم ، كما هي حال الولايات المتحدة اليوم ، وبعد الحرب العالمية الأولى ، حلت الولايات المتحدة تدريجياً محل بريطانيا لاسيما في النصف الغربي من الكرة الأرضية ، ثم برزت الولايات المتحدة بلباس البطل الصنديد للعالم الرأسمالي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وخرجت من الحرب بصناعات ذات شأن كبير وتقنية لا تضاهى ، فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، بدأ جهابذة السياسة الأمريكية يتصورون الأمور على ضوء (القرن الأمريكي) ، وعلى ضوء الاستراتيجية الضرورية لتحقيقه ، فتقدم مجلس (العلاقات الخارجية) المتخصص في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها ، بمذكرة بتاريخ (٢٤) تموز عام (١٩٤١)م ، إلى رئيس الجمهورية ووزير الخارجية يوجز فيها الخطوط العريضة لآراء المجلس ، التي تتضمن (السياسة الأمريكية ودورها في الحرب الراهنة ، واحتمالات ذلك الدور فيمابعد الحرب) ، وبدأت المذكرة بالتوكيد على أن (اقتصاد الولايات المتحدة تكيف مع تصدير المنتجات الصناعية

والزراعية ، ومع استيراد العديد من المواد الخام ، والمواد الغذائية) ، واعتبرت المذكرة أن استمرار ذلك النمط من التبادل التجاري ، ينطوي على أهمية قصوى ، إذا أريد للاقتصاد الأمريكي تفادي (بعض الضغوط الهادفة إلى تحطيمه لجموح تصدير الفوائض أو نقصان السلع الاستهلاكية إلى حد خطير) .

وحددت تلك المذكرة (المنطقة الضخمة) التي كان الاقتصاد الأمريكي بحاجة إليها (كي يتابع مسيرته دون الحاجة للإقدام على إجراء تعديلات أساسية) ، وكانت تلك المنطقة تتألف عملياً من عالم خارج إطار أوربة الواقعة تحت السيطرة الألمانية ، أي النصف الغربي من الكرة الأرضية والمملكة المتحدة والكومنويلث البريطاني ، والامبراطورية البريطانية ، ومن جزر الهند الشرقية الهولندية ، ومن الصين واليابان ، والفشل في حماية هذه (المنطقة الضخمة) عسكرياً ، والعمل على دمجها اقتصادياً ، سيعود بأفدح الأضرار على الاقتصاد الأمريكي ، من جراء انقطاع الواردات الحيوية ، وتضييق الصادرات الأمريكية من الفوائض الصناعية والزراعية ، لذلك ، فإن هدف السياسة الخارجية الأمريكية ، يجب أن يكون ، بالنسبة للمستقبل القريب ، احتواء الخطر الألماني والياباني ، على (المنطقة الضخمة) وأما بعد الحرب ، (فإن الواجب يقضي قيام جهود حثيثة باتجاه إعادة صياغة شكل العالم ، لاسيما أوربة) ...

وعلى مدى عقدين من الزمن ، بعد الحرب العالمية الثانية ، تمكنت الولايات المتحدة من إحكام قبضتها على (منطقتها الضخمة) ، لكن تزايد المنافسة الاقتصادية من قبل الدول الغربية واليابان ، علاوة على عدم القدرة على التغلب على مشاكل الكساد والتضخم المالي والبطالة داخل الولايات المتحدة ، دار جدل مستفيض حول الكيفية التي يجب بها على الولايات المتحدة أن تواجه هذا العالم الجديد المتلاطم ، مما أدى إلى قيام ثلاث مدارس فكرية رئيسة ، الأولى : هي مدرسة (كيسنجر) ، مدرسة السياسة الواقعية ، أو منحى توازن القوى ، التي تؤكد أهمية القوة العسكرية والاستقرار العالمي ، والتحركات أحادية الجانب ، مما أصاب حلفاء الولايات المتحدة بالارتباك . أما المدرسة الثانية ، فهي مدرسة (أصحاب الثالوث) ، الذين يسعون لتوحيد الولايات المتحدة واليابان ، والبلدان الأوربية الغربية ، لتكون بمثابة الجبهة المشتركة في وجه الأنظمة الراديكالية في العالم ، أخيراً ،

مدرسة الجناح اليميني) ، التي تؤمن بأن الولايات المتحدة عليها أن تجند الجاهزية العسكرية المطلقة والمجابهة الصارمة لكل من يحاول الوقوف في وجه المصالح الأمريكية .

لهذا يلاحظ أن القمع المسلح ، وسنوات النضال الدامي أصبح من نصيب البلدان التي تصبو لإحراز الاستقلال الاقتصادي مع الاستقلال السياسي ، وإن تجارب البلدان التي كانت مستعمرات سابقة ، والتي اختارت منحى متحرراً ، لم تبرهن أن تجاربها بعيدة عن الاضطرابات والعنف ، وكثيراً ما ينكشف أن العواصف في انتظارها ، ولو بعد حين ، والسبب هو أن القيادات واجهت مأزقاً مستعصياً على الحل ، حيث من المنتظر منها مراعاة مصالح الأجانب من حكومات ومستثمرين ، في الوقت نفسه ، مراعاة مصالح زمر النخبة المحلية الحاكمة ، الأمر الذي يقلص أمامها فرص الوفاء بوعودها ، فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة .

فهذا التعارض حمل في داخله الضعف وعدم الاستقرار ، وهي أمور تتخبط بها حكومات العالم الثالث ، وحمل معه سيادة الزمر العسكرية ، محل الزمر المدنية التي اضطلعت بعبء المسؤولية إثر منح الاستقلال ، وإن بلدان العالم الثالث تعاني الأمرين من دورة زمر النخبة ، بدءاً من الإداريين الاستعماريين في العهد السابق للاستقلال ، مروراً بالقادة السياسيين الوطنيين ، وانتهاءً بالزمر البيروقراطية العسكرية .

أما التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان في العالم ، خاصة المسلحة منها ، أو عن طريق وكالة المخابرات المركزية ، أثارت سخط معظم شعوب العالم ، وهناك تقرير يحمل عنوان « أمثلة عن استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة في الخارج) في الفترة (١٧٩٨ ــ ١٩٤٥)م»، تم إعداده بناء على طلب السيناتور (إفيرت ماك كينلي ديركسن) ، ونشر في محاضر الكونجرس في ٢٣ حزيران عام (١٩٦٩)م ، يعدد (١٦٠) مناسبة أرسلت فيها القوات الأمريكية لاستخدامها خارج الوطن ، معظمها في بلدان العالم الثالث ، ففي الفترة (١٩٠٠ ــ ١٩٢٥) ، تدخل الجنود الأمريكيون (٧) مرات في الصين وهندوراس ، و(٦) مرات في باناما و(٤) مرات في الدومينيكان ، و(٣) مرات في كولومبيا والمكسيك وكوبا ، ومرتين في غواتيمالا وهاييتي وكوريا ونيكاراغوا وتركيا ، ومرة واحدة في مراكش والفيلبين وسورية ، ومن التدخلات الطويلة الأمد ، احتلال الجنود الأمريكيين

هاييتي في الفترة (١٩١٥ ــ ١٩٣٤)م ، بحجة (الحفاظ على النظام خلال مرحلة طويلة يلوح في أفقها خطر قيام انتفاضة مسلحة) ، كما جرى احتلال كوبا في الفترة (١٩١٧ ــ ١٩٣٣)م ، لحماية المصالح الأمريكية من خطر انتفاضة مسلحة وظروف غير مستقرة[٣] .

وتسارعت خطوات نزعة التدخل الأمريكية لمجابهة تزايد تواتر الانتفاضات المسلحة ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأصدرت (مؤسسة بروكينغز) في عام (١٩٧٦) م، تقريراً من (٧٠٠) صفحة ، تكلف بإعداده ، «قسم الدفاع» ، ويأتي على ذكر (٢١٥) مناسبة تم فيها استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة خارج الوطن لأغراض سياسية في الفترة (الأول من كانون الثاني عام ١٩٤٦ حتى ٣١ تشرين الأول عام ١٩٧٥) ، وتتراوح هذه المناسبات ما بين إرسال البوارج الحربية ، وبين الحرب الفيتنامية .

وبعد الكارثة التي منيت بها الولايات المتحدة في فيتنام ، طوت صفحة مساعيها المضادة للثورات في بلدان العالم الثالث وكرست اهتمامها لإنعاش حلف الأطلسي ، وبانقضاء ست سنوات على حرب فيتنام قال وزير الخارجية الكسندر هيغ أن (الإرهاب العالمي) ــ وهو العبارة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية ، كناية عن الثورة في العالم الثالث ــ (سوف يحتل في اهتماماتنا محل حقوق الإنسان) .

ولم يكن هذا الكلام مجرد تصريح فارغ ، إذ تم بناء أو توسيع سلسلة من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط ، مثل الميناء المصري في (لاس يناس) ، إلى جزيرة (دييغو غارسيا) في المحيط الهندي ، كما تم وضع برنامج المعونة العسكرية بمقدار (٩٨٢) مليون دولار في آذار عام (١٩٨١) لتأمين الأسلحة والتدريب للديكتاتوريات اليمينية لمواجهة حركات الانتفاضات المحلية ، في تركيا والمغرب وعمان والخليج العربي ... إلخ ، كما تم توسيع مهمات (قوات التدخل السريع) مما أتاح للولايات المتحدة القوة للتدخل في أنحاء العالم .

لكن كان التدخل السري (لزعزعة) استقرار الأنظمة الراديكالية ولإحباط الانتفاضات المسلحة ، أقوى وأشد أثراً من التدخل المسلح ، لكن هذه الاستراتيجية لم تظهر للعيان إلا بعد فوات الأوان ، من خلال إفشاء بعض الأسرار ، وبالتدريج ، من قبل بعض العملاء السابقين لوكالة المخابرات المركزية (CIA) ، أمثال فيليب آغي ، في كتابه ،

(في قلب الشركة ، مذكرات عميل في الـ CIA) وفيكتور مارشيتي ، (وكالة الاستخبارات الأمريكية وشريعة تبادل المعلومات) ، وجون ستوك وال (بحثاً عن الأعداء ، قصة (CIA) وديلبور إيفلاند (حبال من رمال) ، وكيرميت روزفلت (انقلاب مضاد : الصراع للسيطرة على إيران) .... إلخ ، حيث أن السلسلة طويلة ، كما فضحت تلك الأسرار ، تقارير مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ، أمثال (مؤامرات مزعومة لاغتيال القيادات الأجنبية) (١٩٧٥) ، والعمل السري في التشيلي (١٩٦٣ ــ ١٩٧٥) ، كما ساهمت الدراسات التفصيلية التي قدمها (ميشال ت ــ كلير : ممارسة القمع ــ الدعم الأمريكي للأنظمة الاستبدادية في الخارج) ، في كشف الأسرار ، و(نودام تشومسكي) و(إدوارد هيرمان) الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان ، الصادر عام (١٩٧٩) ويقع في مجلدين .

ويتجلى الحجم الكبير للعمليات السرية في التقرير الذي أورده مارشيتي ، من أن (١١٠٠٠) عنصر من مجمل جهاز الـ (CIA) البالغ (١٦٥٠٠) عنصر ، ومبلغ (٥٥٠٠) مليون دولار ، من ميزانيتها السنوية البالغة (٧٥٠٠) مليون دولار ، كان موقوفاً على (الخدمات السرية) فمن هذه الخدمات قامت الـ (CIA) باغتيال القيادات الأجنبية ، من أمثال (ديم ولومومبا وتروجيلو وشنايدر) وفي عدة محاولات عقيمة لاغتيال كاسترو ، ولقد كان الاسم الرسمي لوحدة الـ (CIA) المكلفة بمحاولات اغتيالات القيادات الأجنبية هو (جمعية مراقبة الصحة) ، كما كانت الـ (CIA) على علاقة وبدرجات متفاوتة ، بالإطاحة بالحكومات التي كان يرأسها مصدق في إيران ، وآرينز في غواتيمالا وألّلندي في التشيلي وسوكارنو في أندونيسيا وغولار في البرازيل ، وتوصل أحد العلماء السياسيين الأمريكيين وهو (هانز مورغان ثاو) في عام (١٩٧٤) م ، إلى النتيجة التالية :

«لقد تدخلنا بإصرار لا يعرف الكلل ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لصالح القمع المحافظ والفاشي ، ضد ثورات وأنظمة ثورية ، ففي عصر تتسم فيه مجتمعاته بالثورة أو بالإعداد لها ، أصبحنا نحن فيه بمثابة أكبر قوة ضاربة على وجه الأرض والمضادة للثورة ، وإن مثل هذه السياسة لا يمكنها أن تفضي إلا إلى كارثة أخلاقية وسياسية[٤] .

علاوة على ذلك ، فإن الـ (CIA) ، وفقاً لما جاء في صحيفة الـ (وول ستريت

جورنال) بتاريخ الأول من آذار عام (١٩٧٧)م ، (كانت تعلم ، وربما كانت تشجع) ، دفع المكافآت من قبل الشركات الأمريكية ، إلى الشخصيات السياسية الأجنبية ، فبعض ملايين الدولارات التي وزعتها الشركات سراً ،«كان المقصود منها ابتياع المعلومات السرية لحكومة الولايات المتحدة أو لمكافأة السياسيين المناصرين لأمريكـة » وكانت الـ (CIA) تستخدم المبشرين لجمع المعلومات ، ففي رسالة إلى السيناتور (مارك هاتفلد) تقدم (ويليام إ. كولبي) مدير المخابرات المركزية الأمريكية الـ (CIA) بالتوضيح التالي (أن امثال هذه العلاقات بين المبشرين والـ (CIA) هي محض اختيارية ، ولا تسيء بشكل من الأشكال إلى أمانة أو مهمة الكاهن ، صاحب العلاقة)[٥] .

ولقد سخرت ، وكالة الاستخبـارات الأمريكيـة الـ (CIA) الاتحادات العماليـة والشركات الأمريكية والبعثات التبشيرية لتوسيع تحركاتها السرية في الخارج ، وإن عهد التعاون بين الحكومة والاتحادات العمالية في الولايات المتحدة ، يعود إلى الحرب العالمية الأولى ، عندما تعاون (صاموئيل غومبرز ، وويليام غرين) ، وهما من الزعماء العماليين الفدراليين ، تعاوناً وثيقاً مع الرئيس ويلسون ، كما يرجع ذلك التعاون إلى الحرب العالمية الثانية ، عندما تعاون (ويليام غرين وفيليب موري) وهما من زعماء (مؤتمرات الهيئـات الصناعية) مع الرئيس روزفلت ، لكن ، بعد الحرب العالمية الثانية ، زاد تورط الهيئات العمالية الأمريكية لأول مرة في التحركات السريّة التي تمولها الوكالات الحكومية ، فلقد بدأت تلك التحركات بداية متواضعة بتأسيس الاتحاد الذي قام به اتحاد العمال الأمريكيين (AFL) وذلك لمساعدة الاتحادات العمالية العاملة في الخفاء في كل من أوربة واليابان ، وهناك أمثلة كثيرة لا يتسع المجال لذكرها .

في التشيلي ، اعترف (ويليام كولبي) مدير المخابرات المركزية (CIA) بإنفاق (ثمانية ملايين دولار ، على الأقل) ، وهو مبلغ يساوي أكثر من (٤٠) مليون دولار في السوق السوداء لزعزعة استقرار نظام أللندي ، وقد درست منظمـة الـ (AIFLD) (٨٨٣٧) مواطناً تشيلياً في حلقات دراسية في التشيلي ، وفي مدرسة خاصة في (الكلية الملكية فرجينيا) حيث زاد عددهم زيادة مفاجئة في الفترة (١٩٧٢ ـــ ١٩٧٣) ، وكان لهؤلاء المدربين أدوار بارزة في توزيع الملايين الثمانية من الدولارات لتمويل إضرابات عمال المناجم وسائقي

الشاحنات وأصحاب الحوانيت وسائقي السيارات الصغيرة ، مما شل نظام أللندي ومهد الطريق للانقلاب العسكري ، وفي شباط عام (١٩٧٣) ، قال مسؤول في مخابرات الولايات المتحدة ، هو العقيد (جيرالدسيلز) للجنزال التشيلي (بينوشيه) ، بأنه الجنزال (يعوم على سفينة آخذة بالغرق) ، وسأله (متى ستبدأ عملك)؟ ، فأجابه بينوشيه ، (لن أعمل قبل أن تتبلل ساقاي ... فالقوات المسلحة لا يمكن أن تتحرك ضد أللندي ما لم يخرج الشعب إلى الشوارع ، متوسلاً إلينا القيام بعملنا[٦] ، وبذلك ، كانت مهمة منظمة الـ (AIFLD) تسخير أموال وكالة المخابرات المركزية لإخراج الشعب إلى الشوارع ، وبعدئذٍ أعطت الفرصة لبينوشيه أن يوسع شق (السفينة الغارقة) ، وفي الأسلوب نفسه في البرازيل ، تباهى (ويليام دورتي) وهو أحد المدراء في منظمة الـ (AIFLD) بالدور الذي لعبه في الإطاحة بنظام غولار ، وحلول الدكتاتورية العسكرية محله ، وقد صرح هذا الدورتي بعد الإنقلاب العسكري بوقت قصير (إن ما حدث في البرازيل لم يكن مجرد حدث عابر ، بل كان نتيجة تخطيط ـــ وتخطيط شهور عديدة من قبل ، فعدد كبير من زعماء اتحاد العمال ـــ وبعضهم تدرب عملياً في مؤسستنا ـــ انخرط في الثورة ، وفي الإطاحة بنظام غولار ؟ وبعد مضيّ عدة سنين على الانقلاب ، تكشف أن أحد الزعماء العماليين البرازيليين ، ممن تدربوا لدى منظمة الـ (AIFLD) ، كان يدير الحلقات الدراسية المناهضة للشيوعية بالنسبة لعمال البرق ، وبعد كل محاضرة يحذر العمال الرئيسين ، بكل هدوء ، من القلاقل القادمة ، ويحضهم على مواصلة عمل الأسلاك السلكية ، مهما كانت الظروف ، وعندما أعدت القيادات العسكرية المسرح للانقلاب في نيسان (١٩٦٤) قام إضراب عام ، ونادى : «هيا إلى العمل أيها الشيوعيون ... وكان هذا النداء توكيد خاص على عمال المواصلات السلكية.، لكن ، يا لخيبة الأمل ، عندما بقيت الأسلاك في شلل تام ، مما أتاح للجيش القضاء على الانقلاب ..[٧]» .

فهذا التدخل المستور لزعزعة استقرار الأنظمة الراديكالية ، يجد استكماله بالتدخل السافر لتعزيز استقرار الأنظمة الرجعية ، لاسيما الأنظمة القائمة في المناطق الاستراتيجية من بلدان العالم الثالث ، فاندلاع الثورات في المستعمرات ، بعد الحرب العالمية الثانية ، كان هدفاً لتدخل الجيوش البريّة الغربية ـــ كالتدخل الفرنسي في جنوب ـــ شرقي آسيا

والجزائر ، والأمريكي في فيتنام وأمريكة اللاتينية ، والتدخل البرتغالي في افريقية .

ومن الأمور الهامة في الاستراتيجية الأمريكية ، إقامة مؤسسات عديدة لتدريب كوادر من العالم الثالث تؤهلها لاستلام السلطة في بلادها ، ومن هذه المؤسسات (كلية الدفاع الأمريكي المتبادل) الموجودة في (فورت ليزلي ج ماك ناير) على نهر بوتاساك ، وتعمل هذه الكلية التي أقيمت عام (١٩٦٢) ، بمعونة مالية من واشنطن ، مقدارها مليون دولار ، كمدرسة حقيقية ، لتخريج زمر الحكومات العسكرية ، فكانت هذه الكلية ، بحلول عام (١٩٧٦) م قد خرجت (٤٩٧) طالباً من (١٨) بلداً ، من بلدان أمريكة اللاتينية وحدها ، ممن أصبحوا ، أعضاء بارزين في الدكتاتوريات العسكرية الممسكة الآن بزمام الأمور ، أما محاضرات هذه الكلية فتدور حول الوضع العالمي ، والنظم الأمريكية المشتركة ، والأمن القاري الأمريكي ، وإدارة الشؤون الصناعية والمالية والزراعية والطاقة وشبكات الاتصالات ، كما أن الهدف المعلن عن هذا البرنامج فهو « تطوير تقنيات للتخطيط الجماعي على أعلى المستويات العالمية ، بغية إحراز قدر أكبر من الوحدة في شؤون المبادىء المتعلقة بأمن القارة[٨] » .

أما الاستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة، فيؤكدها الجنرال (سماولي بطلر) «بأنه وجنوده من رماة البحرية ، كانوا في مطلع القرن يبتزون المال من قارات ثلاث لمصلحة الرأسمالية ، والآن في أواخر القرن العشرين ، حل الصيارفة بحقائبهم محل رماة البحرية برشاشاتهم»، وتدل الوقائع على أن حكومات العالم الثالث التي أطاح بها صندوق النقد الدولي ، أكثر عدداً من الحكومات التي أطاح بها رماة البحرية .

إن الرسميين والمصرفيين الغربيين ، كانوا ولا يزالون ، يرغبون ، بل ويتمنون، تقديم القروض إلى حد التبذير ، نظراً للأسباب التي بسطها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «ويليام روجرز» ، أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس ، أثناء مناقشتها موضوع المعونات الأجنبية في عام (١٩٧٣) م ، إذ قال :

«إن الولايات المتحدة التي يشكل سكانها نسبة ٦٪ من سكان العالم ، تستهلك زهاء ٤٠٪ من المردود السنوي الذي ينتجه العالم من المواد الخام ، والطاقة ، وإن اعتمادنا على البلدان النامية في تزايد مستمر لتأمين هذه الموارد ، ويدل السجل التجاري ، من الزاوية

الأخرى ، إلى أن البلدان النامية ، تتزايد أهمية كأسواق لسلع الولايات المتحدة ، ففي عام (١٩٧٠) ، تلقت تلك الدول ٣٠٪ من مجمل صادرات الولايات المتحدة ، كما أن استثمارات شركات الولايات المتحدة في البلدان النامية تساوي الآن قرابة (٣٠) مليار دولار ، وتتصاعد سنوياً حوالي ١٠٪ ، علاوة على أن ٥٠٪ من دخل استثمار الولايات المتحدة الأجنبي ، يأتي من البلدان النامية .

إن الإمبريالية تعني ضمناً الهيمنة الحضارية بالإضافة إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية ، ولنستمع إلى «ريتشارد بارنيت ، وورونالد مولو » كاتبا (الباع العالمي ، نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات) ، إنهما يخلصان إلى الاستنتاج التالي ، فيما يتعلق بتأثير هذه الشركات على عقول أغلبية الجنس البشري في العالم الثالث :

«إن الدور نفسه ، الذي تلعبه (وزارة الدعاية) في خلق القيم والأذواق والمواقف ، في المجتمعات التي تفضل حكومة الولايات دعوتها (المجتمعات المغلقة) تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في العديد من أرجاء العالم ، فمن خلال أجهزة التلفاز ، والإعلانات وأفلام السينما المنزلية ، والكتب الهزلية ، وإعلانات المجلات ، تمارس الشركات الأجنبية ، تأثيراً على عقول النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، أكثر استمراراً من التأثير الذي تمارسه الحكومات الوطنية ، أو البرامج الثقافية فيها ...» .

فهذه الأشياء ، ترق إلى مستوى الإمبريالية الفكرية ، أو استعمار العقول ، حتى لو كان هذان التعبيران لا يقعان الموقع الحسن في الغرب حكومات وأوساط تجارية ، وإذا أدخلنا في اعتبارنا مضامين الموقف المتمثل بممارسة الشركات متعددة الجنسيات ، قدراً من التأثير على عقول المواطنين ، أكبر من تأثير حكوماتهم ومدارسهم ، فإن النتيجة الوحيدة لن تكون إلا عرقية خبيثة ، تدفع شعوب العالم الثالث إلى الإساءة إلى تاريخها بأنفسها ، فلوحات الإعلانات والمجلات وشاشات التلفزة تواصل رسم الناس الشقر ، زرق العيون ، من رجال ونساء ، على أنهم ، هم من يبتكرون الحياة السعيدة ، وهم من يعيشونها أيضاً ، إن إعلاناً كإعلان (الأبيض هو الجميل) يعزز لا محالة مشاعر عُقَد النَّقص ، التي هي جوهر الذهنية الاستعمارية ، فقد وصف (فرانز فانون) الاغتراب ومركب النقص اللذين طبعتهما الاستعمارية على أذهان الهنود الغربيين :

«إن الإنسان المستعَمر لا ينال شرف الارتقاء إلى مرتبة أعلى من مرتبة البربرية ، إلا بمقدار اقتباسه المعايير الحضارية للبلد الأم ، فهو يتحول إلى إنسان أبيض حالما ينتقص من سواده ومن غابه .. فمن أعمق أغوار روحي وأشدها سواداً ، تحدوني هذه الرغبة ، وتخطر في ذهني المشوش ، تشويش ألوان جلد الحمار الوحشي ، في أن أتحول فجأة ، إلى إنسان أبيض ، لكم أتوق للاعتراف بي ، ليس كإنسان أسود ، وإنما كإنسان أبيض»(٩) .

ونتيجة أخرى ، تنجم عن تعميم دعايات شارع ماديسون على نطاق عالمي ، تفشي النزعة الاستهلاكية ، فحيث كانت الكنائس في قديم الزمان ، تشبع رغبة الفقراء ، بزرع الأمل فيهم بحياة النعيم في الآخرة ، فإن وكالات الإعلان في هذه الإيام ، تتملقهم بطرح المغريات المادية في الحياة ، وبذلك ، يتنكر الناس للقيم التقليدية ، ويعتمدون احترام الذات على المقتنيات المادية ، لقد أوفدت الأمم المتحدة لجنة لاستقصاء واقع الأحياء الفقيرة والقذرة في كاراكاس ، فاكتشفت وجود أجهزة التلفزة الملونة ، ذات الأربع والعشرين انشاً في أكواخ ، يتألف واحدها من غرفتين من الصفيح والكرتون ، ويخلو من مرافق المياه والحمامات ، وتنتشر القذارة في داخل الغرف ، وعندما سئل القاطنون ، عن سبب ابتياعهم أمثال هذه الأجهزة الغالية ، في الوقت الذي يمكن فيه للأجهزة الصغيرة ، ذات الأبيض والأسود أن تفي بالغرض تماماً ، أجابوا بأن الأجهزة الغالية ، أفضل من الرخيصة ، لمجرد أن الفنزويليين البيض الأثرياء يقتنون أمثالها ، إن إجاباتهم تعيد إلى الأذهان صور مزارع الأرقاء وقصور الملاكين أو المشرفين عليها ، هي التي تحدد طراز الأشياء الثمينة ، من أثواب صوفية ، وقبعات ، ومعاقرة الويسكي الاسكتلندني ، ويصف (جورج بكفورد) وهو أحد علماء الاقتصاد في جامايكا ، كيف أن أمثال هذه الأنماط الاستهلاكية ، لا تزال ماثلة للعيان حتى اليوم : «إن الأثواب والقبعات التي يلبسها فقراء الناس في قرى المزارع الضخمة ، عصر أيام الآحاد ، تضرب ستاراً كثيفاً من الغش ، حول انخفاض مستويات معاشهم ، وإن أي زائر يشاهد هذا المشهد ، لابدّ له من الخروج ، بانطباع الثراء من جراء هذه الدلائل الواضحة»(١٠) .

وهناك مسألة سيطرة وكالات الأنباء الغربية ، والتي تروج أيضاً كل ما يريده هذا الغرب من دعايات مضللة وأفكار لخدمة مصالحه في جميع القضايا المطروحة ، ويحشد لها

هذا الغرب ، الخبراء من كل الأصناف والأجناس ، قادرون على عمليات غسل الدماغ وتزوير الحقائق ، وتشويه كل الصور .

وهكذا ، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ، تمثل المركز الديناميكي للإمبريالية الحضارية ، بسبب توسعها في التجارة الخارجية ، والاستثمارات في البلدان الأجنبية ، وسيطرتها على وسائل الإعلام العالمية ، وشرائها الأدمغة ، وهذا التوسع الهائل ترك بصماته على العالم أجمع ، وعلى شكل آثار حضارية وتقاليد وعادات ، فقد أدت إقامة بعض المشاريع الصناعية في بعض بلدان العالم الثالث إلى تغلغل حضاري أعمق ، مما كان عليه قديماً ، وأشار العالم الهندي (أ. ك. ن. رادي) أن لنقل التقنية عدة مضامين حضارية عميقة ، لأن التقنية (تشبه المادة الموروثة) ، وقال نهرو في أحد الأيام يصف تأثير الغرب على مواطنيه : (لقد نشأت لدينا ذهنية الخادم المهذب ، في المنتجعات الريفية ، وفي بعض الأحيان ، يصبح الغربي موضع حفاوة نادرة وشرف رفيع ، عندما يقدم له قدح من الشاي لاحتسائه في غرفة الضيوف ، وكانت ذروة طموح ذلك الهندي أن يصبح إنساناً محترماً ، وأن يرقى فردياً إلى الطبقات العليا.وأن ذلك الانتصار النفسي الذي حققه البريطانيون في الهند ، هو أعظم من انتصار السلاح أو الدبلوماسية[١١] .

وبهذا تكون التقنيات الحديثة تحمل معها قوانين المجتمع الذي ولدت فيه وأمدته بأسباب الحياة ، وتحاول مسخ صورة ذلك المجتمع .... في بنيته الطبقية ، وقيمه الاجتماعية ، فاقتباس الهند لحضارة غربية ذات توجه مترف وإنتاج كثيف لرأس المال ، أدى إلى قيام مجتمع ثنائي ، مجتمع المدن المتفرنجة ذات التوجه الغربي المترف ضمن القطاعات الهائلة ذات الفقر القروي ... والبطالة الجماعية ، والهجرات الكبيرة إلى المدن وتفاوت الدخول تفاوتاً كبيراً ، وتطبق هذا السلوك في بعض جوانبه ، على مواطنين المشيخات النفطية في بعض جوانبه ، خاصة فيما يتعلق بمحاولات تقليد الغرب ، في أنماط المعيشة والسلوك .

الفصل السابع

مفاهيم استراتيجية معاصرة

إنه من الأمور التقليدية ، أخذ نموذج ماكندر MACKINDER حول المانع الأرضي والبحري ، كنقطة إنطلاق لجميع الاعتبارات الجيوسياسية . وللتذكير بعالم الجغرافيا والسياسة ، البريطاني السير هارولد ماكندر «١٨٦١ ــ ١٩٤٧» م ، فهو الذي يعتبر أحد مؤسسي علم ، الجغرافيا ــ السياسية[1] . ومن المعروف أن الحيز البحري يغطي تسعة من اثني عشر (١٢/٩) من سطح الكرة الأرضية. ومن هنا ، يستخلص ماكندر مفهوماً شاملاً «المحيط العالمي» «محيط عالمي ، يفصله عن التسميات المعتادة في عالم الجغرافية ، ويعني بهذا ، المحيط الأطلسي ، والهادي ، والهندي ، والشمالي القطبي والجنوبي » فثلاثة من اثنى عشر ، من الكرة الأرضية طافية ، أو يابسة ، وتشكل اثنين من اثنى عشر ، مايطلق عليه «الجزيرة العالمية» ، المشكلة من آسية وأوربة وإفريقية . ويشكل الباقي الأخير . من الأثني عشر ، الجزيرة الأصغر . وهي الأمريكتين وأوستراليا .

إذن لدينا تشخيص خاص لحيز الكرة الأرضية ، الحيز البري المستمر ، «الجزيرة العالمية» ، الذي يقع في وسط حيز بحري «المحيط العالمي» . وهذا يعني تشخيص ثنائي للعالم . وتستوجب الجزيرة العالمية ، منطقة مدارية «أرضاً مركزية» . وتتوافق هذه ، سياسياً ، مع روسيا القديمة ، متضمنةً جزءاً كبيراً من سيبريا ، وحوالي نصف روسيا الأوربية ، إلى منغوليا ، إلى أعالي الهضاب الصينية ، إلى أفغانستان ، إلى الهضبة الايرانية ، وبلوخستان . بإستثناء القطاع الساحلي. ويحدد ماكندر، واحداً من الأثني عشر من «الأرض المركزية» ــ

على أنها قليلة الأهمية ، والتي يطلق عليها الأرض المركزية ــ الجنوبية ، ويحددها في إفريقية ، إلى الجنوب من القطاع الصحراوي من الصحراء الكبرى .

والأرض المركزية الأولى ، المنطقة المدارية ، المتميزة بثلاثة مقاطع جغرافية طبيعية ، ولها أهمية سياسية . وهي قبل كل شيء ، السهل الأوسع في العالم . المؤلف من سهوب آسية الوسطى ، والممتد إلى سواحل الأطلسي . تجري فيه بعض الأنهر الأكبر في العالم . كما أنه سهل من المروج ، ملائم لسهولة حركة السكان والمحاربين «راكبين على الخيول ، أو على آليات » . فإذا كانت الأرض المركزية ، تبدو ذات طبيعة تقاوم تدخلات القوى البحرية ، في قسمها الشرقي ، فانها بالمقابل ، معرضة ، الى التسلل ، إنطلاقاً من اوربا الشرقية «السهول الدانوبية ، التي لا تقدم أي عائق طبيعي». إنطلاقاً من هذه المعاينات والبينات ، التي عبر عنها ماكندر ، فهناك ثلاثة إفتراضات مشهورة :

١ــ كل من يسيطر على اوربا الشرقية ، يسيطر على الأرض المركزية .

٢ــ وكل من يسيطر على الأرض المركزية HEART-LAND ، يتحكم في العالم الجزيري .

٣ــ كل من يتحكم في العالم الجزيري ، يسيطر على العالم .

وإنه من الممكن ، أن هذه الأفكار ، من بين الأمور الأخرى ، هي التي أوحت بالسياسة التوسعية للرايخ الثالث .

يتوفر لدى ماكندر حدس مفيد جداً لتحليل الجيو ــ سياسي المعاصر . إذ يقول بوجود منظور شامل للعالم ، قبل كل شيء يُمفصل بين اليابسة والمحيطات . ويوجد على إثر ذلك ، إدراك ثنائي ، لكنه متوازن للحيز «اليابسة ــ القارة » ، مقابل «الماء ــ المحيط» ، مرتبطان حسب مبدأ «الفعل ــ ورد الفعل » . ومن الملاحظ أن ماكندر لم يأخذ بعين الاعتبار ، البعد الثالث للحيز ، وهو الجوّ ، ذلك الحيز الذي لم يقدر حق قدره إلا حديثاً ، مع عصر البالستية ــ النووية وهذا البعد الجديد يقود إلى تأثيرات متعددة ،على الحيزين الأولين .

والبديهة الأخرى الهامة لماكندر ، هي تحديد المناطق ــ الجيو سياسية النوعية : العالم الجزيري ، الأرض المركزية ، المحيط الأطلسي ... الخ .

«إذن اليابسة والماء ، يمثلان العنصرين المتصارعين على مسرح الكوكب الأرضي» .
وهذا مالاحظه أيضاً رايموند آرون RAYMOND - ARON ، مستشهداً بكلوزفيتز «إن السياسة الدولية ، هي تبادل وإتصال» . ويضيف «الرحل على اليابسة وعلى الماء ، الخيالة والبحارة ، هم جميعاً ، بناة طرازين من الأمبراطوريات ، الحرفيون لنوعين من المعارك(٢) .

وعندما أعد ماكندر نظريته ، كان يفكر ، وبشكل واضح ، بموقع بريطانيا العظمى «قوة جزيرية» ، وفي علاقاتها مع القارة الأوربية . وقد تأكد له ، أن الامبراطورية البريطانية ، موحدة عن طريق البحار ، وتنتزع قوتها ، من التقسيم السياسي للقارة الأوربية ، لكنها تستشعر أيضاً ، أن وحدة القارة ، قابلة للتحقيق ، ويمكنها أن تلحق الأذى بالقوة الجزيرية . ويتوصل ماكندر ، إلى هاتين البينتين بعد أن أبرز فكرتين ، تبقيان صحيحتان ، حتى أيامنا هذه . تشير الأولى : أنه في الصراع بين القوى البحرية والقوى البرية ، يلعب قانون العدد ، جذرياً ، بهذا المعنى ، بأن القوة البحرية ، لايمكنها المقاومة أمام خصم بري ، يملك تفوقاً حقيقياً في الرجال والمعدات ، أما الفكرة الثانية ، فيلاحظ ، ربما تنهزم القوة البحرية ، إنطلاقاً من البر . في الواقع ، عندما تستولي قوة قارية ، على جميع قواعد القوة البحرية ، يصبح البحر حيزاً مغلقاً ، ولم يعد يوجد مكان للقوة البحرية . ويستشعر ماكندر ، معتبراً أن يصبح مستقبل الامبراطورية البريطانية ، معرضاً للخطر ، خلال أجل معين . سواءً من قبل قوة برية ، يتبين عن كونها قادرة على تعبئة مواردها الهامة ، ونقلها بسرعة «وهذه هي فائدة السكك الحديدية ، وفيما بعد الطائرات» . كون شبكة القواعد البريطانية المقامة على جزر ، أو على أطراف أوربة/آسيا ، أن تختفي ، أو محتلة من قبل قوى إقليمية .

لقد أصبح ماكندر قدوةً لمنظرين آخرين ، إبتداءً لأولئك من الولايات المتحدة . إذ استعاد الأمريكي سبيكمان (SPYKMAN) (١٨٧٠ ــ ١٩٤٣)م نظريات الجيو ــ سياسي البريطاني ، وقدم مفهوماً جديداً ، أُطلق عليه إسم «الحزام المحيطي» (RIMLAND) .ويتعلق الأمر ، من الناحية الجغرافية ، بالطرف الساحلي لأوربة / آسيا . وسمح له أن يقلب صيغة ماكندر المشهورة في هذه العبارات : «من يسيطر على الحزام

المحيطي، يتحكم في أوربة ـــ آسية. ومن يتحكم في أوربة ـــ آسية يسيطر على مصائر العالم».

وكتب سبيكمان بهذا الخصوص : «يجب اعتبار «الحزام المحيطي» لأوربة آسية على أنه منطقة وسيطة متموضعة بين المنطقة المركزية والبحار الشاطئية لها . وظيفتها كمنطقة عازلة واسعة ، بالنسبة للنزاعات بين قوة إقليمية ، وقوة بحرية»[٣] .

كذلك ، فالسطح المشترك الذي يشكل حدوداً مشتركة (INTERFACE) بين قوة المنطقة المركزية ، والقوة العامة (IMPERIUM) البحرية لأمريكا الشمالية ، يتشكل من الحزام المحيطي (RIMLAND) لأوربة ـــ آسية ـــ إفريقية ، والبحار الشاطئية المشاطئة للحزام المحيطي ، ويمكن لمقاومة قوى أعظم ، أن تعتبر حينئذ كأنها صراع بين منطقة مركزية تظهر على اليابسة ، وقوة أعظم جزيرية تعتمد على البحر من أجل السيطرة /ومنع سيطرة المنطقة المركزية أوربة / آسية أفريقية[٤] .

ويلخص كولن غراي COLIN GRAY كذلك ، الاسهام المزدوج لماكندر / سبيكمان ، الجيو / سياسي للقوى الأعظم المعاصرة :

١ـــ السيطرة على الجزيرة العالمية ، أوربة / آسية إفريقية ، من قبل قوة وحيدة ، يعني السيطرة على العالم ، على المدى الطويل .

٢ـــ تتنافس / تتعارض القوة الاقليمية والبحرية ، في المنطقة المركزية ، أوراسيا ، إفريقية ، وفي البحار الهامشية . والسيطرة على هذه المناطق المركزية والبحار الهامشية ، من قبل قوة جزيرية ، ليست مرادفة للسيطرة من قبل الجزيرة العالمية ، لكن تعني إستحالة هيمنة تمارس من قبل منطقة مركزية HEARTLAND !

وتترجم هذه إلى عبارات إستراتيجية عالمية معاصرة . فهذا يعني ، أنه بالسيطرة على البحار والمحيطات المشاطئة للأراضي التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي ، تستطيع الولايات المتحدة ، إحتواء النفوذ الذي كان يمارسه ماكان يطلق عليه إسم الاتحاد السوفيتي ، في التخوم البرية من الكتلة الأوربية ـــ الآسيوية .

وقد عدَّل تطور السلاح النووي ، أو أكثر دقة ، نُقلت الرهانات ، نحو المناطق غير الخاضعة لاستراتيجية الردع . مثل المقدسات الوطنية الأمريكية والروسية ، قبل كل شيء ، المشمولة بالأنظمة النووية المركزية . ويأتي بعد ذلك ، دولتان أُوربيتان «بريطانيا العظمى ،

وفرنسة» ودولة آسيوية ، هي الصين .

والحيز الأوربي ، حيز مبهم : فإذا كان الأمر يرتبط بالقوة القارية ، جغرافياً ، فإنه يعتمد اليوم ، من وجهة نظر إستراتيجية ، على القوة البحرية ، يعني الولايات المتحدة الأمريكية . ومن هنا ، يشكل هذا الحيز ، الخط الأول للدفاع الأمريكي ، ومن المحتمل أيضاً بالنسبة لها . ويستفيد الحيز الصيني ، فيما يخصه ، سواء من قوته الردعية ، كذلك الحال ، من كتلته الجغرافية والديموغرافية ، حيث يشتمل التأثير العسكري ، على تكريسه لإفشال كل محاولة احتلال أو سيطرة سياسية على نطاقٍ واسع . إذن ، فإذا شكلت الحَيّزات «جمع حَيِّز» الخاضعة للردع النووي ، منطقة ، مادية ، الأمر الذي تُصبح فيه كل محاولة اعتداء مرادفة لكارثة أرضية . ويجب أن تُرجع في هذه المناطق المفتوحة عنوة ، كما هي الحال في الأحزمة المحيطية .

فالقوة البرية ، بعبارة أخرى ، المماثلة للاتحاد السوفياتي السابق، ستحاول ، وبعزم وتصميم ، قذف قواتها في مناطق الحزام المحيطي . ويمكننا أن نحلل التوسع السوفياتي السابق . في إتجاهات متعددة ، دون التخلي عن المتطلبات الجغرافية ، أي عكس القسم الأول ، من صيغة ماكندر ، القائلة :«من يسيطر على المنطقة المركزية ، يستولي على أوربة الشرقية» . وقد أشار ماكندر ، الى الروح التوسعية الألمانية النازية . لكن ، كان ذلك ، يتناقض مع ماكانت تجري عليه الأمور في نهاية الأمر . لأن الاتحاد السوفياتي السابق الذي كان يرى في ذلك ضرورة دون شك ، قد رغب في أن يتكشل حزام حماية في أوربة الوسطى والشرقية . وكانت هذه التخم الغربية «لمنطقة النفوذ» هذه، قد أُنيطت بالردع النووي الغربي . كذلك ، كبح الاتحاد السوفياتي السابق أمام البحث عن توسيع جناحه الجنوبي ، بإتجاه جنوب ــ شرقي آسية من جهة ، وباتجاه شبه الجزيرة العربية من جهة أُخرى . أما التوسع نحو آسيا الجنوبية ــ الشرقية ، فهو مكبوح بصورة طبيعية عن طريق الهيمالايا والصين . بالمقابل ، يوجد جرف إستراتيجي مناظر لصدع البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، الذي يستوجب على القوة القارية بشكل طبيعي أن تكون مدعوة لاستغلاله . والحقيقة أن لاماكندر ولاسبيكمان ، قد حلل الجغرافية ــ السياسية لهذه المناطق . والحالة هذه ، إن مايهمنا ، بشكل أكثر ، وبشكل مباشر ، لتحليل المميزات الاستراتيجية للمحيط

الهندي ، أن نعتمد على آراء (س . كوهن) في هذا المجال[٥] .

إذ يميز كوهن بين مفاهيم المناطق الاستراتيجة ، والجيو ـــ سياسية ، فالمنطقة الجيو ـــ إستراتيجية ،يجب أن تكون واسعة لحد كان للحصول على بعض المميزات الطبيعية للتأثير في الكوكب الأرضي بالكامل ، لأن الاستراتيجية المعاصرة ، هي بالضرورة شاملة . وحسب صيغ وعبارات كوهن :«المنطقة الجيو ـــ استراتيجية ، هي التعبير عن التموضع ، التحرك ، التوجه التجاري ، والروابط الثقافية، أو الايديولوجية . والسيطرة على طرق المرور البحرية والبرية ، من الأمور الحاسمة ، بالنسبة لوحدةالمناطق الجيو ـــ إستراتيجية . فالمناطق الجيو ـــ سياسية ، هي تجزئة ثانية للسابقة التي تشكلها وتكامليتها من المصادر»[٦] .

وكان لانشاء الامبراطوريات «الإسبانية ، الفرنسية ، البريطانية ... الخ» . ومناطق النفوذ ، مفهوماً جيو ـــ استراتيجي . وإن توسع الحدود للولايات المتحدة ، أو روسيا ، أو السيطرة على منطقة بحرية ما بهدف الوصول إلى وحدة سياسية ، داخل منطقة جغرافية محددة ، يكشف ، بالمقابل ، عن اعتبارات جيو ـــ سياسية . ويعتبر كوهن ، أنه لا يوجد ، بحصر المعنى ، سوى منطقتين ، جيو ـــ استراتيجيتين: العالم البحري والعالم القاري أورو / آسيوي . ويستشعر مع ذلك منطقة جيو ـــ استراتيجية ثالثة ، المحيط الهندي الذي سيكون له مع ذلك ، وضعاً أدنى من المنطقتين السابقتين .

إن قلب العالم البحري ، هو الحلقة البحرية للولايات المتحدة ، وقلب العالم ، الأورو / آسيوي ، هو المثلث الروسي المصنع . إذن ، فإن المنطقتين العقديتين «من العُقْدَة» . أوربا الغربية والصين ، وهما النواتان للقوة الثانوية داخل هاتين المنطقتين الجيو ـاستراتيجيتين.

ويمكن أن تصبح المناطق الجيو ـــ استراتيجية ، مجزأة ثانية ، إلى مناطق جيو ـــ سياسية مختلفة . ويتضمن العالم البحري أيضاً ، طبقاً لرأي كوهن ، الكيانات الجغرافية التالية : العالم الأمريكي ـــ البريطاني والكرايبب ، أوربة البحرية والمغرب العربي ، آسية البحرية والأوقيانوس ، أيضاً ، أخيراً ، أمريكا الجنوبية .

ويشتمل العالم الأوربي / الآسيوي ، من جهته ، على الكيانات الجغرافية التي هي ، المنطقة المركزية ، روسيا ، وأوربة الشرقية كذلك الأمر ، القارة ، شرق ـالآسيوية .

ويوجد بين هاتين المنطقتين الجيو ــ إستراتيجيتين ، مناطق الفصل ، والتي هي ، الشرق الأوسط ، وآسية الجنوبية ــ الغربية وكلاهما تحدان المحيط الهندي أو حواشيه .

ويستشعر أن لمناطق الفصل ، آنفة الذكر ، دوراً هاماً ، بوجه خاص ، في مجال التوازن الدولي ، فهي تسيطر على بحار مغلقة أو ضيقة ، وتحتوي على مصادر معدنية وزراعية هامة . ولمصيرها السياسي والاقتصادي ، أخيراً ، أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة وقد وصفها كوهن ، على أنها «عالم بحري ، يعتمد على التجارة» (TRADE DEPENDENT MARITIME WORLD) . والميزة الأخرى ، لمناطق الفصل هي تقسيمها ، سواء من الناحية السياسية ، أو الاقتصادية . وتمثل هذه التجزئة ، ورقة رابحة ، في نطاق الخصومات بين القوى الأعظم من أجل تثبيت الأقدام فيها .

من وجهة نظر الفكرة التي نتبناها ، فهذه المنافذ البحرية إلى مناطق الفصل ، تبدو على أنها ، تشكل الرهان الجيو ــ استراتيجي المركزي.أيضاً ، فبعد تحليل انتشار القوى الأعظم ، على المستوى القاري ، تظهر الاشارة الى اقتراح بمدخل جيو ــ استراتيجي للبحر . وللقيام بذلك فإنه يتوجب اللجوء إلى تحليل وجهة نظر الأمريكي ألفرد . ت . ماهان ALFRED. T. MAHAN (١٨٤٠ ــ ١٩١٤) .

والأميرال ماهان معروف على أنه قد قَلَبَ نظرية ماكندر . فبالنسبة له ففي التعارض التقليدي بين البحر واليابسة ، فإن البحر هو الذي يتغلب في النهاية . واستندت تصورات ماهان عن آسية على محاور التوسع البحري لروسيا[٧] . وهو يحدد ثلاثة محاور : المحور الغربي ، وهدفه القفز فوق مغالق المضائق التركية والسكندنافية . والمحور الجنوبي بإتجاه الخليج العربي ــ الفارسي . والثالث الشرقي ، المصوب نحو بحر الصين . وإنه يتحتم على القوة الأعظم البحرية «يعني الولايات المتحدة الأمريكية» عرقلة أو منع أي توسع لقوة بحرية أُخرى ، لتشكيل «حزام محيطي» لها ، على طول الحزام المحيطي بالكامل . ويعتبر هذا الأميرال . نتيجة عكسه لما عرضه ماكندر ، أن السيطرة على البحار ، هي الضمانة للهيمنة على العالم . ومن هنا هذه الصيغية الماهانية :«من يستولي على أمريكا الشمالية ، يسيطر على المحيطات . ومن يستولي على المحيطات ، يسيطرعلى العالم»[٨] .

كانت هذه العبارة على حق ، من وجهة نظر منظرٍ آخر للاستراتيجية البحرية ،

وهــو الأميرال الفــرنسي راؤول كاستــكس (RAOUL CASTEX)[٩] . وان انتقـاد كاستكس ، موجه إلى قلب الجيو ــ سياسية الكلاسيكية نفسها ، ويعتمد كاستكس على إثبات ، أنه لا توجد حتمية ذات أصل جغرافي في مجال السياسة ، إذن مـن الخطـر ، الاستسلام لما يسميــــه إيــــف لاكـــــوست (YVES LACOSTE) «الجغرفيــــة GEOGRAPHISME» تصبح بواسطتها ، الحَيِّزات ، المناطق ، الأقطار ، عوامل حقيقية في علاقة القوى . وهذه الجغرافيات ، ليست إلا وسيلة ، كما يقول لا كوست ، «كيلا تسمى هذه [العوامل الحقيقية] بدقة ، لإخفاء تناقضاتها ، ومن أجل أن لا تذكر بواعثها الحقيقية»[١٠] . ويصبح البر والبحر ، عندئذ ، مجازات أو استعارات جغرافية مقطوعة عن الحقيقة السياسية والإقتصادية للقوى التي تعتبر مجسدة لها . ونمس هنا أحد نقاط ضعف مميزات التقرب الجغرافي . في الواقع ، فالوضع الجغرافي ليس عنصراً ثابتاً ، وتوجد وسائل لتصحيحه ــ أو التعويض عنه ــ في الحالة التي يكون فيها الوضع الجغرافي ، غير ملائم ، أو بالعكس ، مع وجود إمكانية لاستغلال أوضاع جغرافية ملائمة . فالجغرافيا ، على سبيل المثال ، فهل هي ليست متأثرة بالتقدم التقني ، الذي يجعل المسافات نسبية ، فتزيد من مديات الاسلحة ، بهدف أن تسمح ضمنياً بالوصول إلى أية نقطة من الكرة الارضية ، إنطلاقاً من أية نقطة أُخرى ؟ .

واستطاع كاستكس أن يوضح أيضاً : (أنه لا يوجد تفوق عنصر على آخر ، وبأن نتيجة النزاع بين البر والبحر ، ليست مفروضة سلفاً عندما تحدث[١١]) ، ومن هنا نظرية كاستكس[١٢] ، التي بحسبها ، البحر وحده لا يستطيع الـوصول لطرف البر ، وبـأن السيطرة على البحر ، بحد ذاتها ليس لها سوى قيمة دفاعية ، وللوصول إلى خرق التوازن ، والعمل على إخضاع الخصم ، يجب السيطرة ، ليس فقط على طرق المواصلات البحرية ، بل أيضاً ، الانتقال إلى الهجوم ، على البر ، باستخدام الوسائط البريـة ، والمثـال الأكثر شهرة ، في هذا المجال ، هو بريطانيا العظمى ، حيث كانت قوة بحرية في غاية الجودة ، الأمر الذي تحتم عليها خوض معارك برية ناجحة في مالبلاكيت MALPLAQUET ، وفونتينوا FONTENOY ، وواترلو WATERLOO والإنزال في فرنسا في الفترة (١٩١٤ ــ ١٩١٨)م ، الخ ، للوصول إلى تحقيق النصر النهائي على خصومها .

وبتحليل الانتصارات التي انتهت بفوز القوة البحرية ، في النهاية ، سنصبح ميالين إلى اعتبار أن البحر هو الذي سيحقق النصر على الدوام ، هذا ما تكون عليه في العديد من الحالات ، القوة البرية ، في نضال مع خصم قاري يمنعها من تحويل جميع قواته ضد القوة الوحيدة ، البحرية ، وهذه هي حال الحملة الروسية التي أضعفت الامبراطور الفرنسي ، كما وجب على ألمانيا أن تقاتل في عام (١٩١٤) على جبهتين ، ولم تتمكن من القضاء على رأس جسر فرنسي ، بريطاني ، تعزز بآلة الحرب الأمريكية ، وارتكب هتلر الخطأ النابليوني نفسه ، عندما جمّد العديد من القوات الهامة على الجبهة الشرقية ، وعلى العكس ، فالانزالات في صقلية والنورماندي ، كانت قريبة جداً من الفشل ، لكن إذا أرادت القوة البرية قلب الوضع لصالحها ، عليها ، ليس فقط القيام بهجوم معاكس ناجح ، بل أيضاً القدرة على نقل الحرب إلى أرض عدوها البحري، ومن هنا العلاقة الجدلية، التي وضحها كاستكس، التي بحسبها لايمكن تحقيق النصر، إلا إذ جرى التصدي للعدو على أرضه، مع الأخذ بالاعتبار العامل الاستراتيجي الجوي ، وهكذا ، يصبح أثر القوة البحرية مرتبط بالقدرة على نشر قوة برية محمولة جواً ، ويقاس تأثير القوة البرية بالقوة الجوية ــ البحرية AERONAVALE التي يمكن نشرها بعيداً عن الشواطىء العائدة لهذه القوة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثـانية ، أصبح العسكريون الأمريكيون مقتنعين بضرورة التزام الولايات المتحدة ، فيما وراء البحار ، وتبنوا الاستراتيجية البريطانية الاستعمارية القديمة ، بخصوص الشبكة الجزيرية ، وصممت الولايات المتحدة نظام إقامة الحواجز في العقد البحرية (الحزام المحيطي) في سبيل منع أية قوة قارية ، المرور إلى أعالي البحار حسب صيغة ماهان ، التي أعيدت صياغتها من قبل سبيكمان ، والقائلة : «إن الذي يسيطر على الحزام المحيطي ، يستولي على أوراسيا ، ومن يستولي على أوراسيا ، يسيطر على مصير العالم ، ويعيدنا هذا القول ، أنه من أجل السيطرة على العالم ، يجب على القوة البرية ، الوصول إلى البحار الحرة وبالنتيجة ، فإنه يجب أن توجه جميع جهود القوة البحرية ، لمنعها ، ومن هنا ، ينشأ وضع التنازع من أجل السيطرة على الحزام المحيطي ، وستجد القوة البحرية فيه حلفاء محليين مع المساعدات التي تبحث عنها ، لمنع القوة القارية من الخروج من دنياها ، ويؤدي هذا إلى تطابق الرهانات الجيو ــ استراتيجية ، مع التخوم البحرية للمنطقة

المركزية .

لقد حلل ، هـ. ويغيرت H. WEIGERT ما يسمى بـ (البحار المشاطئة) من أجل توضيح مفهوم سبيكمان ، والمعني بالبحار المشاطئة ، هي تلك الواقعة على أطرف الكتلة البرية الأوراسيوية ، وطرق المرور من الواحدة للأخرى ... وكانت هذه بالكامل ، ولزمن طويل ، تحت سيطرة القوة البحرية الانجليزية ـــ الأمريكية ، مع بعض الاستثناءات القريبة ، مثل بحر أوخوتسك OKHOTSK ، وإن طرق المرور البحري ، بين محيطين OCEANS هي هامة عملياً ، كما هي حال البحر الأبيض المتوسط (مضيق جبل طارق ، قنال السويس) ، وبين المحيط الهندي ، والمحيط الهادي ، (مضائق مالاقا ، سندا ، سنغافورة ، لومبوك ، ماكاسار ، تورس) .

من بين مناطق العبور إلى البحار المغلقة ، يوجد نظام مضائق ، كما هو الحال بالنسبة للمضائق التركية (الدردنيل ، البوسفور ، بحر مرمرة) ، وتلك أيضاً في البلطيق ، والمداخل المختلفة إلى بحر اليابان (مضائق تار تاري ، البتروز ، تسوغارو ، تسوشي ، تيمونوسكي) ، ومضيق هرمز ، على مدخل الخليج العربي ـــ الفارسي ، وبشكل المحيط الهندي نفسه ، حزاماً محيطياً ذو فائدة استراتيجية جوهرية ، وقال ماهان من قبل : «إن من يسيطر على المحيط الهندي ، يهيمن على آسية ، فهذا المحيط هو المفتاح لسبعة بحار ، وأن مصير العالم سيتقرر في هذه المياه ، طيلة القرن العشرين» . وستصبح السيطرة على طرق المرور فيه ، إذن أمراً حاسماً .

وفي النطاق الذي يعتبر فيه المحيط الهندي ، حزاماً محيطياً ، في دائرة أية قوة قارية ، تصبح السيطرة ، عندئذٍ هدفاً ، للمنافسة الأمريكية ، مع هذه القوة القارية ، وتتركّز السيطرة هذه بشكل رئيس على المغالق التي هي المضائق التي تؤدي أوتوصل إلى المحيط نفسه ، وهذه المضائق هي : رأس الرجاء الصالح ، وقنال موزامبيق ، مضيق باب المندب ، ومضيق هرمز ، مضيق مالاقا ، مضيق سندا ، ما بين جاوة وسومطرة .

إذن ، يوجد ستة طرق اتصال بحري في المحيط الهندي ، بدءاً من جنوب القارة الإفريقية ، مروراً بقنال السويس والبحر الأحمر ، عن طريق مضيق باب المندب ، عبر مضيق سندا ، عبر مضيق لومبوك ، بين جزر بالي ولومبوك ، وعبر مضيق بورز، بين رأس

يورك (استراليا) وغينيا الجديدة ، ومن جنوب أوستراليا ، عبر بحر شمانيا .

وفي جزئه الشمالي ، الأكثر نشاطاً اقتصادياً ، فطرق المرور محكومة بعدد صغير من المغالق ، فهي، إلى الغرب ، مضيق باب المندب ومضيق هرمز ، وفي الشرق ، الطريق البحري التقليدي الذي يمر من مضيق مالاقا ، ويصبح ضيقاً جداً (أقنية ملاحية من (١ــ٢) ميل قليلة العمق جداً للسفن ذات الحمولات الكبيرة ، وبالنسبة للغواصات ، وتجد هذه الأخيرة نفسها مجبرة على سلوك المضائق الأندنوسية وكتب البوكيرك ALBUQURQUE : أنه يكفي السيطرة على المفاتيح الثلاثة (ملقة ، عدن ، هرمز) ، لكي تصبح سيدها .

ويعتبر طريق رأس الرجاء الصالح ، تاريخياً الممر الكبير الأول ، للتوغل إلى المحيط الهندي ، كما كان فاسكو دي غاما VASCO DE GAMMA الأوربي الأول ، الذي طاف برأس الرجاء الصالح ، وبلوغ شبه القارة الهندية عن طريق البحر (كالكوتا عام ١٤٩٨)م ، وتغلغلت عن هذا الرأس ، الحملات الاستعمارية الكبرى ، الهولندية والفرنسية والبريطانية في مناطق المحيط الهندي ، وكانت عندئذٍ الطريق البحري الوحيد الذي يربط الغرب بالشرق ، ويجب أن يتمّ المرور بطريق الرجاء الصالح أقرب ما يمكن من الشاطىء « ٣٠٠ نوتي NAUTIQUES تقريباً» ، لتجنب منطقة رياح عاتية (الأربعينية الهادرة) ، و(الخماسينية الجادة) اللتان تدوران حول الأرض ، إلى الشمال من الأطلسي .

وأدى شق قنال السويس في عام (١٨٦٩)م إلى خفض هام في أهمية طريق الرجاء الصالح ، وقد أدى إغلاق القنال بعد هزيمة حرب الأيام الستة ، إلى إعادة الاعتبار لرأس الرجاء الصالح ، كما ساهم تطور حمولات ناقلات النفط (أكثر من ٢٠٠٠٠٠ طن) في المحافظة على أهمية الرجاء الصالح في النقل البحري ، حتى بعد إعادة فتح قنال السويس ، مع ذلك ، لم يعد المرور برأس الرجاء الصالح ، معتبراً (خط طاقة الحياة) بالنسبة للعالم الغربي ، خاصة بعد تطور نقل النفط بالأنابيب التي تسمح بنقل نفط الشرق الأوسط نحو البحر الأبيض المتوسط .

وعلى النقيض من المغالق الأخرى للمحيط الهندي ، فرأس الرجاء الصالح ، يعتبر طريقاً مأموناً للمرور ، ولهذا سببان ، من جهة ، وعلى الرغم من الرياح المضادة ، فإنه يوجد حيز كافٍ ، بين رأس الرجاء الصالح ، والقطب الجنوبي ، مما يسمح في النقل

الدولي ، بمرونة كبيرة ، كما أنه يسمح بالاستمرار في حال قيام حصار محتمل ، من جهة أخرى ، من المتفق عليه ، أن بلدان حلف شمالي الأطلسي ، أي الغرب ، قد وضعت خططاً للتدخل ، إذا وقع تهديد على المرور من رأس الرجاء الصالح ، وفي هذه المنحى ، طورت دولة جنوب إفريقية ، بحرية مخصصة للتعاون مع البحريات الغربية ، في حال وقوع أزمات تهدد حرية المرور من تلك المنطقة ، فأقامت جنوب افريقية محطة للمراقبة الجوية والبحرية في سيلفر ماين SILVER MINE قريباً من الرأس ، تشتمل على قوة دوريات للعمل في أعالي البحار (فرقاطتان إنجليزيتان ، وطائرات فرنسية من طراز (A69) ، كذلك غواصات من طراز دافنه DAPHNE .

وتعيد حكومة جنوب إفريقية النظر الآن في احتمال القيام بإنشاء بحرية خاصة بها ، تكون قادرة على ردع كل احتمال لقيام حصار بحري على شواطئها ، ويجب أن نعرف أن (٩١٪) من تجارة جنوب إفريقية مع باقي العالم ، تجري عن طريق البحر ، وبأن لهذا البلد ، قابلية للتأثر عن طريق البحر مما هو الحال من البر . مع ذلك ، فإذا كان أمن الرجاء الصالح حيوياً بالنسبة لجنوب إفريقية ، فإنه مع ذلك ، أقل أهمية ، بالنسبة للنقل البحري العالمي ، حيث يمكن سلوك طرق أخرى ، أبعد إلى الجنوب من الرأس الإفريقي .

أما القنال الموزامبيقي ، فهو بالتأكيد ، ليس الشريان الحيوي للولوج أو الخروج من المحيط الهندي ، في القطاع الجنوبي ــ الغربي منه ، حيث تتجنبه السفن التجارية ، كما يمكن لناقلات النفط ، المرور إلى الشرق من مدغشقر وبسهولة ، وبثمن ، هو فقط تمديد الرحلة بحوالي يوم كامل ، وإلى الشمال من قنال موزامبيق ، توجد جزر القمر ، التي تشبه سواري مرفوعة على طريق المرور هذا ، وتمتلك فرنسة في القنال أربع من خمس جزر هامة ، تؤدي خدمة كمحطات للنقل والتحويل ، ومراكز تنصت ، وهي مجهزة بمدارج لهبوط الطائرات ، وتعتبر منطقة استراتيجية ، ومحطة لصيانة السفن .

أما مضيق باب المندب ، فهو واقع على مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، ومن الناحية الجغرافية ، يوجد مضيقان ، يقع الأول بين جزيرة بريم ، ورأس باب المندب ، وجاءت هذه التسمية (المندب) دون شك ، من أن الإبحار فيه ، محفوف بالمخاطر ، في حين أن الثاني فهو يفصل بين بريم ورأس سيان ، على شاطىء جيبوتي ، وقناة الإبحار الأولى بعرض

(١,٥ ــ ٣) ميل بحري فقط ، في حين أن تلك الموجودة بين الجزيرة وجيبوتي ، تتراوح بين (٩ ــ ١٢,٥) ، ميل بحري ، عرضاً ، أما العمق ، فالأكثر أهمية ، فهو الجانب الواقع بمحاذاة سفح المضيق المحاذي للشاطىء الإفريقي، وتستخدم السفن التجارية في الغالب ، القسم الأعرض من المضيق ، حيث يتوجب عليها ، الدوران حول مجموعة صغيرة من الجزر (زريرات) ، بالقرب من رأس سيان .

والمرور من باب المندب ، يخضع للمراقبة ، سواء من قبل فرنسا (التي يتمركز أسطولها للبحر الأحمر في جيبوتي) ، ويبلغ حوض البحر الأحمر بطول (٢١٠٠) كم ، مع عرض أقصاه (١٩٠) كم ، ويغير طريق العبور للمحيط الهندي ، المفضل للقادمين من البحر الأبيض المتوسط أو من إفريقية ، أو إليهما ، لكنه ، بالمقابل يقدم القليل من الموانىء الجيدة ، والملاذات الطبيعية ، كما يصعب الإبحار فيه ، إذ يتوجب على السفن أن تتبع مسالك ثابتة تماماً ، على طول طريقها ، كما تكثر فيه الشعب المرجانية ، مع ذلك يبلغ عدد السفن العابرة ستين سفينة تجارية يومياً ، بالمتوسط ، وتصل حمولاتها من البضائع والمعدات ، إلى (٣٨٠) مليون طن سنوياً ، منها الثلث فقط من النفط ، حيث تتوجه ناقلات النفط التي تزيد حمولتها على (٢٥٠٠٠٠) طن ، إلى رأس الرجاء الصالح ، لكن توسيع قنال السويس ، سمح مع ذلك ، بمرور الناقلات النفطية من هذه الحمولات .

ويبلغ طول قنال السويس (١٦٨) كم ، لكن يمكن لإعطاب باخرة في القنال ، إعاقة المرور فيها ، بالمقابل الأخذ بالاعتبار ضيق ممرات الملاحة في البحر الأحمر ، تكون فيه ، السفن ، أهدافاً سهلة أمام هجوم موجه من قبل مجموعات تستخدم أنواعاً من قاذفات الطوربيد السريعة ، التي قد تسبب خسائر كبيرة ، وهناك خطر آخر يمكن أن ينشأ ، نتيجة اعتراضات ، انطلاقاً من الجزر المنتشرة في البحر الأحمر ، ويمكن أيضاً ، إغلاق باب المندب ، اعتباراً من جزيرة بريم ، حيث يمكن نصب بطاريات صواريخ بر ــ بحر ــ لكن عمليات الثأر ممكنة أيضاً في مثل هذه الحالة ، بدءاً من قصف جوي لهذه البطاريات ، مع ذلك ، فائدة البحر الأحمر مضاعفة ، للأساطيل الأمريكية ، فهو يسمح لها العبور إلى المحيط الهندي ، ومنه ، مما يحقق اقتصاداً جوهرياً في المسافة .

ويقدم البحر الأحمر ، للسعودية ، ومشيخات النفط الأخرى الواقعة على الخليج

العربي ـــ الفارسي ، منفذاً أكثر ضماناً بالنسبة لثرواتها النفطية ، فيؤدي الميناء السعودي ، في ينبع ، خدمة كبيرة كمنفذ لخطوط النفط ، خاصة العراقية ، التي أغلقت بسبب ما يسمى بالحظر على تصدير النفط العراقي ، نتيجة حرب الخليج الثانية ، ويصرف البحر الأحمر ، حوالي ١٠٪ من الاستهلاك العالمي من النفط ، حيث تمخره كل يوم ، حوالي (٥٠) ناقلة نفط ، وينافس البحر الأحمر إجمالاً ، الخليج العربي ـــ الفارسي ، على المستوى الاقتصادي ، مع ذلك ، فإن قابلية تأثر قنال السويس ، بشكل كبير ، وكذلك مضيق باب المندب ، يقودان الأمريكيين ، أن لا يعتمدوا كثيراً في استراتجيتهم على هذا الطريق البحري ، خاصة في حال الأزمات .

أما الخليج العربي ـــ الفارسي ، هذا الإصبع المائع المزروع في قلب الشرق الأوسط ، فهو ذو أهمية استراتيجية كبيرة ، والمنطقة الأكثر حساسية من جميع أطراف المحيط الهندي ، فالخليج بحر نصف مغلق ، مساحته (٢٤٠٠٠٠) كم٢ ، وبعمق ، متوسط حوالي (٦٠)م ، ويرتبط بخليج عُمان ، ذراع من المحيط الهندي ، يقع بين إيران ، وشبه الجزيرة العربية ، ممر بحري ضيق ، يعرف باسم مضيق هرمز ، يصل عمق الماء فيه إلى حوالي (١٠٠)م ، ويصبح عمق الماء أقل ، حتى أقل من ٢٠م ، كلما تقدّمنا داخل الخليج ، أما المياه المشاطئة للشاطىء الإيراني فهي أكثر عمقاً ، ويمتد الخليج على محور شمال / جنوب شرق ، بطول (٩٧٠) كم ، ويقع جزؤه الأضيق في أقصى الشمال ، ويبلغ (١٦٠) كم ، أما مضيق هرمز فيبلغ طوله (٢٠٠) كم ، و(٤٨) كم عرضاً ، وجزؤه الأكثر ضيقاً (بين رأس شاريتاه والمعروف أيضاً تحت اسم ثقب الصخرة) ، ولاراك ، وجزر كوس ، وعددها ثلاث ، تقع على مسافة ما بين (٧ـــ٩) أميال ملاحية ، إلى الشمال من شبه جزيرة مَسَنْدَم وهي تابعة لعمان ، وتمر السفن حالياً في المياه الإقليمية العمانية ، في منتصف المضيق .

جزيرة مسندم ، قطعة من الأرض العمانية ، مفصولة عن باقي السلطنة بلسان من الأرض ، من (٧٠) كم ، وهي منطقة جبلية ، مساحتها (٢٠٠٠) كم٢ ، حيث يعيش فيها حوالي (١٥٠٠٠) شخص ، يعملون في صيد السمك ، وعلى إيجار الأرض ، وغصب ، هي عاصمة شبه الجزيرة هذه ، ويتوجب تقديم تسهيلات جوية للأمريكيين فيها ، بموجب اتفاق بين عُمان والولايات المتحدة لعام (١٩٨١)م ، وتوجد جزيرة الغنم في عرض البحر

في غصب ، وهي مجهزة برصيف صغير ، تستطيع منه القوات العمانية مراقبة الشاطىء الإيراني .

يوجد العديد من الجزر في الخليج ، فإذا كان لبعضها أبعاداً لا يستهان بها ، مثل البحرين وخشم ، في الشمال ــ الغربي من مضيق هرمز ، فأخرى ، هي أصغر ، لكنها تقع في نقاط استراتيجية ، مثل طنب الكبرى والصغرى ، وأبو موسى ، وجزيرتي طنب ، من الصخور المنعزلة ، ولا تحتوي أبو موسى ، إلا على ميناء صغير .

لكن يشتمل احتلال جزيرتي الطنب وأبو موسى ، من قبل إيران على مدلولين ، فعلى المستوى الاقتصادي ، تكون طهران قد حصلت أيضاً على توسع لحدود هضبتها القارية في منطقة قابلة لاستثمار النفط بعيداً عن شاطئها ، أما على المستوى الاستراتيجي ، فإن إيران بهذا العمل ، أصبحت تسيطر على مخرج أقنية الملاحة التي تمر ما بين الطنب وأبو موسى (المخرج نحو خليج عمان) ، وعلى المنحدر الشرقي لطنب (المدخل باتجاه الخليج العربي ــ الفارسي) ، وتعبر هذه القناة ما بين (٧٠ــ٨٠) سفينة ، عادة كل يوم ، لمضيق هرمز ، ويصرف مضيق هرمز أقل من ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي للنفط ، حيث يتم تصدير النفط من الخليج بواسطة أنابيب النفط الممتدة من الخليج ، بعضها إلى البحر الأحمر ، والبعض الآخر ، إلى البحر الأبيض المتوسط ، لكن ، من النادر أن ينقل أنبوب النفط أكثر من (٨٠) مليون طن في العام الواحد ، في حين تساهم ناقلات النفط ، بنقل حوالي (٢) مليار طن سنوياً ، في السنوات الجيدة ، من نفط الخليج .

وتبقى الاحتياطات النفطية في هذه المنطقة ذات أهمية بالغة : تصل إلى ٥٧٪ من الاحتياطات المكتشفة المعروفة في العالم ، حتى الآن ، وتمتلك السعودية وحدها ٢٥٪ من الاحتياطات الإجمالية للشرق الأوسط .

ويطرح مضيق هرمز ثلاثة أسئلة في المجال الاستراتيجي :

١ــ في حال الحصار (يمكن أن يكون انتقائياً) .

٢ــ في حال العقاب (حرب الألغام) .

٣ــ هجوم في أعالي البحار ، في مخرجه .

لقد كشفت حرب الخليج ، في الأحداث الأخيرة ، قابلية تأثر مضيق هرمز ،

والسهولة النسبية التي استطاعت بها إيران أن تهدد النقل البحري ، على نحو خطير ، فقد هاجم الإيرانيون ، ناقلات النفط المستأجرة من قبل العراق ، وبعض مشيخات النفط الأخرى ، واستخدمت تكتيكات مزدوجة : القيام بهجمات ، واستخدام بطاريات الصواريخ المتمركزة على الساحل ، والغارات ، هي عمل دقيق ومنظم (باستخدام زورق سريع ، في أغلب الأحيان ، أو قارب آلي ، مجهز بمدفع خفيف) ضد السفن التجارية ، وحتى ضد بعض السفن التي تؤدي خدمات لوجستية للأساطيل ، والغارة ، هي عملية هجوم مفاجيء ، ويمكن أن تكون محدودة التأثير ، نتيجة استخدام الرادارات المتطورة ، أما الكمائن ، في مضيق هرمز المرصع بالجزر ، فإن إمكانية التأقلم فيها ، كنوع من العمليات ، ضد سفن ، مجبرة أن تسلك قنوات الملاحة ، الموضوعة تحت تصرفها ، يجعلها هدفاً سهلاً ، أمام هذه الكمائن ، أما العمليات المعاكسة ، لمثل ذلك ، يتكون من تدمير المنشآت المينائية الخاصة لإعداد مثل تلك الغارات ، القريبة من المنطقة الحرجة .

ولجأت إيران أيضاً للتهديد ، باستخدام بطاريات الصواريخ ، لأنها أصبحت تمتلك صواريخ من طراز سيلك وورم (SILKWORM) أرض ــ بحر الصينية الصنع ، ويصل مداها إلى (٨٠) كم ، وقد نصب الإيرانيون هذه الأسلحة بالقرب من مرفأ بندر عباس ، وقد تتسبب هذه التكتيكات بأضرار فادحة على النقل البحري في مضيق هرمز .

كما عرف استخدام الألغام توسعاً هاماً خلال الحرب الإيرانية ــ العراقية في الأعوام ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨ ، فالإيرانيون ، زرعوا مثل هذه الأسلحة في كل مكان في الخليج ، ومن المعلوم من وصف مياه الخليج ، أنها لا تسمح بغمر الألغام ، لأن المياه فيه قليلة العمق كثيراً بالنسبة للألغام المخصصة للمياه العميقة ، كما أنها في الوقت نفسه ، عميقة جداً بالنسبة لألغام السطح ، ولهذا ، فقد زرعت إيران ألغاماً عائمة ، أحدثت خسائر فادحة ، لكن تبقى الألغام ، أسلحة عمياء ، ولا يفرق تأثيرها بين عدو أو صديق ، مع ذلك ، فقد استخدم أسطول صغير ، من نازعات الألغام .

والخلاصة : يمكن استخدام قليل من الوسائط ، نسبياً ، لتعريض أمن النقل في الخليج للخطر ، ومن المعتقد ، أن الإيرانيين ، قد بنوا استراتيجيتهم في المنطقة ، باستخدام هذه الأنواع من الأعمال ، والتي لا تستهدف وقف تدفق النفط في الخليج (لأن مثل ذلك العمل ،

سيصبح حصاراً شاملاً سيؤثر على المصالح الاقتصادية الإيرانية) ، بل تستهدف مضايقة الأساطيل المستأجرة من قبل مشيخات النفط في الخليج .

أما ما يتعلق بمضائق سنغافورة وملقة ، الممتدة بين الجزيرة الأندنوسية وسومطرة ، والشاطىء الغربي لماليزيا وسنغافورة ، فلها أهمية استراتيجية كبرى ، فطولها يصل إلى (٨٠٠) كم ، وتربط المحيط الهندي ، في الجنوب ببحر الصين ، ويتراوح عرضها بين (٢٥٠ ــ ٦٤) كم ، كما ينخفض إلى (١٣) كم فقط ، بين سنغافورة وجزيرة ريو (RIAU) الأندنوسية ، وتبلغ أعماقها ٢٢,٥ م ، وإن ضعف عمقها يجعلها قليلة التكيف بالنسبة للسفن التي تزيد حمولتها على (٢٠٠٠٠) طن .

والمرور مسدود تماماً في أسفل ميناء كلانغ KLANG وسط الطريق بين طرفي المضيق ، بواسطة مجموعة من الجزر الصغيرة ، وأبعد إلى الجنوب تصبح الملاحة ، صعبة ، لأن قناة النقل البحري ، لا تزيد على (٧,٥) كم ، وكانت ملقة النقطة المركزية للنقل البحري ، على الدوام ، إذ ينقل أكثر من نصف المنتجات النفطية القادمة من منطقة الخليج العربي ــ الفارسي ، عبر هذا المضيق نحو اليابان ، لهذا ، تقوم الولايات المتحدة ، بدعم الأمن فيه ، وتجعل من نفسها الحارسة على حرية الملاحة في هذه المضائق ، وملقة هي المنفذ الرئيس للمحيط الهندي بالنسبة للسفن الأمريكية المنتشرة في محيط هذا المحيط ، لهذا فإن مضائق ملقة وسنغافورة ، هي مغالق استراتيجية غير حصينة، من واقع ضيقها وطولها .

وهناك أيضاً ، مضيقان آخران مجاوران ، يؤديان إلى المحيط الهندي ، ويتعلق الأمر بمضائق لومبوك LOMBOK ، في بحر يالي ، والسوند SONDE بين سومطرة وجاوة ، وكلاهما في المياه الإقليمية الاندنوسية ، ويبلغ عرض مضيق السوند ، في جزئه الأضيق (٣,٧) كم ، وهو مزروع بالصخور وأسراب السمك ، مما يجعل الملاحة صعبة نسبياً ، ومقارنة مع مضيق ملقة ، فالمرور من لومبوك ، يمثل تطويلاً للرحلة من حوالي خمسة أيام ، ومن هنا ، الأهمية التجارية لملقة ، مع ذلك ، فالفائدة الاستراتيجية لهذا المضيق ، ذات شأن كبير : كمنافذ بديلة للمحيط الهندي ، ومياه عميقة لحد ما ، تسمح للغواصات باجتيازها غطساً (وهذا غير ممكن في ملقة) ، وتستخدم من قبل الأساطيل الأمريكية بصورة منتظمة ، خاصة تلك المتواجدة في المحيط الهادي والتي تجوب منطقة المحيط الهندي ، حاملة

التهديد والوعيد .

أخيراً بحر أندامان ANDAMAN يقع على امتداد مضائق ملقة ، ويشكل منطقة استراتيجية هامة ، على الطريق الذي يوصله بالبحر الأبيض المتوسط ، مروراً بقنال السويس ، والبحر الأحمر ، وبالمحيط الهادي .

أما أرخبيل نيكوبار (٢٢٠) جزيرة ، ميناء بلير BLAIR في جزيرة أندمان ، ويشتمل على ميناء طبيعي هام جداً ، وهذه المسبحة من الجزر الواقعة تجاه خليج السنغال ، تشكل منطقة استراتيجية ، وهي عرضة للمخاطر الكبيرة بالنسبة للهند .

في نهاية هذا التحليل للمغالق الاستراتيجية للمحيط الهندي ، يتبين أن السيطرة على هذا المحيط ، يمر عبر السيطرة على طرق المرور الرئيسة فيه ، وهي المضائق المتنوعة المذكورة ، ومن هنا تأتي استراتيجية الغرب ، وعلى رأسها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ، القاضية بالسيطرة على هذه المغالق ، وتشكيل الأساطيل البحرية المتعددة الأسماء والمهمات ، وكذلك إقامة التحالفات مع القوى المشاطئة لهذه المغاليق ، وتحطيم أية قوة لا تقبل بوجود الاستراتيجية والهيمنة الأمريكية ، أما من الوجهة الجيو ــ استراتيجية ، فإن المحيط الهندي ، هو حزام محيطي ، ومنطقة فصل ، برية وبحرية ، والرهان الرئيس لهذا المحيط ، يبقى مع ذلك ، بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة ، السيطرة على طرق المواصلات البحرية ، فمن يهيمن على طرق المواصلات ، يهيمن على البحر كله ، ويمكن أن تكون هيمنة البحرية الأمريكية مطلقة ، لا ينازعها منازع ، وهذا ما عناه ماهان في نظريته ، وكما كانت عليه حال الاستعمار البريطاني سابقاً ، الموروث حالياً من قبل الولايات المتحدة ، بأساطيلها العديدة .

الفصل الثامن

الجيو ـ اقتصادي للمحيط الهندي

ليست الغاية هنا رسم مخطط لبيان الطاقات الاقتصادية لدول المحيط الهندي ، بل يتعلق الأمر بالأحرى ، تحديد الروابط بين المصادر الاقتصادية لهذه المنطقة « مداها ، مداخلها ، أهميتها بالنسبة للدول الغربية والولايات المتحدة ، على نحو خاص » والطلب العالمي ، وانطلاقاً من التركيز على الركازات « المعادن غير النقية » الاستراتيجية بالنسبة للغرب ، والتي توحي بالعلاقة الوثيقة ، من جهة ، بين الحاجة لهذه الركازات ، ومن جهة أخرى خطوط التموين بها .

يحدد بشكل عام ، مفهوم الركاز الاستراتيجي[1] ، على أنه الركاز الذي سيكون لفقدانه تأثير جسيم ، على ميزان المدفوعات ، أو على الاقتصاد بشكل عام ، ويمكن تصنيف هذه الركازات على أنها تدخل في صناعة معدات وتجهيزات آلات الحرب الغربية ، فإن الركازات الاستراتيجية تتشكل من معادن خفيفة « بوكسيت / أكسيد الألمنيوم «ألومين » » ، والتيتان » ، ومعادن من الخلائط « كروم ــ كوبالت ــ منغانيز ــ موليبيدين ، نيكل ،التانغستين ، تانتال » ومعادن توابع « بسموت ــ فوسفات » ، كذلك معادن عادية « حديد ، نحاس ، ايتان ، زنك ، رصاص » . يضاف إلى ذلك النفط والغاز ويبقيان المصدران الرئيسان للطاقة بالنسبة للبلدان الغربية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) .

وتحدد دبلوماسية المصادر[2] ، على أساس هذه العناصر ، وهي تقوم على أساس ندرة

بعض الركازات ، وعلى الطلب ، وتركيز العروض . والبلدان الغربية ، تستخدم كل وسائلها للمحافظة على تزودها بهذه المواد وتقف في وجه أية خلخلة تستهدف زعزعة الاستمرار في الحصول عليها ويستخدم كافة الوسائل لتأمين ذلك ، كإقامة الروابط الخاصة مع حكام البلدان المصدرة لهذه المواد الاستراتيجية ومحاولات التقليل من الاعتماد على بعض البلدان المتطرفة .

مفهوم الاعتماد ، يعني جوهرياً ، أن يلعب دوراً رئيساً في اقتصاد بلد ما ، وبأن فقدانه أو ندرته ، يعرض ذلك البلد ، لخطر إحداث شلل اقتصادي فيه . وليست الغاية هنا توضيح أهمية النفط مثلاً أو النيكل بالنسبة لاقتصاد هذا الغرب ، بل فقط تحليل مشكلة سهولة الحصول على هذه الركازات . بالنتيجة ماتسميه الدول الغربية ، أمن التزود بمواد الطاقة والركازات ، حيث تعتقد هذه الدول الغربية ، أن تزودها هو حق مشروع لها ، مهما كانت الأسباب ومفهوم ندرة مادة ما . هو مفهوم اقتصادي وسياسي في آن واحد ، ويقال عادة أن ركازاً نادراً ، إذا انخفض انتاجه ، أو إذا نضب احتياطه . عندها يتعلق الأمر باعتبارات جيولوجية واقتصادية لحضة ، حيث ستنضب بعض المصادر المعدنية ، عاجلاً أم آجلاً سواء أكان ذلك بالمعنى الطبيعي ، لأمور قد تحدث ، فتتسبب في فقدانها ، أو بالمعنى الاقتصادي ، لأمور قد تصبح مكلفة جداً للحصول عليها ، وتتعلق الفكرة الأولى بنظرية مالتوس أما الثانية فبنظرية ريكاردو ، والأسئلة الحقيقية مع ذلك ، فهي المتعلقة بمعرفة كم من الوقت حتى الوصول إلى عصر الندرة سواء حسب المعنى الطبيعي أم الاقتصادي وإذا كان بالإمكان ايجاد مصادر بديلة ، يمكن عندئذ التعويض عن تلك الندرة ، إنه مع ذلك من الصعب جداً التنبؤ بتوقف الحصول على المصادر المعدنية .

الجانب الآخر ، في مجال الندرة « هو السهولة التي كنا نواجهها في مجال الحصول على المادة ، ثم تنعكس الآية ، ونفقد تلك السهولة » وقد يكتسب ذلك الأمر طابعاً سياسياً ، عندها تقف دول الغرب لمواجهة ذلك النقص ، خاصة إذا كان الأمر ناشيء عن تصميم بإحداث النقص ، أو قد يكون السبب ناتجاً عن اضطرابات في البلد أو البلدان المنتجة ، ففي حال حدوث النقص بسبب أزمة متعمدة أو مقصودة عندها ، يقول الغرب يجب تحديد الاستراتيجية المناسبة لايجاد الحل ، وقد ينطوي الأمر على استخدام القوة والردع ، أو القيام

بحصار لطرق مواصلات ذلك البلد المنتج ، وإجباره على الرضوخ لتسهيل أمر التزود بتلك المادة أو المواد .

تقودنا هذه الاعتبارات إلى مايقوله ماهان : القوة البحرية لدولة ما ، يعبر عنها بقدرتها على حماية طرق مواصلاتها البحرية وامداداتها . والحالة هذه ومن واقع الترابط ، أو الاعتاد المتبادل الشامل على الأماكن الكبرى للإنتاج يصبح من الضروري ، هذا الترابط وبشكل أكثر مما كانت عليه الحال ، بالنسبة للقوى القارية ، عما كانت عليه في عصر الاكتشافات الكبرى ومن هنا تعتبر الدول الغربية أن من حقها الدفاع عن إمداداتها ، وكذلك الطرق البحرية المؤدية إليها ، وتعتبر ذلك من الأمور الجوهرية ، ويعتبر الغرب أيضاً أن التوقف عن تزويده بهذه المواد عدواناً ، يجب الرد عليه بكل قوة . فالولايات المتحدة تعتبر نفسها كأكبر قوة بحرية في العالم المعاصر أنها المسؤولة عن أمن طرق الوصول إلى أطراف العالم ، وأن ذلك رهان ذو أهمية أولى[٣] . مع ذلك تبقى التحديات متنوعة الأسباب ، منها الناشئة عن معارضة كلاسيكية بين قوى أعظم ، كما كان عليه الحال مع الاتحاد السوفياتي السابق ، كقوى بحرية وبرية ، تتنازع للحصول على مواطىء أقدام لها وبعضها قد ينشأ من دول أقليمية ، تقتضي مصالحها عدم الرضوخ لمطالب الدول المهيمنة .

إن التحليل الجيو ــ اقتصادي لمنطقة ما ، يوجب أيضاً الأخذ بالاعتبار وباستمرار المستلزمات الايديولوجية التي تطرحها الخطابات الجيو ــ سياسية للقوى الأعظم . في الواقع إن هذا الأمر أصبح سهلاً جداً ، على الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ولاندري سيدوم هذا الحال طويلاً ، أم لا ، مع ذلك لابد أن ينتهي إلى وضع جديد . أما اليوم ، فواشنطن هي قادرة على طرح أية فكرة تعتبرها تهديداً لمصالحها وإمداداتها من مواد الطاقة وبالتالي تحرك الأجهزة الدولية التي أصبحت توافق على كل ماتطلبه واشنطن واصدار القرارات اللازمة لتغطية عدوانها تحت اسم الشرعية الدولية وبالتالي التدخل عسكرياً ، بصورة مباشرة أو عن طريق حلفائها في المناطق التي يمكن أن تسبب لها ازعاجاً ما .

أن الجيو ــ اقتصادي قائم على تحليل المصالح الحيوية التي تمثلها منطقة محددة بالنسبة لاقتصاد دولة أعظم أو مجموعة دول ، خاصة الغربية منها . ويدخل ضمن هذه المصالح الحيوية بالدرجة الأولى . الأخذ بالاعتبار حجم التبادلات التجارية والأهمية الاستراتيجية

للمنتجات المصدرة .

ففي مجال الرهانات الاقتصادية من المناسب التذكر بوجود رهانين اقتصاديين رئيسين في هذا الجزء من العالم الذي نتحدث عنه . الرهان الأول يتعلق بتركز بعض المواد الأولية ، وضخامة المخزونات منها ــ وبشكل يلفت النظر . فعلى سبيل المثال يعتبر أن حوالي ٦٠ ٪ من الاحتياطات العالمية من النفط ، موجودة في الخليج العربي ــ الفارسي ، وتصل حصة النفط في استهلاك الطاقة الأولية بالنسبة للاتحاد الأوربي ــ الجماعة الاقتصادية الأوربية سابقاً ــ حوالي ٤٤ ٪ . وتسيطر الشركات الكبرى الغربية للنفط ، على أكثر من نصف صناعة استخراجه في الخليج .

كما أن نقل النفط عبر المحيط الهندي ، هو أيضاً ذو أهمية قصوى : أكثر من ٥٠ ٪ من الإمدادات النفطية لأوربا الغربية ، و(٩٠ ٪) من هذا النفط لليابان ، و ٨٠ ٪ لمعظم الدول الإفريقية مروراً بهذا المحيط أيضاً . يضاف إلى ذلك ، ان دول المحيط الهندي ، تحتوي على عدد كبير ، من المواد الأولية الأخرى ، من بينها الكروم ، المنغنيز ، الإيتان ، الكوبالت ، البوكسيت ويعتبر الغرب إلنفط ، سلاحاً اقتصادياً ذو أهمية أولى ، على الرغم من تنوع مصادر الطاقة الحديثة . ويعتبر نفسه معرضاً للمخاطر ، في حال الانقطاع عن التزود به . ويعلم الغرب أن أسعار النفط قد تدنت إلى أقل من سعرها الحقيقي الذي كانت عليه في منتصف سبعينيات القرن العشرين ، وحدث ذلك لسببين ، أولهما التضخم النقدي الحاصل خلال هذه الفترة ، والأمر الثاني هبوط الأسعار إلى أقل من النصف بالقيمة الحالية . وأصبحت المشيخات النفطية في الخليج العربي رهينة الغرب بالكامل ، حيث أصبحت منابع النفط محاطة بالقواعد العسكرية الغربية تحت أسماء وشعارات مختلفة .

ومن المعروف أن مضيق هرمز يوصف بأنه الشريان الوداجي بالنسبة للعالم الغربي ، وهذه الصيغة وثيقة الصلة بالموضوع لأن البلدان المشاطئة للخليج العربي ــ الفارسي تمتلك أكثر من ٥٧ ٪ من الاحتياطات العالمية المعروفة من النفط . ولن يكون هناك سوى ممر هرمز كوسيلة رئيسة لتصدير النفط الخام من الخليج ، باتجاه الأسواق العالمية . ونظراً إلى أن هذا الذراع من البحر ، قد أصبح الممر الإجباري لحوالي ٦٠ ٪ من صادرات النفط العالمية منذ مطلع ثمانينات (١٩٨٠) فإن أي خطر يصيبه يؤدي إلى مايشبه الكارثة .

ولقد دفعت الحرب الايرانية ــ العراقية عدداً كبيراً من دول الخليج ، بداية من العراق نفسه باكتشاف طرق جديدة لنقل النفط « أنابيب النفط » في سبيل تجنب الخنق الاستراتيجي لمضيق هرمز الواقع على مدى المدافع الساحلية الايرانية ، وينتج عن ذلك ، أن النفط الذي يمر بالمضيق لايكاد يصل إلى ٢٠ ٪ من الصادرات العالمية .

فهناك الآن أربعة خطوط استراتيجية رئيسة تسمح في الوقت الحاضر تجنب مضيق هرمز منها اثنان يعملان والآخران مغلقان لأسباب سياسية وعسكرية .

وهناك أيضاً خط أنابيب التابلاين « ٥,٠ مليون برميل في اليوم » يربط نهاية خط الأنابيب السعودي المنطلق من جبيل إلى الشاطىء اللبناني والمغلق منذ عام (١٩٧٥) .

خط أنابيب النفط حديثة ــ بانياس الذي يربط الحقول العراقية بكركوك « (٤٥,١) مليون برميل في اليوم » والبصرة (١) مليون برميل في اليوم ، بسورية ولبنان مغلق منذ عام (١٩٨٢) م .

أما أنابيب نفط الخليج التي تعمل في الوقت الحاضر فهي التالية : أنبوب نفط كركوك ــ سيهان ، الذي يقدم للعراق ، منفذاً على البحر الأبيض المتوسط ، عن طريق تركية « حوالي (٢) مليون برميل في اليوم وهو مغلق حسبما فرضته القوى الغربية على العراق بسبب حرب الخليج الثانية .

خط أنابيب النفط الذي تم تدشينه عام (١٩٨٢)م . ويجتاز العربية السعودية من الشرق إلى الغرب ، ليصب في البحر الأحمر في ينبع ، وله طاقة تصل إلى (٣) مليون / برميل / يوم . ومن المفترض أن تصل طاقته إلى (٨,٤) مليون / برميل / يوم ، في تسعينات (١٩٩٠) .

ويرتبط العراق ، بخط النفط عن طريق أنابيب شركة نفط العراق بطاقة حالية تصل إلى (٧٠٠٠٠٠) برميل في اليوم (مغلق الآن) .

وهناك مشروع في طريق التنفيذ ، يربط الكويت بينبع بطاقة تصل إلى (٥٠٠٠٠٠) برميل / يوم ، وسيصل إلى (١) مليون برميل / يوم . وهناك خطط أخرى ، ستنفذ في المستقبل ، منها أن إيران شرعت بانشاء خط أنابيب يربط حقولها النفطية في غاش ساران ، بالقرب من شيراز إلى جاكس ، على خليج عمان ، أبعد من مضيق هرمز كما أنها تخطط أيضاً

لاستخدام خط أنابيب لنقل الغاز عبر تركية وللطرق مشروع لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط باتجاه العقبة الأردني . وهناك مشاريع أخرى كثيرة ، مما سيقلل من أهمية مضيق هرمز ، كعقدة نفطية استراتيجية / كما كان عليه الحال في السابق ... اما بالنسبة لمضيق باب المندب ، الواقع في مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، ستبقى له الأهمية أيضاً . اذ من المعروف أن الأنابيب تبقى طريقاً باهظة التكاليف وقابلة للتعرض للخطر أيضاً ، فمن السهل أن تتعرض مقاطع الأنابيب للتفجير لأسباب مختلفة . وبالتالي فالأنابيب لن تشكل إطلاقاً بديلاً حقيقياً لنقل النفط عن النقل بواسطة الناقلات البحرية ، لهذا فإن الغرب يضع استراتيجيته بشكل يسمح لنفسه بالتدخل ، حتى باستخدام القوات المسلحة إذا اقتضت ضرورته من أجل أن لايتعرض لخطر انقطاع تزوده بالنفط . لهذا يبقى الخليج العربي ـــ الفارسي ، موضع اهتمام استراتيجية الغرب ، الذي أعد الخطط والقوات لاستخدامها عند اللزوم فإذا جرى إغلاق هذا المضيق لسبب ما ، وأضيف إلى ذلك طاقات جميع الانابيب المتوفرة في المنطقة مع إضافة جميع طاقات الإنتاج الممكن حشدها ، من خارج المنطقة ، فسينقص عن حاجة الغرب ، بعضا من (٢ ـــ ٣) مليون برميل في اليوم الواحد ، ويقتضي ذلك التعويض عنه من المخزونات الاستراتيجية . عندئذ سيخلق ذعراً حقيقياً ينعكس على السوق العالمي للنفط . مع ذلك تبقى الدول الست المشاطئة للخليج ، وعلى رأسها السعودية ، ولمدى بعيد ، المصدر الأول العالمي للتزود بالنفط .

لقد عرض ف . مورروس V – MAURUS أن احتياطات النفط في الخليج هي الأكثر أهمية في العالم . وبشكل يتوجب على الغرب أن يعتمد ، وبشكل لايمكن بحثه ، على نفط الشرق الأوسط لضمان تزوده بالنفط . وطرح أرقاماً بليغة المعاني : فكل بئر أمريكي « ويوجد (٦٢٠٠٠٠ بئر) ينتج بالمتوسط (١٤) برميل فقط يومياً ، في حين أن الـ (٣٠٠٠) بئر في بلدان الدول المصدرة للنفط من بلدان الشرق الأوسط ، تعطي (٣٩٠٠) برميل في اليوم الواحد ، ويتوقع مورروس ، ارتفاعاً في صادرات نفط الدول المصدرة للنفط ، ويرجع ذلك من جهة إلى الطلب المتزايد من قبل الغرب ، وإلى نضوب الاحتياطات الأمريكية والروسية والبريطانية ، منذئذ سيصبح من الوهم الادعاء بنسيان مضيق هرمز [٤] » وستجري عودة الاعتماد على طاقات الخليج الضخمة .

وهنـاك توقع آخر بأن ارتفاع الطلب العالمي ، سيضطر العالم للعودة إلى الزيادة في استخدام ناقلات النفط ، حيث لن تكفي عندئذ كميات النفط المنقولة بالأنابيب لسد حاجات الغرب باتجاه البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط فالخليج العربي ـــ الفـارسي ، صدر في عام (١٩٩٠) من (١٣ـــ ١٤) مليون /برميل/ يوم . وستصل هذه الأرقام في عام (٢٠٠٠) إلى (١٥ـــ ٢٠) مليون برميل / يوم . مقابل (٨–١٠) مليون /برميل/ يوم في عام (١٩٨٧) ومن هذا المجموع يمكن تجنب مضيق هرمز من (٩–١٠) مليون برميل كحد أقصى مع القبول أن جميع مشـاريع أنابيب النفط ، ستكون منجزة ، هكذا يؤكد ف . مورروس ويضيف سيبقى مضيق هرمز مسرباً حيوياً من الصعب تجاوزه ، لأن أنابيب النفط ليست لها القدرة غير المحدودة ، وبأنها تصل إلى مناطق ، حيث فيها الأمن بعيد أن يصبح مضموناً ، كالبحر الأحمر[٥] .

أما البلدان التي تجد نفسها في قلب الرهانات الجيو ـــ اقتصادية في مجال النفط ، فعلى رأسها السعودية . ولكون النفط مادة أولية الأكثر تبادلاً في العالم ، فالبلدان التي يمكنها أن تؤثر على تنوع أسعـاره ، تحتفظ بنفوذ هام في الأسواق العالمية . والسعودية هي الدولة الوحيدة المنتجة للنفط التي تمتلك هذه السلطة العجيبة للتعديل في عروضه والتحرك أيضاً للتأثير في توازن السـوق ، و هي بالطبع لايمكنها أن تخرج عما تمليه عليها واشنطن بالدرجة الأولى ، والعواصم الغربية الأخرى . ويقف إلى جانب السعودية ويدعمها في مواقفها مشيخات النفط الأخرى ، وتتعارض هذه المواقف على الدوام مع مواقف الدول المتشددة . وعلى رأسها الجزائر والعـراق وليبيـا ، وهكذا تشكـل السعودية مع مشيخـات النفط الأخرى ، الضمانة ضـد استشـاطة أسعار النفط ومايرافقها من تأثيرات على اقتصـاد الدول الغربية ، عندئذ يصبح الرهان ، ليس فقط أمن مضيق هرمز ، بل الاستقرار السياسي في مشيخات الخليج . وإبعاد المتطرفين عن ساحتها ، ولو تطلب الأمر التدخل العسكري المكشوف ، تحت أية ذريعة . وإلا فإن عدم الاستقرار في السعودية مثلاً سيكون له انعكاسات خطيرة ، ليس فقط على التزود بالطاقة في العالم بل أيضاً على اقتصاد الدول الصناعية ، وبالطبع هناك طاقات بديلة عن النفط ، لكن لايمكنها أن تصبح كذلك بين يوم وآخر ، يضاف إلى ذلك فالنفط سهل الإنتاج جداً وكذلك نقله واستخدامه في حين أن المصادر الأخرى البديلة تمثل جميع أنواع

الصعوبات لاستغلالها ، خاصة المخاطر التي يمكن أن تنتج من استخدام الذرة .

وهناك أيضاً أمام النفط أن يواجه العبور من باب المندب ، وهو حل ممكن من أجل تفادي الوقوع في أزمة عند حدوث حصار من طرف ما ، على مضيق هرمز وبالتالي التخفيف من حدوث انقطاع مفاجيء على تدفق النفط على البلدان الصناعية ، وباب المندب أضيق بمرتين من مضيق هرمز ، ويتحكم بمرور (٧- ١٠) مليون برميل من النفط الخام أو المكرر يومياً أي أكثر بمرتين عما كان عليه الحال في ثمانينات (١٩٨٠)[٦] .

ففي مجال النقل البحري فقد صرف البحر الأحمر حوالي (٦٠٠٠٠٠) برميل من النفط الخام في اليوم الواحد عام (١٩٨٨) من مصادر مختلفة « ايران » الامارات المتحدة ، الكويت ، قطر ، عمان » يضاف إليها الكميات المنقولة بواسطة أنابيب النفط من السعودية « خطوط النفط » والعراقية ، حيث تصل طاقتها إلى (٤,٦) مليون برميل/ يوم ، ويتم البحث عن إجراء تعديل عميق على مرور النفط ، بحيث يسمح في تنوع حقيقي على طرق تصديره ، فإن بلداً كالعراق ، كان قبل أمد قصير ، تحت رحمة الحصار في مضيق هرمز ثم وبالتدريج ، أصبح يصدر القسم الأعظم من نفطه الخام ، دون المرور بمياه الخليج والبلدان الرئيسان اللذان يؤديان خدمة في نقل النفط عن طريق الأنانبيب هما ، تركية والسعودية . حيث يسمحان لمنتجي يسمحان لمنتجي الخليج ، بالتصدير باتجاه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مع تجنب المياه الخاضعة للتشويشات في الخليج العربي — الفارسي[٧] .

لكن ، لقد أثر الهبوط في أسعار الصادرات النفطية على اقتصاديات المشيخات النفطية ، مما أضطرها إلى اجراء تعديلات على ميزانياتها نتيجة انخفاض العائدات ، ومن المعلوم ، أن مشيخات النفط تعتمد بالدرجة الأولى على النفط في اقتصادها ، وأن هبوط أسعاره سيؤثر سلباً على استقرار تلك المشيخات الهشة ، فقد انخفضت مداخيل السعودية على سبيل المثال من (١٩٩) مليار دولار عام (١٩٨١) إلى حوالي (٢٢) مليار دولار في عام (١٩٨٦) وعام (١٩٨٧) وبهذا عرفت السعودية عجزاً في ميزانياتها ، وصل إلى (٢٠) مليار دولار كل عام منذ عام (١٩٨٢) . كما جرى خفض قيمة الريال بالنسبة للدولار عام (١٩٨٦) وتحاول السعودية ضبط ميزانيتها ، وتحديد الانفاقات العامة وزيادة الضرائب .

مع ذلك يستمر السعوديون في استثمار مايدخروه في الدول الغربية وفي الولايات

المتحدة بشكل خاص ، وتبقى مشيخات النفط مصدراً هاماً للاستثمارات بالنسبة للدول الغربية ، وفي الوقت نفسه سوقاً هاماً للصادرات الغربية ، حتى أنها لم تتأثر نتيجة خفض المدخولات النفطية وتعتبر السعودية الدولة السادسة ، والأكثر أهمية كمستورد للسلع الأمريكية ، إذ تغطي الصادرات الأمريكية حوالي ٣٠ ٪ من السوق السعودي . أما مشيخات النفط الأخرى ، فهي تمثل حوالي ٦٠ ٪ من الصادرات الأمريكية ، نحو البلدان العربية في الشرق الأوسط وشمالي إفريقية .

أما بالنسبة للصادرات النفطية من السعودية للولايات المتحدة فهي لاتكاد تصل إلى ١٠ ٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط .

بيد أن النفط السعودي ، يؤدي خدمة كبيرة كركيزة لقدرة الشركات النفطية الكبرى الأمريكية ، مثل أرامكو ARAMCO ، حتى ولو كانت هذه الشركةمؤممة إذ يحتفظ « الرواد » الأمريكيون بنفوذ كبير على هذه المنظمة التي تلعب دوراً هاماً كمنظم للسوق العالمي في مجال النفط . وهذا الأمر يتجاوب مع الأهداف الرئيسة لدبلوماسية النفط الأمريكية .

كذلك الأمر بالنسبة لمشيخات النفط الخليجية ، إذ تسير بركاب السياسة الغربية وفي كل ما يخدم مصالحها الاقتصادية ودون أن تتسبب في أي ازعاج لها . إذ أن عدم الاستقرار في المنطقة ، سيؤدي إلى نتائج خطيرة على الاقتصاد الغربي لهذا فقد جرى عقد عدة اتفاقيات ، منها السرية وغير السرية ، بهدف خلق الاستقرار ، واستخدام الوسائل المتاحة ، ومنها العسكرية ، لضمان ذلك . لهذا فللولايات المتحدة مصلحة جوهرية للمحافظة على روابط متميزة مع مشيخات النفط ، وبالطبع لخدمة مصالح الولايات المتحدة والمعني بعدم الاستقرار هو كل أمر لا يخدم هذه المصالح (٨) .

أما في مجال المعادن الخام . فكثيراً مايذكر مدى اعتماد العالم الغربي ، خاصة الولايات المتحدة ، حيال المعادن الخام الاستراتيجية من بلدان العالم الثالث ، ومن أجل قياس هذا الاعتماد ينبغي تحديد الاتجاهات الحالية للصناعات المعدنية الغربية .

١ ــ في مجال المناجم والصناعات في البلدان الغربية .

يلاحظ قبل كل شيء انخفاضاً في طلب المعادن الخام الأساسية ، كالنحاس والحديد

من واقع انخفاض استخدام هذه المعادن في الإنتاج الصناعي ، حتى يمكن اعتبار أن الطلب على هذه المعادن هو في حالة ركود تقريباً ، منذ أكثر من خمسة عشر عاماً . ويفسر ذلك خصوصاً في الصنات الصناعية ، ذات النطاق الصغير نتيجة التكنولوجيا البديلة . كما انخفضت نسبة كمية المعدن بالمواد المنتجة ، كما أصبح سوق المعادن محل تنافس من قبل المعادن الجديدة مثل المواد اللدنة « البلاستيكية » والمواد التركيبية ، ومواد الفيبر والمواد الخزفية . فعلى سبيل المثال ، تتنافس المواد الفيبرية مع النحاس . فكان استهلاك النحاس . يدخل تقليدياً بنسبة ٥٠ ٪ في صناعة الأسلاك الكهربائية ، أما في التقديرات الحالية ، يقال أن السنوات العشرة القادمة ، ستشهد ، انعكاساً خطيراً للاتجاه في هذا المجال ، لصالح المواد الفيبرية .

والألمنيوم أيضاً ، مهدد بتطوير المواد اللدنة ، خاصة في مجال صناعة التغليف ، ومن هذه المواد التركيبية ، في الصناعات المتقدمة ، مثل الصناعات الجوية ، وأصبح الطلب على مادة الرصاص أقل أيضاً من واقع تطوير الكاربوران (CARBURANT) دون رصاص .

اخيراً في مجال المواد الخزفية ، فقد أعطت نتائج مبشرة بخير عميم . نتيجة البحث عن بدائل من خلائط خاصة ، تقوم على الرصاص والنيكل والاستخدام هام جداً ، مما يشير إلى شهود ثورة حقيقية في تقانة المعادن الجديدة . وذلك من واقع تطوير المركبات من الخزف والبوليمير (POLYMERE) ، ومعادن أخرى تقوم على التقانة الحيوية (BIOTECHNOLOGIE) وطبيعة المواد الصناعية نفسها التي هي في حالة تغير كامل ، فالمعادن التقليدية هي في طريقها إلى الزوال ، ليحل محلها مواد تركيبية جديدة ، وتعتمد استراتيجية المشروعات المعدنية الغربية الكبرى على تنويع مصادرها في التزود بهذه المواد . وبالتالي بهدف اضعاف كارتلات الإنتاج في البلدان النامية ، ففي مجال الكوبالت ، على سبيل المثال ، فقد برز مصدرون جدد مثل استراليا وفنلندا والفلبين ، إلى جانب المصدرين التقليديين ، الزائير وزامبيا ، وهكذا ، فإن الزيادة في مصادر التموين تقدم فائدة مضاعفة فهي من جهة ، تعقد ان لم تمنع تشكيل الكارتلات ، ومن جهة أخرى ضمان أفضل أمن للتزود بالمادة المعنية ، فإذا توقفت دولة ما ، ولسبب ما ، عن التصدير لمادتها الخام النادرة ، تتوفر هناك دولة بديلة أو أكثر قادرة على التعويض عن هذه القطيعة في الصادرات .

٢ ــ في مجال المعادن الخام الاستراتيجية . من المعروف أن كل ركاز ، أو معدن خام مستورد وتحتاجه الصناعات الغربية في سبيل سير عملها تعتبر مادة استراتيجية والجدول التالي المنشور من قبل مكتب المناجم في الولايات المتحدة ويحدد لائحة الاركزة المعتبرة مواد استراتيجية من قبل هذه البلاد .

الأركـزة	المنشـــأ
الأنتيموان ANTIMOINE	بوليفيا ، كندا ، الصين ، المكسيك ، التشيلي
الكروم CHROME	جنوب إفريقية ، زمبابويه ، الفلبين ، يوغسوسلافيا ، روسيا
الكادميوم CADMIUM	كندا ، استراليا ، المكسيك ، كوريا الجنوبية
الكوبالت COBALT	الزائير ، زامبيا ، بلجيكا ، اللوكسمبورغ ، فنلندا
الكولومبيوم COLUMBIUM	البرازيل ، كندا ، تايلاند
المنغنيز MANGANESE	جنوب إفريقية ــ استراليا ، البرازيل ، الغابون ، فرنسة
الزئبق MERCURE	اسبانيا ، اليابان ، ايطاليا ، الجزائر
النيكل NICKLE	كندا ، النرويج ، بستواتا ، استراليا
البلاتين PLATINE	جنوب إفريقية ، روسيا ، المملكة المتحدة
سيلينيوم SELENIUM	كندا ، البرازيل ، تايلاند ، ماليزيا
تنتال TANTALE	اليابان ، الصين ، روسيا ، المملكة المتحدة
تانغاستين TUNGSTENE	كندا ، بوليفيا ، الصين ، تايلاند

يتبين من هذا الجدول ، أن دولتين من دول المحيط الهندي ، هي جنوب إفريقية واستراليا ، ذات أهمية كمصادر للأركزة الاستراتيجية التي تتزود بها الولايات المتحدة الأمريكية ، ويستخلص منها بعض النتائج السياسية . فعلى سبيل المثال ، فإن التغير في السلطة في بريتوريا ، يعني نهاية التزود الاستراتيجي الأمريكي من منشأ هذا البلد ، لكن ، يمكن أن ينظر للأمر بطريقة أخرى كيف يمكن لاقتصاد جنوب إفريقية أن يعيش دون أن يبيع هذه الأركزة الاستراتيجية في حين أن هذا الاقتصاد يقوم على صناعة الاستخراج ، ومثال انغولا الماركسية التي تبيع نفطها للولايات المتحدة ، ويظهر هذا الأمر وبوضوح فضيلة الاعتبارات الاقتصادية على الايديولوجيات .

كذلك الأمر فيما يتعلق بمصلحة الولايات المتحدة في الصومال ، خصوصاً في مجال المصادر الطبيعية لهذا البلد ، فمنذ عام (١٩٥٠) والشركات الأمريكية تقوم بالتنقيب عن النفط بنشاط وكذلك عن الأركزة فشركات سيكلير **SICLAIR** وستاندرد فاكيوم أويل **STANDARD VACUUM OIL** التي تمت مساعدتها فيما بعد من قبل شركة ايلف إيراب **ELF ERAP** ولم تتوقف عن الحفر . وتم الكشف عن حقل نفط هام ، لكنه يقع في مكان سيىء بجوار نقاط التقاء ثلاثة للحدود الصومالية ــ الأثيوبية ــ الكينية كما لم تعرف بشكل جيد النتائج الأخرى ، بسبب الحذر والتكتم الشديد . لشركات النفط كما جرى في عام (١٩٦٧) اكتشاف منجم هام من الأورانيوم ــ التوريانيت ، **URANIUM – THORIANTE** على بعد (١٦٠) كم شمال ــ غربي موغاديشو . ويمثل الركاز خليطاً من الأورانيوم والتوريوم مما يتسوجب معالجة خاصة للفصل بينهما ، ولهذه المعالجة تأثير بأن تزيد من سعر الأوارنيوم . في حين أن المتوفر في كندا على سبيل المثال فهو من النوع النقي ، لذلك فهو أقل كلفة ، كما لدى واشنطن حتماً معلومات أخرى عن مصادر هذا البلد ، حيث لم تتوقف الشركات الأمريكية عن البحث منذ أربعين عاماً .

مع ذلك لنفترض أن قطيعة في التزود يمكن أن تحدث ، فما هي النتائج التي قد تتسبب على أمن الولايات المتحدة ؟ لنعتبر كمثال أن ذلك الأمر حدث بالنسبة للكروم ، إذ تعتمد الولايات المتحدة على ٩٠ ٪ من استهلاكها على موردين أجانب ومزودها الرئيس كان الاتحاد السوفياتي السابق وزمبابويه . وطبقاً للمعلومات الصادرة عن المكتب الأمريكي

للمناجم فإن ٥٧ ٪ من الكروم المستورد يستخدم في صناعة المعادن ، و٢٥ ٪ للكيمياء و ١٨ ٪ في صناعة المعادن المقاومة لدرجات الحرارة العالية . لكن يمكن تخفيض الاستخدام الكثيف للكروم لتعزيز مقاومة المعادن للتآكل في الفولاذ الذي لايصدأ ودون أن يحدث نتائج ضارة .

والخلاصة . يمكن جعل مفهوم « الاعتماد الاستراتيجي » في مجال المعادن ، مفهوماً نسبياً بالنسبة للبدان الغربية تجاه البلدان المنتجة للمعادن الاستراتيجية من بلدان المحيط الهندي مع ملاحظة أنه لايوجد للآن كارتل شبيه بكارتل البلدان المصدرة للنفط ، بالنسبة للبلدان المنتجة للمعادن الخام ، للتمكن من القيام بضغوط مشتركة على الاقتصاد الغربي . لهذا ، يبقى سوق المعادن متأثراً بصورة رئيسة بمستوى الطلب ، وبالتالي النشاط الاقتصادي في البلدان المستهلكة حيث تستخدم الأركزة الاستراتيجية في الغالب الآن بشكل أقل عما كانت عليه في الماضي لأنه قد أصبح لها بدائل من مواد جديدة .

مع ذلك هناك زيادة على الطلب لبعض المعادن قبل البلاتين والبالاديوم ، وبالتالي فإن الدول الغربية ستستمر في استيراد المعادن الاستراتيجية من بلدان المحيط الهندي .

٣ ـ يمثل المحيط الهندي مع مساحته المقدرة بـ « ٧٣٢٤٦٥٠٠ » كم٢ سبع مساحة الكرة الأرضيـة ، وبأنه المحيط الثالث من حيث الحجم ، إذ يأتي بعد المحيط الهادي ، والمحيط الأطلسي ، والعالم لايملك للآن ، سوى معلومات جزئية عن المصادر المعدنية في المحيط الهندي . إذا تظل المركبات الهدروكاربونية المصدر الرئيس في المياه الأقليمية للمنطقة ويليها الطبقات الرسوبية من الذهب أو معادن أخرى (PLACERS) أي التحجرات المعدنية ومن أوكسيد القصدير الطبيعي « معدن من الإيتان » .

ويمكن أن تكون مصادر المحيط الهندي ممثلة كالآتي :

ـ الطبقات الرسوبية PLACERS وهي تراكم حطام منتزع من صخور قارية ، عن طريق الأنهار ومنقولة بواسطة الوديان إلى البحار ، ويستثمر من الطبقات الرسوبية أوكسيد القصدير الطبيعي (CASSITERIES) تجاه شواطىء تايلاند واندنوسيا ويصل إلى حوالي (٢٠٠٠٠) طن من الإيتان ، وهذا يساوي ١٠ ٪ من الإنتاج العالمي . كما يعرف وجود طبقات رسوبية من التيتان (TITANE) على طول الشاطىء الشرقي للهند من سري لانكا ، واستراليا ، لكنها

لاتزال غير مستثمرة .

ــ العقد الصغيرة متعددة المعادن NODULES POLYMETALLIQUES :

فإذا كانت هذه العقد تحتوي على أكثر من (٣٠) ركازاً مختلفاً فإنها مشكلة بوجه خاص من المنغنيز والنيكل والنحاس والكوبالت والحديد والألمنيوم « والعقد الجيدة » الغنية بالأركزة ، تقع بشكل عام في أعماق تصل إلى (٤٥٠٠ــ ٥٥٠٠) م تحت سطح الماء وهذا مايجعل استغلالها مكلفاً جداً ، كما هو الحال بالنسبة لجميع العمليات في المياه البعيدة عن الشاطىء .

ــ أوحال الفلزات METALLIFERES : وتحتوي على بضعة ملايين من أطنان الزنك والفضة والنحاس والكوبالت والذهب ... إلخ وهي متوفرة في البحر الأحمر وسيكون إنتاجها أقل كلفة مما هو عليه الحال في المحيط الهندي . وتحتوي على تنوع كبير من الأركزة والمستثمرة قليلاً ، خاصة تلك التي تقع في المناطق الساحلية والأجزاء قليلة العمق من الأحواض القارية . إذ لايزال الاستثمار المنجمي لأعماق البحار مشاريع صعبة ، حيث أن الاركزة مبعثرة على مساحات واسعة ويجب استخدام تقانات متنوعة كما أن استثمار الصخور الواقعة تحت سطح الماء بالنسبة للرواسب ،غير مستقرة « رمال تحتوي على فلزات ، وعلى عقد من المعادن » وأن المعدات ذات الكفاءة العالية ، ضرورية لمثل هذه الأعمال كذلك للأعمال المنجمية بالنسبة للرواسب المستقرة « فحم ، حديد » وأعمال الحفر والسبر في السوائل « هدروكاربور ، البوتاس ، السلفور » مع ذلك يتعلق الأمر بتقانات ليست متوفرة في متناول معظم بلدان دول المحيط الهندي .

فالسطح المغطى بالعقد الصغيرة في المحيطات الثلاثة بمليون الكم٢ هي :

المحيط الهادي (٣٢) مليون كم٢
المحيط الأطلسي (٨) مليون كم٢
المحيط الهندي (١٥) مليون كم٢

ومصدر هذه المعلومات هو «S.Z.QUASIM» الخاصة بخطة التقانيات لأبحاث المحيط والتطوير في الهند ، مع لجنة العلم والمجتمع . والصادرة بتاريخ (١٩٨٣/٤/٣) صفحة (٤٧٤) .

أما ماتحتويه العقد في المحيطات الثلاث من الركازات بالنسبة المائوية فهي :

المعدن	المحيط الهادي	الهندي	الأطلسي
منغيز	١٢,٥٧	١٥,٢٥	١٥,٤٦
حديد	١١,٧٩	١٣,٣٥	٢٣,٠١
نيكل	٠,٨٤٦	٠,٥٣٤	٠,٣٠٨
كوبالت	٠,٢٩٠	٠,٢٤١	٠,٢٣٤
نحاس	٠,٦٠٧	٠,٢٩٢	٠,١٤١

المصدر : S.Z.QUAZIM العلم اليوم حزيران (١٩٨١) (بومباي) أما تكاليف الاستكشاف ثم الاستثمار للموقع الواحد فيصل إلى (١,٥) مليار دولار ويعتبر هذا مبلغاً كبيراً .

والخلاصة بشأن تحليل الجيو ــ اقتصادي يظهر أن مفهوم مثل هذه الأفكار تبين السهولة أمام الحصول على المواد الاستراتيجية وتعكس أيضاً سياسات التوسع في سبيل تأمين التزود بهذه المواد من قبل العالم الغربي. وكذلك الحال بالنسبة للنفط ، فأسواق نفط الخليج ، تعتبر إحدى الرهانات الهامة ، بالنسبة لاقتصاد الغرب ، وإن تأمين تدفق هذه المادة ، والمحافظة على أسعار معقولة . تبقى محل اهتمامات الاستراتيجيات الغربية ، وكذلك الحال . بقاء البلدان المصدرة للنفط ، أسواقاً هامة لامتصاص المنتجات الغربية .

الفصل التاسع

التصور الاستراتيجي الأمريكي في المحيط الهندي

١ ــ المظاهر العامة : في الفصول السابقة ، تعرضنا لبعض الرهانات الاستراتيجية للمحيط الهندي . والمخططات الأمريكية ، على ألسنة واضعي تلك الخطط من ماكندر إلى سبيكمان وتبيان التعارض التقليدي بين المنطقة المركزية (HEARTLAND) والجزيرة العالمية . وسنركز هذا البحث هنا ، على تحليل الطريقة التي يصمم بها الأمريكيون سير عملها ونشر قواتهم في المحيط الهندي ، للدفاع عما يسمونه مصالحهم الحيوية ، ويبرز انتشار القوات بأسلوبين بارزين : على اليابسة ، ويتعلق الأمر بصراع نفوذ في المنطقة المحددة من أجل السيطرة على هذا القطاع أو ذاك ، بطرق مختلفة وأساليب متعددة ، السرية والعلنية . أما في البحر فيتعلق الأمر بالسيطرة على المحاور البحرية الرئيسة .

ويمكن أن يقسم التدخل العسكري الأمريكي ، ضمن أربع فئات : يبدأ بالدعم لدولة حليفة لواشنطن ضد تهديد ، أو مايشبه التهديد الخارجي ، أما مايمكن أن تسميه هي بالتهديد . أما الثاني فيكون على شكل ضغوط متنوعة على دولة ما والثالث هو التأثير على صراع داخلي من أجل السلطة ودعم العناصر التي تضمن مصالح واشنطن . أخيراً ماتسميه بحماية الحياة والخبرات لبعض الشعوب . وتتطلب هذه الأصناف أو الفئات نماذج مختلفة من العمليات العسكرية أو السرية ، عن طريق وكالة المخابرات المركزية . ويتميز من هذه الأعمال بصورة رئيسة عمليات الدعم وعمليات الإكراه . ففي الحالة الأولى يتعلق الأمر بإعادة الأمن

الداخلي ، حسب متطلبات المصالح الأمريكية ، أما في الطراز الثاني فتعطى الافضلية لاستخدام القوة طبقاً لتدرج مدروس يترافق مع حملات دعائية تستهدف التحضير والاستعداد ، كما حدث مع العراق عام (١٩٩١).

وتوجد بين هذين الحدين . عمليات تأديبية مثل الهجمات الجوية ، أو القصف الجوي والبحري كما حدث لليبيا ، أو الاثنين معاً . ويشكل كل هذا جزءاً من مجموعة دبلوماسية المدفع الأمريكية وتحاول الولايات المتحدة بهذه الأساليب وهذا الطراز من الاكراه لا ، العودة إلى عصر الامبراطوريات خاصة بعد أن أصبحت القوة الأعظم الوحيدة في العالم ، والتي تفرض إرادتها على الهيئات الدولية مثل مجلس الأمن . لكن النتيجة الطبيعية أن هذا التفرد لن يدوم نتيجة تطور الأمم خاصة منها المصممة على مقاومة جميع أشكال الهيمنة والتدخل ولابد للغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً من الاعتراف بحق الشعوب أن تختار سبلها للتقدم ، وعدم الخضوع للهيمنة الغربية . وعدم الاستسلام أمام دبلوماسية المدفع أو الطائرات والصواريخ ... إلخ والعالم يعرف اليوم ويدرك تماماً ماذا تعني كلمات الاستقرار وحقوق الإنسان . و ... و ... بالنسبة للغرب ، إنها تعني فرض مفاهيمه على العالم أجمع . باستخدام تكتيكات متنوعة لكن لاتزال استراتيجية التهديد والوعيد نافذة وعلى الغرب أن يعترف بحتمية التبدلات على النظام العالمي الوليد حديثا . بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق . وأن عصر التدخل الغربي يجب أن يتوقف كما حدث في الماضي بالعمليات واسعة النطاق ، كما فعلت الولايات المتحدة في فيتنام وكوريا . وفي كثير من الاماكن ، وكما فعلت مع العراق ، ولاتزال الولايات المتحدة تحرك أساطيلها في جميع الاتجاهات تحمل معها كل أنواع أسلحة التدمير ، وتقيم سلسلة من القواعد فيما وراء البحار والحصول على التسهيلات البحرية والجوية والبرية في جيمع أنحاء العالم لدعم استراتيجيتهم التدخلية في كل مكان .

ويرجع السبب الثاني الذي تبرر فيه الولايات المتحدة عرض قوتها في أطراف الكرة الأرضية ، لضمان ممرات حرة في البحار لأساطيلها المنتشرة ، أو منع أية معارضة أمام استخدامها البحار لمصالحها . وإلا سريعاً ماتزعم أن طرق المواصلات البحرية معرضة للخطر ، ويجب معاقبة من توجه الاتهام إليه بذلك . وكان البحر الأحمر في الماضي القريب يعرف على أنه مسرح المجابهات البحرية الأمريكية ــ السوفياتية ، على الرغم من أن الأسطول

السوفياتي ظل بعيداً عن المحيط الهندي . لهذا فالولايات المتحدة كانت تعرف أن التهديدات التي تتعرض لها مصالحها في المنطقة ناشئة من عدم رضى بعض البلدان عن الخضوع لسياسة واشنطن ، أو قيام نزاعات بين دول موالية للولايات المتحدة وأخرى معارضة لها . فكانت تخشى مثلاً انهيار البنى الهشة لحكام مشيخات النفط في الخليج العربي ، سواء من الحركات القومية العربية ، أو الحركات الإسلامية ، وقد حاولت مع حلفائها في المنطقة إقامة تحالفات وتعبئة قوات تقف إلى جانبها ، بعضها بالسر ، أو بعضها الآخر بالعلن .

وأخذت الأحداث بالتطور وواجه الولايات المتحدة سؤال كبير في نهاية ثمانينات (١٩٨٠) والمتعلق بشرعية تدخلها في المنطقة في حال تصاعد أزمة إقليمية ما ، وقابلية الثقة بها أيضاً على قدرتها على الانتشار بعيداً عن شواطئها وعلى عدد القوات ، وقدرتها على حماية مشيخات النفط ، وبالتالي خلق استقرار حقيقي يضمن مصالحها . ومن هنا ظهرت الاستراتيجية الأمريكية من خلال البنية العسكرية للتواجد الأمريكي في المحيط الهندي ، واستعدادها باضفاء الشرعية على كل تدخل لها ، وهناك مصدر آخر للتدخل وقابل للاستثمار ويتعلق الأمر بالقانون الدولي العام « أو الاعتيادي » وتعارضه مع القانون التعاقدي « التحالفات » كذلك الأمر عندما قامت الولايات المتحدة بنشر أسطولها في الخليج العربي ـــ الفارسي ، لحراسة ناقلات النفط الكويتية وحماية نقل النفط ، كان ذلك باسم مبدأ حرية البحار في الوقت الذي أصبحت فيه تلك الحرية مهددة ، نتيجة زرع الألغام في الخليج من قبل ايران ، اما عندما يتعلق الأمر بعمليات على نطاق أوسع بكثير ، كما جرى الأمر بالنسبة لما أطلقت عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها ، اسم عاصفة الصحراء لتدمير العراق ، فقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى مصدر ثالث للشرعية : قرارات مجلس الأمن الدولي ، التابع للأمم المتحدة والكل يعلم أن تلك القرارات كانت تعد من قبل الإدارة الأمريكية لوحدها وتعرض على المجلس للتصويت بالإيجاب .

٢ ـــ إعادة تحديد السياسة الأمريكية في الميحط الهندي : كان عام (١٩٧٩) عاماً حاسماً بالنسبة لتخطيط الاستراتيجية الأمريكية في المحيط الهندي ، إذ كان عام الأزمات نتيجة ثورة الخميني والتدخل السوفياتي في أفغانستان والرهائن الأمريكية في طهران وأخيراً وليس آخراً نشوب الحرب الإيرانية ـــ العراقية ، فعلى الرغم من أن أحداث كابول وطهران كانتا من

طبيعتـين مختلفتين تماماً ، إلا أن الأمريكيين قد اكتشفوا فيهما رابطاً من واقع الاضطرابات الداخليـة التي سببتهـا كل منهمـا ، والتصرف الذي استطـاعت بواسطته موسكو القيام به للاقتراب من الخليج .

لقد اعتبرت واشنطن ، أن التدخل السوفياتي في أفغانستان على أنه عودة إلى الحرب الباردة في العلاقات شرق ــ غرب فقد اعتبرت أن تواجد الجيش الأحمر في أفغانستان ، على أنه تهديد مباشر للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ــ الفارسي وكان الأمريكيون حسـاسين جداً ، حيال إمكانية الربط الاستراتيجي بين القواعد السوفياتية في أفغـانستـان والمناطق العسكرية في آسية الوسطى ، مما يسمح للاتحاد السوفياتي بلعب دور الدولة القارية . فقامت واشنطن بعمليات سبر لمقدار الضغط الذي يمكن لموسكو أن تمارسه على الباكستان ، والجذب الذي يمثله البالوشستان الوحدويين المزودين بموانيء قريبة من الخليج العربي ــ الفـارسي وهكذا كان رد فعـل الاسـتراتيجتين الأمريكتين حسب فرضية محور الاستراتيجية السوفياتية التي تسعى لإعادة ربط آسيا الوسطى بالبحار الدافئة . عبر أفغانستان والبالوشسشان .

لقـد اتخذت واشنطن قرارها في عام (١٩٧٩) القـاضي بتعزيز تواجدها البحري في المحيط الهندي ، وبصورة خاصـة في محيط الخليج العربي الفارسي[١] . لقد كان ذلك القرار بحجة التهديد الناتج عن التسـلل السوفياتي إلى جنوبي ــ غربي آسية ، وقررت الإدارة الأمريكية زيادة تواجدها والعمل عبر حلفائها وزبائنها للقضاء على كل مايهدد مصالحها .

فقام الرئيس الأمريكي كارتر ، بعرضـه للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الخليج ، شهر كانون الثاني عام (١٩٨٠) بهذه العبارات « كل محاولة من قبل قوة خارجية تهدف لكسب السيطرة على منطقة الخليج العربي ــ الفارسي ستعتبر مساً بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وسيصد هذا المساس باستخدام جميع الوسائل الضرورية ، بما في ذلك القوة العسكرية[٢] .

لقد بينت عقيدة كارتر بجلاء تصميم حكومة واشنطن ، ضمان الدفاع عن مصالحها باستخدام قواتها الخاصة عندما يقتضي الأمر ذلك ، وشكلت على الأثر قوات التدخل السريع لتنفيذ مثل تلك المهمات وهكذا ، تكون الولايات المتحدة قد قررت استعدادها لنشر قواتها

العسكرية في مناطق قصية ، حيث تقتضي مصالحها الاستراتيجية ، ناسية الهزيمة التي لحقت بها في فيتنام .

وهكذا تنطلق السياسة الأمريكية في تنفيذ استراتيجية جديدة تعتمد على استخدام القوة العسكرية ، وأصبحت بذلك أمام منعطف حاسم في سياستها العدوانية ضد الشعوب . وصرح وزير الدفاع الأمريكي في عهد كارتر المدعو ، هارولد براون : « أنه يتوجب على الولايات المتحدة اتخاذ ترتيبات للمحافظة على التفوق الأمريكي في العالم ، ويجب ترجمة هذه النوايا إلى قرارات ملموسة[٣] » . وتم اتخاذ الترتيبات سواء بتشكيل قوات الانتشار السريع ، أم في مجال ضمان تواجد دائم للبحرية الأمريكية في المحيط الهندي ، واشتمل العمل الأخير ، على مصراعين ، فمن جهة ، نشر قوات أمريكية في المنطقة وتنظيم بنية عملياتية ، تؤدي ذلك الغرض ، ثم جرى بذل جهود دبلوماسية استهدفت الحصول على امتيازات تسمح بالتسهيلات البحرية الضرورية والجوية من قبل الدول التي تسميها الولايات المتحدة صديقة لها من جهة أخرى .

وكان من رأي عدد من المحللين الامريكيين أن البحرية وحدها يمكنها أن تضمن للولايات المتحدة الوسيلة لانتشار قوات كافية بالقرب من مناطق الأزمات وكذلك الطريقة للتدخل السريع طبقاً للظروف ويتطلب هذا الانتشار ، مجموعة من العناصر قادرة على السيطرة على البحار وقواعد للتسهيلات البحرية ، وغطاءاً جوياً لحماية هذه القوات .

٣ ـ المصالح الاقليمية للولايات المتحدة : يمكن اعتبار أن المصالح أو الأهداف السياسية للولايات المتحدة في الميحط الهندي ، تنطلق من محورين رئيسين ، كبح أو احتواء نفوذ أية قوة في المنطقة ، والمحافظة على الأوضاع الراهنة في العلاقات بين الدول المحلية في منطقة المحيط الهندي ، وتعتبر الولايات المتحدة ، أن النفوذ الغربي ، كان على الدوام مسيطراً في المحيط الهندي وباعتبار واشنطن قد اعتبرت نفسها وريثة لهذا الغرب ، فعليها المحافظة على النفوذ ومنع أية قوة أخرى منافستها في ذلك ، وتعني المحافظة على الوضع الراهن بالنسبة للسياسة الأمريكية ، منع أية تبدلات داخلية ، ذات طبيعة تؤثر على التوازن بين الدول الإقليمية وهكذا فالسياسية الواقعية في نظر واشنطن يجب أن تتغلب على جميع الاعتبارات الأخرى ومن هنا يأتي دعم واشنطن لأنظمة الحكم العشائرية والأنظمة العتيقة وهي الحقيقة الوحيدة التي

تشكل الضابط المقيد للسياسة الأمريكية في المنطقة ، فكانت على سبيل المثال ، إيران في عهد الشاه ومشيخات النفط في الخليج العربي ، الصومال ، الباكستان ، الفلبين .. والسلسلة طويلة ، هي الضـوابط لتلك العلاقة . والمثال الإيراني يكشف زيف السياسـة الأمريكية ، فالزعماء الأمريكيون كانوا يدعمون نظام الشاه الاستبدادي بكل مخازيه ، ولم يذكروا شيئاً عن حقوق الانسان مثلاً . والمثال الآخر ماتقوم به الصهيونية في فلسطين المحتلة ، وهو الحليف الاستراتيجي الذي يتبارى زعماء الولايات المتحدة في دعمه في جميع المجالات والمحافل .

وكثيراً ماتقدم الولايات المتحدة دعما لا محدوداً لأنظمة تسير بركابها ، فعلى سبيل المثال ، تقدم الدعم والسلاح لحكومة أنقرة لقتل الأكراد في تركية ، الذين يتجاوز عددهم الـ (١٢) مليون نسمة ، في حين تقدم لهم في شمالي العراق كل الدعم ، وغطاء جوياً ، و .... وتهدد وتتوعد إن أصابهم مكروه .. وعددهم لايتجاوز الثلاثة ملايين ومنحتهم بغداد حكماً ذاتياً هكذا هي السياسة الأمريكية(٤) .

وهكذا يبقى هامش المناورة للولايات المتحدة في المحيط الهندي محكوم بأمرين ، قابلين للتعارض بشكل جذري : فمن جهة ، يتوجب على الولايات المتحدة التمكن من دعم حلفائها الإقليميين بفعالية كما يجب عليها أن تحذر جداً في دعمها لتجنب اضرام الرأي العام المحلي ، السريع التأثر بشكل عام نتيجة النفوذ الأمريكي على زعمائهم ، من جهة أخرى . وهذا واقع فعلاً بتأثير الحركات الإسلامية ، والحركات القومية ، التي ترى في الولايات المتحدة ، عدواً لدوداً لتطـلعـاتها القوميـة ، ولمواقفها المؤيدة والداعمة للكيان الصهيوني في فلسطين وإقامة التحالف الاستراتيجي معه ، ووقوفه إلى جانبه في كل المحافل الدولية . وتشجيعه على العدوان على البلدان العربية ، المحيطة بفلسطين جميعها دون استثناء . لهذا كثيراً مايتوجب على بعض حكام المنطقة ، اتخاذ جانب الحذر في علاقاتهم العلنية مع واشنطن . الا ان هذا الأمر لم يطبق ، عندما أمرت واشنطن فأعدت عدتها وحشدت جيوشها مع حلفائها لتدمير العراق . فالسعودية فتحت كل شبر من أراضيها لجحافل واشنطن ولندن ... إلخ منها البحرية والجوية والبرية . كذلك فعلت مشيخات النفط الأخرى وحلفاء عرب آخرون . مع ذلك فالوجود العسكري الأجنبي وعلى الأخص الأمريكي يزيد من خطر عدم الاستقرار الداخلي في أي بلد من العالم العربي والإسلامي .

من واقع أن الولايات المتحدة قد وضعت استراتيجيتها القائمة على التدخل السريع في حين يزيد ذلك من تدخلها في الشؤون الداخلية لهذا البلد أم ذاك ، خاصة وأن ذلك يتطلب من الولايات المتحدة إقامة قواعد لها ، مع إجراء مناورات لتعويد قواتها على طقس تلك البلاد . كما يحدث ذلك في مصر ، وجعل قوات ذلك البلد ، رديفة لقواتها ، عند الاقتضاء ، كما حدث أيضاً مع مصر في حرب الخليج .ويتم كل ذلك تحت اسم التسهيلات البحرية أو الجوية . أو كلاهما ، مع وجود عدد محدود من العسكريين الأمريكيين يزداد هذا العدد ، بلا حدود ، عند نشوب الأزمات ، وباختصار يجب أن تكون هذه الاعتبارات العامة منسجمة مع عناصر النظام الجيو ـــ استراتيجي الخاص بها ، وبشكل تكون فيه السياسة الإقليمية للولايات المتحدة كجزء من ذلك النظام[٥] .

لهذا ، قامت الولايات المتحدة بتحليل التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها مصالحها ، في المنطقة ، وتعيين مصادر هذه التهديدات . فوجدت أن الأزمات والحروب بين الدول الإقليمية قد ينعكس سلباً على استراتيجيتها يضاف إلى ذلك الحركات الثورية ، سواء منها القومية أو الدينية ، والبلدان المهددة الأكثر تأثراً بمثل تلك الأحداث هي مشيخات النفط ، الهدف الرئيس للاستراتيجية الأمريكية . وكذلك الدول الإفريقية الواقعة في الطرف الشرقي منها ، خاصة مايطلق عليه اسم « قوس الأزمات » حسب وصف زبيغنيو برزنسكي ، والممتد من شرقي إفريقية إلى جنوب ـــ آسية ، مروراً بالخليج العربي ـــ الفارسي .

وقد ركزت الولايات المتحدة منذ هجرها قواعدها في الفلبين وخارج شبكة المهابط والتسهيلات التي كانت قد أنشأتها في المحيط الهندي ، على تقديراتها للاحتمالات المختلفة المستقبلية ، على قواعدها في دييغوغارسيا DIEGO GARCIA ، فالأميرال أرليه بورك ARLEIGH BURKE ، الاستراتيجي الكبير ، بالنسبة للبحرية الأمريكية ، قد طور فكرة القواعد الجزيرية هذه وحولها إلى مبدأ القواعد الكبرى في المحيط الهندي . يضاف إلى ذلك ، أن وجود الأسطول السابع للولايات المتحدة والاسكادرا ESKADRA اللذان يمخران عباب المحيط الهندي بشكل دائم ، قد قللا من مخاطر محاولات إثارة عدم الاستقرار في المنطقة .

٤ ـــ الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة : تتضمن إحدى الوسائل المستخدمة من قبل واشنطن على الأغلب لتعزيز علاقاتها مع الدول المختلفة في المنطقة ، التجهيز الهام

بالأسلحة الأمريكية ، ويترافق ذلك أحياناً بإقامة المنشآت العسكرية وبرامج التدريب والتأهيل . ولها في ذلك مكاسب مضاعفة : فهي تشكل بعملها هذا روابط متميزة مع الدول المستفيدة ، وبالتالي إقامة علاقات مباشرة مع دعائم الحكم ، كما تقوم بربط نظام ذلك البلد بها والاعتماد عليها في مجال التسليح ، ومستلزماته . وهي لاتقدم عادة منحة أومنة بدون ثمن فلدى الولايات المتحدة ، كل شيء بثمن ، ومن هنا تنشأ العلاقة الحميمة مع الحكام ، سراً أم علناً .

وهكذا ، يتنوع طراز العلاقة المنسوج بين الولايات المتحدة والدولة التي تطلق عليها اسم الدولة الصديقة ، طبقاً للأنظمة السياسية القائمة في الدول الصديقة . ففي حالة مشيخات النفط في الخليج العربي ، إذ يتعلق الأمر بشكل من الاتفاق أو التفاهم مع الحكام لمواجهة ماتسميه بالأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية ومشايخ النفط . وتسهر الولايات المتحدة على تجنب كل وجود ظاهر أو مشكوف لها ، على الرغم من وجود العديد من الاتفاقات السرية ، خاصة مع السعودية ، التي تحتوي على أهم القواعد الأمريكية في الظهران أما الكويت ، فقد عقدت عدة اتفاقات ، وعلى المكشوف ، مع معظم الدول الغربية .

وإذا كانت المعدات العسكرية في معظمها من أصول أمريكية ، فإن الأشخاص المكلفين بصيانتها والمحافظة عليها ، والتدريب على استخدامها ، هم من تابعية الجيوش الأمريكية ، باسم خبراء . يضاف إلى ذلك ، فالقواعد الجوية في السعودية ، خصوصاً في الظهران ، وفي منطقة البحر الأحمر (الطائف ، خميس ، شايت ، جدة ... إلخ) هي أيضاً تكلف بأعمال الصيانة وتقديم التسهيلات للطائرات الأمريكية من طراز (F – 15) و(F – 5) وغيرها ، ويجري الدفاع عن هذه القواعد باستخدام شبكة رادارات ، هي الأحدث في الشرق الأوسط ، باستثناء مالدى الكيان الصهيوني في فلسطين . وينطبق الحال أيضاً على القواعد البحرية في السعودية ، فهي ، في الوقت نفسه ، مجهزة لدعم عمليات قوات الانتشار السريع ، بفعالية ، في الخليج ، خاصة ، لتنبيه الدول المتطرفة في الخليج وردعها ، والمعادية لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة . وهكذا ، يجري كل شيء على خير مايرام ، دون أن تكون مرتبطة بشكل علني وصريح بتحالفات عسكرية . وينطبق ذلك على جميع مشيخات النفط الأخرى تقريباً . لكن العربية السعودية معدة في جميع قواعدها لتقديم خدمات للجيوش

الغربيـة كحلقة ربط (RELAIS) للعمليات العسكرية في المنطقة ، وستبقى حرب الخليج الثانية ، على الدوام ، المثل الأوضح لتلك العلاقة .

أما في البحرين ، فالولايات المتحدة تمتـلك ، ومنذ عام (١٩٤٩) تسهيـلات لرسو السفن البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط (MIDEASTFOR) وهي قوات قليلة الأهمية نسبياً . وأعادت سلطات البحرين المفاوضات وجرى اتفاق جديد في عام (١٩٧٧) م .

وفي سلطنة عمان ، فهناك على الدوام ، فالموقف مكشوف تماماً للتقارب مع الغرب ، وأكثر من مشيخات النفط الأخرى في منطقة الخليج العربي ، بحجة التهديدات الواقعة على منطقة ظفار ، وعدم الاستقرار فيها ، ثم تم عقد اتفاق عماني ــ أمريكي بتاريخ ٤/ حزيران عام ١٩٨٠/ يمكن للأسطول السابع بفضله أن يسمح له بإنزال مراسيه في ميناء قصيرة . وقد جرى تحديث ذلك المينـاء من قبـل الولايات المتحدة ، ليكون قادراً على تقديم خدمات الإمداد والدعم . يضـاف إلى ذلك ، يسمح للقوات الجوية الأمريكية ، استخدام مختلف القواعد الجوية في البلاد : مثل قاعدة السبب بالغرب من مسقط ، والتامرة بالقرب من حدود اليمن ، والقصيب في شبه جزيرة مسندم عند مدخل مضيق هرمز . ويمكن ملاحظة أن عمان مندمجة أيضاً في شبكة الدعم الإقليمي لقوات التدخل السريع .وتجري مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والعمانية في مناسبات عديدة ، منذ ثمانينات (١٩٨٠)م .

وتشكـل التدريبـات العسكرية الأمريكية في الخليج العربي ـــ الفارسي ، كوسيلة ، بالنسبة للولايات المتحدة للتعبير بوضوح عن إرادتها بأن لها مصالح في المنطقة ، يجب المحافظة عليها ، مهما كلف الثمن ، مع تجنب الاعتماد كثيراً على حلفائها لهشاشية أوضاعهم الداخلية وفي الوقت نفسه ، تعني هذه المناورات ردع خصوم الولايات المتحدة ، كذلك ، فهي إعلان بدعم حكام تلك المنطقة ، أمام أي تهديد خارجي . ويدخل التدخل الأمريكي في تحرير الكويت ، وتدمير العراق ، كإعطـاء درس للأصـدقاء والمعـادين ، عن نيـة واشنطن بحماية مصالحها ، مهما بلغ الثمن .

أما الصومال ، فقد دخلت أيضاً ضمن ذلك النفوذ الأمريكي بواسطة امتياز العبور والتسـهيـلات المينـائيـة ، وكذلك القوات المحمولة جواً ، وقوات الانزال البحري . وبقيت المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة للصومال ، سرية جداً ، حتى لدرجة أكثر مما عليه

الحال مع مشيخات النفط . وقد توجب ذلك جزئياً ، بسبب المشاكل الحدودية للصومال مع جيرانها ، ولرغبة واشنطن أن لاتتهم مباشرة بأنها متورطة إلى جانب الصومال .

٥ ــ تشكيل قوات التدخل السريع :

آ ــ أصل استراتيجية التدخل المباشر : ترجع فكرة القوة الضاربة الأمريكية القادرة على التدخل السريع ، إلى عهد الرئيس كندي ، واستراتيجيته المعروفة باسم « الرد المرن » ، وشكل كندي ووزير دفاعه روبرت مكنامارا ، تنظيماً عسكرياً أطلقا عليه اسم « القيادة الضاربة (STRIKE COMMAND) ، وهو مكون من وحدات عسكرية تعسكر في قواعد خاصة بها في الولايات المتحدة ومعدة للانتقال مباشرة من قواعدها ، للإنتشار بسرعة فيما وراء البحار ، في المنطقة التي تكون فيها مصالح الولايات المتحدة مهددة . وتألفت القيادة الضاربة من جيش ، تعداده (١٠٠٠٠٠) عسكري ، من القيادة الجوية التكتيكية ووضع تحت تصرف قوات التدخل السريع هذه ، وحدات دعم لوجستي « وحدات انتشار لوجستي سريع FAST DEPLOYMENT – F.D.L LOGISTICS » ، مجهزة بسفن وطائرات النقل من طراز (C5) وأعيد النظر من جديد لإعادة النشاط إلى القوة العسكرية الخاصة بالتدخل السريع ، على أثر الحظر النفطي المؤقت عام (١٩٧٣)م ، وأشار مايلوس ايغنوتيوس MILES IGNOTIUS ، أن الرد الوحيد القابل للثقة أمام حظر نفطي يصدر عن منظمة الدول المصدرة للنفط ، هو انتشار قوات أمريكية في منابع النفط . وكان ايغنوتيوس هذا ، يعتقد أن الولايات المتحدة ستصبح بحاجة إلى الفرقة (٨٢) المحمولة جواً ، فرقتين من الفيلق التابع للقوات البحرية ، وفرقة أخرى من مشاة البحرية أي ما مجموعه (٤٠٠٠٠) رجل من السيطرة على المنشآت النفطية في شبه الجزيرة العربية . إذ يتوجب على المشاة في هذا التشكيل ، التدخل ، حسب هذه الخطة ، على أن يجري دعمهم من قبل أربع حاملات طائرات وعشرة غواصات نووية ، وحوالي عشرين فرقاطة ومدمرة .

إلا أنه تبين ، وبسرعة ، أن مثل تلك الخطة للتدخل ستصطدم بالمشاكل اللوجستية الصعبة على الحلول . فآبار النفط منتشرة على مناطق واسعة جداً ، وأن السيطرة عليها سيحتاج إلى عدة فرق ، وإلى جسر جوي ، ذو قدرات هامة . يضاف إلى ذلك ، سيكون من الممكن تدمير كافة أنظمة انتاج النفط « الآبار ، الأنابيب ، المصافي ، محطات الضخ

والتحميـل ... إلخ » ، حتى قبـل وصـول قوات التدخل الأمريكية ، والقضـاء على خطط التدخل أيضاً في المنطقة .

أخيراً ، فسيتوجب إعادة تنظيم الإنتاج فيها والمحافظة عليها ، مع الافتراض ، لو أن الولايات المتحدة قد توصلت إلى السيطرة على آبار النفط ، ويحلل السيد كلار KLARE تكاليف مثل تلك العملية بهذه العبارات : « حماية (٧٠٠) بئر نفط ، و(٧٠٠٠) ميل من الأنابيب ضـد أعمال التخريب ، سيتطلب قوة احتلال دائم ، من عدة فرق ، ربما يصـل عددها إلى (٢٠٠٠٠٠) عسكري ، أو أكثر بمايتوجب على هؤلاء أن يتمونوا انطلاقاً من قواعد تقع على بعد آلاف الكيـلو مترات ... وناقلات نفط ، تمخر عباب البحر ، باتجاه موانىء بعيدة آلاف الكيلو مترات ، يجب أن تكون مرافقة ، وتعبر حقول ألغام محتملة ، في مضيق هرمز ، وفي بحر العرب . وسيتوجب أيضاً حماية دائمة ضد الهجمات التخريبية على طول المسافة . كل ذلك يتطلب جهداً ، مقارن بالمال والرجال ، بما كلفته حرب فيتنام[٦] .

ب ــ في عهد كارتر ، وعهد ريغان : وبرزت فكرة التدخل السريع من جديد ، في فترة رئاسة كارتر . وتقدمت في مجال التنفيذ قليلاً في عام (١٩٧٩) م . واستمرت إدارة كارتر بالانضواء تحت عقيدة نيكسون التي عززت باسمها الولايات المتحدة القوة العسكرية لشاه إيران الذي كان مكلفاً بالسهر على المصالح الغربية في الخليج العربي . أما البنتاغون « وزارة الدفاع الأمريكية » ، فكان متردداً بشأن إقامة قوات تدخل سريع ، لأنها ستجبره على خفض جزء من الميزانية المخصصـة للدفاع عن أوربة الغربية ، في ذلك الوقت . ومن وجهة النظر العسكرية ، فإن ذلك سيترجم بتعزيز قوات السطح البحرية والفيالق البحرية . وكذلك الحال بالنسبة للقوات الأخرى المخصصة للتدخل فيما وراء البحار . والحالة هذه ، فالبنتاغون لم يكن يواجه سوى مسرح تدخل وحيد ، ذلك المتوقع ، حسب التزاماته في نطاق حلف الأطلسي .

لقد أرغم تعزيز الشـاه ، واشنطن ، أن تعيد الاعتبـار لموقعها : إذ أخذ يطرح من جديد ، وبشكل هام ، السؤال حول قوة التدخل فيما وراء البحار . لهذا أعلن الرئيس كارتر ، في رسـالته المشهورة ، حول حالة الاتحاد ، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ ، أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة العسكرية من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية . وهكذا ، أصبحت قوات التدخل السريع ، إذا صح القول ، التعبير العسكري لعقيدية كارتر ، وكان

رؤساء أركان القوات المسلحة الأمريكية قد وضعوا خلال صيف عام ١٩٧٩ شريط الوحدات التي ستتشكل منها قوات الانتشار السريع . واتفقوا على أن يكون قلب هذه القوات ، الفيلق الثامن عشر ، المحمول جواً والمشكل من الفرق (١٠١) و (٨٢) ، المحمولتان جواً ، مع قوات مساندة ، مشكلة من فرق أخرى ، إذا اقتضى الامر ، وكان من المفروض أصلاً أن تصل قوات التدخل السريع إلى (٦٠٠٠٠) رجل ، كوحدات مثالية ، بالإضافة إلى (٥٠٠٠٠) رجل للخدمات اللوجستية ، أي ماجموعه (١١٠٠٠٠) رجل . وقيل أن قوات التدخل هذه ، يجب أن تؤدي عملياتها ، حصراً ، في الخليج العربي ، وتعبر في الوقت نفسه على تصميم الولايات المتحدة على المحافظة على مصالحها ، مهما كان الثمن .

ووقعت واشنطن ، في نهاية ثمانينات (١٩٨٠) ، اتفاقيات مع كينيا والصومال وعمان ، لتحضير منافذ مرور وتسهيلات متنوعة جوية وبحرية مع هذه البلدان ، للقوات الأمريكية . أخيراً ، أمر وزير دفاع البيت الأبيض ، هارولد براون ، بتشكيل قوات الانتشار السريع للمهمات المشتركة ، بتاريخ ١٨ شباط ١٩٨٠ . وتشكلت تحت قيادة منفصلة ، بشهر كانون الثاني عام ١٩٨٣ ، تحت اسم القيادة المركزية للولايات المتحدة U.S. CENTRAL COMMAND ، مع قيادتها العامة ، في القاعدة الجوية ماك ديل MAC DILL في تامبا TAMPA في فلوريدا . وتم ذلك بدفع من إدارة ريغان ، من أجل تعزيز قابلية الثقة باستراتيجية الردع الأمريكية في الخليج العربي ــ الفارسي .

ج ــ تشكيل القيادة المركزية للولايات المتحدة U.S. CENTRAL COMMAND

تشكلت القيادة العسكرية الإقليمية الأولى ، منذ ثمانينات ١٩٨٠ . وكلفت القيادة المركزية للولايات المتحدة USCENTCOM[٧] ، بالسهر على المصالح الأمريكية في منطقة جنوب ــ غربي آسية « أي منطقة الخليج » . وتعيين المنطقة الجغرافية المحددة بدقة للقيادة المركزية هي التالية :

ــ على الجبهة الشمالية : أفغانستان ، إيران ، الباكستان .

ــ من بين الدول العربية : البحرين ، العراق ، الأردن ، الكويت ، اليمن ، عمان ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة .

ــ في إفريقية : جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ، كينيا ، الصومال ، السودان .

وتشكلت قوات الانتشار السريع (R.D.F) من :

ــ الجيش البري : فرقة محمولة جواً ، فرقة تنقل جواً AEROMOBILE ، فرقة مشاة آلية ، فرقة مشاة خفيفة ، لواء مشاة متحرك محمول جواً .

ــ القوات الجوية : (٧) أجنحة من المطاردات التكتيكية ، سربين من قاذفات القنابل الاستراتيجية .

ــ البحرية : ثلاثة مجموعات ، مجموعة سفن سطح ، خمسة أسراب جوية .

ويصل عدد الرجال الذين يشكلون جزءاً من قوات الانتشار السريع إلى : « ٣٠٠٠٠٠ » رجل . مع ذلك ، فعدد القوات يمكن أن يتعزز من القيادات الأمريكية من قوات حلف شمالي الأطلسي ، ومن كوريا الجنوبية ، أما القوات التابعة بنوع خاص للقيادة المركزية ، فهي التالية :

ــ الفرقة (٨٣) المحمولة جواً .

ــ الفرقة (١٠١) الهجومية من الجو .

ــ خمسة أجنحة قتالية تكتيكية .

ــ اللواء السابع برمائي ، التابع للبحرية ، مع جناح جوي من القوات البحرية البرمائية .

ــ وحدة بحرية ، برمائية مشكلة من (١٨٠٠) شخص ، وهي منتشرة في المحيط الهندي ، على نحو منتظم .

وتبقى المشكلة الرئيسة ، التي يمكن أن تعترض القيادة المركزية ، هي ارسال القوات إلى مسرح العمليات في الخليج العربي ، والمعدات الضروية ، بانتظار وصول التعزيزات من الولايات المتحدة أو أوربة ، أو منهما معاً . ولهذه الغاية ، فقد أعدت رئاسة الأركان الأمريكية ، نظام نقل جوي وبحري يسمح بمواكبة الرجال والمعدات ، حتى المكان المطلوب ، بسرعة ، ودون الدخول في التفاصيل التقنية للطائرات والسفن ، المشكلة لهذه القوات اللوجستية بالقرب من مسرح العمليات . لكن مايجب ملاحظته ، هو أن أحد أهدافها ، هي جعل قابلية الثقة مؤكدة بإمكانية التدخل الأمريكي في الخليج .

وهناك ثلاثة نماذج تدعو تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الخليج وهي :

١ ــ تدخل قوة قارية .

٢ ــ نزاع بين دولتين من دول المنطقة .

٣ ــ حالة حرب أهلية في دولة من دول الخليج العربي ــ الفارسي ، خاصة يمكن أن يتسبب أي طرف بالحاق الضرر بالمصالح الأمريكية . في الوقت نفسه ، تسهر الولايات المتحدة على تعزيز القدرات العسكرية للدول التي تطلق عليها اسم (الدول الصديقة) خاصة تلك المهددة من الحركات الاسلامية أو القومية المتطرفة ، التي يمكن أن تقاوم المصالح الأمريكية . أما بشأن التحليل الاستراتيجي الخاص بتوريد الاسلحة من قبل الولايات المتحدة ، فتبقى مصر والعربية السعودية ، على رأس دول المنطقة باستثناء الكيان الصهيوني في فلسطين ، المستفيدة من الأسحلة ، كون قواتها المسلحة رديفة للقوات الأمريكية ، كما ظهر ذلك في حرب الخليج الثانية على نحو بارز ، وتحت قيادة الولايات المتحدة .

ويرى بعض العسكريين الإختصاصيين ، أن سرعة العمليات وحركية القوات ، هي الشروط الضرورية اللازمة لنجاح مثل تلك الاستراتيجية . كذلك ، يعتقد كورديه CORDIER ، أن الولايات المتحدة قادرة ، وخلال (٣٦) ساعة ، من تنظيم إرسال بحرية إلى الخليج ، من تلك المتمركزة في المحيط الهندي ، مع وحدة برمائية مشكلة من (١٢٠٠) رجل من الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط ، وكتيبة من الوحدات الخاصة من الفرقة (٨٢) ، ومن المحتمل أن تكون معدة للإرسال خلال (٤٨) ساعة ، ولواء كاملاً من الفرقة (٨٢) المحمولة جواً ، إذ يمكنها أن تصل إلى الأمكنة المطلوبة خلال (٤٨) ساعة[٨] . وإن سرعة وحركية قوات التدخل ، هي البرهان على فعاليتها ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنع الخصم من التمركز على نحو دائم ، أو استغلال وضع أزمة ما . وطبقاً لعبارات كنث وولتز KENNETH WALTZ فإن قوات الانتشار السريع يجب أن تكون مصدر قوة للاستيلاء على الأرض ، بحيث تسمح للولايات المتحدة بالرد ، بالسرعة والفعالية ، بناء على (دعوة) نظام صديق ، يطلب المساعدة لحماية آباره النفطية[٩] بالمقابل ، سيكون من الصعب ، التدخل دون توجيه دعوة ما ، أو قيادة عملية إقليمية وقائية ، دون دعم إقليمي ، وقد يصبح التدخل خطراً أيضاً . مع ذلك ، فقد شاركت قوات التدخل السريع ، في ثلاثة تمارين هامة ، في الخليج وعلى محيطه ، فقد جرت تدريبات بشهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٠ ، شاركت فيها قوات مصرية ، وكان هدفها التأقلم مع الأرض الصحراوية في الشرق الأوسط ،

واختباز قدراتها اللوجستية . وفي عام ١٩٨٢ جرى تمرين « النجم الساطع » وهو ذو أهمية كبيرة جداً من نواحي عديدة ، شارك فيه ٥٠٠٠ من القوات الأمريكية ، وتجمعت تلك القوات من أربعة بلدان متباعدة ، ودامت التمارين ستة أسابيع ، وأسقطت الفرقة ٨٢ جواً بالمظلات في مصر ، وتبع ذلك ، القيام بعمليات قصف جوي عنيف على أهداف وهمية في صحراء مصر من قبل مجموعات من القاذفات الثقلية (ب-٥٢) والتي قدمت من قاعدتها الجوية في مينوت MINOT في شمالي داكوتا DAKOTA . كما جرت تدريبات تحت اسم معاكسة حرب العصابات CONTER GUERILLA . وتم تنظيم انزال بحري شمالي مسقط في سلطة عمان ... إلخ .

مع ذلك ، تبقى عمـليـة عاصفـة الصحراء ، التي استهدفت تدمير قدرات العراق العسكرية ، ومنعه من متابعة برامجه التسليحية الخطرة على مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها قد حملت أجوبة غنية بالمعلومات ودروساً مستفيدة متعددة ، حول قدرة الولايات المتحدة على التدخل فيما وراء البحار . في الوقت نفسه ، إن كفاءة قوات الانتشار السريع ، هي وسيلة للتسبب في رعب الأنظمة التي ترغب في شن نزاعات إقليمية ، قد تتسبب بإلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية ، وكذلك البرهنة على قدرة الولايات المتحدة بالتحرك السريع والحاسم .
٦ ــ استعراض لنتائج استراتيجية اللجوء للقوة في عمليات الانتشار السريع : لقد استجاب تشكيل « قوات التدخل السريع » لضرورات امتلاك قوات ردع وهيمنة في جنوب ــ غربي آسية . ولم تكن واشنطن تمتلك في منطقة الخليج العربي ــ الفارسي ، بنية تحتية عسكرية ولاقدرات تدخل ونقل ، قبل عام ١٩٧٥ ، وقبل تنفيذ هذه الفكرة .

وكانت أقرب القواعد الأمريكية من الخليج ، توجد في المحيط الهادي . لهذا توجب اتخاذ قرارات لتشكيل قوات قادرة على العمل بسرعة في الخليج وذات فاعلية على نحو كاف لردع أي خصم ، يقف موقف العداء من المصالح الأمريكية في المنطقة . مع ذلك اصطدمت مشاريع قوات التدخل السريع بمشاكل عديدة ، منها تتعلق بالتعاون مع دول المنطقة ، وتوافق استراتيجياتهم مع استراتيجية واشنطن ، وكان الأمر يقتضي تجهيز قواعد ، واتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى اعطاء تسهيلات جوية / بحرية تزود بمعدات ، ويعد لها الخطط اللازمة ، مما وجب على واشنطن البحث عن إمكـانيـة الاعتماد على دعم الحكـام الموالين للسيـاسـة

الأمريكية . علماً بأن هذا الدعم ، بعيد أن يصبح آلياً ، كون الرأي العام المحلي في المنطقة يعرف جيداً مواقف الولايات المتحدة المعادية لتطلعاتهم القومية ، خاصة وقوفه الصريح إلى جانب الكيان الصهيوني في فلسطين ، ذلك الموقف المعادي لكافة تطلعات الشعب الفلسطيني ، أما السلسلة الثانية من العقبات ، فتدور حول إدراك واشنطن ، وبأن لها القدرة على التأثير على التوازنات الإقليمية في الخليج العربي ـــ الفارسي . وهناك أمور أخرى ، دخلت في حساب الولايات المتحدة ، وعلاقتها مع حلفائها في منطقة الخليج العربي ـــ الفارسي إذ أصبح في ذهن الحكام الأمريكيين ، أن التعاون الاستراتيجي المعزز مع حكام ماأصبح يسمى مجلس التعاون الخليجي ، قد يؤدي بهؤلاء الحكام لتبني مواقف مرنة في سلسلة من المجالات خاصة في مجال الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين ، وبالتالي فتح الطريق لعزل بعض الدول العربية المتشددة والضغط عليها للتساهل أيضاً . وكذلك الامر ، في مجال قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط ، وبشكل أن لاتتسبب مثل تلك القرارات بأضرار للولايات المتحدة . وفي مجال آخر ، فتح أسواق المشيخات النفطية امام الصادرات الأمريكية ، خاصة في مجال التسليح . أخيراً ، استثمار رؤوس الأموال الفائضة في أسواق الدول الغربية .

الفصل العاشر

حرب الخليج

١ ــ المسلمة الاستراتيجية الجديدة : لقد وضعت حرب الخليج ، أو ما يسميها الغرب « عاصفة الصحراء » ، نهاية لحقبة من الزمن ، هي ما كانت تسمى « الحرب الباردة » ، والمعني بها ، الصراع الذي كان قائماً بين القوتين الأعظم ، في تلك الحقبة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفياتي السابق .

لقد اتفق على تسمية النظام العالمي الذي ولد بين أنقاض هيروشيما وناغازاكي ، المدمرتين بالقنابل النووية التي أنتجتها واستخدمتها ،حامية حقوق الإنسان ، المحافظة على الشرعية الدولية ، الشرعية التي تؤمن للولايات المتحدة مصالحها ، بالنظام ثنائي الأقطاب ، ذلك النظام الذي دفن تحت أنقاض جدار برلين المنهار ، والذي كان قد تحدد بثلاثة عناصر رئيسة : « الردع النووي ، باعتباره أداة نهائية ناظمة ، بين ما أصبح يطلق عليه ، بالشرق والغرب . وتفوق العامل السياسي ــ الاستراتيجي ، على الإلتزامات الاقتصادية .

أخيراً ، تبعية الأزمات في المسارح المحيطة للمركز ، وصانت القدرة النووية ، النظام العالمي ، إن صح العبير ، من اندلاع الحروب التقليدية ، بين الأطراف الرئيسة لذلك النظام ، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، حيث ساد التضامن السياسي على النزاعات الاقتصادية في المسرح المركزي ، وانتهى بالأزمات المحيطة . لهذا ، كثيراً ما كان يقال ، إن الحروب الإقليمية ، هي حروب عظمى بأعتدتها ، وعالم ثالث بعناصرها .

لقد ارتبط الردع النووي بالأزمة شرق ــ غرب ، ليس فقط لأن القوتين العظميين ، تسلحتا بقوى قادرة على تأمين التدمير المتبادل بل لأن الأسلحة النووية نفذت مهمتها كأداة ردع موسعة لتشمل مجمل الحلفاء لكل معسكر .

لقد كانت الدولتان الأعظم في تنافس مستمر من أجل توسيع مناطق نفوذهما بالتبادل ، لكن ، كانت هذه المنافسة تمارس بواسطة الحلفاء أو الأتباع أو الأصدقاء ، وبالأزمات الإقليمية ــ قد تثار أو تستخدم من قبل إحدى القوتين الأعظم ــ وكان الأمر وكأن الحلفاء أو .. أو ، موضوعين تحت الوصاية ، من أجل أن لا تزداد التوترات وتتحول إلى حرب مفتوحة ، وبالتالي استخدام الترسانات النووية .

وتفتح أبواب جهنم . وفي نطاق هذا المنطق ، من الحرب الباردة ، كانت بعض المناطق من العالم ، تعتبر حساسة ، وهذا يعني أن كل استراتيجية توسعية للخصم ، مراقبة بدقة ، مع أكبر قدر من الإنتباه والإهتمام ، يمكن أن تؤدي أو تتسبب فيما كان يطلق عليه استراتيجية « الحجز » « من إقامة الحواجز » « وهي عبارة صيغت في الفترة الأشد حدة من فترة الحرب الباردة » ، بهدف مقاومة أي تقدم للخصم . وكان الخليج أحد أهم هذه المناطق الحساسة ، حيث كان الأمريكيون والسوفيات ، يبحث كل منهما عن توسيع نفوذه فيه . لكن ، في الوقت نفسه ، مع تجنب التصعيد . وكان الاستراتيجيون يعتبرون تلك المنطقة ، مسرحاً للتنافس ، وبشكل أعطيت للقوى الأعظم حرية العمل ، لكن ضمن حدود ، وبشكل لا يتم فيه تجاوز بعض الخطوط . وأصبح هذا المفهوم في حرية العمل لتوضيح المسلمة السياسية ــ الاستراتيجية الجديدة ، بعد اكتفاء ثنائي الأقطاب شرق ــ غرب ، من الأمور الهامة .

ويمكن أن يوضح هذا المفهوم بـ « الفراغ » ، في الحدود التي يقصد بها نهاية المتطلبات الاستراتيجية ، الأمر الذي كانت تفرضه القوى الأعظم بالتبادل من أجل تحديد هامش مناورتها . ثم أصبح بإمكان الولايات المتحدة ، مع حرب الخليج في عاصفة الصحراء ، وانهيار الاتحاد السوفياتي ، طبقاً لما عبر عنه لوسيان بواريه Lucien Poirier : « أصبح بإمكانها اتخاذ القرارات بحرية ، وشن الحروب عسكرياً على أي مسرح خارجي ، وأصبح باستطاعتها اختيار الأسباب السياسية ، والأهداف والطرق والوسائل الاستراتيجية للمباشرة بالحرب ، وذلك بسبب إلغاء أو وقف العلاقات أثناء النزاعات المطولة التي دارت في حقبة

الحرب البـاردة ، كما انتهت المســاواة التقريبيـة التي تمت المحافظـة عليها زمناً طويلاً من قبل القوتين ، وقابلية التعرض لخطر المجابهة »[1] ، أما بخصوص العملية العسكرية ، فهذا يعني أنه أصبح باستطاعة الولايات المتحدة وحلفاؤها ، التدخل في منطقة جيو ــ استراتيجية هامة ، تقع في منطقـة الحزام المحيطي (RIMLAND) التـابعـة للاتحاد السوفياتي السـابق ، دون التعرض لخطر مجابهة معـه ، حيث لم يعد له وجود ، ولا حتى من قبـل دول وسيطة . إذا انسحب الاتحاد السوفياتي السابق من الصراع الدولي وانطوى على نفسه ، منذ نهاية ثمانينات (١٩٨٠) م ، حيث كان فريسة للمشاكل الداخلية الضخمة ، مما مهد السبيل لتفككه بـالتدريج . ولقد هجر بالضربة نفسها ، زبائنـه القدامى ، وعطـل إيديولوجيتـه العـالميـة . وباختصار ، أصبح الجو الدولي ، فجأة ، في وضع متميز بوجود يعتمد على قطب وحيد ، له أطماع وطموحات غير محدودة ، الأمر الذي كانت فيه النتيجة الفورية ، التأكيد على الزعامة الأمريكية ، وأثرت هذه المسألة الجديدة ، بشكل واضح على منطقة المحيط الهندي ، كما هو الأمر أيضاً بالنسبة لباقي العالم . إذ قد ميزت البنية ثنائية القطب في الماضي ، وقواعدها ، السلوك الاستراتيجي للولايات المتحدة ، وعلى نحو إجباري ، أكثر أو أقل . وقدمت نطاقاً يسمح بمواجهة محدودة ومحددة بشأن المحيط الهندي ، وفي كل جيو ــ استراتيجي ، الأمر الذي أجبر القوتان الأعظـم في الماضي ، على البحث عن حد أدنى من التفاهم في مناطق الصراع على النفوذ . لكن ، مع زوال النظـام ثنـائي الأقطاب ، قد تبدل الشكل الجيو ــ اســتراتيجي في المحيط الهندي ، الأمر الذي لم يعد معه قوة أخرى أعظم سوى الولايات المتحـدة التي أصبحت معــه قادرة على التـأثير على مجريات الأمور ، على مستوى المنطقـة بالكامل ، وفقد عندئذٍ المحيط الهندي ميزته ، الجيو ــ استراتيجية القديمة ، بصفته مسرحاً لعمليـات دبلوماسيـة وعسكرية . وبقي أن نعـلم فيما إذا كانت التوزيعة العالمية الجديدة ، ستعطيه دوراً جديداً . ويبدو أن الأمر هذا سيتحقق . فهل من الممكن أن يتطور في المحيط الهندي أقطاب إقليميون من القوة ، بحيث يصبحون من طبيعة تهدد الزعامة الأمريكية ؟

لقد أصبح المظهر الجديد للنظام الدولي متميزاً بصورة مأساوية ، نتيجة تدمير العراق ، والمحاولات المستمرة لتحطيم وحدته . كما أن تكاثر الأسلحة المستخدمة في الحروب ، وطرق الوصول إليها السهلة نسبياً ، وكذلك تقانات صنع الأسلحة النووية والكيماوية والبالستية ، هي

ذات طبيعة تعزز من القدرات العسكرية للدول التي يطلق عليها اسم الجنوبية ، وتعزز بالتالي من الأخطـار بـأن تؤدي بالدول القوميـة المتطرفة أن تعبر عن طموحاتها باستخدام هذه الأسلحة ، وبالتالي معاداة الغرب الذي يسعى لتحقيق مصالحه . ولكون هذا التطور فضلاً عن كونه مقلقاً ، هو أيضاً في الوقت نفسه ، هو حصول هذه الدول على حرية العمل ، وتحرر من المانع الذي فرضته عليها ، قبل وقت قليل « السيادة المشتركة للقوتين الأعظم » ، وطبقاً للتعبير الذي أطلقه أندريه فونتين . بالتأكيد ، فإن دول الجنوب ، يمكنها أن تعتبر أن وصاية القوى العظمى على قدراتها العسكرية ، أمراً غير مقبول ، لكن ، وكما أظهرت حرب الخليج ، فإن ظهور الايديولوجيات القومية أو الأصولية العربية ، لا تنسجم على الدوام مع ما يسميه « ل. بواريه L.Poirier مع « ممارسة استراتيجية حكيمة »(٢) . ومن هنا الخطر الذي يجعل هؤلاء يسارعون إلى التكاثر الجديد ، مجهزين بقدرات بالستية عسكرية ، مدمرة ، وبالتالي ، يخشى من أن يؤدي ذلك إلى اللجوء إلى استراتيجيات القهر من قبل العديدين . وباختصار ، فالخطر ، بالنسبة لمصالح الغرب عموماً ، والولايات المتحدة خصوصاً ، لم يعد محصوراً في الشرق فقط ، بل في جميع أنحاء الجنوب ، بظهور قوى اقليمية مجهزة بقدرات عسكرية ، تعتبرها الولايات المتحدة تتجاوز متطلبات حرية أراضيها الوطنية . أي قد تهدد المصالح الغربية . ومن هذا المنطلق سمح الرئيس الأمريكي السابق بوش لنفسـه ، أن يصرح : « لم تعد تحديات الأمن التي علينا مواجهتها ، تأتي فقط من الشرق ، فقد غير ظهور قوى إقليمية ، وبسرعة ، المشهد الاستراتيجي (...) ، إذ أن عدداً متزايداً من الشعوب ، هو في طريقه أن يتزود بقدرات حديثة ، ذات طاقات تدميرية عالية ، وفي بعض الحالات ، بأسلحة الدمار الشامل ، وبوسائل نقلها (..) ويتوجب على الولايات المتحدة ، الحيلولة دون تحقيق أطماع هذه البلدان ، خاصة في المناطق التي يمكن أن تصبح مصالحنا مهددة »(٣) .

إن « السـلم الأمريكي » ، الذي نادى به الرئيس بوش وأمثاله من ساسة الولايات المتحدة ، يمر عبر اعداد استراتيجية تستهدف السيطرة على جميع الأزمات الإقليمية التي يمكن أن تتسبب في تهديد المصـالح الأمريكة ، وبالطريقة التي تقررها واشنطن . لهذا فقد جدد البنتـاغون ، طرازاً جديداً للمجـابهة ، أطلق عليـه اسم « الأزمات ذات الشدة المتوسطة » (MIC) ، والتي تقع في نصف الطريق بين الأزمة ذات الشدة الضعيفة « على سبيل المثال

عمليات حرب العصابات » ، والنزاع ذو الشدة القوية ، « كالنزاع السابق شرق ــ غرب ، قبل عهد قريب ، بين حلف شمالي الأطلسي ، وحلف وارسو » . لكن اليوم مع من يكون ؟ ...[4] . فالانتشار الأمريكي خلال ما سمي « بعاصفة الصحراء » ، كان نموذجياً ، يمثل نزاعاً متوسط الشدة . ففي هذا النزاع ، يعتقد الغرب ، أن الخصم ، أي العراق ، أصبح يمتلك ترسانة من الأسلحة هامة ، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ، ومن أجل الانتصار عليه وتدميره ، يلزم معدات عسكرية معقدة . وهذا ما سماه القادة العسكريون الغربيون في حرب الخليج بـ « التخطيط المتكامل » ، والمتماسك في « حملة جوية ــ برية ــ بحرية » .

على مستوى الخطة النظرية الاستراتيجية ، فعقيدة بوش هي قبل كل شيء ، العمل ضد دولة ، أو مجموعة دول ، مزودة بقدرات عسكرية هامة . « تتضمن ، بوجه خاص ، أسلحة دمار شامل » ، وخاصة مجازفات عسكرية ، تسببت في عدم الاستقرار في منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة ، وهددت حلفاءها في المنطقة . وهكذا ، فإن عقيدة بوش « التي تشكلت غداة الحرب الباردة ، تميل إلى تحبيذ الطريقة القوية والعجولة ، في سبيل تسوية النزاعات في العالم »[5] ، وبالتأكيد تكون الولايات المتحدة ، في هذه الحالة ، قد تحولت إلى دركي عالمي لتأمين مصالحها .

٢ ــ قرارات الولايات المتحدة : آ ــ المبررات الاقتصادية والاستيراتيجية ، لقد جرى تبرير القرار الأمريكي ، بالعديد من الأسباب ، للتدخل في الخليج ، وكلها تشهد على الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على هذه المنطقة من العالم ، فلم تتوقف الولايات المتحدة ، منذ عقيدة كارتر ، عن التأكيد ، على الطبيعة الحيوية للخليج ، بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة . ويشار في كثير من الأحيان ،إلى الجملة التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر ، كمرجع إلى هذه العقيدة : « كل محاولة من قبل قوة خارجية تستهدف مسك زمام السيطرة على منطقة الخليج العربي ــ الفارسي ، ستعتبر ، من قبل الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الحيوية لها ، وسيصد مثل هذا الهجوم بجميع الوسائل الضرورية ، بما في ذلك القوة المسلحة »[6] ، والمصالح الحيوية ، تعني هنا « المصالح النفطية » وكل ما يتعلق بها ، بعبارة أخرى ، أمن تدفق النفط . فالولايات المتحدة تستهلك وحدها (٢٥ ٪) من الطاقة العالمية ، وتعطي لنفسها الحق ، بأن لا تسمح لأحد ،أن يعرض إمداداتها بالنفط للخطر ،

والأكثر من ذلك ، أن لا تتعرض أسعار النفط لارتفاع يؤدي إلى ما يزعج الاقتصاد الأمريكي ، وهذا ما لخصه برزنسكي بالعبارات التالية : « إن تدفق النفط ، هو في نهاية المطاف ، حتمية أمريكية ، وإن تحرير الكويت ، يعني مسؤولية أمريكية ، حفاظاً على المصالح الأمريكية »[٧] ، وهذا التعبير في علم الدلالة واضح تماماً ، وكاشف : فكل ماهو مفيد للولايات المتحدة ، مفيد للعالم أجمع ... ومن هذا المنطق ، يمكن القول مع فرانسوا جيريه FRANCOIS GERE ، بأن الولايات المتحدة أصبحت « قوة تدفق »[٨] وكما كتب برونو كولسون BRUNO COLSON : « إنها التهديدات التي وقعت على التدفق في الخليج العربي ـــ الفارسي ، هي التي دفعت الرئيس كارتر إلى التصريح إن هذه المنطقة « منطقة حيوية » بالنسبة للولايات المتحدة بتاريخ (٢٣) كانون الثاني عام (١٩٨٠)[٩] وهذه هي فكرة بوش أيضاً في خطبته المنقولة بالمذياع والتلفاز بتاريخ (٨) آب (١٩٩٠): « بلادنا تستورد حالياً قريباً من نصف النفط الذي تستهلكه ، ويمكن أن يصبح مجابهاً بتحد رئيس تجاه اعتماده الإقتصادي ، وكثير من البلدان في العالم ، يعتمد أيضاً ، وبشكل أكثر على واردات النفط ، وهي عرضة للخطر أيضاً بشكل أكثر نتيجة التهديدات العراقية »[١٠] . ولقد استخدم الرئيس الأمريكي أيضاً الصور المعروفة أيضاً ، في دعايته ضد العراق ، بعبارات مزيفة مثل « خطر اختناق طرق التموين للكرة الأرضية » ويزيد القول ، بهذا الشأن فيقول : « إننا لانستطيع أن نسمح لأحد ما ، مستبد ، أن يمارس علينا الابتزاز ، بالتهديد الاقتصادي ، فأمن الطاقة هو أمن الأمة ويتوجب علينا أن نكون مستعدين للتحرك تبعاً لذلك »[١١] .

والحقيقة ، هي أن العراق لايؤثر كثيراً على سوق النفط العالمي ، والدليل على ذلك ، الحظر المفروض عليه ، منذ أكثر من أربع سنوات . كما أنه لايؤثر كثيراً في أسعار النفط ، بل من يؤثر هم حلفاء واشنطن ، في العربية السعودية ، ومشيخات النفط الأخرى . والسؤال الذي يطرحه الإنسان العادي أيضاً ، لماذا تفرض الولايات المتحدة حظراً على بيع أقماحها لبعض البلدان ؟. فهل يحق لها مالايحق لغيرها ؟ ولماذا تفرض الولايات المتحدة حظراً على بيع تقاناتها للعديد من الدول ، تحت حجج وذرائع عديدة ؟. هل يحق لها مالايحق لغيرها ؟ وتقول صحيفة النيويورك تايمز في مقال لها بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٥ : « إنه قد جرى الحساب أن العراق ، مع ضمه للكويت ، سيصبح المصدر الثاني ، والمنتج الثالث للنفط الخام ، وسيجد

نفسه على رأس من يحصل على دخول ضخمة ، وعندها ، فالعراق ، سيصبح لديه الوسائل للتسريع كثيراً في برامجه العسكرية (خصوصاً تطوير قدراته النووية) ، مما سينتج عن ذلك من تهديد وخطر على أصدقاء الولايات المتحدة ، مما يشجع على التطرف ، وزيادة العداوة للمصالح الأمريكية ، وهكذا ، يبدو واضحاً ، ماذا كانت تعنيه جملة الرئيس كارتر ، والتي تشير إلى مبدأ التدخل العسكري الأمريكي في حالة السيطرة على الخليج العربي — الفارسي ، من قبل قوة إقليمية ، لاتحسب حساباً للمصالح الأمريكية وحلفائها الغربيين . لهذا ، فإن كل قوة إقليمية من هذا القبيل ، ستعتبر في نظر واشنطن ، فإنها ستخلق عدم الاستقرار . والاستقرار يعني بالنسبة لواشنطن تأمين مصالحها ، وهناك اقتراحات عديدة ، تهدف للسيطرة على المنطقة ، ومن هؤلاء ماكتبه البروفيسور روبرت توكر ROBERT TUCKER[١٢] عندما اقترح تدخل قوات امريكية في المنطقة التي تمتد من الكويت إلى قطر ، على طول ، كامل الشاطىء السعودي . وفي العام نفسه (١٩٧٥) ، اعتبر مايلس إغنوتيوس MILES IGNOTIUS[١٣] وهو اسم مستعار لإدوارد لوتواك EDWARD LUTTWAK ، وهو اختصاصي في شؤون الدفاع ، وكان مقربا من إدارة الرئيس نيكسون اعتبر « أن الرد الوحيد الانتقامي ، القابل للثقة ، على التهديدات التي تصدر عن منظمة الدول المصدرة للنفط ، هو انتشار قوات أمريكية في الخليج . وقدم هذا الكاتب عدداً جيداً من الأفكار اللوجستية ، في سبيل دعم السيناريو الذي قدمه جيمس نويس JAMES NOYES والذي أضاف تبريراً أخلاقياً إلى سيناريو تدخل امريكي عندما وضح:« أن عائدات النفط أصبحت تستخدم من أجل تمويل الطائرات الخصوصية النفاثة لنقل شيوخ النفط بدلاً من الجمال وكذلك قاذفات القنابل للدكتاتوريين لقتل شعوبهم »[١٤] . وهذا مايوضح النفاق والمداجنة لأمثال هؤلاء . وكأن الولايات المتحدة لاتستخدم طائراتها وأسلحتها الا لخير البشرية .

من جميع هذه السيناريوهات المذكورة ، يمكن استخلاص درس استراتيجي ، والذي يجب أخذه بالحسبان في المستقبل . إنه أصعب بكثير على قوة عظمى أن تضمن مرور النفط في الخليج ، أو السيطرة على آبار النفط ، من أن تمنع المرور على قوة مناوئة . لهذا اتبع الأمريكيون في عدوانهم على العراق ، الحل الحاسم ، لضمان أمن تدفق النفط في الخليج ،

وبالتالي يسر لهم ذلك ، عقد معاهدات متعددة ، سرية وعلنية ، مع حكام المنطقة ، والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة ، كل ذلك يعني ، أن تلك القوات جاهزة ، للرد على كل من تسول له نفسه تهديد ، مصالح الولايات المتحدة .

ب ـــ التطور التدريجي نحو المجابهة : يطرح سؤال ، هل كانت الحرب محتومة ؟ مع ذلك ، يبدو أن غموضاً شديداً ، قد اكتنف نوايا الولايات المتحدة . فعلى سبيل المثال ، ليس هنالك أدنى شك ان واشنطن قد عرفت الاستعدادات العسكرية العراقية من الأسابيع التي سبقت اجتياح الكويت وذلك بفضل الأقمار الصناعية التي كانت تفلح سماء المنطقة ، ليلاً نهاراً ومن هنا ، الفرضية التي بحسبها أن الولايات المتحدة ، قد تعمدت وعن سابق تصور وتصميم ، على إحاطة موقفها بالغموض والإرباك ، وكذلك حول نواياها الحقيقية تجاه النظام العراقي . دافعة ذلك النظام ، في الوقت نفسه ، أو بالايحاد إليه ، بارتكاب خطأ يتعذر ترميمه « ضم الكويت » ، وهذا ، بدوره ، قد أعطى للولايات المتحدة ، استغلال الشرعية الدولية ، لفرض شروطها التعجيزية ، والمثيرة للجدل وبالتالي فسح المجال أمام العمل العسكري ، وهو الهدف النهائي المقرر للولايات المتحدة . في الوقت نفســـه سهل غياب الخصوم للولايات المتحدة ، مثـل الاتحاد السوفيـاتي الســـابق ، أو حركة عدم الانحياز أو ... على الولايات المتحدة ، استخدام مجلس الأمن أداة لتنفيذ خططها . إذ كانت الساحة العالمية خالية من الخصوم ، وهكذا كانت تلك فرصة نادرة ، قد لاتعود ، أمام واشنطن في مجال رسم نظام عالمي جديد ، ألبسته شرعيتها وقبعتها ، وسوف لن تنكر تلك المكيافيلية مرة أخرى ، على المدى المنظور . وهكذا ، قد ألقت واشنطن ، غموضاً وظلالاً على نواياها الحقيقية ، لابل كانت تبدي نوعاً من المساهلة جداً وميلاً على المصالحة مع العراق ، فقد استقبل جون كيلي JOHN KELLY معاون وزير الخارجية الأمريكية ، بتاريخ (١٢) شباط (١٩٩٠) من قبل صدام حسين ، وصرح له : « إنكم تمثلون قوة اعتدال في المنطقة وتتمنى الولايات المتحدة ، توسيع علاقاتها مع العراق » . كذلك الحال ، فقد تحدثت سفيرة الولايات المتحدة في بغداد ، وقبل عدة أيام من ضم الكويت ، وأمام الرئيس العراقي ، عن طبيعة المواقف التي تقلل من جميع مخاوف هذا الأخير فيا يتعلق برد فعل الولايات المتحدة المحتمل تجاه نواياه نحو الكويت : « ليس لدينا أي رأي حول النزاعات العربية ـــ العربية ، كما هو الحال بالنسبة لخلافاتكم

الحدودية مع الكويت »[١٥] . كما أعاد التأكيد ، جون كيلي ، قبل يومين فقط ، من الانزلاق المشؤوم ، أمام لجنة فرعية للكونجرس : « أنه مامن معاهدة دفاعية تربط الولايات المتحدة بدول الخليج » .

إنه لم يعرف ، فيما إذا كانت هذه الأقوال ، والأحاديث تلقي الضوء أو بعضاً منه ، على نوايا واشنطن الحقيقية تجاه العراق وتوضيح الاستراتيجية الأمريكية الموضوعة قبلاً ، تجاه الخليج ، أم أنها من أعمال الغدر ، استعداداً للنزاع الذي تفجر فيما بعد . ربما لم تكن واشنطن تتوقع ضم الكويت بالكامل على الأقل . وربما فكرت فقط ، بالمناطق الحدودية المجاورة لحدود العراق ، والمتنازع عليها بين البلدين ، والتي توجدبها حقول نفط الرميلة ، وجزيرتي بوبيان ووربة . وهنا ، نقول هل ان سوء حظ صدام قاده للوقوع في هذا الفخ الذي نصب له ، والاعتقاد السائد أن الرئيس الامريكي بوش كان يضلل المسؤولين العراقيين لايقاعهم في الشرك الذي نصب لهم ، وبالتالي قدروا رد الفعل الأمريكي على غير حقيقته . وأمر آخر ، أيضاً ، اعتقد زعماء بغداد أن الولايات المتحدة ، لن تقوم بعمل عسكري ، ولن يتجاوز رد فعلها اطلاق التهديدات ، لأنها لن تتورط إطلاقاً في عمل عسكري ، واعتمدوا في حساباتهم ، على سلطة الرئيس المحدودة أمام الكونجرس ، وبأن هذا الأخير ميال قليلاً للسماح بعملية عسكرية ، واسعة النطاق فيما وراء البحار .

لكن ، فإذا كانت الولايات المتحدة متكتمة في نواياها الحقيقية ، ومترددة طويلاً لتكشف عن عزمها في هذا الموضوع ، فإن الأمر أيضاً كان من ضمن الخطة [١٦] . علماً أن الرأي العام الأمريكي ، كان يفضل عملية عسكرية قصيرة وشديدة الأثر ، وأن تكافأ من قبل مشيخات النفط . ولهذا كيفت الولايات المتحدة بعضاً من عناصر استراتيجيتها الخاصة بالخليج . بحيث توجب على ادارة بوش ، وبأي ثمن تجنب الوقوع في فيتنام جديدة . حيث أن الإلتزام طويل المدى ، سيكلف الكثير في العتاد والرجال ، على مسرح بعيد أيضاً عن الولايات المتحدة ، لهذا سيكون له أثر الفاجعة على الرأي العام الأمريكي . ومن هنا ضرورة تجنب كل التزام يؤدي لتجميد القوات الأمريكية في المنطقة . وللقيام بذلك ، فإنها حشدت قوات ، تفوق حاجتها ، وبشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية ، خاصة من الأسلحة الحديثة وذات التدمير الفعال .

مثل هذا القرار لايمكن أن يتم دون نتائج استراتيجية ، فمع رفض مواصلة العمليات البرية على الأرض العراقية ، يكون الجيش الأمريكي تجنب خطر الوصول إلى طريق مسدود ، من طراز الحرب في فيتنام ، المتميز بحرب العصابات ، في ظروف سياسية قد تصبح غير ملائمة اطلاقاً للولايات المتحدة ، ولهذا فالزعماء الأمريكيون قد قرروا أن لايدعموا الثورة التي اندلعت من الجنوب من قبل الشيعة ، والذين كانوا يزودون بالعتاد وحتى بالرجال من قبل طهران ، ولا الأكراد في الشمال الذين كانوا يتلقون الدعم من جهات عربية متعددة . وحتى من الكيان الصهيوني في فلسطين(١٧) .

لقد سمح الانتصار السريع على بغداد ، نتيجة الحشد الهائل للقوات الغربية ، بأسلحتها الحديثة جداً . حيث كانت الإدارة الأمريكية قد استخلصت الكثير من العبر في الحرب الفيتنامية ، لهذا تكون بعملها هذا ، قد تخلصت من آثار المرض الفيتنامي المزمن ، وتحويل تدخلها العسكري إلى نصرعلى بلد ينتمي إلى العالم الثالث ، ودون النظر إلى ما أحدثته من دمار وقتل وتخريب ، وهو المفهوم الذي يوضح أحد المظاهر البارزة لاستراتيجية التدخل الأمريكي يكون قد حقق جزئياً أهداف إدارة بوش .

ج ــ تبريرات غربية للتورط في الخليج :

أ ــ الحرب الصليبية ضد النظام العراقي : لقد انتبه الرئيس الأمريكي بوش ، سريعاً ، وعلى نحو كاف ، أن الرأي العام الأمريكي ، لن يسمح أن يقتل « الصبيان BOYS » من أجل الحفاظ على تأمن التزود بالنفط . فهذه الترجمة الحديثة لـ« حرب التوابل » لايمكنها أن تعبىء الرأي العام للحرب . بل إنه قال إن حربه هذه ، التي وصفها بـ « درع الصحراء ، أو عاصفة الصحراء » ، هي حرب ضد الشر ، ضد هتلر ، نعم هذه العبارات استخدمها بوش نفسه . لكن مم يأتي الشر ، أمن المعتدي أم من المعتدى عليه ؟. ولم يكتف(١٨) بوش بذلك ، بل شيطن صدام حسين ، وجعله شيطاناً أعظم ، وبالظلامية ، وكان يقصد بذلك نوعاً من الصليبية الجديدة حصر الشر والانطلاق إلى حرب صليبية ، وإنها فعلاً نوعاً من الحرب الصليبية ، على الطريقة الأمريكية . وهذا موضوع عزيز بالنسبة للثقافة الأمريكية ، بهدف فرض نموذجها التبشيري على الأمم والشعوب التي تعيش حسب ثقافتها ودينها وتقاليدها التي يسميها بوش بـ « الظلامية » . وهل كان بوش يقصد بالظلامية تقديسه لأعمال القتل

والتدمير ، واحتقار قيم الآخرين وبالتالي إثارة الرأي العام الأمريكي لتشجيعه على عمله والتصفيق له ؟.

لقد استهدفت « شيطنة » الزعيم العراقي ، تضخيم الاتهامات والإسراف في تصوير شخصيته ، لكن ذلك لم يثر الرأي العام الأمريكي كثيراً ، وعرفوا أن ذلك لم يكن إلا تبريراً في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية . وتساءل الرأي العام عن مدى العقاب الذي سيتعرض له ذلك الشيطان ، وفيما إذا كان سيتناسب مع الجرم الذي ارتكبه ، وهل حكام الكويت أصبحوا ملائكة بين عشية وضحاها ، في حين كانت الصحافة الأمريكية تصورهم بغير ذلك ؟ لهذا زادت الدعاية الأمريكية في هجومها ، وقالت ان العراق يملك أسلحة الدمار الشامل ، كما أشارت إلى الطبيعة الخاصة للترسانة العراقية التي سمتها بالمرعبة إلى درجة صورتها بأنها أصبحت خطراً على الولايات المتحدة وعلى حلفائها وهو زعم خادع .

٢ ــ إنها حرب جرت تغطيتها بقرارات صادرة عن الأمم المتحدة .

لقد أضاف بوش إلى التبريرات الأخلاقية ، تبريرات قانونية . فقد سهر على العمل لارتداء لباس الأمم المتحدة ، في حين أن الكل يعلم أن الشؤون الدولية أصبحت من شأن الولايات المتحدة وحدها ، حيث كان الاتحاد السوفياتي قد وقع فريسة لمشاكله الداخلية التي أدت إلى زواله من الوجود . لهذا ، استخدم مجلس الأمن كغطاء لتنفيذ ماكانت تعده الدوائر الأمريكية بمساعدة بعض حلفائها ، وعلى رأسهم المملكة المتحدة ، ليعرض على مجلس الأمن للتصديق فقط . واستخدم ذلك الغطاء الممزق لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة ، طبقاً لتدرج مدروس بعناية ، كما يبدو . فاشتملت هذه القرارات على الحظر « بالقرار رقم (٦٦١) ، ثم بالحصار . بالقرار رقم ٦٦٥ و ٦٧٠ » . ثم القرار رقم (٦٧٤) الخاص بتحرير الرهائن ، ثم القرار القاضي باستخدام القوة ، حسب القرار رقم (٦٧٨) وكذلك استخدام جميع بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يجيز العقوبات ، « في حال التهديد والتسبب في تهديد السلم أو العدوان ضد دولة ، عضو في الأمم المتحدة » . وتبنى مجلس الأمن بناء على اقتراحات الإدارة الأمريكية ، سلسلة من الإجراءات ، في البداية غير عسكرية ، المادة (٤١) من الميثاق ، من ثم عسكرية ، المادة (٤٢) التي أدت إلى اتخاذ القرار رقم (٦٧٨) المشهور ، بتاريخ (٢٩) تشرين الثاني (١٩٩٠) . وجرى تبني ذلك القرار ، من قبل اثنى عشر

صوتاً ، مقابل صوتين « كوبا واليمن » وامتناع الصين عن التصويت . وقد سمح هذا القرار « للدول الأعضاء الذين يتعاونون مع الكويت باستخدام جميع الوسائل الضرورية » لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وإذا لم يتم ، سحب القوات العراقية حتى الـ (١٥) من كانون الثاني (١٩٩١) ، يتم الانتقال إلى استخدام القوة . ولقد جرى التعليق كثيراً من قبل خبراء في القانون الدولي ، إذ كان من المفروض ان لايتوجب أن يتم إلا بعد البرهان القاطع على فشل الإجراءات التي لاتدخل فيها القوة المسلحة ، يعني الحظر والحصار . إلا أن الولايات المتحدة صاحبة تلك القرارات ، كانت تتعجل الأمر وأخذت على الفور بحشد القوات ، مما يظهر نواياها العدوانية تجاه العراق ، وبأنها كانت تضغط على أطراف متعددة لافشال أي حل سلمي للموضوع وجندت حلفاءها في المنطقة للقيام بذلك الدور في الجامعة العربية ، كما عطلت كل وساطة عربية ، وماهو أكثر من ذلك ، والذي يتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية ، التي انطوت ، على العكس ، أن لاتفسح أي مجال أمام النظام العراقي ، للتخلص من تلك الورطة بالطرق السلمية ، وإفساح المجال أمام الوساطات العربية ، بل سدت أمامه كل السبل ، وحتى درجة خنق العراق بشكل لاتدع مجالاً أمامه لأية مناورة ، وكل ذلك للوصول للهدف المقرر « تدمير العراق » . وقد ظهر جلياً ، أن واشنطن قد اختارت المواجهة منذ زمن بعيد ، ولهذا استبقت الموافقة من مجلس الأمن باللجوء للمعارضة ، وكما صرح في تلك الحقبة الأمين العام للأمم المتحدة ، إذ قال : « هذه الحرب ، لم تكن حرب الأمم المتحدة ، فليس فيها قبعات زرق ، ولاعلم الأمم المتحدة »[١٩] . فهي بعيدة أن تكون قوات دولية ، فعملية عاصفة الصحراء ، كانت عملاً انتقامياً أو تأديبياً ، قائم على مبدأ التفوق الساحق ، لم تحدد أهدافه بدقة من قبل مجلس الأمن ، بل تعدت أهدافه ، كل ماقرره مجلس الأمن ، سواء ضرب المدن العراقية ، مثل بغداد ، او إسقاط الحكم العراقي ، أو حتى ضرب جميع الأهداف الصناعية والمؤسسات ومحطات توليد الطاقة ، وحتى المستشفيات ودور العبادة ، لقد كان عمل قوات التحالف عملاً عسكرياً بحتاً ، فيه قوات كلاسيكية كبيرة ، تخطت كثيراً كل ماتعترف به الهيئات الدولية . ولم تكن العمليات العكسرية والقصف الجوي الكثيف في جميع أطراف العراق ، تدخل في حساب الأمم المتحدة إطلاقاً ، على أساس الفصل السابع .

فهذه العملية ، وعلى الرغم من أنها قررت من قبل مجلس الأمن ، إلا أنها جرت في المجال

العسكري ، خارج إشرافه . فالمادة (٤٧) من الميثاق ، تنص على إنشاء لجنة أركان مشكلة فقط من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، ولم يكن لها أي دور إطلاقاً . والداعي الآخر لغياب منظمة الأمم المتحدة عن الأرض ، كون السياسة الأمريكية نفسها ، قد رفضت ذلك . وكانت صياغة القرار رقم (٦٧٨) صياغة غامضة ، تعمدتها الولايات المتحدة ، خاصة ، عبارة استخدام « جميع الوسائل الضرورية » فإنها يمكن أن تثير سلسلة طويلة جداً من الحوارات والخيارات حول المبررات السياسة للمجلس . وكتب معلق بهذا الخصوص ، في نشرة للأمم المتحدة : « أما فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة ، فإنها تكشف عن تفضيلها الوسائل العسكرية ، على غيرها من الوسائل الأخرى . ولم يرغب مجلس الأمن اللجوء إليها ، حتى لو أسف الأمين العام لذلك المجلس فيما بعد ، فإن العبارات كانت فضفاضة جداً وحيث أنها لم تكن تسمح باللجوء إلى الوسائل العسكرية »[٢٠] . ولاتوجد سابقة سوى الحرب الكورية التي شوهد فيها مجلس الأمن يعطي الحق لدولة او لتحالف دول لشن عمليات عسكرية تخدم مصالحه ، وليس مصالح الأمم المتحدة ، بالتوقيع على مطالبه على بياض . لهذا يوجه اتهام واضح ويطعن في صحة قرارات مجلس الأمن . ويمكن التساؤل في هذا المجال حول وزن الضغوط التي مورست من قبل الولايات المتحدة من أجل إذعان أعضاء مجلس الأمن ، وعمليات الابتزاز وحتى الرشوة ، لاتخاذ تلك القرارات . وحتى تخلي مجلس الأمن عن مهمته بأن لايمارس أي نوع من السيطرة على العمليات العسكرية ، والدليل الآخر لهذا الاذعان ، أن المجلس لم يجتمع ولا مرة واحدة اطلاقاً خلال العمليات العسكرية .

وهكذا ، استغلت إدارة بوش الظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت لصالحها ، وإلى أبعد الحدود . فضعف الاتحاد السوفياتي السابق ، الذي كان بصراع مع مشاكله الداخلية ، التي كانت تمنعه من ترسيخ أقدامه على المستوى الدولي ، وكذلك امتناع الصين عن التصويت ، قد أعد للمحافظة على العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة . واستغلال ذلك الموقف للحصول على مساعدات أخرى . واخيراً ، الدعم الذي أظهرته المملكة المتحدة ، في عهد تاتشر ، وإلى حد ما فرنسا . وهكذا ، استعانت الولايات المتحدة بمنظمة الأمم المتحدة ، وإعطاء صفة الشرعية في حربها ضد العراق ، والحصول على كل ماخططته للوصل إليه . كل ذلك ، قد سمح لواشنطن اضفاء الشعور الذي يسبق نوبة الصرع

أو الهستريا «AURA» على تلك الحرب الصليبية .
٣ ـــ النظام العالمي الجديد : فقد صرح السيد بوش ، قبل عدة ساعات من شن العمليات العسكرية ، في حربه التي اطلق عليها اسم « عاصفة الصحراء » : أمامنا الفرصة ، لنحقق ، نحن أنفسنا ، ولأجيالنا المقبلة ، نظاماً دولياً جديداً ... » والتاريخ مليء بهذه العبارات الجوفاء : أندريه فونتين ، بين أن هذا المفهوم ، فيه شيء من الطوباوية والسذاجة ، في آن واحد . وودرو ويلسون WOODROW WILSON ، بنى كل آماله على عصبة الأمم (SON) ، بعد الحرب العالمية الأولى . مع ذلك لم تشترك الولايات المتحدة فيها . واعتقد روزفلت ، أيضاً بنظام دولي جديد ، يقام من قبل منظمة الأمم المتحدة ، بعد الخروج من الحرب العالمية الثانية . بيد أن عصبة الأمم لم تمنع نشوب الحرب ، عام ١٩٣٩ ، وعجزت عن مواجهة تزايد النزاعات القارية . وتساءل أندريه فونتين أيضاً « إذا كان النظام الذي بشر به بوش وأمثاله ، سيكون مناسباً ، وسيكون له حظ أوفر ليشار بعد تحطم القوة العراقية ، كما كان عليه الحال بعد هزيمة الألمان بعد عام (١٩١٨) أم في عام (١٩٤٥) ؟[٢١] .

وهكذا ، فبوش لم يخترع شيئاً ، إذ سبقه كثيرون . والفكرة كلها تدور حول الأمن الجماعي ، كنقطة انطلاق ضد استخدام القوة لتحقيق غايات من المصالح الوطنية . وهذه الفرضية العتيقة ، استطاعت أن تظهر على أنها قابلة للتطبيق في الحالة التي تحدد فيها الأمم المتحدة شروط التفاهم وتطبقها بعيداً عن هيمنة أي كان عليها .

وإذا كانت هذه الفرضية ، قد استنفرت الرأي العام الأمريكي ، فإنها بدت وبسرعة ، كحلم قديم . فلكي يتحقيق النظام ، يتوجب على الأقل ، وجود « الشرطي » ، وفي هذه الحال ، عليه أن يكون شرطياً عادلاً ، والولايات المتحدة ، كما دلت الأحداث ، عاجزة عن أن تكون شرطياً عادلاً ، كما أنها عاجزة عن لعب هذا الدور ، حيث جرى تمويل حربها في الخليج ، من مشيخات النفط ، ودول أخرى ، وبهذا تكون الولايات المتحدة ، قد لعبت دور الدولة المرتزقة مثلها مثل الكثيرين من المأجورين ، سواء في حرب عادلة أم غير عادلة .

٤ ـــ تضخيم الأزمة : لقد لوحظ في عاصفة بوش الصحراوية ، أن الرئيس الأمريكي قد أنجز تجربة تطلبت قوة هائلة ، علماً أن الخطوط جميعها كانت إلى جانبه في العلاقة الازماتية ، حيث خفضت إلى أدنى حد من الرهان المادي للأزمة . في الوقت نفسه ، مارس لعبة التهويل

المأوساوي ، مستخدماً بالطبع كل إمكانيات الولايات المتحدة الاعلامية للوصول إلى ذلك الهدف . وتضمنت مرحلة التهويل المأوساي مظهرين : الأول شيطنة الخصم . وهنا تشبيه صدام حسين بهتلر ، ثم تبرير العمل المأساوي ، تدمير العراق ، وسكوت الأمم المتحدة عن مخططات الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية .

٣ ـــ من الأزمة إلى النزاع : لم تكن أزمة الخليج هذه خاضعة للأجبارات العادية في عداء الكتل . فقد سمح زوال الاتحاد السوفياتي عن المسرح الدولي للولايات المتحدة ، أن تنظم استراتيجيتها الاقليمية دون الخشية من إثارة ردود فعل أكبر خصم في الأمس . ومخطط الصراع بين قوى عظمى من قبل دول تنتمي للعالم الثالث متوسطة ، ليس لها بعد الان سياق . فكان لهذا الوضع ، نتيجة زيادة هامش المناورة لواشنطن . وتحديد قواعد اللعبة ، والتبريرات الأخلاقية والقانونية ، وأصبحت قادرة على لبس أقنعة مزيفة تقلل بها مبررات الحرب والسلم . ولذلك تستخدم واشنطن منطق كل شيء أو لا شيء . وينسجم ذلك مع خططهم الاستراتيجية . فالولايات المتحدة ، ومنذ دخولها اللعبة ، قد نشرت قوات هامة في المنطقة ، كنوع من التحدي ، وكسر الرأس ، وتعقيد الحلول السلمية وكانت تهتم بتثبيت المهل المعطاة عن طريق الانذارات شديدة اللهجة ، وبدقة متناهية ، وذلك لنقل القوات والمعدات الحربية ، استعداداً لتنفيذ خطتها المقررة . وما أن انتهى تسيير هذه القوات ، بتشرين الثاني (١٩٩٠) ، حتى أصبح باستطاعة الرئيس بوش توجيه الانذار للعراق ، بحيث لم يترك أمامه أي خيار للانسحاب المشرف . بل وضع شروطاً مهينة للعراق . ولم تكن وساطة الأمين العام للأمم المتحدة الذي تم استقباله في بغداد ، بتاريخ (١٣) كانون الثاني (١٩٩١) ولقاء جيمس بيكر ـــ طارق عزيز بتاريخ ٩ كانون الثاني (١٩٩١) الا من قبيل ذر الرماد في العيون إذ كانت الخطة العسكرية جاهزة ، وأعطيت التعليمات لتنفيذها ، وحددت ساعة الصفر ، حسبما جاء في مذكرات الجنرال شوارزكوف قائد مسرح العمليات .

٤ ـــ العمليات العسكرية : لقد شكلت حرب الخليج ، العملية العسكرية الأمريكية الكبرى الأولى في هذه المنطقة من العالم ، وانها دون شك ، النتيجة لمفهوم استراتيجي يرجع أصله إلى عهد الرئيس كارتر . فالولايات المتحدة ، كانت في الحقيقة ، قد أعدت خططها لمثل هذا التدخل العسكري في الخليج منذ زمن بعيد . ويعتبر هذا الخليج منطقة حيوية للمصالح

الأمريكية .

وكانت العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة ، حتى حرب الخليج ، تقتصر على الاعتماد على استراتيجية الانتشار البحري للقوات الأمريكية TASK FORCE . وقد اشتبكت مع بعض القطع البحرية الإيرانية في الخليج . لكن ، لكون حرب الخليج ، تشكل قفزة نوعية في الاستراتيجية الأمريكية ، أصبح الأمر ، يتعلق بأكبر تدخل امريكي فيما وراء البحار منذ حرب فيتنام . وقد بنيت على فرضية ترجع إلى الوراء للاستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم « الامتداد العالمي GLOBAL REACH . بعبارة أخرى ، اثبات التواجد الأمريكي العسكري على نطاق الكرة الأرضية ، والتي تتجلى بالقدرة على عرض القوات حيث تكون فيها البحرية ، الأداة المتميزة . ولقد وصفت بهذه العبارات من قبل وزير الدفاع السابق ديك شيني DICK CHENEY : « يجب علينا المحافظة على قدرتنا في السيطرة على المحيطات في العالم ، والمحافظة على التزاماتنا في أوربة وفي المحيط الهادي ، وأن نكون أهلاً لنشر القوات ، سواء في جنوب ــ غربي آسية أم في بناما ، من أجل العمل على مواجهة كل طارىء ، من أجل الدفاع عن حياة الأمريكيين والمصالح الأمريكية »[٢٢] .

لقد استهدفت الاستراتيجية الأمريكية تكديس معدات لوجستة هامة جداً . وكانت قد لخصت خططها حسب عبارات رئيس أركان القوات المسلحة الأمريكية ، الجنرال بوويل POWELL « انتشار قوات جوية ــ برية ــ بحرية ، تكون قادرة على الضرب بطريقة حاسمة ، وبقوة كافية ، من أجل القضاء على الأزمة بسرعة ، وبالحد الأدنى من الخسائر في الحياة البشرية »[٢٣] هذه المناورة الأولى ، الإفناء والتدمير ، تتم بمناورة ثانية بالتطويق البحري ، والذي أصبح تقليدياً في الجيو ــ استراتيجي ، للقوات البحرية . وينظم من أجل النفوذ انطلاقاً من طرق بحرية إلى محيط الخصم : ووضح جون .ب .كيلي JOHN.B. KELLEY هذا الموضوع بقوله : « يجب أن نكون سادة البحار لكي نتمكن من التحكم في شبه الجزيرة العربية والخليج ، ولايمكن الافلات من هذا المبدأ ، ولقد تحقق كل ذلك ، على مدى التاريخ »[٢٤] وجرى تحليل حرب الخليج تحت مظاهر متعدده ، أحدها الخاص بالاستراتيجية البحرية .

الاستراتيجية البحرية ، عرض للقوة : لقد اعتبر هرفيه كوتو بيجاري HERVE

COUTAU – BEGARIE ـــ مستشـــهـــداً بـــالأمـــيرال زومـوالت ZUMWALT أن الاســـتراتيجيـة البحرية ، تغطي أربع مهمات رئيسـة : « الردع (النووي) ، والسيطرة على البحار (الحرب البحرية بالمعنى التقليدي للعبارة) ، عرض للقوة (ضد البر) ، والحضور (اســـتراتيجيـة الأزمات ، ولا الحرب) . باستثنـاء الردع ، فقد كشفت الاســـتراتيجيـة الأمريكيـة البحرية في الخليج عن المهمـات الموصـوفة ســـابقاً . فالتواجد البحري يبرز من استراتيجية السيطرة على الأزمات والنزاعات » التي شاهدنا بعضاً من أمثلتها ، أثناء تحليل الاستراتيجية الأمريكية في الخليج . وسنعرض هنا القوة والحرب البحرية .

ويتوافق عرض القوة ، مع ما يتفق على تسميته ، بـ « الاستراتيجية البحرية الامامية FORWARD MARITIME STRATEGY في عقيدة الحرب . فالسيطرة على البحار ، مفهوم عزيز على قلب ماهان ، وطبقاً لرأيه ، فان القوة البحرية ، يجب أن تستهدف السيطرة على طرق المواصلات البحرية ، وتدمير الأساطيل المعادية . لكن الأفضلية ، لدى ماهان ، هي حماية خطوط المواصـلات . ويمكن تمييز خطوط متميزة عن الثقافة الاسـتراتيجية ، الأمريكية ، في الاسـتراتيجية البحرية الأمامية ، التي توجد لها إيضـاحاً ملموسـاً في حرب الخليج . ويتعلق الأمر ، من الناحية العملية بروح الصليبية ، عقيدة الحرب العادلة ، والتوجه الهجومي على المستوى العمـليـاتي والتكتيكي ، وحرب التآكل « مع تركيز قوي للمصـادر العسكرية ، مع (طوفان ناري) وباستخدام أفضل التكتيكات في إدارة الأزمات (الحرب المعلوماتية) . وقد كشف الجزء الأعظم من العمليات البحرية الأمريكية في الخليج ، إعتباراً من شهر آب (١٩٩٠) ، نموذجاً لعرض القوة . ولهذه الاســتراتيجيـة عنصر مضـاعف ، لوجستي ، نشر المعدات على مسرح العمليات وهجومي .

لقد كانت عاصفة الصحراء ، العملية الأكثر أهمية في النقل البحري ، منذ الحرب العالمية الثانية . وكذلك الحال فيما يتعلق بالجسر الجوي المدهش . في الواقع ، قد جرى نقل القسم الكبير من القوات الأمريكية بواسطة طائرات النقل من طراز (C – 130) ، وقُدر أن الولايات المتحدة قد أرسلت من شهر آب (١٩٩٠) حتى شباط (١٩٩١) ، حوالي (٦) مليون طن من المعدات والذخائر ، والمواد التموينية ، والنفطية . ويلاحظ على سبيل المثال ، من بـين هذه المعدات (٣٥٠٠) دبابة ثقيـلة و (٢٢٠٠) عربة مدرعة ، و(١٠٠٠) حوامة .

ويوضح نائب الأميرال بترماير BETERMIER[٣٧] بهذا الخصوص ، أن تنظيم النقل البحري الأمريكي قد اعتمد على ثلاثة عناصر : قوة الجرة المزودة بحوالي عشرين سفينة نقل كبيرة ، من المتمركزة في قاعدة دييغو غارسيا ، بشكل دائم ، وهي عبارة عن قواعد حقيقية عائمة ، قادرة على تخزين معدات تكفي ثلاثة ألوية من (١٦٥٠٠) رجل ، تابعين للفيلق البحري . ومن حاملات حاويات كبيرة ، مشكلة أسطولاً للنقل السريع ، وأخيراً ، قوة احتياط مشكلة من سفن نقل كبيرة ، مشتراة للبحرية التجارية . مع ذلك لم تكن هذه المعدات ، كافية بحد ذاتها لنقل المعدات الأمريكية ، لهذا وجب على الولايات المتحدة ، توجيه دعوة إلى بعض سفن النقل الكبيرة التابعة للدول الحليفة لواشنطن .

فعملية الجر ، هي إحدى الشروط الجوهرية لنجاح العملية اللوجستية على مسرح عمليات بعيد . ولقد جنت الولايات المتحدة ، ثمار سياسة استعدت لها منذ سبيعنات (١٩٧٠) بهدف الحصول على نقاط دعم في الخليج ، وعلى محيطه . وإن تنظيم التسهيلات في المنطقة ، وتنظيم قوى للنقل البحري يوضح نجاح العملية الوجستية التي اعتمد عليها لتحقيق النجاح الأمريكي مما يدل بكل وضوح ، أن عاصفة الصحراء ، كان قد خطط لها منذ أمد بعيد عندما حانت لها اللحظة المناسبة ، وذلك بدعم وإسناد قويين من حلفاء واشنطن في المنطقة .

ولابد من الإشارة أيضاً ، إلى البعد الاستراتيجي ، باستخدام طائرات الـ (ب-٥٢) ، والتي كانت تقوم بعملها بالتنسيق مع القوات البحرية . وفي وسط هذا الجهاز الاستراتيجي ، توجد حاملات الطائرات ، وذلك للقيام بالدعم الحاسم للعمليات الجوية — البرية في قلب النظام الدفاعي للخصم . وهكذا ، فالحروب الحديثة ، تمر عبر السيطرة الجوية والقيام بالقصف الاستراتيجي . ومن الأمور المحتمة ، نشر قوات بحرية هامة ، لهذه الغاية . وقد نشرت البحرية الأمريكية ، حاملتا طائرات ثم أربع ، في الخليج ، كذلك سبع حاملات كبيرة للحوامات . لهذا قدر أن ٦٠ ٪ من العمليات الجوية الأمريكية على العراق ، انطلقت من حاملات الطائرات ، التي كانت تحمل أكثر من (٥٠٠) طائرة مقاتلة . أن الباقي ، فكان ينطلق من قواعد برية في السعودية . كما نشر الأسطول الأمريكي ، إلى جانب الدعم الجوي — البحري ، قطع بحرية ، سطح وغواصات نووية هجومية ، أطلقت صواريخ

كروزتوماهوك ، ضد الأهداف البرية ، ومنها الأهداف المدنية كما حدث في بغداد . وعهد إلى البوارج ، من أجل السيطرة على البحار ، مثل البارجة ويسكونسن WISCONSIN وميسوري MISSOURI اللتان قامتا بتدمير الأسطول العراقي الصغير ، وجهازه الدفاعي ، بسرعة . أخيراً ، جرى تخصيص حوالي ثلاثين سفينة للعمليات البرمائية ، مما سمح بتثبيت أكثر من عشرة فرق عراقية . ومسهلة مناورات التطويق التي حققتها قوات التحالف .

لم تكن حرب الخليج في الواقع ، أكثر من حرب بحرية ، وخدمت باستراتيجية عرض للقوة ، بالتنسيق مع قوات ملفتة للنظر ، مخصصة للتقل البحري مع انتشار قوات جوية ــ بحرية هائلة : بالإجمال حوالي (١١٥) سفينة حربية ، ساهمت كلها بالعمليات . ويرجع نجاح العمليات أيضاً ، إلى الحملة الجوية الصاعقة . وهكذا ، فقد تبني جنرالات الغرب في حربهم ضد العراق ، استراتيجية الضرب الكثيف ، وقالوا لاعودة إطلاقاً لما كان يجري في فيتنام ، التصعيد المحدود ، بل أصبحوا يقولون ، بالدمار الكلي ، باستعمال قوات ساحقة . ولايهم الدمار والقتل ، طالما يحقق ذلك استراتيجية القوة ، وتبين أيضاً أن جنرالات واشنطن ، قد نسقوا مجموعاً غير مألوف من وسائل الحرب الإلكترونية ــ المغناطيسية ، التي كانت تركيب على الطائرات ، أو في الأقمار الصناعية ، أو الرادارات ، وتعالج من قبل جواسيب ، تؤدي خدمات بالتحضير اليومي للعمليات . وهكذا كانت « حرباً ذكية » ، أو كما كتب هيرفيه كوتو – بيغاري : « فرضت التقانة قانونها على الاستراتيجية ، بشكل لم يسبق له مثيل من قبل » .

كلمة أخيرة عن حرب الخليج ، فقد تميزت بنوع جديد من المشاركة لاسابق لها ، أي أن يقدم الأمريكيون ، اللوجستية والقوات ، في حين يقدم حلفاؤها الأموال . وقد كتبت بهذا الخصوص ، كارولين غالاكتيروس دو بواسييه CAROLINE CALACTEROS DE BOISSIER : « كان الأمر بالنسبة للرئيس الأمريكي بوش ، أن التدخل العسكري ، قد جرى ، دون فرض نفقات مالية على مواطنيه الناخبين ، لكن ، أعطى القوات المرتزقة ، اسم القوات المرتزقة » . وبكلمات أخرى ، كما يقول فرانسوا جيريه FRANCOIS GERE : « ان القوة الأمريكية قائمة على « التدفق » ، تدفق النفط ، ورؤوس الأموال والسلع والمواد الأولية ، والمعلومات ، انها قوة التدفق ، وهذا يتناسب مع وصفها بالجزيرة العالمية في الاصطلاح الجيو ــ سياسي لماكندر ، لضمان هذه التدفقات مهما بلغ الثمن » .

الفصل الحادي عشر

لماذا هذه الاضطرابات الكبيرة في العالم؟

لقد استهلت « الثورة الزراعية » ، التي قامت منذ عشرة آلاف عام تقريباً ، زحزحة جامعي الغذاء وتحويلهم إلى مزارعين ، ممن صاروا يشكلون ، منذ ذلك التاريخ ، الأغلبية الساحقة بين أفراد الجنس البشري . واليوم ، تجري عملية زحزحة المزارعين ، وتحولهم من جراء التكنولوجيا الرأسمالية الديناميكية ، التي تولدها « الثورة الصناعية الثالثة » ، إلى عاطلين عن العمل . فإذا ماكتب للاتجاهات الراهنة، أن تستمر عدة عقود ، فإن الطبقة الفلاحية ، معرضة أن يطويها التاريخ في مجاهل النسيان ، على غرار جامعي الغذاء . وهذا هو السبب الجذري للأندفاعات والتوترات المستمرة التي تزلزل العالم .

إن أحد العوامل الكامنة خلف هذه التوترات والاضطرابات الذي يسمم نهاية القرن العشرين ، هو العامل الإقتصادي ، أي تلك الهوة الآخذة بالإتساع بين الأمم الغنية والامم الفقيرة . وبين المواطنين الأغنياء والمواطنين الفقراء . إن تكنولوجيا « الثورة الصناعية الثالثة » . تقتلع الآن المزارعين من جذورهم في أي مكان بالعالم ، وتحشرهم ، قسراً في زرائب المدن . فبلوة التحضير ، دون مقدار كاف من التصنيع آخذة هذه الأيام بتحويل المزارعين السابقين إلى فائض ،وإلى طبقة ضئيلة الشأن ، لاضير بالتضحية بها . فإن نسبة تزيد عن ٤٠ ٪ من مجمل القوة العاملة البالغة (٢) مليار في العالم الثالث هي الآن عاطلة عن العمل . ومن المليارين الاثنين تقريباً من أولئك البشر الذين سوف ينضافون إلى سكان العالم خلال العقدين

القادمين . فإن نسبة ٩٠٪ منهم ، سيولدون في البلدان النامية ، كما سيتضاعف عدد الباحثين عن العمل خلال ذانك العقدين . وأما الفرصة أمام توفر أعمال جديدة كافية لاستيعاب الأجيال الشابة الراغبة في الإلتحاق بالقوة العاملة ، فهي فرصة قليلة جداً .

ان من الواضح ، أن العاطلين الجدد ، ممن يعيشون حالة بطالة دائمة ، لهم رغبة أقل عن آبائهم في أن يقبلوا مصيرهم في هذه الحياة الدنيا . كما أن العوامل النفسية الكامنة خلف الاضطرابات العالمية الراهنة ، ماهي إلا عوامل مهمة ، أهمية العوامل الاقتصادية عينها . فتواريخ الحضارات القديمة ، مرقشة بالانتفاضات الفلاحية . بيد أن هذه الانتفاضات كانت عادة حركات ترميمية ، وذلك لأن الفلاحين ماكانوا ينتفضون بغية تحدي الأنظمة الاجتماعية القائمة ، وإنما للدفاع عنها فقد شهر الفلاحون الأوربيون السلاح ، في أواخر القرون الوسطى ، للحفاظ على النظام الإجتماعي الإقطاعي التقليدي ، الذي كان عرضة لنخر الاقتصاد الرأسمالي الصاعد وقتها . وفي الإمبراطورية الروسية ، كان الفلاحون ، يعتبرون القيصر ، حتى اللحظة الأخيرة تقريباً ، بمثابة « الأب الصغير » الذي ماكان من الممكن له أن يتغاضى عن المظالم التي يوقعها بهم الطماعون من مسؤولين رسميين وملاكين عقاريين ، لو أنها كانت تصل إلى مسامعه فقط .

فالعصر السابق لعصر الرأسمالية كان ـــ كما وصفته كلمات دوستويفسكي في « المفتش الكبير » ـــ عصر « الأسطورة والسر والسلطة » ، العصر الذي كانت فيه الرغبة العارمة الشاملة والأبدية لأفراد الجنس البشري تتمثل « بالعثور على إنسان ما ، كي يعبدوه » .

وهكذا ، بدأ الرضى التقليدي عن الوضع القائم ، يتعرض للتقويم من جراء تلك القفزة الكمية ، التي قفزتها الرأسمالية الغربية من أوربة إلى العالم الثالث ، وتحويل الأرض إلى سلعة صالحة للبيع والشراء والاستخدام ، استجابة لقوى السوق ، وليس لتلبية الحاجات المحلية للجماعات الفلاحية . ولذلك ، فإن عملية التتجير والإفقار والتمدين ، التي تجمعت عن ذلك ، كانت عملية تمزيق مدمر بلغت أيضاً حد تمزيق الكوابح النفسية ، التي كانت تتمثل بقيود « الأسطورة والسر والسلطة » والتي كانت تفرض تقبل الفقر والاستغلال ، كأمرين مقدرين من الله على البشر منذ الأزل ، وهكذا بدأت انفجارات الماضي الفلاحية الهوجاء تخلي

مكانها للثورات الفلاحية المتعمدة والهادفة لتقويض الأنظمة الاجتماعية القائمة ، بدلاً من ترميمها وإصلاحها .

إن جنوح الجماهير والقيادات نحو التطرف في العالم الثالث ، يفسر السبب الذي جعل نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، تبدأ بالانتفاضات والثورات ، مطالبة بالعدالة الداخلية والدولية . وعلى سبيل المثال ، ففي إيران كان بمقدور « كيرميت روزفلت » وهو عضو في جهاز المخابرات المركزية (CIA) ، في عام (١٩٥٣) ان يطيح بحكومة مصدق ، بمساعدة حقيبة ملأى بشيكات الدولارات وحفنة من ضباط الجيش الإيراني . لكن ، عندما حاول الجنرال « روبرت هديسر » في عام (١٩٧٩) اقتناص انتصار الخميني بتشجيع « العسكريين على اقتناص السلطة مباشرة » كانت الجماهير المسيسة هي التي نفذت عملية « الاقتناص » وليس جيش الشاه .

لقد علق العالم السياسي البارز « هانس مورغان ثاو » قائلا : « بأن المعضلة الأساسية التي تواجه السياسات الخارجية لدول الغرب ، والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة ، لاتكمن في كيفية قمع الانتفاضات بحجة الحفاظ على الاستقرار في العالم ، وإنما في كيفية خلق الاستقرار . وإن مأزق مثل هذا الخلق ، لايجابه الولايات المتحدة وحلفاءها ، بل والحكومات كلها » . وهكذا ، فإن المشكلة كانت بادية للعيان ، ليس بالقهر وحده ، يمكن مواجهة مايحدث في العالم .

ان التسوس الإقتصادي الكامن في صلب النظام الاقتصادي العالمي ، يتبدى للعيان . إذ تهيمن عليه وتفرضه القوى الغربية ، لتلبية حاجاتها ، دون النظر إلى حاجات العالم الثالث ، الذي يشكل حوالي ٧٥ ٪ من هذا العالم . إذ لايزال الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة يقوم باستغلال العالم استغلالاً وحشياً وبلا هوادة . الأمر الذي يؤدي إلى هذه الاضطرابات في كل مكان من هذا العالم المتخلف . وهكذا ، فإن « استقطار الخير إلى تحت » وهو الأمر الذي تجري عنه الأحاديث المستفيضة في العالم المتخلف ، نادراً مايتحقق .

إن الأمر الذي ينطوي على خطورة كبيرة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، يتمثل بعدم مرونة أسواقها الداخلية . فالصناعات الوطنية لاتعاني مشكلات بلوغ الأسواق الأجنبية

وحسب ، وإنما تتعوق أيضـاً بفعل القوة الشرائية الناقصـة ، داخل أوطانها هي . فالعمال الصناعيون ذوو الأجور الخسيسـة والمزارعون المشردون لايعرفون من الخيرات التي يفترضها جدلاً المنظرون الاقتصاديون ، حسب مقولة « استقطار الخير إلى تحت » يجري « استقطار الخير إلى أعلى » ــ إلى زمر النخبة ــ كما يجري « استقطار الخير إلى الخارج » إلى الشركات متعددة الجنسيات التابعة إلى الغرب عموماً . لذلك نجد ذلك الصراع المزمن بين الطبقات الكادحة ، والتي كانت تشكل الطبقة المتوسطة وبين الحكومات التي تحاول فرض إجراءات التقشف استجابة لمطالب البنوك الخاصة والوكالات الدولية الرئيسة من أمثال البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي .

إن عالم أواخر القرن العشرين ، يمكنه أن يكون المسرح الأثيم الذي تمارس فيه قوة عظمى ، كالولايات المتحدة ، تلك السياسة الواقعية ، التي تنتهي على شكل واقعية خرقاء . فالحاجة تقضي إدراك تانك المشكلتين المتواكلتين بعضهما على بعض ، مشكلة الإفراط في التقدم ، ومشكلة الإغراق في التخلف ، والأنكباب على معالجتها ، الأمر الذي يستدعي قيام رؤيا مشتركة تدور حول مايواجه البشرية جمعاء اليوم من وعيد لا مثيل له ووعد لامثيل له أيضاً .

إن النتيجـة الختـامية لهذه السيناريوهات البعيدة البعد المطلق عن الخيال ، هي في أحسن الأحوال كوارث اقتصادية ، تماثل كارثة ثلاثينات (١٩٣٠) ، وهي في أسوأ الأحوال « ساراجيفو » جديدة تفوق في خسائرها ، تفوقاً لاحدود له ، على تلك الخسائر التي منيت بها الامبراطوريات السابقة . وإذا اعتبرنا أن هذا القول يثير ذعراً لانظير له ، فليس علينا إلا أن نتأمل الحوار التالي بين السيناتور « كليبورن بال » ووزير الخارجية السـابق « ألكسندر هيغ » ، إبان إدلاء هذا الأخيرة بشهادته دحضاً لما كان يشاع حين سئل السؤال : « هل راودك تصـور في أي وقت من الأوقات ، منذ نشـوء أزمة الرهائن في إيران ، أن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ، خيار قابل للتطبيق ؟ » فأجاب هيغ « حسناً ، إنني اعتقد أن مجرد المحاولة للتفتيش عن صيغـة للإجابة عن هذا السـؤال ، بشكل دقيق وقاطع ، تزعزع الرادع الأساسي الذي يرتكز عليه اليوم سلامنا وأمننا ، ولذلك لست على استعداد للخوض فيه »[1] . إن إجابة هيغ ، تثير سؤالاً آخر ، عما إذا كان التكتيك الذي استخدمته الولايات

المتحدة في فيتنام ، الذي مفاده « تدمير القرية حفاظاً على سلامتها » قد تم تمديده وتحويله إلى استراتيجية عالمية غربية .

والآن ، لنتساءل مع أندريه فونتين ANDRE FONTAINE ، هل سيصبح التاريخ متأثراً بقرب الأحداث الكبرى ؟ فهناك تفجر الاتحاد السوفياتي السابق ، وتحطم حلف وارسو . والمائة الثانية لذكرى أحداث عام (١٧٨٩) ، وعلى النحو ذاته ، المائة الخامسة لذكرى اكتشاف القارة الأمريكية من قبل بحار جنوبي ، كان يبحث عن أقصر طريق للوصول إلى الصين ، وكلها تزامنت مع التحالف الغربي لتدمير بلد ينتمي إلى العالم الثالث ، في هجمة حشد لها أحدث أسلحة ذلك العصر ، بحجة تأمين المصالح الغربية . وقد يتعلق الأمر بدرس لكل من تسول له نفسه محاولة التطاول والمس بتلك المصالح الغربية ، ولايدري أحد ، حدود هذه المصالح ولاشروط تأمينها .

وتجد البشرية نفسها اليوم ، فوق كوكب أصبح صغيراً ، تتعايش فيه الشعوب في إطار « أجواء » ثقافية مختلفة جداً ، واختلال هائل بالتوازن ، وارتفاع في نسب اللامساواة بين الناس . ولم يعد من الممكن التصور من جديد نقل نمط تنمية المجتمعات الصناعية في « الشمال » إلى المجتمعات النامية في الجنوب ، حيث الحضارات الآسيوية والعالم العربي ، وأمريكا اللاتينية . والسؤال الذي يطرح اليوم ، هو كيف يمكن ربط الأجواء الثقافية المختلفة هذه ، بأقطاب الهيمنة الغربية ، الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في مجموعة السبعة مثلاً ، عبر الفوضى السائدة في العالم ، اليوم ؟ هذه هي المسألة المطروحة على المنظمات التي يسيطر عليها الغرب أيضاً ، وهي جميعاً مسائل سياسية قبل كل شيء .

وهنا لابد من القول ، إن هذه الفوضى ليست ستاراً لحقيقة أخرى . فالواقع ، أن هناك استراتيجية متماسكة جداً تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية ، تقوم على أساس الاحتفاظ بالوضع المهيمن الذي حصلت عليه غداة الحرب العالمية الثانية ، حتى أطول مدة ممكنة . وهي تسعى الآن للحيلولة دون ظهور أي قطب جديد يمكن أن ينافسها في الهيمنة على العالم .

أما العالم الثالث ، فهو في نظر الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص موجود في أماكن بعيدة ـــ باستثناء أمريكا اللاتينية ـــ على الأطراف ، ويعتبر العالم الثالث « عالم

برابرة » لا مبالي ، يلهث وراء منح الغرب في طعامه وتقنياته . وهو مليء بالأزمات والكوارث ، وتحطمه المجاعات والحروب الأهلية . كما أنه معرض دوماً للقيام بحروب إقليمية متنوعة الأسباب .

أما تدخل الغرب في أمور العالم الثالث ، فيتحكم فيه منطق بسيط هو منطق مصالح هذا الغرب . أو بالأحرى المخاطر التي يمكن أن تحدث على مصالحها المادية . وعلى أساس هذا المنطق ، تعتبر منطقة الخليج العربي ــ الفارسي ، منطقة استراتيجية هامة وحيوية ، لأن ٦٠ ٪ من احتياطات النفط مخزونة فيها . والولايات المتحدة مصممة على الاحتفاظ بالاشراف المباشر على هذه المنطقة . غير أنه من المحتمل أن يكون هذا هو السبب المباشر والحاسم لحرب الخليج الثانية . وفي الحدود المعقولة ، كانت هناك استراتيجيات غير مباشرة يمكن أن تكون على المدى البعيد ، أكثر فعالية . ومما لاشك فيه أن اعتبارات أخرى دخلت في حساب هذه الاستراتيجيات : ففي إطار العالم الصناعي الغني ، أي الغرب عموماً ، كانت الولايات الأمريكية ، تريد تأكيد هيمنتها الكونية . وقد يتعلق الأمر أيضاً بالنسبة لحلفائها المباشرين ، تحذيراً لهم ، أنهم لن يصبحوا منافسين لها . وهكذا ، كان تدمير العراق بالنسبة للادارة الأمريكية ، والمنظرين فيها ، الفرصة المناسبة لتذكير العالم ، بأن الولايات المتحدة ، وحدها هي التي بيدها العصا الغليظة . كما كانت أيضاً فرصة ثمينة لواشنطن لرفع منزلتها بين حلفائها ، وللحصول على المكاسب التي ستتيحها تأثيرات حرب الخليج . أما بالنسبة لبريطانية الهرمة ، فلم تكن حرب الخليج ، إلا اثباتاً بالدرجة الأولى لتبعيتها للولايات المتحدة ، وكذنب لاينقطع . وقد يتعلق الأمر أيضاً أن السيدة تاتشر كانت تحن إلى العودة إلى مشيخات النفط . ولو لمدة قصيرة . ومن المعروف أن هذه العجوز كانت تدفع الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد العراق ، وساهمت إلى حد بعيد بتلك الحملة . حين كانت تردد « جورج بوش ، لاتتردد ، لاتتردد » .

وتدور الأحداث دورتها ، وتؤكد أن مصالح الغرب ليست واردة في الصومال ، ولا في البوسنة والهرسك ... وهذا لانه ليس فيهما شيوخ نفط ، أو نفط . وهذا مايفسر عدم الحماس الأخلاقي ، و ... الذي أبدته الولايات المتحدة تجاه شيوخ الكويت . لهذا نجد أن السمة التي اتصف بها التدخل الأمريكي في الصومال ، هي خليط من « وداعاً أيها السلاح »

وعملية خيرية ، تقوم بها الإدارة الأمريكية . والواقع أن الأمريكيين يتطلعون لتجنب كل شيء لايحقق لهم مصالحهم . فالصومال مثلاً ، على الرغم من وجود ثروات طبيعية فهو المكان الاستراتيجي له ، فهذه المصالح ليست ممهدة ، كما هي في الخليج العربي ـــ الفارسي . مع ذلك قد تكون هناك عودة للصومال في يوم آخر ، نظراً لموقعه ، كما يمكن أن يلعب دوراً في المستقبل ، بالدرجة الأولى ، بدور استراتيجي محتمل . كما أن مصالح الولايات المتحدة الحيوية ، ليست واردة في البوسنة والهرسك ... وعلى العكس ، فإن الخطر الذي يمكن أن يترتب عن التدخل العسكري ، خاصة بالقوات البرية ، سيكون كبيراً جداً ، وما على الإدارة الأمريكية ، أية إدارة ، إلا الاهتمام بمعالجة الأمور ، بتوجيه وسائل الإعلام المتنوعة الأشكال والأنواع ، والتي تنقل عنها وسائل الاعلام العالمية ، ثم يجري ترديد ذلك في كل أطراف العالم ، دفاعاً عن مواقف حكام البيت الأبيض الشرفاء .

وهكذا ، نجد أن الولايات المتحدة ، وحلفاؤها معها ، وقد جعلوا من أنفسهم أوصياء على العالم ، يهددون ويتوعدون ، يدمرون هنا ويناورون هناك ، يكذبون ويزيفون . وإن ماتدعيه هذه القوى بحق التدخلل ، الذي يكون لبوسه تحت شعار الإنسانية أو الشرعية الدولية ، أو حقوق الإنسان ، ماهي الاشعارات مزيفة ، وكذب مكشوف . والتجربة التاريخية تؤكد على أن الضعفاء نادراً مايتدخلون في شؤون الاقوياء ، ونظرية التدخل تُبرَّر وتُدعم من قبل السلطة الأكثر قوة . وهكذا ، نجد الغرب ، يعطي نفسه حق إدارة العالم ، حسبما تمليه مصالحه الخاصة ولامجال هنا مطلقاً للحديث عن القيم العالمية .

فكيف يمكن أن يصفق للغارات الأمريكية على بغداد ومدن العراق الأخرى ، باسم حقوق الإنسان . هل للقتل أسماء أخرى غير القتل ؟ وكيف نبرر قصف طرابلس بكل أنواع الصواريخ من البحر والجو ، ونقول ذلك تبريراً ، هذا مايتفق مع حقوق الإنسان ؟ وكيف يسمح للكيان الصهيوني في فلسطين ويدعم لبناء ترسانة من الأسلحة النووية ، وغيرها ، ويمنع العراق من كل تقدم صناعي ، كل ذلك باسم الأمم المتحدة ، المدافعة عن حقوق الإنسان والإنسانية .

إن مايسميه الغرب الآن ، والولايات المتحدة بشكل خاص ، بالنظام الدولي الجديد ، الذي يتنكر بلباس سلطة القانون وحقوق الإنسان ، سيقترن بالفشل ، لأنه قائم على الظلم

والعدوان ، وإن من صدقه يستحق الشفقة والرثاء . فالإنسانية لايمكن أن تسير بدون واقعية ، لهذا فإن « حق الذكاء » يتقدم على « حق التدخل » فالقواعد العالمية التي يسنها حق التدخل حالة بعد حالة ، استناداً لمبادىء الخير والشر ، ناسياً بأن لكل شعب تاريخه الخاص ، وثقافته الخاصة ، له خصوصية في كل شيء . وإن هناك حضارات عريقة مختلفة عن حضارة الغرب ، ولايمكن أبداً سجن العالم بأسره في قوقعة الرموز الغربية ، ومثله وسلوكه . ولقد سبق للأديب والفيلسوف الفرنسي مونتينييه ، أن عبر عن ذلك ، بأسلوب قوي جداً ، عندما قال : « إننا نسمي بربرية ، كل ماليس يدخل في استعمالاتنا » ، ولكي يعود الغرب ، إلى تعلقه بالقيم العالمية الجديدة المقنعة ، سيكون من واجبه الاقتراب من بلدان العالم الثالث ، التي تهتم كثيراً بتاريخها ، كما يجب على هذا الغرب التعرف على ثقافات الآخرين ، وهذا مايمكن أن يسمى بـ « العولمة النسبية » ، ولهذا سيكون من الأفضل للجيمع أن تحدد نسبة الإيمان الأصيل الذي لدى الغرب حول التفوق الأخلاقي للحضارة الغربية .

ويلاحظ اليوم ، أن البلدان الفقيرة ، تغرق أكثر فأكثر ، بالفاقة والتخلف ، كما يلاحظ أن سياسة التصحيحات البنيوية ـــ حسب التعبير العزيز على قلوب المسؤولين في منظمة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، أي الغرب ـــ أصبحت أكثر شراسة مما كانت عليه من قبل ، لا بل فإن شراستها تزادد مع زيادة تفرد الغرب بالشؤون الدولية ، وفرض هيمنة على باقي العالم . ولم يتخذ حتى الآن أي إجراء أو مبادرة ، تسمح بفتح الطريق أمام تطور الشعوب النامية ، ويبدو أن الرأسمالية ، بحد ذاتها ، كنظام اقتصادي ، غير قادرة لأن تقدم مشروعاً إيجابياً ، لمدى طويل على المستوى العالمي .

لهذا ، فإن وراء هذه الفوضى الظاهرة منطق واضح جداً ، إنه رغبة الغرب عموماً ، والولايات المتحدة بشكل خاص ، بالاستمرار في تسيير الشؤون الكونية ، وقبل كل شيء ، هناك سلطة واحدة اقتصادية ومالية . فقد فرض الأمريكيون عملتهم كوسيلة للتسوية على الصعيد العالمي ، والعملة العالمية هي ديونهم وعجزهم الخارجي ، إنها الديون التي يتعاقدون عليها كل عام ، حتى أصبحت أكثر من وسائل دفع ، بالنسبة للآخرين ، وبالتخلي عن النظام الخاص بالتعرفات المتبادلة الثابتة ، الناتجة عن اتفاقيات « بروتون ـــ وودز » .وهكذا ، أغرقت الولايات المتحدة العالم كله بالأزمات .

إن النظام المالي الدولي بإشراف صندوق النقد الدولي والمصارف الأمريكية هو الذي يخلق العملات العالمية مثل الأورودولار ، والآسيان دولار ، والبترو دولار .... إلخ . أما اصلاح النظام النقدي العالمي ، الذي جرى الحديث عنه كثيراً في سبعينات (١٩٧٠) ، فقد غاب عن الوجود ، بأمر من حامية حقوق الإنسان . كما أن اتفاقيات جامايكا التي رأت أن بإمكان صندوف النقد الدولي ، إصدار حقوق السحب الخاصة (D.T.S) ، لم يستخدم الصندوق المذكور هذه الإمكانية لصالح البلدان التي هي بأمس الحاجة إليها .

وتفضل الولايات المتحدة الاحتفاظ بالسيطرة على النظام النقدي العالمي . مع العلم ، أنه مع مرور الزمن ، يلاحظ أن القوة المالية الأمريكية ، أخذت قاعدتها الإقتصادية بالتقلص تدريجياً . فكانت الولايات المتحدة تحقق ٤٥ ٪ من الإنتاج العالمي الاجمالي ، في عام (١٩٤٥) ، لكن حصتها اليوم ، لاتكاد تصل إلى نسبة (٢٠ ٪) فقط من هذا الإنتاج العالمي ، فكيف إذن يمكنها أن تستمر بفرض زعامتها وهيمنتها العالمية ضمن هذه الشروط ؟ إن باستطاعة الولايات المتحدة أن تفرض زعامتها ، أولاً ، بفضل مصارفها وشركاتها المتعددة الجنسيات ، كما تستطيع تأمين ذلك بكل وسائل النفوذ الثقافي وأفلام السينما وشبكات التلفاز التي تغطي العالم باستخدام الأقمار الصناعية ، ووكالات الأنباء ، وتسيطر بواسطتها على العقول . وهذا الأمر حقيقة واقعة ، في جميع أنحاء العالم . وكل مايدخل بالاعتبار في النظام العالمي القائم جرت العادة على قياسه بالمعايير الأمريكية ، أكان ذلك في المؤسسات السياسية أو المالية أو الصناعية وحتى الثقافية .

وهكذا ، إننا نلمس أثاراً للتبعية ، وحتى العبودية ، خاصة بين طبقة العديد من المثقفين ، وأوساط النخبة ، إذا صح التعبير . ومع ذلك ، فإن كل ذلك لايكفي ، إذا لم يكن هناك قوة عسكرية وخلفية دبلوماسية . والواقع ، ان الدبوماسية العالمية ، العظمى الوحيدة ، اليوم ، هي دبلوماسية واشنطن . فعندما تقرر الولايات المتحدة أمراً ما ، فإن العالم بأسره يتبعها وحتى لو كان الأمر سيؤدي إلى جهنم ، وهذا ماحصل فعلاً في الخليج ، وفي الصومال ، وفي هاييتي . وعلى العكس عندما يتردد الأمريكيون بالالتزام في موقف ، أو يعطون الإنطباع بعدم الجزم ، يلاحظ ، أنه ما من أحد يستطيع التحرك ، ليقوم بما يلزم . وبهذه الظاهرة شيء من المعقول . لقد فعل الأمريكيون كل شيء ، وسيقومون بكل شيء من أجل أن

لايجرؤ أحد على منافسة احتكارهم للقهر العسكري ، وبعد ذلك ، فإن القانون الصلب لأنانية الدولة ، لاينطبق إلا على القوة الأمريكية ، وان مايكرس هذا القانون ، هو احتكار إمكانية القهر العسكري من مسافات بعيدة ، حتى لو جرى استخدام الصواريخ ، مثل التوماهوك ، وغيرها ، أو حتى الأسلحة النووية . فبعد تجربة بناما التي كلفت بين (٥٠٠- ٢٠٠٠) قتيل في عام (١٩٨٩) ، كانت حرب الخليج ، الدليل على أن الولايات المتحدة الأمريكية ، هي القوة العظمى الوحيدة بعد نهاية الحرب الباردة ، التي تستطيع أن توجه اسلحتها وتضرب أينما تريد ، وعندما تريد . وهكذا ، إذن ، فإن الفوضى ، أو عدم النظام ، ليسا ، سوء الجزء الظاهر من النظام العالمي الجديد . وخلف ذلك ، هناك التماسك والانسجام ، والتصميم على الاحتفاظ بالنظام القائم كل مرة تتعرض فيها مصالح امريكا الخاصة للخطر . إن نزعة التقيد بالأعراف والتقليد هي انعكاس للقوة ، أما خطابات الشفقة والإحسان والنوايا الطيبة فتأتي دائماً لدعم النظام القائم .

ويمكن القول أيضاً ، أن الغرب لم يساهم جدياً ، كما يدعي ، في تنمية البلدان المغلوبة على أمرها ، بل يمكن البرهنة على عكس ذلك . ففي العالم العربي ، على سبيل المثال ، نلاحظ أنه ، في كل مرة تحاول إحدى البلدان ، جدياً ، تطوير نفسها ، والخروج من دائرة التخلف ، فانها سرعان ماتتعرض للخسف ، وبالتالي العودة إلى نقطة البداية . ذلك ، أن الغرب لم يسمح مطلقاً بظهور أي تطور حقيقي أو قوة جديدة في هذه المنطقة ... ومع ذلك ، إن إعادة التفكير بمسألة التنمية هي عملية كبرى في نهاية القرن العشرين ، وسوف لن يمكن الإجابة عليها بشكل سليم ، إذا لم يتم التأكيد بأقصى مايمكن ، على أولوية السياسة . وفي رأينا ، أن « حق المواطنية » هام وضروري في البلدان المتخلفة ، كما عليه الحال في الغرب ، وهذا يعني أنه من حق شعوب العالم الثالث أن تكون مسؤولة عن بناء مستقبلها .

ولذلك ، يجب التركيز على امكانياتها الوطنية ، وتشجيع استقلالها ، وخلق الشروط والظروف الموضوعية التي تسمح لها بالتطور والتنمية و على صندوق النقد الدولي ألا يقيم العقبات في وجه هذا التطور ، بل يجب أن يساعد عليه . وأن الأممية الجديدة ، التي نحن بحاجة إليها الآن ، هي التي تعطيه الأفضلية للتطور . لهذا ، يجب أن يتوفر نظام عالمي ، قادر على تصور التنمية المشتركة ، بين « الأجواء الثقافية الإنسانية الكبرى » والحقيقة لايمكن لأي

مشـروع للتنميـة أن يتحقق إذا لم يتوفر له التمويل الضروري ، ولايمكن أن يقوم مثـل هذا المشروع في النظام العالمي الحالي ، إذا لم يكن مجزياً من الناحية الاقتصادية ، لأن ذلك هو الشرط الموضوعي للرأسمالية . وان الأحداث الدولية الأخيرة ، لاتدعو للتفاؤل ، ويخشى أن مضاعفات حرب الخليج ، والتمزق في يوغوسلافيا السابقة ، ودول آسيا السوفياتية السابقة ، ليست محتملة فقط ، لكنها معقولة ، منذ أن أصبح بإمكان الحروب العدوانية أن تصبح مجزية اقتصادياً ومالياً . وفي عالم مسدود الأفق ، تسوده الفوضى ، فإن الاحتمال الأكثر توقعاً ، هو الحرب ، بسبب عدم وجود مخطط عالمي عظيم يستهوي عقول وأفئدة الناس . ولما كانت مراكز القوى العـالميـة تفتقر إلى الخيـال ، فإننـا نجد أنفسنـا أمام الحقيقة الفظة ، ألا وهي « الاستقطـاب الأحادي » . ففي العـالم الآن قوة عملاقة وحيدة ، هي الولايات المتحدة الأمريكيـة ، تقف على رأس امـبراطوريـة الغرب . وفي الجنوب ، شعوب عظيمـة ، ذات حضارات رائعة ، لكنها ليست في نقطة القدرة على موازنة القوى الأمريكية . ولذلك يجب أن نوجه أنظارنا باتجاه آخر .

إن الغربيين بشكل عام ، والأوربيين بشكل خاص ، يشعرون بتعقيد هذه المشاكل . وتحاول أجهزة الإعلام الغربية ، بكل اسف ، نشر رؤية مبسطة للأمور من خلال عدد من الصور التي تمثل الصراع بين الخير والشر « المانوية » . ولايحق لأوربة أن تكون رؤيتها ، على سبيل المثال ، للعالم العربي ـــ الاسلامي ، بسيطة وساذجة كنظرة الأمريكيين له . فهؤلاء لا يرون في هذا العـالم سـوى « النفط » . أما بالنسبـة لأوربة ، فالعرب هم جيرانهم ، وبين الطرفين علاقات قديمة .

لكن ، لاينطبق ذلك مع مـايقوله المنظرون الاســتراتيجيون في الولايات المتحدة . ولنستمع إلى مايقوله أشهرهم في العصر الحديث ، وهو من جهة أخرى مسموع الكلمة كثيراً لدى مخططي السياسـات الأمريكية ، إنه أحد اميرالات البحر السابقين ، ألفريد ماهان ، أستاذ سابق في مدرسة الحرب البحرية في نيوبورت ، والمشهور عنه ، أنه مناضل عنيد للدفاع عن سياسة التوسع ، وقد كتب : « المصلحة الأنانية ، حاجة ، ليست مشروعة فقط ، بل أيضاً ، أساسية ، بالنسبة للسياسة القومية (.....) وانه من غير المجدي التوقع ، أن تتحرك الحكومات ، وباستمرار ، على أسس أخرى غير أسس المصلحة القومية ، وليس لديها الحق

العمل خلاف ذلك »[٢] .

لهذا ، لايتوقف الأمريكيون ، وطبقاً لنصائح ماهان وغيره ، من المنظرين ، لم تتوقف الولايات المتحدة ، عن إقامة قواعد عسكرية في كل مكان من العالم ، حتى وصل الأمر باستعمار الفضاء الخارجي وعسكرته . وتشارك قواتها في حروب عديدة ، بعضها طويل ودموي ، وبعضها قصير مدمر ، كما في كوريا وفيتنام والعراق . وفي الصومال ، وهاييتي . وتترافق أيضاً بأعمال « منتظمة » علنية وسرية . تدعم الأنظمة الفاسدة والدكتاتوريات القمعية كل ذلك ، يثير الأحقاد ويخلق الاضطرابات والفوضى ، ويسمم الأجواء العالمية ، ويزيد في التوترات . وتتدخل الولايات المتحدة ، وبخلاف توصية جورج واشنطن ، في شؤون العالم القديم . إلى درجة أن فلسفة هذا الأخير ، كانت سذاجة بالنسبة لفرانكلين روزفلت ، ويضيف القول : « أن السلام لايمكن أن يكون مضموناً إلا بالحفاظ على قوة تدعم هذا السلام » وهكذا ، أصبحت الولايات المتحدة ، تقيم الأحلاف . والولايات المتحدة هي التي صاغت نصوص إنشاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، على أثر الحرب العالمية الثانية . مجلس الأمن هذا ، الذي ترجع فيه السلطة الحقيقية إلى الأربعة الكبار ، أو الخمسة . لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ، أصبح القرار يرجع للولايات المتحدة وحدها كما أن هؤلاء الأعضاء الدائمين ، هم المخولون فقط حق امتلاك الأسلحة النووية ، ولهم الحق أيضاً بامتلاك حق النقض ، لأي قرار يصدر عن مجلس الأمن الممثل حالياً لأكثر من (١٩٠) دولة . فصوت واحد ، وهو على الأغلب صوت الولايات المتحدة ، يمكن أن يوقف أي قرار لاترضى به . علماً أن مجلس الأمن فيه ثلاث دول غربية ، وآسيوية واحدة هي الصين ، وروسيا .

يضاف إلى ذلك ، كان من وجهة نظر روزفلت ، أحد مهندسي منظمة الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، بأن الأمر البديهي أن يعود الدور المهيمن للولايات المتحدة . إذ قال في أحد الأيام إلى ابنه اليوت (ELIOTT) : « إن انجلترا هي في طريق الانحطاط ، أما الصين ، فهي أيضاً دولة تنتمي إلى القرن الثامن عشر ، وروسيا ترتاب فينا ، وعلينا الحذر حيالها . أما أمريكا ، فهي القوة الوحيدة الكبرى التي تستطيع المحافظة على السلام في العالم ... وسيكون دورنا في منظمات الامم المتحدة المستقبلية ، التوفيق بين اختلافات وجهات النظر التي قد تنشأ بين الانجليز الذي يعتقدون أنهم لايزالون يشكلون امبراطورية ،

والروس الذين يعتقدون كونهم شيوعيون[٣] .

أما ترومان ، قبل روزفلت ، فقد صرح غداة إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما ، وفناء سكانها من الخليقة ، وازالة المدينة من الوجود : « لقد أصبحنا الأمة الأقوى في العالم » ، وهكذا ، يقول . أيحق لأمثال هؤلاء ، أن يدافعوا عن حقوق الإنسان ؟ لهذا تساءل خروتشيف في يوم من الأيام ، بعد حل الأزمة الكوبية مخاطباً كندي :« ماهو نوع السلام الذي ترمقونه (....) ؟ بالطبع ، ليس سلاماً أمريكياً مفروضاً على العالم بأسلحة الحرب الأمريكية (....) ، إننا نريد السلام لجميع الرجال والنساء والأطفال ، كما لانريد سلاماً لزماننا فقط ، بل لكل الأزمنة »[٤] .

لكن هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في هذا التبجح وهي تعاني ماتعاني : فهي مدينة بأكثر من (٦٠٠) مليار دولار ، وبذلك تكون الولايات المتحدة ، البلد الأكثر مديونية في العالم . تقريباً أكثر بخمس مرات من ديون البرازيل ، التي تأتي بعيداً بعدها . كما أن حكومة واشنطن مجبرة أن تستدين كل عام ، مبالغ تعادل الـ ٦ ٪ من ناتجها القومي الخام ، للعمل على مواجهة العجز في الميزانية الضخمة . كما أن الصناعة ، خصوصاً صناعة السيارات ، وفي الزراعة أيضاً ، تفقد كل عام جزءاً من أسواقها العالمية . كذلك الحال ، فقد انخفضت حصة الولايات المتحدة من الدخل العالمي ، إذ كان يساوي أكثر من ٤٠ ٪ في عام (١٩٤٥) ، وهبط إلى (٢٥ ٪) في أيامنا هذه . ووضع المستثمرون الأجانب أيديهم على عدد معين من المؤسسات والمشروعات ذات الأهمية ، على رأسها شركة كولومبيا وروكفلرسانتر . كما أن معظم المدن الأمريكية مدينة ، وهي حائرة لاتدري كيف تعمل لسداد مديونياتها . وهذه الحالة تشتهر بها خاصة نيويورك ، الأمر الذي جعلها عرضة لحالة من الخراب وانعدام الأمن ، إلى درجة أن شركتين فقط من ثلاثين شركة ، من أكبر الشركات الصناعية ، لما وراء البحار ، لاتزال مراكزها للآن فيها ، مقابل أكثر من النصف ، قبل أكثر من ثلاثين عاماً . والتجهيزات مهجورة ، في كل مكان ، وتنادي المؤسسات التعليمية والصحية ، والمساعدات الاجتماعية ، كلها ، بإجراء إصلاحات واسعة ، على قوانينها . وهناك أكثر من اثنين وثلاثين مليون ونصف من الأمريكيين يعيشون تحت عتبة الفقر ، حسب الاحصاءات الرسمية . منهم اثنى عشر مليون في عداد من يعيش حالة « فقر قصوى » .

ويتجاوز عدد الذين لا مأوى لهم الـ(٦٠٠٠٠٠) مواطن . ووصل عدد مرضى فقدان المناعة المكتسبة درجة أصبح معها يشكل جائحة مخيفة .

ومن غير المفيد القول أن الاجرام قد انتشر بأقصى سرعة : فكيف لاتشجع هذه الأوضاع المخزية المزرية على ازدياد عدد الفضائح التي تنفجر كل يوم ؟ وتوجه فيها الاتهامات للشخصيات المرموقة الأكثر في المؤسسات المالية والسياسية ؟ فرقم أعمال كارتل المخدرات ، يقدر بـ « ١٢٢ » مليار دولار . وتجار المخدرات كثيراً ماتكون أعمارهم في سن المراهقة ، وهم الذين يسنون القوانين في « مناطق الموت » ، في المدن الكبيرة ، الأمر الذي يصل إلى حد لاتتجرأ الشرطة إطلاقاً المجازفة بأنفسهم والدخول إلى هذه المناطق . وكانت الحرب التي أعلنها عليهم جورج بوش ، أصعب عليه ربحها من ربحه لحرب الخليج وتدمير العراق .

ففي مدينة نيويورك وحدها ، تم الكشف عن وجود (٧١٢٠٠٠) « جريمة خطيرة » . عام ١٩٨٩ . وتقدر شرطة لوس انجيلوس ، عدد المنتمين إلى عصابات الأشرار بخمسين ألف من سكانها . وإن الابتذال المتزايد في الحكم بالموت ، لم يستطع أن يؤثر بشيء ، على مايظهر . والسجون في الولايات المتحدة ، هي الأكثر ارتباكاً في العالم . وكان هناك (٦٧٣٠٠٠) سجين في نهاية عام (١٩٨٩) ، اي بزيادة (٧٩٠٠٠) سجين عن نهاية العام السابق . وهذا يشكل نسبة تزيد عن ثلاث مرات أعلى مما عليه الحال في فرنسا أو بريطانيا العظمى .

ويتركز البؤس بالدرجة الأولى ، الأقلية السوداء والناطقين باللغة الاسبانية . وليس مايدهش ، إذا وجد بين هؤلاء الأكثر ممن يتطوعون لارتكاب الجرائم من كل الأجناس . ففي نيويورك ٢٣ ٪ من الشباب السود ، من ذوي الأعمار (٢٠- ٢٩) عاماً ، كانوا في نهاية عام (١٩٩٠) ، في السجون أو ممن أطلق سراحهم احتياطياً . وفي تقدير لمجلة الايكونومست الرصينة جداً والتي نقلت هذه الأرقام ، تقرر أن « احترام القانون ، في هارلم ، وفي أحياء الفيتو قد أصبحت من الأمور الشاذة »[٥] ويعتبر كثيرون من أعضاء هذه الأقليات أنه لايتوجب عليهم أي شيء تجاه المجتمع الذي يعاملهم كمنبوذين ، وان تزايدهم الديمغرافي سيوثر على التلاحم الوطني ، وبشكل قد يؤدي إلى لبننة المجتمع الأمريكي ، وهو من الأمور الخطيرة . فهل يهتم حكام الإدارات الأمريكية ، ممثلو الراسمالية العالمية بمشاكل شعبهم ؟ بدلاً

من اللجوء للبحث عن حلول لرأسمالهم في خارج بلادهم . وهل يتوقف الغرب عن التناوب باتباع سياسات عدوانية ، لاتتوقف عن الهجوم على الشعوب الأخرى في سبيل مصالحها ، تحت شعارات وأسماء مختلفة ؟ وإلى متى سيظل الغرب قادراً على قهر الآخرين ؟.

مراجع البحث

الفصل الأول : CHAPITRE I

1- ARCHER, T.A. (ON THE ACCESSION DATE OF THE EARLY KINGS OF JERUSALEM) HISTORICAL REVIEW (5) (889), 89, 105 .
2- HITTI, P.K. , HISTORY OF THE ARABS 2D LONDON 1940 .
3- GODEFROI DE BOUILLON, PARIS 1925 .
4- CHARTROU, JOSEPHE. L'ANJOU DE 1109 A 1511 PARIS 1925 .
5- (THE POPE'S PLAN FOR THE FIRST CRUSADE) THE CRUSADES AND OTHER HISTORICAL ESSAYS .
6- TOPOGRAPHIE HISTORIQUE DE LA SYRIE ANTIQUE ET MEDIEVALE PARIS 1927 .
7- HISTOIRE DE CROISADES ET DU ROYAUME FRANCE DE JERUSALEM, PARIS 1934 - 1936 .

الفصل الثاني : CHAPITRE II

1- DR - LEA: HISTORY OF THE INQUISITIONS OF SPAIN - V . 1 CHAP. IV .
2- S.A LIORANTE: HISTORIA CRITICA DE LA INQUISITION D'ESPANA (1816-1817) .
3- DR. LEA: THE MORISCOS OF SPAIN .
4- DR. LEA: IBID .
5- ARCHIVO GENERALE DE SIMANCAS: P.R. LEGAJO. 28 FOL. 6 .
6- MARMOL VOL. 3 - CHAPTER X .
7- LONGAS: VIDA RELIGIOSA DE LOS MORISCOS P XLII .
8- DON ANTONTO LORENTE: HISTORIA CRITICA DE LA INQUISTCION DE ESPANA .
9- MACHIAVELLI: THE PRINCE (EVERYMAN) P. 177-178 .
10- HISTOIRE DE LA DOMINATION DES ARABES EN ESPAGNE, VIII P. 389 .
11- ARCH. GEN. DE SIMANCAS P.R. LEG 28 FOL. (49) .
12- PRESCOTT: PHILIP II OF SPAIN: VIII P. 12 - 29 .
13- DR. LEA IBID P. 126 .

CHAPITRE III — الفصل الثالث :

1- CITED BY J. NEEDHAM, SCIENCE AND CIVILISATION IN CHINA VOL. 4 .
2- IBID P. 534 .
3- A. SMITH: THE WEALTH OF NATIONS VOL. (1) P. (393 - 394) .
4- IBID VOL (1) P. 394 .
5- P.I. LYASHCHENKO: HISTORY OF THE NATIONAL ECONOMY OF RUSSIA TO THE 1917 .
6- CITED BU J. BLUM (LORD AND PEASANT IN RUSSIA) .
7- INSTRUCTION TO GOVERNOR MURRAY (DEC. 7, 1763) IN W.P.M KENNEDY .
8- CITED BY J.H PLUM (THE NIGER QUEST) HISTORY TO DAY .
9- H. KONING, COLUMBUS. HIS ENTERPRISE .
10- CITED BY A.W. CROSBY, JR THE COLUMBIAN EXCHANGE .
11- M. LEON — PORTILLA, ED, THE BROKEN SPEARS: THE AZTEC ACCOUNT OF THE CONQUEST OF MEXICO - P.64 .
12- THE BROKEN SPEARS PP 137 - 138 .
13- IBID PP 31 - 32 .
14- CITED BY K.M. PANIKAR ASIA AND WESTERN DOMINANCE (NEW YORK: JOHN DAY, 1945 P. 100) .
15- E.J. THOMPSON RISE OF BRITISH RULE IN INDIA .

CHAPIRE IV — الفصل الرابع :

1- P. BOHANNAN, AFRICA AND AFRICAN (NEW YORK NATURAL HISTORY, 1964 PP. 67- 68 .
2- CITED BY DAVIDSON THE AFRICAN SLAVE (BOSTON, 1961) P. 10 .
3- CITED BY K.O. DIKE TRADE AND POLITICS IN THE NIGER DELTA 1956 P.7 .
4- P.D. CURTIN: THE ATLANTIC SLAVE TRADE (1969) P. 87 .
5- R. ANSTEY, THE ATLANTIC SLAVE TRADE MACMILLAN 1975 .
6- THE LIFE OF OLAUDAH EQUANO BOSTON 1969 PP. 27-32 .
7- CITED BY H. RUSSELL, HUMAN CAR GOES LONDON 1948, P. 36 .
8- P.D. CURTIN (THE SLAVE TRADE) VOL (1) P.89 .
9- CITED BY R.M. BEACHEY, THE SLAVE TRADE OF EASTERN AFRICA: LONDON 1976 P. 186 .
10- IBID P. 95 .
11- E.A. ALPERS: IVORY AND SLAVES: CHANGING PATTERNS OF INTERNATIONAL TRADE IN EAST CENTRAL AFRICA -UNIVERSITY OF CALIFORNIA 1975 (PP.

266-267) .
12- REYNOLD OP. CIT. .
13- E. REYNOLDS, TRADE AND ECONOMIC CHANGE ON THE GOLD COAST (LONDON 1974, P.13) .
14- CITED BY W. RODNEY, HOW EUROPE UNDERDEVELOPED AFRICA. HOWARD UNIVERSITY 1974, P. 107 .
15- M. POSTLETHWYAT, THE AFRICAN TRADE .

CHAPITRE V — الفصل الخامس :

1- CITED BY F. CLAIRMONTE ECONMIC LIBERLISME AND UNDERDEVELOPMENT LONDON 1960 P. 27 .
2- CITED BY S.J. STEIN THE COLONIAL HERITAGE OF LATIN AMERICA 1970 P. 60 .
3- CITED BY GRAHAM OP CIT. P. 16 .
4- CITED BY A.C WOOD, A HISTORY OF LEVANT COMPANY OXFORD UNIVERSITY (1935) P. 230 .
5- CITED BY W. ETON, A SURVEY OF THE TURKISH EMPIRE- LONDON (1809) P. 109 .
6- CITED BY H. TEMPERLEY, ENGLAND AND THE NEAR EAST LONDON (1936) P.89 .
7- CITED BY J.B. WILLIAMS BRITISH COMMERCIAL POLICY AND TRADE 1750-1850 OXFORD UNIVERSITY (1972) P. 300 .
8- H.L. BULWER THE LIFE OF VISCOUNT PALMERSTION LONDON (1870) VOL. II P. 145 .
9- CITED BY W.L. LANGER POLITICAL AND SOCIAL UPHEAVAL 1832- 1852 (NEW YORK) 1969 P. 303 .
10- G. ISSAWI, ED THE ECONOMIC HISTORY OF THE MIDDLE EAST 1800 -1914 CHICAGO UNIVERSITY (1966) P. 363 .
11- CITED BY W. LANGER EUROPEAN ALLIANCES AND ALIGNMENTS (1871 - 1890) NEW YORK ALFRED A. 1956 P. 281 .
12- CITED BY E.R.J. OWEN (THE ATTITUDES OF BRITISH OFFICIALS TO THE DEVELOPMENT OF THE EGYPTIAN ECONOMY) 1882 -1922 IN COOK OP. CIT. P. 490 .
13- CITED BY A. K. S. LAMBTON, PEASANT IN PERSIA, LONDON OXFORD UNIVERSITY 1953 P. 162 .
14-CITED BY A.K.S. LAMPTON LANDLORD AND PEASANT IN PERSIA LONDON OXFORD UNIVERSITY 1953 P. 162 .

CHAPITRE VI — الفصل السادس :

1- UNE CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT TO/ B/ AC NEW YORK .
2- WORD BANK: ANNUAL REPORT 1980 WASHINGTON DC 1980 .
3- T.W. BRADEN (I, M GLAD, THE [CIA] IS IMMORAL [SATURDAY EVENING POST] (MAY 20, 1967) PP. 10 - 12 .

4- CITED IN NEW YORK TIME JULY 21, 1980 .

5- IBID (JAN. 29, 1976) .

6- CITED BY S. LENS (PARTNER), LABOR AND THE (CIA) PROGRESSIVE (FEB, 1975) PP. 35-39 .

7- PANEL DISCUSSION, MUTUAL BROADCASTING SYSTEM (JULY 12, 1964) .

8- CITED BY J. STEIN (GRAD SCHOOL FOR JUNTAS) NATION (MAY 21, 1977) P. 623 .

9- F. FANON, BLACK SKINS, WHITE MASKS NEW YORK 1976 PP. 18, 63 .

10- GL. BECKFORD, PERSISTENT POVERTY OXFORD UNIVERSITY 1972 P. 205 .

11- CITED BY J. NEHRU TOWARD FREEDOM BOSTON 1958 -P. 264 .

CHAPITRE VII الفصل السابع :

1- H. MACKINDER: DÉMOCRATIC IDEALS AND REALITY, NEW YORK (NORTON, 1962) .

2- R. ARON: PAIX ET GUERRE ENTRE LES NATIONS, CALMANN-LEVY, 1962, P. 198 .

3- N. SPYKMAN, THE GEOGRAPHY OF THE PEACE, NEW YORK, HARCOURT, 1943, P. 134 .

4- C. CRAY: THE GEOPOLITICS OF THE NUCLEAR ERA, NEW YORK, CRANE, 1977 , P. 15 .

5- SAUL B. COHEN: GEOGRAPHY AND POLITICS TN DIVIDED WORLD, LONDON, 1964 .

6- SAUL B. COHEN, OP, CIT, P. 64 .

7- ALFRED T. MAHN: THE PROBLEMS OF ASIA AND ITS EFFECT UPON INTERNATIONAL POLITICS, LONDON, SAMPSON, 1900 .

8- FORMULE ENONCEE PAR UN DISCIPLE DE MAHAN, SEAPOWER IN THE NUCLEAR AGE, WASHINGTON, 1961 .

9- AMIRAL RAOUL CASTER: THEORIES STRATEGIQUES (5) VOL 1929-1935 .

10- YVES LACOSTE, LA MER QUATRE GRANDS CHANGEMENT GEOPOLITIQUES, 1984, P, 41 .

11- H. COUTAU- BEGARIE: POUR UNE ANALYSE HISTORIQUE ET GEOPOLITIQUE DE LA PUISSANSE MARITIME. GEOPOLITIQUES DE LA MER NO. 32, 1984. P. 66 .

12- IBID MENTIONNEE EN NO. 9 .

CHAPITRE VIII الفصل الثامن :

1- DAVID G. HAGLUND: LA NOUVELLE GEOPOLITIQUE DES MINERAUX, 3 SEP 1982

P. 452-453 .

2- ANDREW F. AND ASHOK KAPUR: LA VULNERABILITE STRATEGIQUE DES MINERAUX ETUDE INTERNATIONALE MARS 1984, P. 122-123 .

3- THE FUTURE OF SEA POWER IN NAVAL FORCE NO. 2, 1987. P. 14 .

4- V. MAURUS: OUBLIER HORMUZ? LE MONDE. 20. 08. 1987 .

5- IDEM .

6-R. LATTES: L'ENERGIE, ARME ECONOMIQUE EN DEFENCE NATIONALE, MARS 1980 .

7- CFR. G. S. ROONWAL: MARINE NON- LIVING RESOURCES OF INDIAN OCEAN, NEWSLETTER. 7 MAI 1990 .

CHAPITRE IX — الفصل التاسع :

1- STRATEGIC REVIEW, SPRING A 980. P. 30-38 .

2- MESSAGE SUR L'ETAT DE L'UNION 23/1/80, DOCUMENT NO, (96-257) P. 166 - 169 .

3- HAROLD BROWN: DEFENSE ANNUAL REPORT IN U.S. SENATE COMMITTEE ON THE ARMED SERVICE. JAN. 29, 1981. P. 83, 422 .

4- UN NOUVEAU PROGRAMME D'AIDE POUR LE PAKISTAN (1988) .

5- H. MAZERAN, L'OCEAN INDIEN. UN ENJEU POUR L'OCCIDENT, PARIS 1987 P. 102. 103 .

6- DIETER BRAUN: THE INDIAN OCEAN: REGION OF CONFLICT OR (PEACE ZONE) LONDON, 1983, P. 121 .

7- GENERALEMENT (USCENTCOM) EST UTILISE POUR DESIGNER LES QUARTIERS GENERAUX DE LA FORCE A DEPLOIEMENT RAPIDE .

8- SHERWOOD S. CORDIER: U.S. MILITARY POWER AND RAPID DIPLOYMENT REQUIREMENTS IN THE 1980,s. J WESTVIEW PRESS 1983. P. 60-61 .

9- KENNETH WALTZ: A STRATEGY FOR THE RAPID DEPLOYMENT FORCE, INTERNATIONAL SECURITY NO. 5.1981. P. 49-73 .

CHAPITRE X — الفصل العاشر :

1- LUCIEN POIRIRE: LA GUERRE DU GOLFE DANS LA GENEALOGIE DE LA STRATEGIE, STRATEGIQUE, 3-4 TRIMESTRE 1991, P. 51 .

2- L. POIRIER, CIT. P. 63 .

3- DISCOUR A LA U.S. COAST GUARD ACADEMY: LE GOLFE, BANC D'ESSAI DE GUERRE DE DEMAIN , LE MONDE DIPLOMATIQUE 26. 02. 1991 .

4- H. PICK, US SEEKS GLOBAL FIRE- FIGHTING ROLE FOR REVAMPED NATO, THE GUARDIAN 12. 05. 1992 .

5- CH. HAGHIGHT: HISTOIRE DE LA CRISE DU GOLFE, BRUXELLES COMOLEXE, 1992, P. 246 .

6- PRESIDENT J. CARTER, STATE OF THE UNION ADDRESS, HOME DOCUMENT NO, 96-257- P. 166-169 .

7- Z. BREZENSKI: THE GOAL IS ASSURING OIL SUPPLY, INTERNATIONAL HERLAD TRIBUNE. 17. 08. 1990 .

8- F. GERE: LES LAURIERS INCERTAINS STRATEGIE ET OPLITIQUE MILITAIRE DES ETATS-UNIS 1980-2000, FEDN, 1991, 369-380 .

9- B. COLSON. IDEM .

10- PRESIDENT GEORGE BUSH'S ADDRESS, INTERNATIONL HERALD TRIBUNE 09. 08. 1990 .

11- GEORGR BUSH, WHY WE ARE IN THE GULF NEWSWEEK. 26. 11. 1990 .

12- R. TUCKER, OIL: THE ISSUE OF AMERICAN INTERVENTION, COMMENTARY, 59: 1, 1975. P. 21-31 .

13- MILES IGNOTIUS, SEIZING ARAB OIL, HARPER,S 250. MARCH 1975. P. 45-62 .

14- JAMES NOYES: A PERSIAN GULF SECURITY AND US POLICY, HOOVER INSTITUTION PRESS 1979. P. 91 .

15-PRESIDENT G, BUSH'S ADDRESS, LOC. CIT .

16- LAWRENCE FREEDMAN: ESCALATORS AND QUAGMIRES, INTERNATIONAL AFFAIRS VOL . 67, NO, 1, JAN. 1991 .

17- G. BUSH, INTERNATIONAL HERALD TRIBUNE, 6-7 APRIL 1991. P. 3 .

18- NEW YORK TIME, NO, 2, 1991. P. 36 .

19- LE MONDE 09. 02. 1991 .

20- SERGE SUR LA RESOLUTION 687 DE CONSEIL DE SECURITE DANS L'AFFAIRE DU GOLFE TRAVAUX DE RECHERCHE NO. 12 ONV- NEW YORK, 1992. P. 7 .

21- A. FONTAINE: D'UN DESORDRE A L'AUTRE, LE MONDE 21, 02, 1991 .

22- LE MONDE 06. 02. 1991 .

23- COLIN POWELL, DISCOURS DU 08, 01. 1991 .

24- ENTRETIEN AVEC JOHN B. KELLEY: THE GOLF PERSIQUE STRATEGIQUE 48, 1990 P. 21 .

CHAPITRE XI — الفصل الحادي عشر :

1- J. B. MARGERIDE: LA GUERRE ELECTRO- MAGNETIQUE ET LA FURTIVITE STRATEGIQUE 51/ 52/ 3 TRIMESTRE 1991, P. 307- 318 .

2- ALFRED T. MAHAN: THE PROBLEMS OF ASIA AND ITS EFFECT UPON INTERNATIONAL POLITICS, LONDON, SAMPSO LOW- MARSTON 1900 .
3- CHARLES DE GAULLE, MEMOIRES DE GUERRE OP. CIT. LE SALUT P.1 .
4- DOMINIQUE SCHNAPPER: LA FRANCE ET L'INTEGRATION, GALLIMARD, 1991, P. 363 .
5- PAUL KENNEDY. OP. CIT. P, 538 .

كتب للمؤلف :

المحتوى

ما الذي تغير في الحضارة الغربية الاستراتيجية أم التكتيك / موسى الزعبي —
دمشق : الشادي للنشر والتوزيع — ١٩٩٥ — ٢٢٤ ص — ٢٤ سم .

١ — ٣٢٧ ز ع ب م ٢ — ٣٣٧ ز ع ب م ٣ — العنوان ٤ — الزعبي .

ع — ١٢٦٣ / ١٢ / ١٩٩٤ الإصدار الثاني والعشرين

هذا الكتاب

إنه يكشف ويثبت ، أن الحضارة الغربية ، إن صحت التسمية ، هي حضارة عدوانية ، طابعها المميز الهجوم ، والركض وراء مصالحها ، مع التبريرات لأفعالها . إنها حضارة مادية يهمها الكسب بأي ثمن ، فقد تاجر الغربيون بالإنسان الافريقي ، واستمرت تلك التجارة والعبودية القذرة ما ينوف عن أربعة قرون ، والمبرر الوحيد كان المصالح الخاصة ، والجشع ، وكسب المال . إنها حضارة تنتمي إلى مكيافيلي وآدم سميث ، وبالمرستون ، وكرومر . وتتلون حسب الظروف : ولنستمع إلى ما يقوله أحد جنرالات الولايات المتحدة ، هو سمادلي بطلر : «بأنه وجنوده من رماة البحرية ، كانوا في مطلع القرن العشرين يبتزون المال من قارات ثلاث لمصلحة الرأسمالية ، والآن في أواخر القرن العشرين ، حل الصيارفة بحقائبهم محل رماة البحرية ورشاشاتهم» .